



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القيوين
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا والبحوث
فروع اللغة

مجمع اللغة العربية

عن مخبسات أوضح المسالك

للشيخ محي الدين عبد القادر الملكي الأنصاري (ت ١١٨٠هـ)
(تحقيق ودراسة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

١٠٠٢٩٦٧

إعداد
الطالب / أحمد حسن العبد نصير

١٧٨٦

إشراف
الأستاذ الدكتور / عبد الرحمن شافعي
المجلد الأول



١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الذكر

إلى أسانيد وإخوان الزملاء .

إلى الذين أفدت منهم ووقفوا بجانبى فى هذا
الجهاد المتواضع حتى استوى البعث على سواقى
وضريح إلى النور .

إلى أولئك الذين لم ولن أنسى فضلهم ما بقيت .

سَلَامٌ وَقَوْلُهُ
بِسْمِ اللَّهِ

شکر و تقدیر

أشكر الله تعالى، الذي أعان بحوله وقوته على إتمام هذا العمل ،
الذي قمت به رغم ما واجهني من صعوبات في البحث والتحقيق، فله أولا
وأخرا ومأثنا وظاهرا شكري الدائم على كل خطوة أخطوها وكل عمل أقوم
به إنه جواد كريم برحيم .

ثم أشكر جامعة أم القرى، التي أتاحت لي فرصة الالتحاق بالدراسات
العلية، _____، بمثابة فني
كلية اللغة العربية، التي أرجو أن تظل محافظة على لغة القرآن الكريم
في أقدم البقاع .

كما أشكر أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة أولاً الدكتور
عبد القادر أبو سليم، رحمه الله رحمة الأبرار وأسكنه فسيح جناته ،
كما أشكر مشرفي اللاحق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن شاهين
الذي بذل الكثير من وقته في الكلية وخارجها .

كما أشكر أستاذى الدكتور / عياد بن عيد الشيبتي ، رئيس قسم اللغة والنحو والصرف سابقا ، الذى كسان وراء هذا الكتاب من أول وهلة ، وقد أفدت منه كثيرا من حيث عزو النصوص النحوية إلى أصحابها ، وإرشادى الى معظم المصادر المتعلقة بالبحث ، فله الشكر الجزيل ، والثناء الجميل ، وأسأل الله تعالى أن ينفع به العلم وطلابه .

كما أشكر أستاذي الدكتور / عليان بن محمد الحازمي ، عميد
كلية اللغة العربية السابق وخلفه الدكتور / محمد بن مريسي
الحازمي ، اللذين لقيت منهما كل توجيه وعون ومساعدة .

كما أشكر أستاذي الدكتور / صالح جمال بدوي ، وكيل الكلية ، وأشكر
أيضا رئيس قسم الدراسات العليا العربية السابق الأستاذ الدكتور/ حسن بن
محمد باجودة وخلفه الأستاذ الدكتور / سليمان بن ابراهيم
العايد .

إلى هؤلاء وغيرهم من أساتذة وزملاء من مد لي يد المسون
والمساعدة في اخراج هذه الرسالة.

سائلا العلي القدير أن يجزيهم جميعا خيرا جزاء
وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم * يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ
وَالَّذِينَ آمَنُوا أَتَى اللَّهُ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ * (١)

(١) الآيتين (٨٨ و ٨٩) من سورة الشعراء .

بسم الله الرحمن الرحيم

عنوان الرسالة : رفع الستور والأرائك عن مخبات أوضح المسالك ، تحقيق ودراسة .

الدرجة العلمية : الماجستير .

الطالب : أحمد حسن أحمد نصر .

الملخص

لقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في قسمين : القسم الأول الدراسة ، والقسم الثاني النص المحقق والفهارس الفنية .

أما القسم الأول (الدراسة) فيقع في فصلين :

الفصل الأول - التعريف بعبد القادر المكي من حيث النقاط الآتية :

الناحية السياسية ، والاجتماعية ، والثقافية في عصره ، واسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ومولده ، وشيوخه ، وأخلاقه ، وآراء العلماء فيه ، وتلاميذه ، وتصدره للقضاء والتدريس ، ووفاته وآثاره والنقل عنه .

الفصل الثاني - وضعته لدراسة كتاب رفع الستور ، ويشمل : تحقيق نسبة الكتاب

إلى المؤلف ، ومادة الكتاب ، ومنهج المؤلف فيه ، واتجاهاته النحوية ، وموقفه من ابن هشام ومدى إنصافه له ، ومصادر الكتاب ، وشواهد ، وموقف المؤلف من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وتقويم الكتاب ، وأخيرا عملي في التحقيق ، وقد كان على النحو التالي :

اعتمدت في تحقيق كتاب رفع الستور على ثلاث نسخ خطية ، اثنتان تحتفظ بهما الخزانة العامة في الرباط ، والثالثة تحتفظ بها مكتبة لاله لي بتركيا ، وبعد جمع النسخ اتبعت الخطوات العلمية المتعارف عليها في تحقيق النصوص مثل : مقارنة النسخ وضبط ما يحتاج إلى ضبط من النص ، ووضع علامات الترقيم ، وتخريج الشواهد النثرية والشعرية والأقوال والدلالة على موضع الآيات في كتاب الله ، وتخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مظانها ، وإيضاح ما يلزم إيضاحه من المسائل التي اعترها اللبس ، والترجمة للأعلام المغمورة الواردة في الكتاب .

ومن النتائج التي خرج بها هذا البحث أنه حاول أن يبرز منزلة عبد القادر المكي في العلوم الشرعية بعامة وعلم النحو بخاصة ، فقد كان في هذا العلم صاحب اختيارات وآراء شأنه في ذلك شأن العلماء المتأخرين ، وكان شديد التعصب للمذهب البصري مع موافقته للكوفيين في بعض المسائل ، وأيضا عرفت بمصنفات المؤلف المتعددة إذ ألف في النحو والفقه ، وكان من المبرزين فيهما .

هذا وفي اعتقادي أن كتاب رفع الستور والأرائك يعد كاشفا للمسائل الفاضلة التي حواها كتاب أوضح المسالك كما استدرك المؤلف كثيرا من المسائل التي أخل بها ابن هشام في أوضحه ، ولا ريب أن المتخصصين سوف يفيدون - إن شاء الله - من هذا العمل ، لأن هذا الكتاب وثيق الصلة بالتراث النحوي ، لذا كان إخراج هذا النص إلى النور من النتائج التي تحتسب لهذا العمل .

عميد كلية اللغة العربية

المشرف بالإجابة

الطالب

د / محمد بن مريسي الحارثي

د / سعد بن حمدان الغامدي

أحمد حسن أحمد نصر

المعرفة

بسم الله الرحمن الرحيم

(١)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه، واهتدى بهداه إلى يوم الدين، يعفوك وكرمك يا أرحم الراحمين .
أما بعد :

فلقد كانت لغة العرب فصيحة نقية، يتكلم بها العربي سليقة دون تعلم، ولا عجب في ذلك، وقد نزل القرآن الكريم بلغة هو لا الأعراب، وظل الوضع كذلك دون لحن في اللغة، إلى أن اتجه المسلمون لنشر دين الله في مختلف الأمصار، ودخل ناس كثيرون من تلك الأمصار في الإسلام، وكانت لفتهم أعجبية.

ومن هنا بدأ اللحن في اللغة الفصحى، نظراً لدخول هو لا الأعاجم واختلاطهم بالعرب الخلل، وهو لا الداخلون كانوا على قسمين :

- ١ - قسم دخل في الإسلام واعتنق هذا الدين الحنيف، رغبة لارغبة .
- ٢ - قسم لم يعتنق الإسلام، بل دخل تحت جماعة المسلمين، وظل يدفع الجزية للمسلمين مقابل الحماية والرعاية من قبل المسلمين .

وهذان القسمان اللذان دخلا واختلطا بالمسلمين كان لا بد من

تعليمهم، لكي يقرأ القسم الأول القرآن في الصلوات الخمس .

والقسم الآخر الذي ظل يدفع الجزية لا بد أن يتعلموا اللغة

العربية، لكي يتخاطبوا مع الفاتحين العرب
فهو الله لهذه اللغة الشريفة، لغة القرآن، رجالا مخلصين

بذلوا أنفسهم في خدمتها ، وضحوا بالنفس والنفيس ، وظلوا
يجعون الصحارى والبادى يتتبعون العرب الخلس أينما حلوا ورحلوا ،
(١) حتى جمعوا هذه اللغة من أفواههم ، بأمانة متقنة دون زيادة أو نقص .

ولشدة حرص الرواة على اللغة الفصحى ودقة نقلها من العربي
كما/بها ، وضعوا ضوابط مكانية ، من يصح النقل عنهم والأخذ
منهم ، فالرواة لا يروون اللغة من هم جاورون للأعاجم ، ولا يأخذون
اللغة من اختلط بهم الأعاجم بكثرة ، مثل سكة التي اختلط بها
الحجاج الأعاجم والتجار من كل حدب وصوب .

وكما أنهم اشترطوا ضوابط مكانية ، اشترطوا أيضا ضوابط زمنية ،
أكثر دقة واحترافا من يصح الأخذ عنهم من شواهد شعرية ونثرية ،
فحددوا مدة زمنية معينة ، من يجوز أخذ اللغة منهم ، وهو منتصف القرن
الثاني الهجرى في الحواضر ، وآخر القرن الرابع الهجرى في البوادي .

ومن هذا المنطلق حُفِظَتْ لنا لغة القرآن الكريم ، بسبب هؤلاء

الرجال المخلصين الذين نذروا أنفسهم لهذا الجمع دون كسل
أو تنهيط همسة ، بل ظلوا يجمعون/حتى إنه يقال إِنَّ الكسائي رحمه الله ،
أنفذ خمس عشرة قتيعة حبرا في جمع هذه اللغة من الأعراب ، وغيره (٢)
كثير من بذل نفسه ، في تتبع الأعراب والعيش معهم ، وملازمتهم ، ليل نهار
في خياسهم ومراعهم ، وسرورهم وضجرهم .

(١) الصاحبى ص ٥٠ ، وانظر الزهر ١/١٣٧ .

(٢) بغية الوعاة ٢/١٦٣ .

وهناك أعلام برزوا في جمع هذه اللغة ، لا يتسع السقام لحصرهم

مثل أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب (١) وغيرهم
كثير .

أما الأعلام الذين صنفوا في اللغة والنحو ، وكتبهم بيّن
أيدينا فكثيرون ، نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر :

- الخليل بن أحمد الفراهيدي ، صاحب كتاب العين .

- وتلميذه : سيبويه ، صاحب الكتاب .

فكتاب العين المنسوب للخليل ، مليء بأقوال عربية خالصة ،
جُمِعَتْ وَوُيِّتْ من أفواه الأعراب الخُص .

- وكذلك تلميذ الخليل : العلم سيبويه ، الذي ألف

كتابه ، وهو : أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وعقد
أبوابه بلفظه ولفظ الخليل . (٢)

وجَمَعَ في كتابه أقوالاً كثيرة صدرت من أفواه الأعراب ، وسجلها
في هذا السفر الضخم ، وقلما نجد كتاباً يضاهيه في الجمع والشرح والتحليل .

(١) انظر : المزهري للسيوطي ٣٩٨ ، ٣٩٩ .

(٢) المصدر نفسه ٤٠٥ / ٢ .

وظل هو^١ لا^٢ الأعلام يصنفون الكتب في النحو واللغة ورواية الأشعار التي ^{يَعُولُ}عليها ، حتى القرن الرابع الهجرى ، حيث استوى البحث على سوقه في النحو واللغة ورواية الأشعار .

وبعد ذلك أتى علماء أفاضل متأخرون ، مهتمهم الشرح والتحليل والتصحيح والنقل عن سبقهم من العلماء الذين أرسوا قواعد النحو واللغة . والكتاب الذى أقدم له بهذه المقدمة هو رفع الستور والأرائك عن مخبات أوضح السالك من المؤلفات التي تدخل في عمل الشارحين المحصين الناقلين من سبقهم ، فهو كتاب متأخر ، ونحن نعلم أن كتب النحو المتأخرة إنما تجمع وتشرح وتفصل وترجع بين أقوال العلماء لا غير .

وقد دفع إلى تحقيقه أمران :

أولهما : أَنَّهُ يشل تعليقات مُهِمَّة على مواضع بعينها ، من أوضح المسالك لابن هشام ، استدراكا وتوضيحا وتمثيلا وتفصيلا .

ثانيهما : أهمية كتاب أوضح المسالك وما له من شهرة فائقة بين طلاب العلم العربية وتداوله فيما بينهم في الجامعات العربية بالشرع ^ح والتحصيل كما اني وجدت عند القادر المكي شخصية علمية جديدة بالدراسة .

لذا قررت بعد استشارة أساتذتي أَن أوجه جهدى إلى العمل في هذا الكتاب ، نظرا لمكانة مؤلفه العلمية في النحو خاصة والعلوم الشرعية عامة وقد اقتضت طبيعة البحث أَن يكون في قسمين :

(هـ)

الدراسة والتصحيح المحقق .

أما الدراسة فقد جاءت في فصلين :

الفصل الأول : فيه ترجمة كاملة للمؤلف تشمل : سبعة مباحث

المبحث الأول - عصر المؤلف من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية .

المبحث الثاني - اسمه ونسبه وكنيته ومولده .

المبحث الثالث - شيوخه .

المبحث الرابع - اخلاقه وآراء العلماء فيه .

المبحث الخامس - تلاميذه .

المبحث السادس - تصدّره للقضاء والتدريس .

المبحث السابع - وفاته وآثاره والنقل عنه .

الفصل الثاني : الدراسة المنهجية لكتاب "رفع الستور والارائك

من مخبات أوضح السالك " وتشمل : تسعة مباحث

المبحث الأول - تحقيق نسبة الكتاب الى المؤلف .

المبحث الثاني - مادة الكتاب ومنهجه .

المبحث الثالث - منهجه في القضايا النحوية في الكتاب ومدى تأثيره بمدرسة

نحوية معينة مع بيان مذهبه النحوي .

المبحث الرابع - موقف المؤلف من ابن هشام ومدى انصافه له .

المبحث الخامس - مصادر الكتاب .

المبحث السادس - شواهد الكتاب .

المبحث السابع - موقف المؤلف من الاحتجاج بالحديث الشريف .

المبحث الثامن - تقويم كتاب رفع الستور .

المبحث التاسع - عظمى في التحقيق .

وبعد فهذا جهد متواضع في تحقيق الكتاب ، لا ادعي فيه الكمال

فإنَّ الكمال لله وحده ، ولا ابرؤء من عيب أو نقص ، وحسبي أنني أخلصت

النية وذلك كل ما في وسعي واستتصحت أساتذتي وأفدت^{من} توجيهاتهم ،
فإن أصبت فذاك فضل^{من} الله ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي .

* رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ، وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً
يَا إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ * (١)

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على
أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على
نهجه واهتدى بهداه إلى يوم الدين .

(١) الآية رقم ٨ من سورة آل عمران .

القسم الأول :

الدراسة

ويشتمل على الفصلين الآتيين :

الفصل الأول : ترجمة للمؤلف .

الفصل الثاني : الدراسة المنهجية لكتاب :

« رفع استور الأرائك عن مخبات أوضاع المسالك »

الفصل الأول

عن عبد القادر الأنصاري المكي العباري محيي الدين
وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : عَصْرُهُ وِشْتَمَلُ :

- أ - الناحية السياسية .
- ب - الناحية الاجتماعية .
- ج - الناحية الثقافية .

المبحث الثاني : اسمه ، ونسبه ، وكنيته ، ومولده .

المبحث الثالث : شيوخه .

المبحث الرابع : أخلاقه وآراء العلماء فيه .

المبحث الخامس : تلاميذه .

المبحث السادس : تصدّره للقضاء والتدريس .

المبحث السابع : وفاته وأثاره والنقل عنه .

البسط لم يكن مستمرا ، فقد انقطع فترة على يد ملوك اليمن والعراق .^(١)

ومنذ أواخر القرن السادس الهجري ومكة يحكمها الأُمراء

الحسينيون بدءا من قتادة بن إدريس الحسنى الذى خرج من جهة ينبع ، واستولى على مكة المكرمة ، وقضى على دولة بني هاشم^(*) ، ثم

أحفاده من بعده ، وظلوا حكاما على الحجاز ، أو بعبارة أخرى نواب السلاطين مصر في الحجاز .^(٢) حتى أزال دولتهم الملك عبد العزيز طيب الله

شراه ، ووجد معظم أجزاء الجزيرة العربية وضبطها بعدما كانت تنتشر فيها البدع والخرافات والنهب والسلب ، ومنذ
ولايتهم على مكة المكرمة وهم يتبعون سلاطين مصر ، حيث كان السلاطين

يُعيّنون من يشاؤون ويعزلون من يخرج عن طاعتهم كما فعلوا بالأُمير
بركات بن حسن بن جلان ، عندما أحسوا أنه لا يلتزم بالولاة التام حيث
عزلوه وولوا أخاه إبراهيم .^(٣)

وكثيرا ما كان الأشراف في مكة المكرمة ينفصلون عن سلاطين

مصر ، إذا أحسنوا العلاقة مع الرعية وحكموا بالعدل ، وتآلفوا فيما بينهم ،
وأغدقوا على القواد والأجناد والعبيد .^(٤)

(١) إتحاف الورى ١١٣/٣ و ٣٤/٤ ، والسلوك ٣/١ : ٧٨٦ .

(٢) العقد الثمين ٣٩/٧ وانظر شفاة الغرام ١٩٨/٢ ، وإتحاف الورى ٥٢/٤ .

(٣) إتحاف الورى ٥٢/٤ و ١٣٠/٤ ، والتبر السبوك ص ١٢ .

(٤) العقد الثمين ٩٧/٤ و انظر : إتحاف الورى ٤٢٧/٣ ، ٤٢٨ و ٣٤/٤ ، والسلوك للمقريزى ٤/١ : ٢٩١ ، وإتحاف الورى في

أخبار أم القرى ٥١٦/٣ ، ٥١٧ .

(*) التى كانت تحكم مكة آنذاك وهذه النسبة ترجع الى هاشم بن عبد المطلب جد الرسول صلى الله عليه وسلم .

وحدث بمكة خلال هذه الحقبة فتن كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر الفتنة التي أحدثها أحد القواد العمرة مع ، جقمق ، إذ كان سببها أنه تشاجر مع أحد القواد العمرة لكونه يحمل السلاح في الحرم ، وكان قد منع من ذلك ، فثار فتنة انتهكت فيها حرمة المسجد الحرام ، ودخلت الخيل الحرم وعليها الفرسان (العمرة) لحرب الأمير جقمق ، وجقمق أمر هو الآخر بدخول خيله إلى الحرم وعليها الفرسان من أعوان جقمق ، وأمر بتسمير أبواب المسجد ، فسُـمِّـرَتْ كُلُّهَا إلا ثلاثة أبواب ، وجعل الحراس في كل باب يمنعون من يشاؤون ، ويدخلون من يريدون ، ثم ان جقمق أطلق القائد المضروب ، فهـدأت الفتنة بعدما قتل جماعة من كلا الطرفين ^(١) ، وقد تولى إمارة مكة نيابة عن سلاطين مصر غير واحد من الأمراء الحسينيين ، فتولى حسن بن عجلان من سنة ٧٩٨ هـ إلى ٨٢٩ هـ ومعه تولى ابنه بركات من سنة ٨٢٩ هـ إلى ٨٤٥ هـ ، وهذه تعد الفترة الأولى للأمير بركات بن حسن بن عجلان ، إذ تولى فترة ثانية حيث تخلل بين الفترتين حكم أخيه علي وأبي القاسم فتولى علي بن حسن بن عجلان من سنة ٨٤٥ هـ إلى سنة ٨٤٦ هـ ، وكان يساعده في الإمارة أخوه إبراهيم ، وتولى أبو القاسم بن حسن بن عجلان من سنة ٨٤٦ هـ إلى ٨٥٠ هـ ، وجاء بركات إلى الإمارة ، وتعتبر الفترة الثانية له ، وتولاها من سنة ٨٥٠ هـ إلى سنة ٨٥٩ هـ ، ومعه الأمير بركات تولى الإمارة ابنه محمد من سنة ٨٥٩ هـ إلى سنة ٩٠٣ هـ . ^(٢)

(١) السلوك : ٤/١ : ٢٩١ وانظر إتحاف الوري ٥١٦/٣ ، ٥١٧ .

(٢) انظر : تولى وهزل هو لا الأمراء في إتحاف الوري ٣/٣٩٨ فما

بعدها وينظر أيضا المصدر نفسه ٦٢٧/٣ ، فمابعدها .

وفي القرن التاسع الهجرى وقبله كانت إمارة الحجاز لسلاطين
مصر كما أسلفنا آنفاً ، حيث تولى السلطنة في هذه الحقبة كثير من
السلاطين الذين كان لهم نفوذ على الحجاز بمكة وعلى مكة المكرمة
بخاصة فبهم في حدود عشرة سلطين تقريباً ولعل أشهرهم :

السلطان فرج بن برقوق بن أنص تولى السلطنة من سنة ٨٠١ هـ
الى سنة ٨١٥ هـ . (١)

والسلطان المحمودى الذى تولى السلطنة من سنة ٨١٥ هـ الى
سنة ٨٢٤ هـ . (٢)

والسلطان الأشرف برسباوى الدقاقي الظاهري ، تولى السلطنة
من سنة ٨٢٤ هـ الى سنة ٨٤١ هـ . (٣)

والسلطان الملك الظاهر جقمق ، تولى
السلطنة من سنة ٨٤٢ هـ الى سنة ٨٥٢ هـ . (٤)

والسلطان الملك الأشرف العلاي تولى السلطنة من سنة ٨٥٢ هـ
الى سنة ٨٦٥ هـ . (٥)

- (١) السلوك ٣/٢ : ٩١٥ ، وانظر النجوم الزاهرة ١٦٨/١٢ .
- (٢) السلوك ٤/١ + ٢٤٣ .
- (٣) النجوم الزاهرة ٢٤٢/١٤ ، هدائع الزهور ٨١/٢ .
- (٤) النجوم الزاهرة ١٠٦/١٥ ، هدائع الزهور ١٨٨/٢ .
- (٥) النجوم الزاهرة ١٦٥/٥٥٥ ، هدائع الزهور ٣٠٥/٢ .

والسلطان أبوسعيد خشقدم المؤيدى من سنة ٨٦٥ هـ الى
سنة ٨٧٢ هـ. (١)

والسلطان الملك الأشرف قايتباى الممردى ، تولى السلطنة
من سنة ٨٧٢ هـ الى سنة ٩٠١ هـ. (٢)

ب - الناحية الاجتماعية في المجتمع المكي من سنة ٨١٤ هـ الى سنة ٨٨٠ هـ:

لا يخفى على أحد أنَّ الحياة الاجتماعية في مجتمع (ما) — من
المجتمعات تتكون من عدة طبقات بدءاً بالحكام فالقواد فالأجناد فالعلماء
فالتجار ، زيادةً إلى المجاورين في مكة المكرمة .

أمَّا الحكام فهم الأمراء الحسنيون الذين كانوا نواباً للسلطين
المصريين في مكة المكرمة ، وهو لا الأمراء هم : أحفاد قتادة بن ادريس
الحسني الذي خرج من جهة ينبع ، في أواخر القرن السادس الهجري ،
بعد أن بسط نفوذه على مكة المكرمة ، وطرد بني هاشم منها وظلوا حكاماً
من ذلك الحين على مكة المكرمة والحجاز ، (٣) حتى أبعدهم عنها الملك
عبد العزيز ، طيب الله ثراه ووجد معظم الجزيرة
العربية ————— كما أشرت سابقاً وكان أمراء مكة نواباً
عن السلطين في مكة المكرمة ، حيث كان سلاطين مصر يصدرون المراسيم
في تعيين الأمراء الحسنيين الذين يأمنون فيهم التبعية ، ويعزلون
الذين يشقون عصا الطاعة . (٤)

-
- (١) النجوم الزاهرة ٢٥٣/١٦ ، ودائع الزهور ٣٧٧/٢ .
(٢) النجوم الزاهرة ٣٩٥/١٦ ، ودائع الزهور ١/٣ ، وانظر اتحاف الوري
٣٢٠٣١/٤ .
(٣) العقد الثمين ٩٣/٧ ، وشفا الغرام ١٩٨/٢ وانظر اتحاف الوري
٥٢/٤ .
(٤) السلوك ٤٣٦/١ ، ٤٥٦ ، وانظر اتحاف الوري ٥٢/٤ .

الطبعة الثانية القواد ، وهو " لا " ينقسمون إلى قسمين :

قسم ينتسبون إلى أسر عريقة متصلة النسب ، كالقواد العمرة ،
والحميضات الذين ورد ذكرهم في أحداث مكة ، منذ القرن السادس
الهجرى ، وظل اسمهم مرتبطا بأمراء مكة ، حتى القرن العاشر الهجرى .^(١)

فالقواد العمرة ينتسبون إلى عمر بن أبي مسعود ، مولى الشريف أبي
سعيد بن علي بن قتادة صاحب مكة .

(٢)

أما القواد الحميضات ، فينسبون إلى حميضة بن أبي نمي الأول ،
والقسم الآخر قواد أفراد وولا " هم لأفراد ليسوا بجماعات ، وذلك مثل
سعيد بن خبروه ، وسعيد البليتي .^(٣)

ويأتي بعد القواد ذوى النسب العريق . القواد الأفراد والأجناد
وهم يتكونون من جماعة الأجناد الماليك المتمركزين في مكة ، وكانوا
يرسلون من قبل السلطان المصرى ، لاستتباب الأمن ، وفي خدمة أمير
مكة .

والجماعة الثانية ، أجناد من عبيد الأشراف وعبيد آبائهم ، وهو " لا " ^{مك}
العبيد لا يخرجون عادة عن أوامر الشريف ، ولكن على عادة القواد والعبيد
والأجناد في كل زمان /، سرعة التحول إذا ما صارت هناك فتنة ، والوقوف
إلى جانب المنتصر مهما كان مخبره .^(٤)

(١) السلوك ٤٣٦/١ ، ٤٥٦ ، وانظر اتحاف الورى ٥٢/٤ .

(٢) البدر الطالع ٢٣٨/١ ، والاعلام ٢٨٥/٢ .

(٣) الضوء اللامع ٣٠٦/٢ .

(٤) اتحاف الورى ٥٢/٤ و ١٣٦/٤ .

الطبقة الثالثة : طبقة العلماء ، ويدخل تحت هذه الطبقة جميع أهل الفنون العلمية ، كفن الحديث ، وفن التفسير ، وفن الفقه وفن النحو والبلاغة ، وفن المواريث والحساب والفلك .

فمكة المكرمة حرسها الله ، كانت مليئةً بالعلماء والمتخصصين فسي كل من الفنون العلمية ، ولا غربة في ذلك فهي مهبط الوحي ومأوى جميع العلماء ، سواء أتوا إلى هذه الديار حجاجاً أم جاورين ، أم عماراً ، ولكثرة العلماء وكثرة إلقاء الدروس في المجتمع المكي ، نبغ كثير من النساء في العلم ، من ذلك زينب بنت التقي بن فهد ^(١) ، وأخت النجم ، وسعيدة بنت القاضي أبي البركات ، فهو لا نبغ في الحديث الشريف ، وفي العلوم الشرعية ، وغيرهن كثير .

الطبقة الرابعة : التجار : وغير خاف على أحد أن التجارة فسي مكة المكرمة كانت مزدهرة منذ القدم ، وقد نزل القرآن الكريم فيها على ذلك حيث قال تعالى :

* لِإِيلَافٍ قُرَيْشٍ ، إِيْلَافِهِمْ ، رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ * ^(٢)

فالتجار في المجتمع المكي كثيرون ، سواء من المكيين أم من الحجاج ، فكلا الطرفين منتفع وأكثرهم انتفاعاً حجاج بيت الله الحرام ، ولا عجب في ذلك فقد سجل هذا الانتفاع في كتاب الله تعالى ، وصار قرآناً يتلى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، حيث قال تعالى في محكم كتابه :

* لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ * ^(٣)

(١) الضوء اللامع ١٥٩/١٢ ص ١٤٥ ومعجم الشيخ ص ٩٢ و ص ٣٠٥ .

(٢) سورة قريش آية ١ - ٢ .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة الحج .

الطبقة الأخيرة : المجاورون :

ولا شك أَنَّ مكة المكرمة ، حماها الله ، جاورها كثير من المسلمين ، نظراً لأهمية الدينية لها ^{في} قلوب المسلمين ، يطلبون من الله التقرب إليه ، في جوار بيت الله الحرام و بعض المجاورين كانوا في بلدانهم من ذَوِي المكانة العالية والشراء الضخم ، ولكن حباً في التقرب إلى الله تعالى ، تركوا أوطانهم ، وجاوروا الكعبة المشرفة ، وقد أوضح المصطفى صلى الله عليه وسلم مكانة هذا البلد الطاهر ، حيث قال : (أما والله إني لا أخرج منك وإني لا أعلم أَنَّك أحب البلاد إلى الله وأكرمها على الله ، ولولا أَنَّ أهلك أخرجوني منك ما خرجت منك .) (١)

ولا يفوتنا أَنَّهُ جاور مكة المكرمة كثير من الصحابة والتابعين والعلماء ، فمن العلماء الذين جاوروا مكة في القرن التاسع الهجري ، على سبيل المثال لا الحصر ، الشنسي السخاوي وابن حجر العسقلاني والمقريزي (٢) وغيرهم كثير لا يتسع المقام لذكرهم في هــذـه المعالجة .

(١) إتحاف الوري ٤٧٩/١ وانظر الحديث في سنن الترمذي ، ك :

الناقب ، باب فضل مكة ٧٢٢/٥ وابن ماجه ك : المناسك ،

باب فضل مكة ١٠٣٧/٢ ، وانظر إتحاف الوري ٥٨/٤ ، قسم

الدراسة ،

(٢) الضوء اللامع ١٤/٨ و ٢٢/٢ وانظر الذيل على رفع الأصـر ص ٧٦

وإتحاف الوري ٦٠/٤



ج - الحياة العلمية في المجتمع المكي من ٨١٤ هـ - ٨٨٠ هـ :

ولقد كانت مكة تتأرجح بين بقاء الأُمصار بأنها أول مهبط للعلم في أنحاء المعمورة ، وذلك بنزول أول آية في التعلم ، على رسولنا صلى الله عليه وسلم ، عندما نزل جبريل عليه السلام ، إلى الدنيا من سابع سما . مرسلا من قبل رب العباد قائلا للمصطفى صلى الله عليه وسلم : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ ^(١) وأيضا كانت أول مركز لنشر العلم والمعرفة إلى جميع الأُمصار ، من ذلك أَنَّ المصطفى صلى الله عليه وسلم بدأ بنشر الهدى وتعليم أصحابه ، والداخلين إلى الإسلام ، فكان مقرهم قبل الهجرة دار الأرقم بن الأرقم في مكة ، وهي أول مدرسة للتعلم فسي التاريخ الإسلامي . ^(٢)

وظل مهبط الوحي منذ تكليف الرسول صلى الله عليه وسلم ، بالرسالة حتى القرن التاسع الهجري ، وهو مليء بالعلماء ، وطلاب العلم ، وما زال كذلك إلى يومنا هذا وستظل إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، منبع النور والهدى ، ولم يكن العلماء يتقاضون رواتب فسي هذه الحقبة أو قبلها من أمراء مكة ، بل كان التدريس في الحرم المكي لوجه الله ^(٣) بيهد أنه كان هناك بعض السلاطين والموسرين الذين كانوا يقدمون لبعض العلماء أجراً معلوماً ، مقابل التدريس لطلاب العلم وظل ذلك حتى القرن

(١) سورة العلق الآية ١ .

(٢) تاريخ التعليم في مكة لعبد الرحمن صالح ص ٣٦ ، وانظر إتحاف

الورى ٦١ / ٤ .

(٣) تاريخ التعليم في مكة ص ٣٩ .

التاسع الهجرى ، والأجرام مستمر للعلماء وقد استمر الإنفاق من بعض الأمراء المماليك وبعض الموسرين من التجار الذين أقروا هذه الرواتب للعلماء^(١) ، ولم يقتصر نشر العلم في المسجد الحرام على المكين فحسب ، بل كان لجميع الطلاب المكين والوافدين^(٢) ، وكان في مكة بيوت اشتهرت بالعلم في القرن التاسع الهجرى ، واقتصرت همتها على العلم ونشره ، فكان منهم العلماء الذين أفادوا المكي والوافد والمجاور ، ومن أشهر هؤلاء الأسر ، بيت آل ظهيرة وآل الطبرى وآل فهد وآل المرشدى ، وآل النورى .

وكانت هذه الأسر تنشر العلم في حلقات الحرم المكي وفي بيوتها ، وصارت منازلهم ملتقى العلم والعلماء ، وأماكن ضيافة للوافدين من علماء وطلاب ومجاورين .^(٣)

وفي القرن التاسع الهجرى أنشئت في مكة مدارس نظامية إلى جانب حلقات العلم في المسجد الحرام ، وبيوت العلماء ، وكان التعليم يسير في هذه المدارس على وفق ما يراه المتبرع من تعيين الشيوخ واختيار طلاب العلم ، والعلوم التي يدرسها الطلبة .^(٤)

وإلى جانب الحلقات في الحرم المكي والدروس التي تلقى في بيوت العلماء والمدارس والأربطة ، اتسع إلى مجالس بعض الأمراء

(١) تاريخ التعليم في مكة ص ٤٠ ، وانظر إتحاف النورى ٦٣/٤ ،

(٢) تاريخ التعليم في مكة ص ٤١ ، وانظر إتحاف النورى ٦٣/٤

(٣) تاريخ التعليم في مكة ص ٦١ ، وانظر إتحاف النورى ٦٣/٤

(٤) إتحاف النورى ١٠/٤ ، ٤٥ ، ٨٣ ،

من بني الحسن ، ومن أشهر هذه المجالس ، مجلس حسن بن عجلان وابنه بركات وحفيده محمد ، وكان بعض أمراء مكة في هذه الحقبة يمتازون بكفاءة علمية عالية . (١)

ولا غروفي ذلك ، فهو لا " الأمراء " كانوا ذوي باع سامق فسي العلم والمعرفة من ذلك أن الأمير بركات بن حسن أجاز له غير واحد من العلماء ، وأيضا الأمير بركات أجاز لغير واحد من العلماء ، وبأن نزوله إلى القاهرة ، فقد أجاز في الحديث الشريف للسخاوي ، والقلقشندي ، والبقاعي ، والسنباطي . (٢)

وخلاصة القول إنه يمكننا أن نستنتج مما سبق أن قاضي القضاة : محي الدين عبد القادر الأنصاري ، قد نشأ نشأة صالحة في وسط علمي ، مفعم بكثرة العلماء المكيين والوافدين والمجاورين ، وإن فلا غرابة على قاضي القضاة محي الدين عبد القادر الأنصاري ، أن يكون علما من الأعلام الجريزين في مختلف العلوم من فقه وغسير وحديث ونحو ، فقد وصفه السيوطي فأحسن وأجاد ، حيث قال : (أما التفسير فانه كشف خفياته ، وأما الحديث فإليه الرحلة في رواياته ودرياته ، وأما الفقه فإنه مالك زمامه وناصب أعلامه ، وأما النحوق فإنه محي ما درس (٣) من رسومه ... فلو رآه سيجويه لأقر له لا محاله ...) . (٤)

(١) تاريخ مكة لأحمد السباعي ص ٣٢٨ .

(٢) الضوء اللامع ١٣/٤ وانظر أخبار مكة للسباعي ص ٣٠٤ .

(٣) درس : عفا وانحى ، الصحاح (درس) .

(٤) بغية الوعاة ١٠٤ / ٢ .

البحث الثاني

اسمه ونسبه ، وكنيته ، ومولده

هو ^(١) عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس المحيوى المكي المالكي أما نسبه مفصلاً فهو عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس أحمد بن محمد بن عبد المعطي بن أحمد بن عبد المعطي بن مكسي ابن طراد المحيوى بن الشرف بن الشهاب الأنصاري الخزرجي السعدي المبادي المكي المالكي .

أما كنيته : فهو أبو أحمد كما صرح بذلك السخاوي في الضوء

اللامع ١/ ٣٥١ .

أما مولده : فقد اغتقت معظم المصادر التي ترجمت له ، أنه ولد في مكة المكرمة في ثاني عشر ربيع الآخر سنة أربع عشرة وثمانائة .

(١) انظر ترجمته في :

- معجم الشيوخ لابن فهد ص ٣٦٤ .
- اتحاف الوري في أخبار أم القرى للنجم بن فهد ٦٦/٤ .
- الدر الكمين بذييل العقد الثمين ، في تاريخ البلد الأمين للنجم بن فهد لوحة ٩٦/ب بينما ٩٦/أ ساقطة من نفس المخطوط وذلك سقط اسم عبد القادر الأنصاري المبادي ، ولم أجده في ٩٦/ب إلا بقية نسبه ، وشيوخه ، ومولفاته .
- الضوء اللامع للسخاوي ٢٨٣/٤ فما بعدها .
- بغية الوعاة للسيوطي ١٠٤/٢ ، ١٠٥ .
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٣٢٩/٧ ، ٣٣٠ .

===

- ٢ - أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم المشهور بالمقريزي ، ولد سنة ٧٦٦ هـ ونشأ بالقاهرة ، وغرقه على مذهب الحنفية ، وله مصنقات كثيرة زادت على مائتي مجلدة ، كما قال صاحب الضوء اللامع (١) وتلمذ عليه كثير من الطلاب من مختلف الأنصار وتوفي سنة ٨٤٥ هـ .
- ٣ - أحمد بن علي بن محمد الكتاني العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين بن حجر ، من أئمة العلم والتاريخ ، أصله من عسقلان ، ومولده سنة ٧٧٣ هـ بالقاهرة ، ولعب بالأدب والشعر ثم أقبل على الحديث فرحل عدة رحلات إلى اليمن والحجاز وغيرها ، لسماع الشيوخ ، وتصانيفه كثيرة جليلة (٢) ، حيث رحل عبد القادر الأنصاري إلى القاهرة ، سنة ٨٤٢ هـ ، واجتمع به وأخذ عنه السلسل (٣) وغيره وتوفي ابن حجر سنة ٨٥٢ هـ .
- ٤ - عائشة بنت محمد بن عبد الهادي المقدسي ، أم محمد سيدة المحدثين في عصرها بدشق ، وبها مولدها ووفاتها ، قرأت صحيح البخاري ، على الحافظ الشجاع ، وروى عنها ابن حجر ، وقرأ عليها كتباً كثيرة ، وكانت سهلة الأسلوب في التعليم والإقراء ، ولدت سنة ٧٢٣ هـ وتوفيت سنة ٨١٦ هـ . (٣)

- (١) الضوء اللامع ٢١/٢ فابعدها ، وشذرات الذهب ٢٤٥/٧ ، والبدر الطالع ٢٧٩/١ .
- (٢) أخباره في الضوء اللامع ٣٦/٢ فابعدها ، والبدر الطالع ٨٧/١ ، وضع الأصر (بغية العلماء) ص ٨٥ والأعلام ١٧٨/١ .
- (٣) الضوء اللامع ٨١/١٢ والأعلام ٢٤١/٣ .
- (*) لعل الكتاب هذا اسم السلسل الفائق في علم الوثائق وهو كتاب في الفقه للقاضي أمين الدولة أبي علي الحسن بن محمد بن الحسن بن مروان . ينظر كشف الظنون ص ١٢١٧ ، ١٦٧٧ .

- ٥ - عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الكرم بن سليمان الزين ، أبو الفرج
الدمشقي الصالح الحنبلي المعروف بأبي شعر الحنبلي ولد
سنة ٧٨٠ هـ ودرس وحفظ القرآن وأخذ العلم عن أكابر العلماء
في عصره ثم نبغ وحدث بمكة عندما جاورها وأخذ عنه في مكة
أكابر أهلها ، قال السخاوي : " وحدثني المحيوي عبد القادر
المالكي وهو من أخذ عنه بكثير من كراماته ، ويديع إشارات ،
(١)
وتوفي سنة ٨٤٤ هـ .
- ٦ - عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الواحد بن يوسف أبوهريرة
المشهور بابن النقاش ، ولد سنة ٧٤٧ هـ واشتغل بالعلم وأجاز
له غير واحد من العلماء الأفاضل وأخذ العلم عن البلقيني والأبناسي
وغيرهما ، وتوفي سنة ٨١٩ هـ . (٢)
- ٧ - عبد الرحمن بن محمد بن طولوبغا ، أسد الدين بن المحدث ناصر
الدين السيفي التنكري الدمشقي ، ولد سنة ٧٤٦ هـ وجاء
إلى مكة سنة ٨٢٤ هـ وأخذ عنه غير واحد من الطلبة المكيين
وتوفي سنة ٨٢٥ هـ . (٣)
- ٨ - عبد القادر بن إبراهيم بن محمد المعروف (بالأرموي) الأصل
الدمشقي الصالح ، ولد سنة ٧٣٥ هـ وسمع وأجيز من شيوخ
دمشق وغيرهم وتوفي سنة ٨٢٤ هـ . (٤)

(١) الضوء اللامع ٨٢ / ٤ ، ٨٣ ،
(٢) المصدر نفسه ١٤٠ / ٤ ، ١٤١ ، والأعلام ٤٥ / ٨ ،
(٣) الضوء اللامع ١٣٢ / ٤ ،
(٤) المصدر نفسه ٢٦١ / ٤

- ٩ - عبد الله بن محمد بن سليمان بن عطاء بن جميل بن فضل بن خير الكمال ابن النجم المالكي المعروف بابن خير ولد سنة ٧٣٩ هـ وتوفي سنة ٨٢١ هـ (١).
- ١٠ - علي بن أحمد بن محمد بن سلامة أبو الحسن السلمي المالكي الشافعي المشهور بابن سلامة المولود سنة ٧٤٦ هـ بمكة سمع وأجيز من غير واحد واشتهر بالعلم والتدريس وكثرة الطلاب وتوفي سنة ٨٢٨ هـ بمكة (٢).
- ١١ - محمد بن أبي بكر بن الحسين أبو الفتح شرف الدين القرشي المشهور بالمراغي ، ولد سنة ٧٧٥ هـ وهو من سلالة عثمان بن عفان رضي الله عنه فقيه عارف بالحديث أصله من القاهرة ومولده في المدينة ووفاته في مكة سنة ٨٥٩ هـ له تصانيف كثيرة ، منها : شرح منهاج النووي في أربع مجلدات (٣).
- ١٢ - محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي القرشي المشهور ببدر الدين الدمايني ، المولود سنة ٧٦٣ هـ بالاسكندرية ، والمتوفي سنة ٨٢٧ هـ بالهند (٤).

-
- (١) الضوء اللامع ٥/٦٣ .
- (٢) المصدر نفسه ٥/١٨٣ ، ١٨٤ وشذرات الذهب ٧/١٨٤ .
- (٣) الضوء اللامع ٧/١٦٢ . والبدر الطالع ٢/١٤٦ ، والأعلام ٥٨/٦ .
- (٤) الضوء اللامع ٧/١٨٤ ، ١٨٥ ، وبغية الوعاة ص ٢٧ ، وشذرات الذهب ٧/١٨٧ والأعلام ٦/٥٧ .

- ١٣- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن علي بن محمد الشسي ، أبو
عبدالله التركي التونسي المالكي المشهور " التريكي " بالتصغير
ولد سنة ٨٢٠ هـ تقريبا فحج سنة ٨٤٩ هـ ورجع إلى مصر
له تصانيف عدة منها : كمال الأمل في شرح الجمل ، توفي
سنة ٨٩٤ هـ . (١)
- ١٤- محمد بن أحمد بن عثمان بن نعيم ، أبو عبدالله المشهور بالبساطي
ثم القاهري المالكي ولد سنة ٧٦٠ هـ ومنذ نعومة أظفاره وهو
مكب على العلم ملازما للعلماء ، حتى نبغ في معظم العلوم ولبه
مؤلفات عدة منها المغنى في الفقه وتوفي سنة ٨٤٢ هـ بالقاهرة . (٢)
- ١٥- محمد بن أحمد بن محمد بن محمد السكندري القاهري المالكي ،
المشهور بابن التنسيسي ، المولود سنة ٧٧٧ هـ والمتوفى
سنة ٨٤٤ هـ . (٣)
- ١٦- محمد بن أحمد بن علي بن محمد الحسيني الفاسي المكي ، المعروف
بتقي الدين الفاسي صاحب العقد الثمين في أخبار البلد الآمين
ولد سنة ٧٧٥ هـ بمكة ونشأ بها و بالمدينة المنورة وعني بالتأليف
في كثير من الفنون وخاصة في تاريخ مكة واستمر مشغلا بالعلم
والتدريس والتأليف حتى توفي سنة ٨٣٢ هـ . (٤)

-
- (١) الضوء اللامع ٢٨٨/٦ وشرحات الذهب ٣٥٦/٧ .
- (٢) الضوء اللامع ٥/٧ فابعدها ، وشرحات الذهب ٢٤٥/٧ ،
وطبقات المالكية ص ٢٤١ .
- (٣) الضوء اللامع ٩٠/٧ .
- (٤) العقد الثمين ٣٣١/١ ، الضوء اللامع ١٨/٧ ، الأعلام ٣٣١/٥ .

- ١٧- محمد بن أيوب بن سعيد بن علوي المشهور بالحسباني الأصل
الدمشقي الشافعي ولد سنة ٧٧٠ هـ وتوفي سنة ٨١٩ هـ (١)
- ١٨- محمد بن عبد الدايم بن موسى النعمي العسقلاني ، شمس الدين
المعروف بالبرماوي ، المولود سنة ٧٦٣ هـ عالم بالفقه والحديث
شافعي المذهب ، له عدة مصنفات في النحو والحديث والعروض
والقافية توفي سنة ٨٣١ هـ (٢)
- ١٩- محمد بن عبد الله بن محمد بن ابراهيم بن لاجين ، الشمس بن
الجمال ، المعروف بابن البرهان الرشيدى الأصل ، القاهري ،
ولد سنة ٧٦٧ هـ أخذ العلم عن أكابر عصره من العلماء ونبغ فيه ،
ثم قعد للتدريس وأخذ عنه الطلبة من مختلف الأقطار (٣)
- ٢٠- محمد بن علي بن أحمد بن عبد العزيز المشهور بابن القسم
النويري ، الشافعي ويدعى بالخضر ولد سنة ٧٦٢ هـ وتغقه
وسمع على المعز ابن جماعة وابن حبيب وأجاز له أبو الهيثم
السبكي وغيره ، وولي قضاء المدينة مدة يسيرة ولم يصل اليها
بل استتاب ابن المطرى ، وتوفي سنة ٨٣٢ هـ (٤)

(١) الضوء اللامع ١٤٨/٧ ، شذرات الذهب ١٣٩/٧ ، ومعجم

السوفيين ٨٢/٩

(٢) المصدر نفسه ٢٨٠/٧ ، والهدر الطالع ١٨١/٢

(٣) المصدر نفسه ١٠١/٨ ، ومعجم السوفيين ٢٣٥/١٠

(٤) الضوء اللامع ١٦١/٨ ، وشذرات الذهب ٢٠٠/٧

- ٢١- محمد بن محمد بن عبد اللطيف بن احمد بن محمود أبي الفتح
أبو الطاهر بن العز بن أبي اليمن ، التكريتي ثم السكندري القاهري
الشافعي المعروف بابن الكوك المولود سنة ٧٣٧ هـ والمتوفى
سنة ٨٢١ هـ . (١)
- ٢٢- محمد بن محمد بن علي بن يوسف الشمسي ، أبو الخير العمري
الدمشقي الشيرازي الشافعي ، المعروف بابن الجزري المولود سنة
٧٥١ هـ طلب العلم وأجاد فيه وله عدة مؤلفات كالنشر
في القراءات العشر وغير ذلك من كتب القراءات وحج وجاور في مكة
سنة ٨٢٢ هـ وسنة ٨٢٨ هـ وسمع منه كثير من الطلاب المكيين
والوافدين ومن ضمنهم عبد القادر المكي المحيوي وتوفي سنة
٨٣٣ هـ . (٢)
- ٢٣- محمد بن يزيد بن محمد بن يزيد ، الشمسي أبو عبد الله المشهور
بالكيلاني المقرئ ، نزيل الحرمين أخذ القراءة من ابن الجزري
 وغيره وتميز فيها وتصدى للقراءة في الحرمين دهرًا ، فأخذ
 عنه جماعة منهم عبد القادر العبادي المكي المالكي وتوفي سنة
٨٥٣ هـ . (٣)

(١) الضوء اللامع ١١١/٩ ، ١١٢ .

(٢) المصدر نفسه ٢٥٥/٩ فما بعدها . وشذرات الذهب ٢٠٤/٧ .

والأعلام ٤٥/٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٦/١٠ .

٢٤- يحيى بن عمر بن محمد المشهور بابن حجي ، المولود سنة ٨٣٨ هـ
وقد وفد الى مكة غير مرة واجتمع بالعلماء والطلاب. (١)

٢٥- يحيى بن محمد بن ابراهيم بن أحمد الأمين أبو زكريا المشهور
بالأقصراني نسبة لأقصر إحدى مدن الروم ، القاهري الحنفي ،
المولود سنة ٧٩٧ هـ والمتوفى سنة ٨٢٢ هـ (٢)

-
- (١) الضوء اللامع ٢٥٢/١٠ فمابعدھا والأعلام ١٦٨/٨
(٢) المصدر نفسه ٢٤٠/١٠ فمابعدھا ، والأعلام ١٦٨/٨

البحث الرابع

أخلاقه وآراء العلماء فيه

لا ريب أنَّ أخلاق عبد القادر المكي العبادي المالكي لا تختلف
من أخلاق العلماء الفضلاء الذين هم ورثة الأنبياء
فقد وصفه غير واحد من الذين ترجموا له ، وأثنوا عليه ثناء عاطرا مسمنا
حيثُ الأخلاقُ ومداعة تلاميذه والعطف عليهم وغير ذلك من الفضائل ،
فهذا السخاوي رحمه الله صاحب الضوء الالاع يقول فيه : " وهو من
نوادير الوقتِ علما وفصاحة ووقارا ومها ، وتواضعا وحشمة ، وأدبا وديانة
وتعبداً وصياما وقياماً وتلاوة ، متع الجالسة ، متين الفوائد جافظ لجملة
من المتصون والتاريخ والفضائل ، ضابط لكثير من النوادر والوقائع مع
المحبة في الفضلاء وأهل العلم والرغبة في مجالستهم ... " (١)

وكذلك يصفه تلميذه السيوطي ، وصفا حسنا ويشني عليه بما هو
أهله فقال فيه : " وأما آدابه ومحاضراته فحدث عن البحر ولا حرج ،
وأما مجالساته فأبهى من الروض الأنف وإذا غتج زهره ، وأما زهده فسي
قضاياه فقد سارت به الركبان ، وأما غير ذلك من محاسنه فكثير يقصر
من سردها اللسان والبنان فهو في العلم بحر وفي الرشد نجم ، ولطابه
محط الرحال ... " (٢)

(١) الضوء الالاع ٤ / ٣٨٤ .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ١٠٤ .

ويقول عنه النجم بن فهد في معجم الشيوخ : " ولد بمكة سنة ٨١٤ هـ ونشأ بها صينا خيرا مكبا على طلب العلم وحفظ القرآن وعدة كتب ، وهو كثير التلاوة والعبادة والصلاة ، خصوصا في الثلث الأخير من الليل وبين المغرب والعشاء وصوم الاثنين والخميس وجمع بولده وكان فاضلا ، فلم يترك القيام في الليلة التي مات فيها " . (١)

وقال عنه أيضا النجم بن فهد في الدر الكمين بذييل العقد الثمين ما نصه : " وعنده حشمة وفيه محبة لأهل العلم ورغبة في مجالستهم مع تواضع لهم كثير الاستحضار لتراجم الناس ومخالطتهم وانفرد في (٢) أقطار الحجاز بمعرفة مذهب مالك وبعلم النحو مع شراكة في غيرها " .

غير " أن النجم بن فهد قال عنه أيضا : وعنده وسوسة كثيرة في الوضوء (٣) وفي تكبيرة الإحرام ، وتغوته الركعة والركعتان وربما فاتته الصلاة أجمع " .

(١) معجم الشيوخ ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٢) الدر الكمين بذييل العقد الثمين لوحة ٩٦/ب .

(٣) المصدر نفسه ٩٦/ب .

المبحث الخامس

تلاميذ

- تتلمذ على يد عبد القادر الأنصاري المحيوى عدد كبير من التلاميذ لا يتسع المقام لحصرهم في هذه المجالة ، بل سأقتصر على أشهرهم : وهو " لا التلاميذ مصدرهم الضوء اللامع وبهنية الوعاة ، وشذرات الذهب وغير ذلك من المصادر ما هو موضح في هامش الرسالة .
- ١ - إبراهيم بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي ، أبو الحسن برهان الدين ، مؤرخ أديب ، أصله من البقاع في سورية ، وسكن دمشق ، ورحل إلى بيت المقدس ، والقاهرة ولد سنة ٨٠٩ هـ وتوفي سنة ٨٨٥ هـ ، صاحب تلك العجائب والنوائب ، والقلال والمسائل المتعارضة ، وقال : ^(١) إنه لقب بأبن عوجان تصغير أوج .
- ٢ - أحمد عبد القادر بن أبي العباس المحيوى الأنصاري ، المكي المالكي ، ولد عبد القادر الأنصاري تعلم على يد أبيه ، ورع في الفقه والعربية على يد والده ، ولد سنة ٨٤٣ هـ وتوفي سنة ٨٦٣ هـ في عهد والده وصير واحتسب إلى الله . ^(٢)
- ٣ - ظهيرة بن محمد بن محمد بن محمد بن حسني ، أبي الخير بن الكمال القرشي المكي المالكي ، ولد سنة ٨٤١ هـ وتوفي سنة ٨٦٨ هـ . ^(٣)

(١) الضوء اللامع ١٠١/١ فأبعدها ، والبدر الطالع ١٩/١ ، وشذرات الذهب ٣٣٩/٧ .

(٢) الضوء اللامع ٣٥١/١ .

(٣) الضوء اللامع ١٥/٤ ونيل الابتهاج ص ١٣١ .

٤ - عبد الباسط ، هسقى عمر أيضا ابن محمد بن محمد بن أبي السعد بن ظهيرة الزين ، أبو الفاخر بن الجمال أبي المكارم القرشي المكي ، الشافعي ، ويعرف بابن ظهيرة * المولود سنة ٨٥١ هـ ولد بمكة ونشأ بها فحفظ القرآن والأربعين النووية والمنهاج ، كلاهما للنووي وجمع الجوامع ، وألفية النحو ، وفي العربية عن المحيوي عبد القادر (١) .

٥ - عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الحضيري السيوطي ، جلال الدين ، مؤرخ أديب ^{كان} / منزويا عن أصحابه جميعا كأنه لا يعرف أحدا منهم ولد سنة ٨٤٩ هـ وتوفي سنة ٩١١ هـ . (٢)

٦ - عبد العزيز بن عمر بن محمد الشهير بابن فهد ، المولود سنة ٨٥٠ هـ الشافعي ، واعتنى به والده واستجاز له خلقا منهم شيخنا ، وأحضره واسمعه على كثير من المكيين والقادمين إلى مكة ، وهو صاحب غاية المرام في أخبار البلد الحرام . (٣)

(١) الضوء اللامع ١٠١/١ فباعدها ، والهدر الطالع ١٩/١ ،

وشذرات الذهب ٣٣٩/٧ .

٦٥/٤

(٢) الكواكب السائرة ٢٦٩/١ ، الضوء اللامع / وحسن المحاضرة ١٨٨/١

وبهية الوعاة ٣٠٩/١٠ ، ٣١٠ .

(٣) الضوء اللامع ٢٢٤/٤ والكواكب السائرة ٢٣٨/١ ، وشذرات

الذهب ١٠٠/٨ .

- ٧ - عبد القادر بن عبد الهادي بن محمد المحيوى الأزهري المدني ،
ثم المكي ، قرأ بمكة في سنة ٨٦٥ هـ على المحيوى عبد القادر قاضيها
المالكي « البخارى » ولازمه في العربية وغيرها ، وبصرع ، وتوفى
بمكة سنة ٨٧٨ هـ . (١)
- ٨ - عبد الله بن عبد الرحمن بن سمود بن عبد الله القرشي المالكي ،
نزيل الحرمين ، وعرف بالمطرى ، برع واجتهد في طلب العلم
وقرأ قطعة من ألفية النحوى على القاضي عبد القادر بمكة وأجاز
له ، وكان طلب العلم هذا سنة ٨٣٣ هـ ثم قال : انه ولي قضاء
طرابلس . (٢)
- ٩ - علي بن ابراهيم نور الدين البدرشي الأصل القاهري البهري
وربما يقال له : المعشي المالكي ، حفظ القرآن والرسالة
ونصف المختصر ، وحج مع الرجبية ودار على بعض الشيوخ ،
كالمحيوى عبد القادر المالكي ، وتوفي سنة ٨٧٨ هـ . (٣)
- ١٠ - علي بن عبد الله بن عبد القادر نور الدين البهري والديروطسي
المالكي المقرئ ، نزيل مكة ، وعرف بالديروطي ، ولد بعد
الثمانائة في البحيرة ونشأ بها ثم انتقل إلى ديروط فاستوطنها .
ثم بعد ذلك استوطن مكة من نحو سنة ٨٤٠ هـ وقرأ على غير واحد
من مشايخ مكة ، وقرأ بنفسه على المحيوى عبد القادر المالكي
الصحيحين وغيرها ، وتوفي سنة ٨٧٢ هـ بمكة . (٤)

-
- (١) الضوء اللامع ٢٧٦/٤ .
(٢) المصدر نفسه ٢٥/٥ .
(٣) المصدر نفسه ١٦٠/٥ .
(٤) المصدر نفسه ٢٤٨/٥ .

- ١١ - على بن ناصر بن محمد بن أحمد النور ، أبو الحسن البكسي ثم
المكي الشافعي ، ويعرف بالحجازي ، ولد سنة ٨٤١ هـ بمكة
وقرأ على غير واحد في مكة ، ومن شيوخه الجومري والبرهان بن
ظهيرة وأخوه ، والمحيوى المالكي ، كان حيا سنة ٨٩٤ هـ .^(١)
- ١٢ - محمد بن عبد الرحمن بن محمد شمس الدين السخاوي مؤرخ
حجة وعالم بالحديث والتفسير والأدب وصنف تقريبا مائتي
كتاب ولد في القاهرة سنة ٨٣١ هـ وتوفي بالمدينة سنة ٩٠٢ هـ .^(٢)

- (١) الفهرست للامع ٤٥/٦ فابعدها .
(٢) المصدر نفسه ٢/٨ فابعدها . وشذرات الذهب ١٥/٨ ،
والأعلام ١٩٤/٦ ، والكواكب السائرة ٥٣/١ .

المبحث السادس

تصدّره للقضاة والمدرّسين

بدأ عبد القادر الأنصاري كغيره من الطلاب يختلف إلى شيوخ بلده ، فقرأ القرآن على الفقيه علي الخياط وأربعمين النووي ، وألفية ابن مالك والتلخيص ، وتلا القرآن لأبي عمرو ونصفه لابن كثير على محمد بن يزيد الكيلاني ، تلميذ ابن الجزري ، وأخذ الفقه عن غير واحد ، وناب عنه والده في التدريس في المدرسة البنجالية ، في سنة ٨٣٢ هـ ، ودرّس بدرس ابن سلام ، بحضور شيخه التقي الفاسي . (١)

ولم يكتف رحمه الله بالتدريس نيابة عن والده ، بل جد واجتهد في طلب العلم ، فقرأ على غير واحد من شيوخ عصره المشهود لهم بالعلم والتصنيف ، وأجيز إجازات كثيرة من علماء مصر والشام ومكة المكرمة في الفقه والحديث والقراءات والنحو ، وإلى أن أصبح رحمه الله ، من المبرزين في شتى العلوم المختلفة . (٢)

واشتد عوده رحمه الله في أكثر العلوم المختلفة ، ولشدة اتصاله بسودون المحدثي ناظر الحرم (٣) ، من قبل سلطان مصر ، ولي قضاة المالكية في مكة ، سنة ٨٤٣ هـ ، فباشره بمقعة ونزاهة ، وصرف عنه غير مرة بغير واحد . (٤)

(١) الدرالكمين بذي القعدة الثمين : ٩٦/ب .

(٢) ينظر الضوء اللامع ٢٨٣/٤ ، ٢٨٤ .

(٣) المصدر نفسه ٢٨٤/٤ .

(٤) المصدر نفسه ٢٨٤/٤ .

ويقول السخاوي - رحمه الله - : "فانتصب للإفادة والتدريس
حتى انتفع به الفضلاء من أهل بلده والقادمين إليها لحسن إرشاده
وتعليمه وتقديره وتفهمه ، وصار شيخ بلده في مذهبه والعربية
غير مدفوع فيهما . . . حافظ لجملة من المتنون والتاريخ والفضائل . . .
والدربة بأحوال القضاء ، وتام الخبرة بالأحكام " . (١)

(١) ينظر الضوء اللامع ٤ / ٢٨٤ .

المبحث السابع

وفاته وآثاره والنقل عنه

لم تختلف المصادر التي ترجمت للشيخ عبد القادر الأنصاري في وفاته ، فقد أجمعت أنه انتقل إلى رحمة الله في ظهر يوم الخميس ستهل شعبان المكرم ، سنة ثمانين وثمانائة بحكة المكرمة ، وصلى عليه بعد صلاة العصر عند باب الكعبة ، ودفن بالمعلاة بقبر^(١) والدته بقرب الفضيل بن عياض ، غير أن صاحب كشف الظنون ، ذكر في أول الأمر أنه توفي سنة ثمانين وثمانائة^(٢) بيد أنه ذكر كذلك وقال : "إنه توفي سنة عشرين وثمانائة"^(٣) للهجرة وقال به صاحب هدية العارفين^(٤) ذكر أن وفاته سنة عشرين وثمانائة وقيل سنة ثمانين وثمانائة .

أما آثاره التي تحدثت عنها المصادر التي ترجمت له فهي كالاتي :

١ - هداية السبيل في شرح التسهيل :

ذكر هذا الشرح ابن فهد في الدرالكين ومعجم الشيوخ^(٥) وأيضا ذكره السخاوي في الضوء اللامع ، وذكره السيوطي في البغية^(٦) ، وهذا الشرح لم يتم ، بل وصل فيه إلى باب التصغير ، كما قال ابن فهد في الدرالكين ، وهذا السفر سجل رسالتين للدكتوراه في جامعة أم القرى .

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | الدرالكين بذي القعدة الثمين ٩٦/ب ، الضوء اللامع ٢٨٤/٤ . |
| (٢) | كشف الظنون ١٥٥/١ . |
| (٣) | المصدر نفسه ٤٠٧/١ ، ٤٩٩ . |
| (٤) | هدية العارفين ٥٩٧/١ . |
| (٥) | الدرالكين ٩٦/ب ومعجم الشيوخ ٣٦٤ . |
| (٦) | الضوء اللامع ٣٨٤/٤ والبغية ١٠٥/٢ . |

٢ - حاشية على شرح ألفية ابن مالك لابن المصنف ، سماها الموضح
المعرف بما أشكل على ابن المصنف.

ذكرها ابن فهد في الدرالكمين وفي معجم الشيوخ (١)
وكذلك ذكرها السخاوي في الضوء اللامع والسيوطي في بغية
الوعاء (٢) وهذه الحاشية سُجِّلت رسالة دكتوراه في جامعة
أم القرى .

٣ - حاشية على التوضيح ، سَمَّاهَا : رفع الستور والارائك ، عن مخبآت
أوضح المسالك . وهو موضوع هذه الرسالة ، وسأتناوله ان شاء الله
ببحث من حيث تحقيق نسبة الكتاب الى مؤلفه ، ومصادر
الكتاب ، وأهم السمات الواردة فيه .

٤ - حاشية على شرح الألفية للمكودي : ذكره ابن فهد في الدرالكمين
وفي معجم الشيوخ (٣) ، وأيضاً ذكره السخاوي في الضوء
اللامع ، وذكره السيوطي (٤) في بغية الوعاء .

وهذه الحاشية ليس لها أثر على حسب علمي ومراجعة
بعض الفهارس للمخطوطات .

(١) معجم الشيوخ ص ٣٦٤ ، والدرالكمين ٩٦/ب .

(٢) الضوء اللامع ٨٥/٤ ، وبغية الوعاء ١٠٥/٢ .

(٣) الدرالكمين ٩٦/ب ومعجم الشيوخ ص ٣٦٤ .

(٤) بغية الوعاء ١٠٥/٢ ، والضوء اللامع ٣٨٤/٤ .

٥ - شرح خطبة خليل : ذُكِرَ هذا الكتاب في نيل الابتهاج ، وهو في فن الفقه ، يُسَمَّى : مختصر خليل في الفقه . وهذا الكتاب لا أعرف له مطبوعاً أو مخطوطاً على حسب علمي ، وربما لعبت به يد الحدثان أو عفى عليه الزمن أو أنه قابع في خزائن المكتبات لم يقدر له الخروج إلى النور .

٦ - حاشية على شرح قواعد الإعراب لابن هشام : ذكره التبيكتسي في نيل الابتهاج ^(١) وهذا على حسب علمي لم أطلع عليه سواه كان مخطوطاً أم مطبوعاً ، ولعله من ذهب به عاديحات الزمن ولم يصل إلينا أو أنه قابع في خزائن الكتب التي لم تفهرس بعد .

٧ - حاشية على التوضيح في أصول الفقه : ذكر هذا في كشف الظنون ومعجم المؤلفين ^(٢) ولم أهتم إليه في بعض فهرس المخطوطات التي اطلعت عليها ، ولعله ما ذهب به عوادي الزمن أو مما لعبت به يد الحدثان .

أما النقل عنه ، فقد نقل عنه الشيخ خالد الأزهرى في التصريح على التوضيح في مسألة " أما " أهي حرف شرط ، أو هي حرف فيه معنى الشرط ، في نحو : أما زيد فنطلق ، حيث قال الشيخ خالد الأزهرى : وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذه الكتاب "أما" هذه حرف شرط وتفصيل . . . ^(٣)

(١) نيل الابتهاج ص ١٨٥ .

(٢) كشف الظنون ٤٩٩/١ ، معجم المؤلفين ٢٩٧/٥ .

(٣) التصريح على التوضيح ١٢/١ .

وأيضاً نقل الشيخ خالد الأزهري في تصريحه عن عبد القادر المكي ، كلمة " نَبَاة " حيث قال الشيخ خالد : " وضبطها الشيخ عبد القادر المكي ، بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث الصوت الخفي " ١٠ هـ (١)

ونقل عنه كذلك التبركتي في كتابه المنج الحميدة ، في شرح الفريدة ، في قوله تعالى : * هِيَ رَوَدَّتْنِي * وقوله تعالى * يَا بَتِ اسْتَجِرْهُ * حيث قال التبركتي : قال عبد القادر المكي : ويقرب ما قاله أبوحيان في قوله تعالى * هِيَ رَوَدَّتْنِي * وأما في قوله تعالى * يَتَأَبَّتْ اسْتَجِرْهُ ^(٢) * فالحق ما قاله ابن مالك ، لأن قصة موسى مع شمعيب عليه السلام لم يجر فيها ذكر موسى صلى الله عليه وسلم .

ونقل عنه يسر الحمصي في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر النسدي في " لن " أهـ للتأيد أو لغير التأيد ، حيث قال يسر الحمصي : كمكي في حاشية الأوضح ، وقال لو كانت " لن " للتأيد ، كان ذكر الأبد في * وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا ^(٥) * تكراراً " ١٠ هـ (٦)

(١) التصريح على التوضيح ٢ / ٢٩٨ .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة القصص .

(٤) المنج الحميدة في شرح الفريدة ورقة ٦٠ / أ ، ٦١ / ب .

(٥) من الآية ٩٥ من سورة البقرة .

(٦) ينظر : حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى : ١ / ١٤٤ .

الفصل الثاني

الدراسة المنهجية لكتاب "رفع الستور والأرائك عن مخبات
أوضح المسالك"

ويشتمل على تسعة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق نسبة الكتاب إلى المؤلف .

المبحث الثاني : مادة الكتاب ومنهجه .

المبحث الثالث : منهجه في القضايا النحوية ومدى تأثيره
بمدرسة نحوية معينة مع بيان مذهبه النحوي .

المبحث الرابع : موقف المؤلف من ابن هشام ومدى إنصافه له .

المبحث الخامس : مصادر الكتاب .

المبحث السادس : شواهد الكتاب .

المبحث السابع : موقف المؤلف من الاحتجاج بالحديث الشريف .

المبحث الثامن : تفويم كتاب رفع الستور والأرائك .

المبحث التاسع : عملي في التحقيق .

المبحث الأول

اسم الكتاب وتوثيق نسبه الى الشيخ محي الدين عبد القادر

الأنصاري العبادي

اسم الكتاب * رفع الستور والرائك عن مخبات أوضح المسالك *

وقد ثبت في مقدمة هذا الكتاب ، وفي جميع النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق وغيرها من النسخ المخطئة ، حيث قال الشيخ محي الدين عبد القادر الأنصاري :
" فهذه نكت مفيدة وتنبيهات إن شاء الله تعالى سديدة ، على أوضح المسالك
إلى ألفية ابن مالك . . . سميتها : رفع الستور والرائك عن مخبات أوضح
المسالك . . . " (١)

وقد نسب الكتاب إلى الشيخ محي الدين عبد القادر الأنصاري

جميع من ترجموا له ، وكانوا أحيانا يقولون : ومن آثاره " حاشية على التوضيح " و
تارة يقولون : ومن مؤلفاته " رفع الستور والرائك عن مخبات أوضح
المسالك .

ومهما يكن من أمر فإن كتاب : رفع الستور والرائك عن مخبات
أوضح المسالك ، من تأليف الشيخ عبد القادر الأنصاري اعتمادا على الذين
سردوا سيرته العلمية ، ومزاياء الحميدة (٢) ، وعلى ما وجدناه في نسخ
الكتاب .

(١) انظر : ص ١ من رفع الستور والرائك * المقدمة * .

(٢) ينظر المصادر والمراجع في ترجمته من حيث اسمه ، ونسبه وكنيته

ص ١٤ - ١٥ ، من كتاب رفع الستور .

المبحث الثاني

مادة الكتاب ، ومنهج عبد القادر الأنصاري فيه

كان الشيخ عبد القادر الأنصاري مع أوضح المسالك يستدرك وينتقد ويشرح وكان يرتب مقالاته ، على حسب ورودها في الكتاب ، دون تقديم أو تأخير .

وطريقته تتمثل : بأن يجتزئ كلمة ، أو بضغ كلمات مسبوقة بـ " قوله " ومختتما بلفظة (وإلى آخره) غالبا ، ثم بعد ذلك يعقب بكلمة " أقول " ثم يذكر ما يعن له في النص الذي يدرسه ، ساردا لآراء العلماء المتقدمين مع الترجيح في بعض الأحيان ، وتقديم رأى على رأى وأبدا وجهة النظر مستشهدا بآي من القرآن الكريم أو السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، أو أقوال العرب ، من نثر أو شعر ، ومهما يكن من أمر ، فالشيخ عبد القادر كغيره من النقاد والمحققين والشارحين قد يطيل في بعض العبارات المختارة من أوضح المسالك ، وإذا كان هناك صوغ للإطالة ، وقد يختصر إذا كانت المسألة ليس فيها آراء للنفاة ، وخالية من الاختلافات النحوية .

ومن خلال تنبهي لكتاب " رفع الستور " وقراءته ، لاحظت : أن الشيخ عبد القادر الأنصاري ، أكثر ما يكون اهتمامه في تعليقه على عبارة أوضح المسالك هو : النقد والاستدراك والشرح والغوص في طلب المعاني وهي أمور قد يعتقد أنها فاتت ابن هشام في أوضحه وتحتاج إلى بيان أو ذكر وقد تكون هناك قضايا اعتراها اللبس والغوص ، فاحتاجت إلى بيان وتوضيح . وفيما يلي عرض لنماذج من طرق تعقيباته على أوضح المسالك ، فمن الأمثلة التي أطال فيها الشيخ عبد القادر ما ذكره على قول ابن هشام (والأصح جواز تعدد الخبر) ^(١) وإلى آخره ، يقول عبد القادر المكي في

(١) رفع الستور والأرائك ص ١٠٧ .

كلامه رحمه الله ، اختصار وإجمال ، فرأيت أن أسوق كلام بعض المحققين (١) ، وأخذ بعرف وشرح ومنتقد ويستدرك ، إلى أن استكمل هذه الجزئية بالشرح والتوضيح ، بنحو ثمان صفحات .

وفي باب إعراب الفعل ، يقول ابن هشام : (ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء ، وإن كانت الأداة (إن) والجواب جملة اسمية غير طلبية) ويقول الشيخ عبد القادر : (... ونقص المؤلف شرطيين أحدهما : ألا تكون الجملة منفية ، فلا يقال : وإن يقيم زيد إذا ما عمرو قائم ، ولا إذا لا رجل منطلق .

والثاني : ثم ألا تكون مصدرية (بأن) فلا يقال : وإن تأتني إذا وإن زيد قائم ...) الخ (٢)

ومن ذلك في باب التصريف يقول ابن هشام : (وشرطه أن يماثل اللام ، كجلب) وعبد القادر المكي بدأ بشرح أصل جلب ، حيث قال : (جلب أصله جلب فالحق بدحرج ، فقيل : جلب ، والجلباب الطحفة) (٣) ، ومن الأمثلة أيضا على اجتزائه لفظة بعينها ، كلمة (الخيلاء) حيث اجتزأ هذه اللفظة من أوضح المسالك ، من باب التأنيت متدثاب (قوله : " الخيلاء " ثم عقب على هذه اللفظة بكلمة أقول : (الخيلاء : الكبر والعجب ، تقول منه اختال ، فهو ذو خيلاء وذو خال) (٤)

(١) رفع الستور والأرائك ص ١٠٧-١١٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ٥٠٦-٥٠٧ .

(٣) المصدر نفسه ص ٦٢٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٤٢ .

المبحث الثالث

شخصية النحوي

١ - منهجه في القضايا النحوية :

يأتي الشارح بالقضية النحوية ثم يورد الأقوال والأراء التي قيلت فيها ، ثم يتبع هذه المناقشة بلفظة والصحيح أو الصواب ، وغير ذلك من الألفاظ المرادفة .

ومن الأمثلة على ذلك :

أ - قال في باب الإضافة * وأعلم أن اسم الفاعل المجرد من الألف واللام

الصالح للعمل إذا ذكر بعده مفعوله وكان ضميرا متصلا وجب كونه

مجرورا بالإضافة نحو هذا ضاربك ومكرمك على مذهب سيبويه وهو الصحيح بخلاف الألف وخفش وهشام الكوفي أن الضمير في محل نصب . (١)

ب - وقال في الاشتغال^{باب} : * لم يذكر جماعة من كبار النحويين في أقسام

المشتغل عنه ما يجب رفعه قالوا : لأن حد الاشتغال لا يصدق

عليه والصواب ما اعتمدناه هنا وفي التسهيل من عدمه في أقسام المشتغل عنه . (٢)

ج - وقال أيضا في باب النعت تحت عنوان (تحقيق) :

* مقتضى كلام ابن مالك والمرادى والسمين في شروهم على

التسهيل وغيرهم أن المنعوت في قوله تعالى * وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ

إِلَّا لَمَوْءِنِينَ بِهِ قَوْلَ مَوْتِهِ * مقدر بعد المجرور - (مِنْ) وأنه موصوف

بالجلة الواقعة بعد إلا ... والحق أن ما قاله أبو حيان والسفاقي والمرادى

في شرح الألفية لإحالة للسألة عن موضوعها * . (٣)

(١) رفع الستور ص ٣١٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٢١١ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٩٩ / ٤٠٠ .

٢ - موقفه من النحاة :

لم يكن عبد القادر المكي أَخِذاً من الأوائل النحويين جميعاً/ بل كان ماخلفوه
- رحمه الله - ينتقد ويوجه ويقوم فتارة يختار الرأي ويرجح به وتارة أخرى
يرده ويضعفه ، واختياراته وتوجيهاته تنبئ* عن عقل ثاقب مدرك متمرس
بغنون النحو وخباياه ، ومن الأمثلة على اختياراته :

- ١ - وقوع خبرين فصاعداً للمبتدأ بغير عطف ، وهو مذهب سيهويه . (١)
- ٢ - تنوين (جَوَّارٍ) ونحوه في حال الرفع والنصب عوض عن الياء المحذوفة
لا تنوين صرف وهو مذهب سيهويه . (٢)
- ٣ - (مذ ومنذ) ظرفان مضافان للجملة . (٣)
- ٤ - العامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه بواسطة الحرف . (٤)

٣ - مذهبه النحوى :

لا أستطيع أن أقحم عبد القادر المكي في أية مدرسة نحوية
بعينها ، لأنَّ الرجل من النحويين المتأخرين وكما يعلم الجميع أنَّ علماء
النحو المتأخرين ليس لهم مدرسة نحوية معينة ، إنَّما طريقتهم المزج بين
المدارس النحوية وإنَّ كان الملاحظ عليه ميله الشديد إلى المدرسة
البصرية والأخذ بأرائها أكثر مما أخذه من المدرسة الكوفية وسأشال
أوشالين من الآراء التي وافق فيها البصريين ، والآراء التي وافق فيها الكوفيين
مع الإتيان بشالين لتضعيفه لآراء الكوفيين .

-
- (١) رفع الستور ص ١٠٨ وينظر الكتاب ٨٣/٢ .
 - (٢) المصدر السابق ص ٤٨٦ وينظر المصدر السابق ٣/ ٣١٠ فابعد ها .
 - (٣) المصدر السابق ص ٣٠٨ وينظر المصدر السابق ١/ ٤٢٠ .
 - (٤) المصدر السابق ص ٣٨٠ .

٤ - من الآراء التي وافق فيها البصريين :

- ١ - أَنَّ نون التوكيد الخفيفة نون على حَدِّهَا . (١)
- ٢ - رفع اسم كان وأخواتها تشبيهاً بالفاعل ونصب الخبر تشبيهاً بالفعول . (٢)

٥ - ومن أمثلة الآراء التي وافق عليها الكوفيون :

فتح المنادى إذا كان موصوفاً بغير ابن وكانت الصفة مفردة نحو
يا زَيْدَ الْفَاضِلِ . (٣)

٦ - ومن الأمثلة التي ضَعَّفَ فيها آراء الكوفيين :

- ١ - نصب الفعول معه بالمخالفة ، وهو مذهب الكوفيين . (٤)
- ٢ - إعراب (فارسا) حال من قولهم (لله دره فارسا) . (٥)

- (١) رفع الستور ص ٤٦٤ وانظر ارتشاف الضرب ١/٣٠٣ .
- (٢) المصدر السابق ص ١١٧ .
- (٣) المصدر السابق ص ٤٣٦ ، ٤٣٧ .
- (٤) المصدر السابق ص ٢٤٩ .
- (٥) المصدر السابق ص ٢٨٦ وينظر تحفة الفريب بشرح مغني اللبيب القسم الثاني لوحة ٣٠ ب .

المبحث الرابع

موقف الشيخ عبد القادر الأنصاري من ابن هشام

ومدى إنصافه له

من خلال قراءتي وتبعمي لكتاب رفع الستور والرائك * وجدت
الشيخ عبد القادر الأنصاري يقف من ابن هشام الأنصاري ، موقف الناقد
المستدرك ، الشارح المقتنع الموجه ، ونحن نعلم أن أي ناقد (ما) يحاول
تتبع عشرات المستدرك عليه في أي وجه من الوجوه / ، من ذلك : أن الشيخ
عبد القادر استدرك على ابن هشام ووصفه بالإهمال ، حيث قال ابن هشام
في باب النكرة (وهو المرفوع بأمر الواحد) / ، فالشيخ عبد القادر قال :
(أهمل المؤلف رحمه الله ، نوعاً عاشراً من واجب الاستتار ...)^(١) الخ .

وفي باب ظن وأخواتها ، تعقب عبد القادر الأنصاري ،
ابن هشام لأن في كلامه خلا واختصاراً (مخرلاً بالمعنى) ، وحق العبارة
أن يقدم قوله : (وكونهما متصلين ، على قوله : قال سيديويه والأخفش
...)^(٢) الخ .

وفي باب (حروف الجر) وصف عبد القادر المكي قول ابن هشام
بالغربة في قوله : (والثالث : التعدية نحو : ما أضرب زيداً لعمره) ،
حيث عقب عبد القادر بقوله : غرّب المؤلف رحمه الله بهذا المثال على
عاداته في هذا الكتاب .^(٣)

(١) رفع الستور : ص ٤٠ .

(٢) المصدر نفسه : ص ١٧١ .

(٣) المصدر نفسه : ص ٢٩٦ .

(وفي باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد)
وجه عبد القادر عبارة ابن هشام وهي : (وامتنع نحو زيد أبوه حسن وجهه)
حيث وجهه / عبد القادر هذه العبارة بقوله : الصواب أن يمثل بنحو : وجه
الأب زيد حسنه ، فإن زيدا في مثاله غير سببي ، فالتشثيل به ممتنع بالاصالة
... (١) الخ .

الشيخ عبد القادر الأنصاري / ^{يستدرك} على ابن هشام بأن كتابه الأوضح مجمل
وسمهم ، ومحوج إلى مراجعة الكتب المطولة ، حيث قال في باب النداء :
عند قول ابن هشام (ولم يشترط ذلك الكوفيون) ، حيث انتقده بقوله :
... وقد أولج رحمه الله ، في هذا الكتاب بالإجمال والإيهام والإحواج إلى
مراجعة الكتب المطولة ... (٢) الخ .

وفي باب إعراب الفعل نلمس من الشيخ عبد القادر بأنه يعترض
على ابن هشام ، من حيث الأسلوب ، حيث قال ابن هشام : (في نحو سيري
حتى أدخلها) فعقب الشيخ عبد القادر بقوله : معطوف على قوله في مثل :
" لاسيرن حتى تطلع الشمس ... إلى أن قال : وحقه أن يذكر هذا
المثال بعد المثال الأول ما يجب فيه النصب " . (٣)

وفي باب النسب ، نجد محي الدين عبد القادر يقف من ابن هشام
موقف المتتابع ، حيث تتبعه في لفظة (ضَخَمَاتٍ) حيث قال ابن هشام :

(١) رفع الستور : ص ٣٥٩ فما بعدها .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٣٦ .

(٣) المصدر نفسه ص ٤٩٢ .

(ضَخَمَات ، ففي ألفه القلب والحذف ، لَانَّهَا كَأَلْفِ حَبْلِي) فقال الشيخ
عبد القادر متتبعا لِإِيَّاهُ (في صحة هذه الجطة من كلامه نظر ، فَإِنِّي لم
أَقِفْ عَلَى سَلَفٍ لَهُ فِيهَا ذِكْرُهُ ، بعد مراجعة الكتب المطولة .) (١)

وفي باب الإخبار بالذي وفروعه ، صح الشيخ عبد القادر أَنَّ ابن
هشام لم يدرك عبارة التسهيل ، حيث قال ابن هشام في أوضحه (فلا
يخبر عن الحال والتمييز ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل) .

فعقب الشيخ عبد القادر بقوله : ليس كما قال ، بل ذكره صاحب
التسهيل ، لكن ليس باللفظ الذي ذكره المؤلف ، ونصه في التسهيل
ومنوباً عنه بضمير لا يطلبه بالموود شيثان ... (٢) الخ .

وفي باب العدد استدرك عبد القادر الأتصاري على ابن هشام
قصوره في توضيح العبارة ، حيث قال ابن هشام : (ولو كان " أَهْبَاطاً " تمييزاً
لذكر العددان) .

فوضح الشيخ عبد القادر العبارة بقوله : ينبغي له أَنْ يَضُمَّ إِلَى
قوله : لذكر العددان ووحد التمييز . (٣)

وفي باب جمع التكسير يصف عبد القادر ابن هشام ، بِأَنَّ فِي كَلَامِهِ
تَلْفِيفًا وَنَقْصًا ، حيث قال ابن هشام : (بخلاف نحو آلٍ لكبير الإلئية ، فَإِنَّ
المانع فيه تخلف الاستعمال) .

(١) رفع الستور : ص ٥٩٤ .

(٢) المصدر نفسه ج ص ٥١٣ .

(٣) المصدر نفسه ص ٥١٧ .

فانتقده الشيخ محي الدين عبد القادر بقوله : ففي كلامه سامحه الله ، تلفيف ونقص ، ولا أدري ما الحامل له على ذلك . (١)

وفي باب الإدغام يصرح الشيخ عبد القادر بأنَّ عبارة ابن هشام فيها قلق ، حيث قال في أوضحه : (أو كلاهما نحو : اقنعس) فعقب بعد ذلك الشيخ عبد القادر ، على هذه العبارة ، وقال : يعني أو كان الطحق كلا النوعين ، نحو : اقنعس ، فإنَّ الطحق أحد الظلّين ، والمختار أنَّه الثاني ، وغير أحد الظلّين وهو الهمزة والنون ، وكان حقّه أن يقول أو كليهما عطفاً على أحد ... وإلى أن قال : ... وفي عبارته قلق . (٢)

أما مدى إنصاف عبد القادر لابن هشام ، فقد أنصفه في غير موضع ، (رغم استدراكاته الكثيرة عليه) ، ووصفه أحيانا ببعض العبارات الحادة ، مثل : وفي كلامه تلفيف وقصور ، وفي عبارته قلق ، وقد غرب المؤلف ، وقد أهمل المؤلف ... الخ

ومن الأمثلة التي أنصف فيها عبد القادر الانصاري ابن هشام ، عندما عرج على (باب المعرف بالأداة) واقتطع جزئية من التوضيح ، حيث قال ابن هشام وهي (أل) وإلى آخره ، فعقب عبد القادر المحيوي على هذه الأداة بقوله : مذهب الخليل رحمه الله ، أنَّ التعريف بـ (أل) بجملتها وأنَّ همزتها همزة قطع ... وإلى أن قال : فقول المؤلف لا اللام وحدها ، وفاقا للخليل وسيبويه ، تصريح بموافقة مذهب الخليل ومذهب سيبويه (٣) . (الأول)

-
- (١) رفع الستور : ص ٥٥٧ .
 (٢) المصدر نفسه ص ٦٨٠ .
 (٣) المصدر نفسه ص ٧٩ .

وأيضاً أنصفه في (باب الأحرف الثمانية) عندما أخذ عبارة من نص التوضيح ، وهي : (والفتح بالجارة ، والعاطفة) ، فقال عبد القادر الأنصاري ، موضحاً هذه العبارة بقوله : أتى بمثال صالح لهما ، فَإِنَّ قدرت حتى جارة و (إِنْ) في موضع جر ، وَإِنَّ قدرتها عاطفة ، و (أَنَّ) في موضع نصب^(١) .

ومن الأمثلة كذلك التي توضح بجلالة أن الشيخ عبد القادر ، أنصف ابن هشام ظكم العبارة المقترضة من باب النعت ، من أوضح السالك ، لابن هشام ، وهي قوله (وجمع التكسير أفصح من الأفراد * كقيام أباهم) . ثم عقب الشيخ عبد القادر على هذه العبارة بقوله : * ... وما ذكره المؤلف من كون التكسير أفصح من الأفراد ... والمختار ما ذكره المؤلف ، لكثرة السماع ...^(٢) الخ .

وهذا غرض من فيض ، ولولا هذه العجالة لاستقصيت جميع الاستدراكات ، والانتقادات والإنصافات ، في كتاب رفع الستور .

(١) رفع الستور والأرائك ص ١٤٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٣٨٢ .

المبحث الخامس

مصادر الكتب

من المسلمات أَنَّ الخلف أفاد من السلف في شتّى
المجالات ، ولذا فإنَّ الشيخ عبد القادر الأنصاري ،
أفاد من التراث النحوي الذي خلفه الأعلام السابقون في هذا المضمار ،
وقد حوى كتابه : رفع الستور والأرائك ، كثيرا من آرائهم ومحاوراتهم ،
وقد صرح بها في ثنايا كتابه ، وأغلغ الشيء القليل الذي لا يكاد يذكر .
وسأعرض على أهم المصادر التي ضمنها سفره : رفع الستور ، مع
مؤلفيها بقدر الإمكان مرتبة على حسب وفياتهم :

(*)
١ - سيبويه : من المعروف عند العلماء سابقا ولاحقا ، أنه
علم الأعلام في النحو وسائله ، ولذا فكتابُه عني به العلماء عناية فائقة ،
من حيث الشرح والتحليل والنقد ، وسمي هذا السفر : بالكتاب
والكتاب هذا ، حوى بين دفتيه كثيرا من المسائل الذي عقده بلفظه
ولفظ شيخه الخليل ، وفيه كثير من آراء العلماء السابقين ، كحميس بن عمر
ويونس بن حبيب والأخفش وأبي زيد الأنصاري وغيرهم ، ممن يمثلون الرعيل
الأول .

ومن هنا كان لزاما عليَّ أن أعرج على إمام النحو سيبويه وكتابِه ،
حيث ذكره عبد القادر الأنصاري في كتابه : رفع الستور ، حوالي سبع عشرة
ومائة مرة ، وصرح بأسماء من ذكره في كتابه رفع الستور
والأرائك .^(١)

(١) رفع الستور : ص ١٢٥ .

(*) بالنسبة لاستفادته من العلماء وحصرهم ينظر فهرس الأعلام ص ٧٣٠ فما
بعدها ، ليدلنا على مواطنهم في كتاب رفع الستور . أما كتب العلماء
التي ذكرت في كتاب رفع الستور فقد ذكرتها في هامش كل صفحة من
المبحث الخامس من مصادر الكتاب .

- ٢ - الكسائي : وقد ورد في رفع الستور اثنتين وعشرين مرة .
- ٣ - الفراء : تكرر ذكر الفراء في رفع الستور خسا وعشرين مرة .
- ٤ - الأخفش : سعيد بن مسعدة تردد ذكر الأ^{خفش} في رفع

الستور ثلاثين مرة .

- ٥ - أبو زيد الأنصاري : ورد ذكره في كتاب رفع الستور مرة واحدة .
- ٦ - الأصمعي : ثبت ذكره في رفع الستور ست مرات .
- ٧ - المازني : نقل عنه عبد القادر في كتابه رفع الستور سبع مرات .
- ٨ - البرد : ورد ذكره في رفع الستور سبعا وعشرين مرة .
- ٩ - ابن كيسان : تردد ذكره في كتاب رفع الستور ست مرات .
- ١٠ - الزجاج : (أبو اسحاق) ورد ذكره في رفع الستور عشر مرات .
- ١١ - ابن السراج : نقل عنه عبد القادر في كتابه رفع الستور سبع مرات .
- ١٢ - الزجاجي : ورد ذكره في رفع الستور ست مرات .
- ١٣ - ابن درستويه : صرح به عبد القادر في كتابه مرة واحدة .
- ١٤ - السيرافي : نقل عنه عبد القادر في كتابه رفع الستور ثلاث

عشرة مرة .

- ١٥ - الأزهري : نقل عنه عبد القادر مرة واحدة .
 - ١٦ - أبو علي الفارسي : تردد ذكره في رفع الستور سبعا وعشرين مرة .
- وقد صرح بكتابه الإيضاح العضدي . (١)
- ١٧ - الزهري : ورد ذكر محمد بن عبد الله الزهري ^{٥٢} الأندلسي في كتابه رفع الستور مرتين كما صرح بكتابه مختصر العين . (٢)

(١) رفع الستور . ص ٤٣٢ .

(٢) المصدر نفسه . ص ٤٦٢ .

١٨- علي بن عيسى الرمانسي : نقل عنه عبد القادر الأنصاري

ثلاث مرات .

١٩- أحمد بن محمد النحاس : ورد ذكره في رفع الستور مرة واحدة ،

وأيضا صرح بكتابه شرح أبيات سيهويه . (١)

٢٠- أبو الفتح عثمان بن جني : ورد ذكره في رفع الستور

سبع مرات .

٢١- الجوهري : تردد ذكره في رفع الستور ثمانيا وتسعين مرة ،

كما صرح بكتابه الصحاح . (٢)

٢٢- ابن بابشاذ : ورد ذكره في رفع الستور ، ثلاث مرات ، كما

صرح بكتابه شرح المقدمة . (٣)

٢٣- ابن سيده : نقل عنه عبد القادر إحدى عشرة مرة ، وصرح

بكتابه المحكم . (٤)

٢٤- الجرجاني : نقل عنه في كتابه ، رفع الستور مرتين .

٢٥- الأعم الشنقري : ورد ذكره في رفع الستور سبع مرات .

٢٦- ابن السيد البطليوسي : تردد ذكره في كتاب رفع الستور

خمس مرات .

٢٧- الزمخشري : ورد ذكره ثلاثا وعشرين مرة وصرح بكتابه

المفصل والآن نودج . (٥)

(١) رفع الستور . ص ٣٢٦ .

(٢) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٧ .

(٣) رفع الستور ص ٢٦٩ .

(٤) المصدر نفسه ص ٢٧٧ ، ٤٨٧ .

(٥) المصدر نفسه ص ١٠٦-١١١ ، ٥٣٠ ، ٥٦٣ ، ٥٦٩ ، ٦٢٨ ،

٦٣٠ ، ٦٣٤ ، ٦٤٤ ، ٦٦٤ .

- ٢٨- ابن الخشاب : صرح به عبد القادر الأنباري في كتابه ،
مرة واحدة .
- ٢٩- أبو البركات ابن الأنباري : تردد ذكره في رفع الستور ،
عشر مرات .
- ٣٠- فخر الدين الرازي : ذكر في كتاب رفع الستور مرة واحدة .
- ٣١- أبو موسى الجزولي : ورد ذكره مرتين في كتاب رفع الستور .
- ٣٢- محمد بن نشوان الحيمري ، صاحب ضياء العلوم ، تردد ذكر
كتابته في رفع الستور ، خمساً وثلاثين مرة . (١)
- ٣٣- ابن الحاجب : ورد ذكره في رفع الستور ست مرات ، كما
صرح بكتابته أمالي الفصل والشافعية .
- ٣٤- المبارك محمد بن محمد (ابن الأثير) ورد ذكره مرة
واحدة ، كما صرح بكتابته البديع . (٢)
- ٣٥- ابن عصفور : تردد ذكره في كتاب رفع الستور ، سبع عشرة مرة .
- ٣٦- محمد بن مالك الجياثي . ورد ذكره تسع عشرة ومائة
مرة ، كما صرح ببعض كتبه كالتمهيد ، وشرحه وشرح الكافية الشافية
والخلاصة . (٣)
- ٣٧- ابن الناظم : بدر الدين بن مالك : تردد ذكره في رفع
الستور ست عشرة مرة كما صرح بكتابته تكملة شرح التمهيد وشرح الخلاصة . (٤)

(١) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٧ .

(٢) رفع الستور ص ١١١ .

(٣) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٧ .

(٤) رفع الستور ص ٢٧٤ ، ٢٩١ - ٦٥٧ .

٣٨ - ابن أبي الربيع (صاحب البسيط) نقل عنه عبد القادر

الأنصاري في كتابه رفع الستور أربع مرات. (١)

٣٩ - الرضي : نقل عنه عبد القادر في رفع الستور مرة واحدة .

٤٠ - أبوحيان الأندلسي : ورد ذكره في رفع الستور ثلاثاً وستين

مرة وصرح ببعض كتبه مثل شرح التسهيل والارتشاف والتذكرة والنهر
الماد. (٢)

٤١ - ابن هشام الأنصاري : تردد ذكره في رفع الستور ثماني

مرات وقد صرح بمعظم كتبه ، مثل المغني ، وشدور الذهب ومختصر المغني ،
والجامع الصغير وأوضح المسالك. (٣)

٤٢ - المرادي : ورد ذكره في رفع الستور تسعا وسبعين مرة ،

كما صرح بذكر كتابه شرح التسهيل وشرح الألفية. (٤)

٤٣ - ابن عقيل : تردد ذكره في رفع الستور ، تسع مرات ، كما صرح

بكتابه شرح التسهيل (المساعد) . (٥)

٤٤ - الفيروزآبادي : ورد ذكر كتابه القاموس المحيط في رفع

الستور خمسا وثلاثين مرة. (٦)

(١) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٧ .

(٢) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٨ .

(٣) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٨ ، ٧٤٩ .

(٤) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٧ ، ٧٤٨ .

(٥) انظر رفع الستور ص ٥٥٧ .

(٦) انظر فهرس الكتب ص ٧٤٨ .

(*) لعل هذا الكتاب اطلع عليه عبد القادر الأنصاري ولم يظهر الى النور
أو ربما هو تابع في خزائن المكتبات التي لم تفهرس بعد أو لمعبت به
يد الحدثان أو غفى عليه الزمن .

المبحث السادس

شواهد الكتب

لقد كثرت شواهد كتاب رفع الستور والأرائك كثرة وفيرة ، ابتداءً
بلى القرآن الكريم ، ثم أقوال الرسول الكريم ، صلى الله عليه وسلم ، ثم كلام
العرب من نثر وشعر ورجز .

أما الشواهد القرآنية ، فتتمثل المرتبة الأولى في كتاب رفع الستور ،
ونحن نعلم : أن القرآن الكريم ، أفصح الأساليب العربية على الإطلاق ، لذا
فالشيخ عبد القادر المكي ، أورد الشاهد القرآني ليستدل على تقرير قاعدة
نحوية أولرد على مذهب نحوي قد يعارضه في تثبيت القاعدة أو تفسير
معنى لفوى ، موضحاً وجوه الإعراب في بعض الآيات التي يسوقها ، ولذلك
فقد بلغت الشواهد القرآنية تسعين ومائتي شاهدٍ ، ولم يقتصر الشيخ
عبد القادر الأنصاري على القراءات القرآنية السبعية فحسب ، بل اتسع
إلى بقية القراءات ، سواء كانت سبعة أم عشرة ، أم شاذة .

ومن هنا : فقد بلغت القراءات القرآنية المستشهد بها عشرين
قراءة عزا منها اثنتي عشرة قراءة وأغل الباقى .

ويأتي في الدرجة الثانية من حيث الاستشهاد ،
حديث الرسول الكريم ، صلى الله عليه وسلم ، فقد أورد الشيخ عبد القادر
الأنصاري ، في كتابه رفع الستور ، ثلاثين شاهداً ، احتجاجاً ،
أكثرها من / الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأغلبها من آثار الصحابة وأقوال
التابعين .

ثم يأتي في المرتبة الثالثة يعمد شواهد القرآن والحديث ، كلام
العرب ، من نثر وشعر ورجز .

أما النشر : فقد احتج الشيخ عبد القادر الأنصاري في كتابه رفع الستور بتسعة عشر مثلاً ، وعدد كثير من أقوال العرب ، المشهود لهم بالفصاحة .

أما الشعر والرجز ، فقد كثر في كتابه رفع الستور ، وإن بلغ سبعة وثمانين ومائتي شاهدٍ ، عزا منها تسع وخمسين بيتاً .

وكان رحمه الله يستشهد بالبيت أو البيتين أو الأربعة أو الخمسة ^(١) في المسألة الواحدة ثم يعقب على ذلك بالشرح والتحليل أو استخراج الشواهد النحوية ، أو شرح معنى البيت ، أو الاكتفاء بشرح بعض مفرداتها ، وقد يقتصر في بعض الأحيان ، بشرح لفظة واحدة من البيت . ^(٢)

وقد نقل بيتين لأبي الطيب وبيتاً لأبي العلاء المعري وهما كما نعلم من طبقة المحدثين الذين لم يحتج بشعرهم ، كما قال السيوطي في اقتراحه ، إلا أن صاحب الكشف أجاز الاستشهاد بشعر المحدثين . ^(٣)

وعند قراءة كتاب رفع الستور وجدت : الشيخ عبد القادر الأنصاري يستشهد ببعض الأبيات ، بروايات مختلفة ، من ذلك ، قول الأعشى :
فَكَذَّبُوهاَ بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمُ وَالِيَّ عَمَانَ يُرْجِي الْمَوْتَ وَالشَّرْعَا
فرواية الديوان ^(٤) (ذوالحسان) .

-
- (١) انظر رفع الستور . ص ٨٥ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٥٢٥ .
(٢) المصدر نفسه ص ٥٤ ، ٣٧١ ، ٥٦١ ، ٥٩٩ .
(٣) الاقتراح ص ٧٠ وانظر رفع الستور ص ٤٢٩ ، ٥٧٣ ، ٦٧٤ .
وانظر شرح ابن النحوي ص ٤٨ قسم الدراسة .
(٤) الديوان ص ١٢١ .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر غسان بن وطة ، أورد رجل من غسان :

وَإِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ (١)

فمعظم المصادر التي رجعت إليها تروى البيت (وإذا ما لقيت) بدل :
(وإذا ما أتيت) .

وكذلك قول ذي الرمة :

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَا مَرَّ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ (٢)

فرواية البيت في ديوانه وفي المصادر التي رجعت إليها (لشيء) بدل (لا مَرَّ) .

وإذا استقصينا شواهد عبد القادر الانصاري ، نجد لها : مألوفة

وَمُتَدَاوِلَةٌ فِي جَمِيعِ كُتُبِ النُّحُو وَاللُّغَةِ وَالْأَدَبِ .

(١) رفع الستور ص ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ١٣٦ .

المبحث السابع

موقف الشيخ عبد القادر المكي من الاحتجاج

بالحديث النبوي الشريف

لا جدال أن موقف الشيخ محي الدين عبد القادر الأنصاري ،
كموقف ابن مالك ، ونحن نعلم أن ابن مالك من المكثرين بالاحتجاج بالحديث
الشريف وإنَّ فلا غرابة أن يكون التلميذ سائرا على نهج شيخه ، وكيف لا
وهو : الذي يقول فيه علامة العلماء واللعج الذي لا ينتهي ^(١) ، وقال
عنه أيضا معجبا به في تحرير مسألة نحوية ، فسبحان الواهب لا مانع لما
وهب ^(٢) .

وقد أورد في كتابه رفع الستور ، ثلاثين حديثا ، احتجاجا
وهو الذي شرح وانتقد أحد كتب ابن هشام الأنصاري ، وهو (أوضح
المسالك) ، من ذلك فقد وضحت الدكتور خديجة الحديثي بعد دراسة
ضافية ، واستنتاج علمي في كتابها (موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث
الشريف) حيث قالت : " وأستطيع بعد هذا أن نقول : إنَّ ما جاء في
كتب الرضي وفي كتب ابن هشام لن تخرج بحال من الأحوال عما جاء
به ابن مالك وإنَّ كما وإنَّ نوعا " ^(٣) .

وإنَّ من هذا المنطلق نستطيع أن نجزم بأنَّ الشيخ محي الدين
عبد القادر ، قد مضى على نهج النحاة الذين سبقوه ، بدءا بابن مالك ،
وختاما بابن هشام ، عدا أبي حيان ^(٤) الذي يعارض الاحتجاج بالحديث

(١) رفع الستور : ص ١٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦٧٠ .

(٣) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٦ .

(٤) المرجع نفسه ص ٣١٧ فابعدها .

(١)

الشریف بإلّا بشروط ارتضاها لنفسه وسار عليها .

وما تقدم نستنتج أنَّ عبد القادر الأنصاري لم يخرج بأيِّ حال

من الأحوال ، عن طريقة ابن مالك في احتجاجه بالحديث الشريف ، وقد

احتج كما أشرت سابقا بثلاثين حديثا ، موزعة على / أحاديث الرسول صلى الله

عليه وسلم / آثار وأقوال التابعين ، والحديث الشريف والآثار وأقوال التابعين

كما يعلم الجميع من أصح الأساليب العربية على الإطلاق بعد القرآن الكريم .

(١) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٣١٦ ، ٣١٧ .

المبحث الثامن

تقويم الكتاب

من خلال قراءتي لكتاب رفع الستور ، وجدت الشيخ عبد القادر المكي يستدرك ، ويعلق ويقوم وينتقد على كتاب أوضح المسالك لابن هشام ، وقد لاحظت فيه دقته في عرض أصول المادة وأساسيتها ، وحرصه على عرض المادة بدقة مراعى ضبط جزئياتها وتنسيق أقسامها ملتزما شرح ما يحتاج إلى شرح منها مستدركا على متن أوضح المسالك ما يرى الحاجة إلى استدراكه .

ومن خلال عرضه لهذه المادة النحوية ذات الأسلوب السهل غير المعقد فقد سلمت لفته في التعبير عن القواعد النحوية /، وعني في شرح الكتاب على استعمال الكلمات العلمية السهلة والمحقة ، والأساليب الميسرة ، ولم يجنح إلى استعمال الأساليب الغامضة ، وكذلك صحة النصوص التي يستشهد بها فقد استشهد في كتابه بالآيات القرآنية والقراءات والاحاديث النبوية ، والأشعار والمأثور من كلام العرب وكانت هذه الشواهد على اختلاف أنواعها صحيحة ثابتة في المصادر والمراجع ، وأيضا تحقق في عبد القادر المكي قدرته على استنباط الآراء النحوية والنقولات من المصنفات النحوية ، فقد تضمن كتاب رفع الستور نقولا كثيرة عن النحاة السابقين من أهل الشرق والمغرب ، وبخلاف إلى هذه النقول ما عرض له من تعليقات وأصول نحوية ، وعلى أساس الأمور الاتفة الذكر يمكن أن يعد كتاب رفع الستور كتابا موفقا في مهمته وهدفه ، إذ يسر للقارئ الاتصال بأساسيات النحو ، وقد احتوى على قدر لا بأس به من التراث النحوي التي تتيح للمطلع أن يتصل بهذه المأثورات النحوية وفهمها فهما صحيحا ، وحرصه على إبراز

بعض المسائل الخلافية بين النحاة ، ليتمرس المتخصص على مسائل الخلاف
 وابتداءً الرأي فيها كما اتصف بالدقة وتقليب آراء النحويين السابقين مع
 فهم مواقف النحاة على اختلافهم ، واستخدام القدرة الذاتية والموازنة
 والترجيح . لذا فكتاب رفع الستور يمكن أن نعتبر عنه بياناً تفسير لغوامض
 وشكالات أوضح المسالك للقارى حينما يقرأ في كتاب أوضح / وتصعب
 عليه العبارة أو العبارات الملبسة فإنه إن نظر إلى كتاب الشارح سيجد
 بغيته . والشارح غالباً ما يعزو النصوص الواردة في كتابه إلى أصحابها
 وهذا يدل على أن أول الكتاب إلى آخره يبيد أن هناك أموراً طغيفة أغلها
 ولم يعزها إلى أصحابها من ذلك مثلاً قوله : (والإدغام بالتشديد عبارة
 البصريين والإسكان عبارة الكوفيين) (١) ، وهذا النص منقول بنصه وفصحه
 من شرح الرازي لألفية ابن مالك ولم يعزه كعادته إلى الرازي (٢)
 وصاحب كتاب رفع الستور قد استدرك كثيراً على المؤلف في كتابه
 الأوضح وصدرت منه ألفاظ حادة كوصفه بالإهمال والإجمال والفراصة
 والنقص والقلق (٣) ، وهذه الأوصاف الحادة عن حسن نية لا عن سوءها
 كما نظن ، ويرد هذا حماسه للقضية النحوية أثناء شرحه لها ، وهذا

الوصف والاستدراك من الشارح لم يكن ديدنه في كتابه كله ، بل قد
 أنصفه في غير موضع في ثنايا كتابه ، وأثنى عليه بما هو أهله . (٤)

أما نقله من العلماء الأوائل فقد نقل عن غير واحد ، ولكن هذا النقل لم يكن في حد
 الأكتاف كما نعلم أنه من النحاة المتأخرين ، وأغلب المتأخرين مفرمون بابن مالك ،
 وأكثر النقول من ابن مالك خصوصاً فيما يتعلق بشروح الألفية وهذا يدل على معظم المتأخرين .
 (١) - رفع الستور - ص ٦٢٨ .

(٢) شرح الرازي على ألفية ابن مالك ١٠٣/٦ .

(٣) ينظر البحث الرابع من الفصل الثاني من قسم الدراسة ص ٤٢ فابعدها

(٤) انظر رفع الستور ص ٣٨٢ .

المبحث التاسع

علي في التحقيق

- ١ - حاولت قدر الاستطاعة اخراج النص سليما خاليا من التصحيف والتحريف والسقط ، ولم أتدخل فيه بزيادة أو نقص أو تعديل ، إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، واضعا الزيادة بين قوسين معقوفتين .
هكذا [] .
- ٢ - من المعلوم أن الشيخ عبد القادر الانصاري كان يعلق ويستدرك على أكثر من موضع من أوضح المسالك لابن هشام ، لذا فقد وضعت نص الاوضح بين قوسين هكذا : () ثم أشرت الى موضعه من أوضح المسالك ، معينا الجزء والصفحة معتمدا كتاب أوضح المسالك تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد .
- ٣ - كتبت النص بالإملاء الحديث ، والآيات القرآن الكريم ، فقد صورتها كما وردت بالمصحف العثماني ووضعتها داخل قوسين صغيرين هكذا : () .
- ٤ - قمت بالضبط والتشكيل الكامل للأحاديث والآثار والأشعار .
- ٥ - شرحت المفردات الغريبة في الشواهد الشعرية والأمثلة النثرية .
موثقا ذلك من كتب اللغة والمعاجم .
- ٦ - دلت على مواضع الآيات في القرآن الكريم ، حيث ذكرت اسم السورة ورقم الآية فيها وخرجت القراءات من كتب القراءات المعتمدة وكتب معاني القرآن والتفسير أحيانا مع نسبة كل قراءة .
- ٧ - خرجت الأحاديث النبوية والآثار من كتب السنة أو كتب غريب الحديث .

- ٨ - خرجت الشواهد النثرية من أمثال وأقوال من مظانها ما استطعت
وكذلك خرجت الشواهد الشعرية / الدواوين أو الجامع الشعرية
وإذا لم يكن / ديوان ^{للشاعر} أو شعر مجموع خرجتها من المصادر النحوية
واللغوية بقدر الاستطاعة مع نسبة معظم الأبيات إلى أصحابها .
- ٩ - ترجمت لبعض النحويين واللغويين والشعراء ترجمة موجزة واكتفيت
بمصدر أو مصدرين أو ثلاثة ترجمت لهم .
- ١٠ - ألحقت النص / بفهارس تفصيلية ، وفق المنهج الذي ارتضاه علماء
التحقيق .
- ١١ - أثبت أرقام صفحات المخطوطة التي اعتمدتها أصلاً خارج النص
من الجهة اليسرى رامزاً لوجه الورقة بالحرف (أ) ولظهر الورقة
بالحرف (ب) ووضعت خطأ ماثلاً داخل النص هكذا (/)
ليدل على نهاية الصفحة من المخطوطة المعتمدة أصلاً .
- ١٢ - رمزت بالحرف (ص) لنص ابن هشام المبدوء بـ (قوله) وكذلك
وضعت الحرف (ش) لشرح واستدراك محي الدين عبد القادر
الأنصاري المبدوء بـ (أقول) واتبعت هذه الطريقة من أول الكتاب
إلى آخره .

وصف النسخ :

من حسن الطالع أني عثرت لكتاب رفع الستور والارائك عن
مخبآت أوضح المسالك^{علي} / ست نسخ خطية ، وتفصيلها كالآتي :

عثرت على ثلاث نسخ خطية في جامعة أم القرى في مركز البحث العلمي
واحيا التراث الاسلامي ، مصورة على الميكروفيلم ، وهذه النسخ الثلاث لم
أعتمدها في تحقيق الكتاب ، بل استعملتها مرجع تصويب إذا أشكلت
علي كلمة أو عبارة ، فعندئذ أرجع إلى هذه النسخ وأصوب منها ما أشكل .
أما النسخة الأولى : فهي مصورة مركز البحث العلمي ، بجامعة
أم القرى برقم (٠٨٧ نحو) عن نسخة مكتبة : جلاله بتركيا تحت رقم
(١٩٠٢) .

والثانية : أيضا مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، برقم
(٠٨٩ نحو) . عن نسخة مكتبة شهيد علي ، بتركيا برقم ٢٣٩٢ .
والثالثة : كذلك مصورة مركز البحث العلمي ، بجامعة أم القرى
برقم (٩٨٠ نحو) عن نسخة مكتبة عارف حكمت ، بالمدينة المنورة تحت رقم
٠٤١٥ / ٨٩ .

أما النسخ التي اعتمدتها في تحقيق كتاب رفع الستور ، فهي أيضا
ثلاث نسخ خطية ، وسيكون الحديث بالتفصيل عن كل نسخة :

١ - النسخة الأصلية لرفع الستور والارائك عن مخبآت
أوضح المسالك .

هذه النسخة تحتفظ بها الخزانة العامة في الرباط ، قسم الوثائق ،
تحت رقم ٢٢٤٦ د ، ووزنت لها بكلمة (الأصل) كما دعت الحاجة
للرجوع إليها وقد راسلت فيها إلى الخزانة العامة في الرباط ، وأتت إلي بعد
مشقة وعناء .

عدد اللوحات ١٧٢ لوحة ، في كل صفحة ١٧ سطرا ، ما عدا اللوحات
من (١) الى (٩/١) فَإِنَّ عدد الأسطر ثلاثة وعشرون سطرا ، عدد الكلمات
في كل سطر : ثلاث عشرة كلمة تقريبا ، مقاسها : ١٨ × ١٣ .

خط النسخة من الورقة (١) الى (٩/١) مغربي ردي ، وبقية
اللوحات خط شرقي معتاد .

وحالة النسخة جيدة بيد أَنَّ فيها أثر رطوبة في بعض صفحاتها ،
وساقت منها من ص ٥٥٢ الى ص ٥٨٠ أي من باب كيفية التثنية إلى باب
النسب ، من قوله : * وهي : التي جاوزت الثلاثين . . . إلى قوله : * ومن
ثم لم يكن نحو زميل ولغيرها تصغيرا * .

وقد أكلت هذا السقط من النسخة (ب) مع الإشارة إلى صفحات
نسخة (ب) .

وهذا النقص ليس ناشئا عن قصور في التصوير ، بل المخطوطة
صفحاتها متسلسلة الترقيم ، ويبدو لي أَنَّ هذا السقط ناتج من الناسخ ، نتيجة
سرعة أو إهمال ، أو انتقلت إلى ناسخ آخر قليل الاهتمام .

وسبب اختياري هذه النسخة واعتمادها نسخة الأصل في التحقيق ،
هو : القدم في تاريخ نسخها ، إذ نسخت سنة ٨٨٠ هـ في السنة التي توفي
فيها المؤلف ، كما هو موضح في آخر ورقة منها * وكان الفراغ في اليوم المبارك
يوم الاربعاء غرة شهر الله الحرام ، رجب الفرد عام ثمانين وثمان مائة ،
عرفنا الله خيره وخبر ما بعده ، بِمَنِّهِ وكرمه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل * .

ولكي يتم الوصف على الوجه المطلوب فَإِنَّ المخطوطة خالية من
صفحة العنوان الذي يكتب فيه اسم الكتاب ومؤلفه ، وبعض التملكات والختمات
وَأَمَّا جاء اسم المؤلف واسم الكتاب في المقدمة ، وللمزيد من الإيضاح ينظر
النماذج المصورة من المخطوطة .

وقد اتخذت الحرف (أ) رمزا لوجه الورقة ، والحرف (ب) رمزا لظهرها ، مع وضع خط مائل في نهاية كل صفحة هكذا : (/)
وقد وضعت التعقيب في نهاية كل صفحة من الوجه من قبل المؤلف أو الناسخ ، ليستدل على أول كلمة من ظهر الورقة ، وأن النص مستقيم دون ريب أو خلل .

النسخة الثانية (ب) :

هذه النسخة محفوظة بمكتبة : لاله لي ، بتوكيا تحت رقم ٣٢٢٢ ،
عدد الأوراق : ٨٧ ورقة ، عدد الأسطر : ٢٦ سطرا ، عدد الكلمات في كل سطر : ١٤ كلمة تقريبا .

نوع الخط : ممتاز

مقاسها : ١٢ × ٢١

اسم الناسخ : أحمد بن علي بن سلام .

تاريخ النسخ : ٨٩٣ هـ كما هو مبين في آخر المخطوطة .

وكان الفراغ من هذه النسخة المباركة ، بحمد الله وعونه وحسن توفيقه نهار الاثنين غرة المحرم / سنة ثلاث وتسعين وثمان مائة ، أحسن الله خاتمها بمنه وكرمه ، على يد فقير غفوالله وأحوجهم إلى مغفرته ورحمته ، أحمد بن علي بن سلام .

أما عنوانها كما جاء في وجه ورقة العنوان : هذا كتاب رفع الستور

والأرائك ، شرح مخبات أوضح المسالك ، ثم كتب في الركن الأيسر من

ورقة العنوان ما لم يتضح لي ، وآخرها : الحاج محمد سعيد ، وعدد الأوراق

: ٨٧ ثم ذكر على صفحة العنوان مؤلف هذا الكتاب : الشيخ العالم العلامة

القاضي محي الدين عبد القادر بن أبي القاسم بن أبي العباس السعدي

الأَنْصَارِي المكي المالكي مولده

ووفاته بمكة المشرفة ، ليلة الخميس المسفر صباحها من الأول من شعبان سنة ٨٨٠ هـ ودفن بالمعلا .

وهذه النسخة علمت بها في مكتبة لاله لي بتركيا ، ثم راسلتها وأتت إليَّ بواسطة أحد الإخوان^{الأتراك} ، على شكل ميكرو فيلم ، ثم صور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، واستخرجت منه صورة مكبرة ، ولمزيد من الإيضاح ينظر النماذج المصورة للمخطوطة .

النسخة الثالثة (ج) :

هذه النسخة تحتفظ بها الخزانة العامة في الرباط تحت رقم ١٧٠٧ كُتَّانِي (١) .

عدد أوراقها : ١٦٣ ورقة .

عدد الأسطر : ١٩ سطرا .

عدد الكلمات في كل سطر (١١) كلمة تقريبا .

مقاسها : ١٨ × ١٣

نوع الخط : نسخ معتاد

اسم الناسخ : محمد بن الشيخ بدر الدين .

تاريخ النسخ : سنة ست وثمانين وثمان مائة ، كما هو موضح

في آخر صفحة منها .

أما عنوانها : فقد برز على وجه ورقة العنوان كالتالي :

* الحاشية على توضيح ابن هشام تأليف الشيخ الإمام العلامة محي الدين عبد القادر^{المكي} المالكي تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته * .

ثم كتب في الجانب الأيسر نسب عبد القادر إلى جده الأول سعد

ابن عبادة الأنصاري رضي الله عنه .

وللإيضاح ينظر النماذج المصورة من المخطوطة ، وقد جاء
في مقدمة الكتاب اسم الكتاب حيث قال المؤلف لفرحه الله : بعد أن سمى
بالله ، صلى على المصطفى صلى الله عليه وسلم وحمد الله وأثنى عليه بما هو
أهله (فهذه نكت مقيدة وتنبيهات ان شاء الله تعالى سديدة على
أوضح المسالك ... إلى أن قال : " سميتها رفع الستور والأرائك عن
مخبات أوضح المسالك " .

والنماذج المصورة من المخطوطات المعتمدة في التحقيق توضح هذا
بجلاء .

ملاحظة : فقد سقط من النسخة (ج) من ص ٢٨٩ إلى ص ٢٩٣
وقد وضحت واستدركت هذه الملاحظة استكمالاً لوصف النسخة .

[illegible]

الجمعية العامة
1957

في ذلك وقت هزلة وصل وحذفت الالف اللام الى الالف الكبير
 فقلت جذاكر الميم الى اللام واذ غنمت - قال الفراء كبره من الذي
 الجوزي ولم يسمي قصد فحقت الهزلة بالالفاء حركتها على الساكن
 بها فصار هلم قال الرازي رحمه الله ونسب بعضه الى: الفاء
 الكوثير - وتقول البصريين اقرب للمواضع التي قيلت
 لم تظلت الغنة الى اللام واذ غنمت الميم في الميم - مثلاً فاء
 الجوزي - هو عند الجوزي اسم فعل بالغنيين المذكورين في اللام
 على غنم الواحد والشيء يجمع بصفة واحدة - عند بني عبيد
 انكر لا يتصرف - ولذلك يقولون في الثنية هلم في الميم جذاكر
 الواحدة الحاء طينته في الميم قبل الالف وبمع الميم قبل الواو وكذا في
 قبل الياء اذ اتصل بها نو الالف فالتقيت هلم في عجم الالف
 ان الصواب هلم ففتح الميم وزيادة نو كانت بعد هلم فتدغم التير
 في اللين الصغير - جذاكر الواو عجم وانما هلم في ياء نسوة بكسر الميم
 مشددة وزيادة ياء كانت بعد هلم في الالف - جذاكر هلم
 بعض الميم وهو مثلاً على لغة بني شهم بن ابي الطيب قول
 قد نالنا قصد الحبيب لغناء الياء قلنا لا سيف هلم - قاله
 بنو التوكيم الشديدة - الفاء في لغة بني وائل

2

(c) P

[illegible]

أما في بلادهم وهو القائلون
بالاستقام والعدل وهو القائلون
وإنما القوم في بلادهم

والاوعام قبل الفخير لغير انتهي واليه سيبوين زعم الكليل ان ناسا من كبريتا ايل
يتولون رذائل وتذلل رذائل ومذلل من غير منة كان قد روه الا انعام قبل دخول الامون
والايقا بقا بقا اللطفا على ما بعد ما دخلنا وحكي بعض الكو فيبين في مزا. رذائل بين بان نون
ساكنة قبل نون الانا كونا ساكنها كانا فظا على بيتا الانعام فزاد من انون وحكي
لان نون الاناث م

بعضهم في رذائل رذائل لان مذلة النسا لا يكون ساكنها الا ساكنا وحفظ على انظار الا انعام
نوا وساكنا قبل النسا وكانوا لان الانسا منسية للشيخه قبلها ومذلل في عايرة الشخشه و
لكن عيشته والاولى استقا انزل من شيخ اللاد وكسوا الى الملجل ونفخ الى النسا يمه سعنا والتفتت
بغير من الرص والاني شيخ النسخ وكسوا الامم سعنا وتغيرت راعتته ه وهذا آخر ما تيسر
بعد النسخه معه وتسلم من الله وفه عده ما كدهها والا وحرا وصح لي الله على تيمرنا محمد
بما تم النبيين والمرسلين وعلى الله وجهه اجمعين ه وحكا ان المزا من رذائل النسخه
با الباسا كدهها الله وعونه وحسن بو في تيمرنا رذائل شين شرا المزا كرام منه
الاناث وتسعين في كرام احسن الله تعالى في ثامها ايد وكرسه
على يد تيمر عفا الله ما جهم الى عمره ورحته
الاحمد بن علي بن ابي عمير الله له ولوالديه
والذين كان شينا في شينا ولنا الله ما
والله اعلم بالصواب

في نسخة قديمة
في نسخة قديمة

الصفحة الأخيرة من النسخة (ب)



القسم الثاني :

الحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) و صلى الله عليه وعلى سيدنا ومولانا (٢) وآله (٣)
أما بعد : حميد (٤) لله ذي الجلال والاکرام ، والصلاة والسلام على سيدنا
محمد الداعي إلى دار السلام ، والرضا عن آله وأصحابه وأزواجه وذريته
البررة الكرام .

فهذه نكت مفيدة ، وتنبيهات إن شاء الله (٥) [تعالى] سديدة
على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف الإمام (٦) العلامة ،
جمال الدين [أبي] (٧) محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن
هشام اللخمي (٨) [تعالى] ، توضح مشكله ، وتفتح مقله ،
وتسهل لسالكه إلى فهمه سهيلا ، وتكون لهم على الوصول إلى حقيقة
معناه دليلا .

سميتها " رفع الستور والارائك " (٩) عن مخبات أوضح المسالك .

- (*) هذه النسبة لم أجدها في الكتب التي ترجمت لابن هشام ولعلها من فعل
(١) ساقطة من الاصل و (ب) والمثبت من (ج) . النسخ .
- (٢) في (ب) (رب يسروا عن يا كريم) .
- (٣) في (ج) (محمد وآله) .
- (٤) في الاصل (أحمد لله) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٥) في الاصل (تعالى) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٦) في (ج) (العالم) .
- (٧) في الاصل (أبي) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٨) في الاصل (تعالى) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٩) والاريغة : سرير منجد مزين في قبو بيت فإن لم يكن فيه سرير ، فهو حجلة
والجمع الارائك . الصحاح : (أرك) ووقف الأزهري في تهذيبه عند
قوله تعالى * عَلَى الْأَرَائِكِ مُتَكُونَ * . قال المفسرون : الْأَرَائِكُ
السُّرُرُ في الحجال واحدتها أريكة . تهذيب اللغة للأزهري : (أرك)

٠٣٥٣/١٠

وقال ابن دريد في جهرته : والاريغة واحدة الارائك وهي زعموا الغرش
في الحجال والوسائد ولا يسمى شي منها أرائك الا أن تكون كذلك .
جهرته اللغة لابن دريد ٢٥١/٣ مادة (أرك) .

الحجال أرائك

وَاللّٰهُ اَسْأَلُ اَنْ يَنْفَعَ بِهَا كَاتِبَهَا وَقَارِئَهَا ، وَالسَّاعِي فِيهَا بِمَنْنِهِ

وَكَرَمِهِ آمِينَ .

ص / قوله " رحمه الله :

" اَمَّا بَعْدُ : حَمْدًا لِلّٰهِ مُسْتَحِقًّا الْحَمْدِ وَطَبِيعِهِ ... " (١) . الخ

ش/ أقول افتتح رحمه الله (٢) كتابه بحمد الله سبحانه أراءاً لحق

شيء ما يجب عليه من شكر نعمه التي تأليف هذا الكتاب أثر من آثارها .

و " اَمَّا " بفتح الهمزة وتشديد الميم [حرف] (٣) شرط

و تفصيل وتوكيد أصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة ، فوقعت

كلمة " اَمَّا " موقع اسم هو المبتدأ ، وفعل [هو] الشرط (٤) وتضمنت

معناها ، فلتضمنها معنى الشرط لزمته الفاء اللازمة للشرط غالباً ،

ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للابتداء ، و " بعد "

ظرف مكان منصوب والعامل فيه (اَمَّا) لما فيها من معنى الفعل

الذي نابت عنه ، أو الفعل المحذوف ، والحمد هو الشاء / باللسان

على الجميل سواء تعلق بالنعمة أم بغيرها .

(١) أوضح المسالك : ١٠ / ١ .

(٢) في (ب) و (ج) (رحمه الله) ساقط .

(٣) في الأصل (حرف) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) في الأصل (هو) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

و "الله" اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع^(١) المحامد والإلهام ما يلقى في الرُّوع^(٢) بضم الراء وهو القلب والعقل .

وفي قوله "وملئهم" تحقيق لاستحقاقه تعالى للحمد وإشارة إلى أن حمد الإنسان له تعالى نعمة منه على الإنسان يجب الحمد عليها وهلم جرا .

فيجب الاعتراف بالمعجز كما قال السيد الكامل صلى الله عليه وسلم "سبحانك لا أحصى^(٣) ثناء عليك [أنت]^(٤) ، كما أثبت على نفسك^(٥) .

ص/ قوله : "وُنُشِيَ" الخلق ومعدنه .

ش/ أقول : " الإنشاء " الخلق والابتداء .

يقال : أنشأ الله خلقه ، وأنشأ يفعل كذا ، أي ابتداء^(٦) ، والخلق

في كلامه بمعنى المخلوق ، والإعدام الإفناء والانفاد .

(١) في الأصل (لجامع) والثبت من (ب) و (ج) .

(٢) ينظر اللسان (روع) .

(٣) في (ب) و (ج) (لا نحصى) .

(٤) في الأصل (أنت) ساقط والثبت من (ب) و (ج) .

(٥) رواه مسلم في صحيحه في باب ما يقال في الركوع والسجود من

كتاب الصلاة ٢٠٣/٤ .

(٦) في (ب) و (ج) (أنشأ) .

ص/ قوله : * والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأكرمه * . (١)
ش/ أقول : شئت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه الواسطة

بين الله تعالى وبين العباد ، والنعم الواصلة من الله تعالى إلى عباده ،
وأعظمها الهداية إلى توحيده ، والإقرار (٢) بربوبيته على يده صلى الله
عليه وسلم (٣) ، ولا شك أنه أشرف الخلق (وأكرمه) (٤) على الله تعالى .

ص/ قوله : * النعموت (٥) بأحسن الخلق وأعظمه * . (٦)
ش/ أقول : إشارة إلى قوله تعالى * وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ * (٧)
وإلى غير ذلك من الآيات الشريفة التي أبانت عن جلالة قدره وعظيم

خطره صلى الله عليه وسلم . (**)
ص/ قوله : * محمد نبيه وخليله وصفيه * (***) هو الذي كثرت خصاله
ش/ أقول : محمد مفعول صيغة مهالفة (***) هو الذي كثرت خصاله
المحمودة .

قال الشاعر : (٨) * إِلَى الْمَاجِدِ الْقَرَمِ الْجَوَادِ الْمُحْمَدِ *
وَالْقَرَمُ يَفْتَحُ الْقَافَ وَسَكُونُ الرَّاءِ السَّيِّدِ مَاخُودٌ مِنْ قَوْلِهِمْ : بِعَمِيرٍ مُقَرَّمٍ أَيْ مُكْرَمٍ ،
لَا يُحْمَلُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُذَلِّلُ ، وَلَكِنْ يَكُونُ لِلْفَحْلَةِ بِكْسَرِ الْفَاءِ أَيْ لِلضَّرَبِ .

(*) الرسول ليس واسطة ، بل هو نبي مرسل من الله بشيرا ونذيرا وداعيا إلى الله
بأذنه وسراجا منيرا .

(**) أوضح المسالك ١٠ / ١ . (***) محمد ليس صيغة مهالفة .

(١) أوضح المسالك : ١٠ / ١ .

(٢) في (ب) (والإقرار) .

(٣) في (ج) (عليه السلام) .

(٤) في (ب) (وأكرمه) .

(٥) في الأصل المبعوث والمثبت من (ب) وأوضح المسالك .

(٦) أوضح المسالك : ١٠ / ١ .

(٧) آية ٤ من سورة القلم .

(٨) الشاعر هو ميمون بن قيس بن جندل ويكنى أبا بصير المتوفى ٧ هـ /

٦٢٩ م وهذا عجز بيت صدره :

* إِلَيْكَ أُنَبِّئُ اللَّعْنَ كَانَ كَلَالَهَا *

ديوان الأعشى ص : ١٠٠ ورواية الديوان إلى الماجد الفرع ، وينظر

الصحاح (قمر) . واللسان (حمد) .

ص/ قوله : (مُحَمَّدٌ نَبِيٌّ وَخَلِيلٌ وَصِفِيَّةٌ) . (١)
 ش/ أقول : محمدٌ مُفَعَّلٌ صيغة مهالفة وهو الذي كَثُرَتْ خَصَالُهُ
 المحمودة .

ص/ قوله : * صَغُرَ حَجْمًا * . (٢)

ش/ أقول : حجم الشيء حَيْدُهُ ، والحَيْدُ بفتح الحاء المهملّة
 وسكون الياء آخر الحروف بعدها دال مهملّة كل نَتَوَّفي القرن والجبل وغيرهما .
 يقال : ليس لمرفقه حجمٌ أَيْ نَتَوَّو .

ص/ قوله : (غَيْرَ أَنَّهُ لِإِفْرَاطِ الْإِيجَازِ قَدْ كَادَ / يُفَسِّدُ)
 [من جملة (٤) الألفاظ (٥)]

ش/ أقول الإفراط في الشيء مجاوزة الحد فيه ، والإيجاز التقصير ،
 والكلام الموجز القليل الألفاظ الكثير المعاني ، والألفاظ جمع لُغَزٍ بضم
 اللام وفتح الغين مثل : رَطَبٌ وَأَرْطَابٌ يقال ألغز في كلامه إذا عسى
 مراده والاسم اللُّغَزُ .

ص/ قوله : (يُسَايِرُهُ وَيُسَارِيهِ) . (٦)

ش/ أقول : يقال ساييره إذا جراه فتسايرا ، وفلان يبارى فلانا
 أَيْ يعارضه ، ويفعل مثل فعله فهما يتباريان .

(١) أَوْضَحَ السَّالِكَ : ١٠ / ١ .

(٢) أَوْضَحَ السَّالِكَ : ١٠ / ١ .

(٣) فِي الْأَصْلِ (وَلَا غَيْرُهُ وَالْجِبَالُ وَغَيْرُهُ) .

(٤) فِي الْأَصْلِ (مِنْ جُمْلَةٍ) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ .

(٥) أَوْضَحَ السَّالِكَ : ١٠ / ١ .

(٦) أَوْضَحَ السَّالِكَ : ١٠ / ١ .

(*) لَيْسَتْ صِيغَةُ مِهَالْفَةِ ، وَصِيغَةُ الْمِهَالْفَةِ الْقِيَاسِيَّةُ فَعَالٌ ، فَعِيلٌ يَفْعَالٌ ، فَعُولٌ ،
 فَعِيلٌ ، وَالسَّمَاعِيَّةُ فَاعُولٌ ، فَعِيلٌ ، مَفْعِيلٌ ، فَعْلَةٌ ، فَعَالٌ ، انْظُرِ التَّصْرِيحَ

- ص/ قوله : (ولم آَلْ جُهْدًا في توضيحه وتهذيبه) . (١)
- ش/ أقول : آَل من الآلُو وهو التقصير ، وهو من باب فَعَلَ بالفتح ، يفعل بالضم قال الله تعالى ﴿ لَا يَأْلُونَ خَبَالًا ﴾ . (٢)
- قال السفاقي (٣) : ﴿ خَبَالًا ﴾ (٤) منصوب على التمييز ، المنقول من المفعول أي لا يألون خبالكم ، وأصله في خبالكم فحذف حرف الجر ، [وقيل منصوب على إسقاط حرف الجر] (٥) أي لا يألونكم في تخيلكم ، وقيل هو مصدر في موضع الحال .
- وقال الزمخشري (٦) : « استعمل معدى إلى مفعولين في قولهم : لا آلوك جُهْدًا ولا آلوك نصحا . (٧)
- والمعنى : لا أُنْعِكَ نُصْحًا ولا أُنْقِصُكَ (٨) . انتهى .
- والخبال : الفساد . (٩)
- والجُهْدُ بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجُهْدُ (٩) بالضم الطاقة وبالفتح المشقة ، وحذف ههنا المفعول الأول ، لأنه غير مقصود أي : لم أُنْعِ أحدا اجتهدا .

-
- (١) أوضح المسالك : ١/١٠ .
- (٢) من الآية ١١٨ من سورة آل عمران .
- (٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم السفاقي فقيه مالكي ولد سنة ٦٩٧ هـ وتوفي سنة ٧٤٢ هـ وله مصنفات منها المجيد في أعراب القرآن المجيد مخطوط ، وشرح ابن الحاجب في أصول الفقه أخباره : الدرر الكامنة : ١/٥٥ وبغية الوعاة : ١/٤٢٥ ، والأعلام : ١/٦٣ .
- (٤) المجيد في أعراب القرآن المجيد : ج ١ لوحة ٣٨٥ .
- (٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من (ج) .
- (٦) الكشف : ١/٤٥٨ .
- (٧) في (ب) و (ج) (نصحا على التضمين) .
- (٨) في الأصل (ولا أُنْقِصُك) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٩) الصحاح : مادة (جهد) .

والتوضيح : التبيين والتهديب بالذال المعجمة كالتنقية ، والمعنى أنه لم يمنع جهدا في تبين هذا الكتاب ، وتنقيته واختيار ألفاظه ، (ولعمري) (١) لقد صدق فيما قال - رحمه الله ورضي عنه - .
وقوله : (" اعتصم " أى امتنع) . (٢) والعصمة بالكسر المنع ، ويصم يميم .

(٢)
ص/ قوله : " هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه " .
ش/ أقول : إشارة منه إلى أن قول الناظم رحمه الله :
الكلام وما يتألف منه خبر مبتدأ محذوف على حذف مضافين ، فهذا مبتدأ ، وباب خبره ، وشرح مضاف إليه والكلام مضاف إليه أيضا ، فحذف المبتدأ ، ثم حذف المضاف الذى هو الخبر ، وهو باب ، وأقام (٣) المضاف إليه مقامه وهو الكلام . (٤)

وفيه / حذف المبتدأ ، الذى هو هذا .

ومنه قوله تعالى ﴿ لَمْ يَلْبِسُوا إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلَاغٌ ﴾ (٥) (٦)

-
- (١) في الأصل (ولعمرك) والمثبت من (ب) و (ج) .
(٢) أوضح المسالك : ١١/١ .
(٣) في (ج) (فأقام) .
(٤) في (ب) و (ج) (وهو شرح ثم حذفه وأقام المضاف إليه مقامه) .
(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .
(٦) من الآية (٣٥) من سورة الأحقاف .

ومنه قوله تعالى ﴿ سُوْرَةٌ أُنْزِلَتْ عَلَيْهَا ﴾ ^(١) أَيْ هَذَا بِسَلَاغ

وهذه سورة .

قال المولى لف رحمه الله : ومثله قول العلماء رضي الله عنهم باب

كذا ، وسيبويه ^(٢) يصرح به ، وقد صرح به في قوله تعالى :

هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ ^(٣) وفيه أيضا حذف مضافين ، ومنه قوله تعالى :

فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ^(٤) [وقوله تعالى : قَبْضَةٌ مِّنْ أَمْرِ الرُّسُولِ ^(٥)] ^(٦)

وقوله تعالى : ﴿ تَدْوَرُ [أَعْيُنُهُمْ] كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ ^(٧) ^(٨)

أَيْ فَإِنَّ تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب ، وقبضة من أثر حافر فرس

الرسول ، وك (دوران) عين الذى يغشى عليه من الموت ، وقد رالمولى لسف

رحمه الله لفظة ^(٩) شرح ، ولم يقدر لفظة " حد " إشارة منه إلى مفسر

الحد فَإِنَّه لا يكون إِلَّا بالجنس والفصل القريبين .

(١) من الآية ١ من سورة النور وانظر البيان في اعراب القرآن للعكبرى ص ٩٦٢ .

(٢) الكتاب ٣٨٢ / ١ .

(٣) من الآية ٥٢ من سورة ابراهيم . وانظر البيان في غريب اعراب القرآن لابن

(٤) من الآية ٣٢ من سورة الحج . وانظر البيان في اعراب القرآن للعكبرى ص ٩٤١ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الاصل والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) من الآية ٩٦ من سورة طه وانظر البحر المحيط ٢٧٤ / ٦ وارتشاف الضرب ٣٠ / ٢ .

(٧) في الاصل (أَعْيُنُهُمْ) ساقط والمثبت من كتاب الله .

(٨) من الآية ١٩ من سورة الاحزاب وانظر البيان في غريب اعراب القرآن لابن

(٩) أوضح المسالك : ١١ / ١ .

ص/ قوله : (والمراد بالمفيد ما دلَّ على معنى يَحْسُنُ
السكوت عليه) . (١)

ش/ أقول : فيه دليل على أَنَّ قول المؤلف - رحمه الله - " كاستقم " تمثيل للكلام لا تتميم للحد كما قاله بعض الشراح .

ص/ قوله : (وَالْكَلِمُ اسْمٌ جِنْسٌ جَمْعِي) . (٢)

ش/ أقول : حكى ناظر الجيش (٣) في شرح التسهيل (٤) (أَنَّ) النحاة اختلفوا في الكلم ، فذهب جماعة منهم الجرجاني إلى أَنَّهُ جمع للكلمة ، وكذا يقولون في كل ما الفرق بينه وبين واحده التاء .

ونذهب الفارسي وغيره من المحققين إلى أَنَّهُ اسم جنس جمعي (٦)

لها ، ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب :

أحدها : وهو [قول] (٧) الأكثر أَنَّهُ لا يقع إلا على ما فوق العشرة ، وإذا قصد به ما دونها جمع بالالف وتاء .

(١) أوضح المسالك : ١١/١ .

(٢) أوضح المسالك : ١١/١ .

(٣) هو محمد محب الدين بن يوسف ولد بحلب وولي نظر الجيش وغيره
ت ٧٧٨ هـ ترجمته في البغية ٢٧٥/١ و شذرات الذهب

٢٥٩/٦ ونشأة النحو ص ٢٣٩ القوائد

(٤) تمهيد القواعد ، شرح تسهيل / لناظر الجيش ج ١ / لوحة ١٥ ، ١٦

(٥) في (ج) (الكلمة) .

(٦) في (ب) و (ج) (جمعي) ساقط .

(٧) في الأصل (قول) ساقط والشبث من (ب) و (ج) .

وثانيها : أنه يقع على القليل والكثير .

وشالها : أنه لا يقع على أقل من ثلاث ، وهو رأى المؤلف رحمه الله .^(*)

قال ابن الناظم ^(١) رحمه الله : (الدال على أكثر من اثنين

وَالْجَمْعِيَّةُ^(**))
إِنَّ كَانَ مَوْضِعًا لِلْحَقِيقَةِ مَطْفًى فِيهِ اعْتِبَارُ الْفَرْدِيَّةِ / إِلَّا أَنَّ الْوَاحِدَ يَنْتَفِئُ

بِفِيهِ / ، فهو اسم الجنس ، وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده

التاء (انتهى .

قلت : اسم الجنس قسمان :

الأول : جمعي وهو الدال على أكثر من اثنين ، كما قال ابن

الناظم : والمؤلف ، ويتنوع إلى ثلاثة أنواع :

- نوع يفرق بينه وبين مفردة التاء الفوقية بمعنى : أن مفردة

يكون مقرونا بها .

- ونوع يفرق بينه وبين مفردة التاء الفوقية أيضا لكن بمعنى :

أن مفردة يكون مجردا منها ، وأنه هو يكون مقرونا بها .

- ونوع يفرق بينه وبين مفردة الباء التحتية بمعنى : أن مفردة

يكون مقرونا بها ويتبين ذلك بما يأتي :

فقوله وهو غالب فيما يفرق بينه وبين واحده التاء يعني الفوقية

شامل لنوعين :

أحدهما : ما كان مفردة مقرونا بالتاء نحو كَلِمٌ وَلَيْسَ وَنَبَقٌ .

(١) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٤٣ ، ٤٤ .

(*) جمع النسخ (ثلاث) والصواب (ثلاثة) .

(**) في جميع النسخ (والجمعية) ساقطة ولعل هذا السقط من فعل

النساخ .

وثانيهما : ما كان مفرداً مجرداً منها وهو مقرون بها نحو سَيَّارٌ
وسَيَّارَةٌ ، وَمَيَّارٌ وَمَيَّارَةٌ وَجَبَّاءٌ وَجَبَّاءَةٌ (١) ، وَكَمٌّ وَكَمَّاءٌ ، وفيه احتراز مساً
يفرق بينه وبين واحد الباء التحتية : نحو : رُؤْمٌ وَرُؤْمِي ، وَزَنْجٌ وَزَنْجِي ،
فإنَّه أيضاً اسم جنس جمعي ، ولكنه غير غالب .

والقسم الثاني : اسم جنس إفرادي ، وهو ما يقع على القليل
والكثير ، ولا دلالة له على الجمع أصلاً ، كالماء والعسل والتراب ، ولم يذكر
ابن النازم ولا المؤلف القسم الثاني من اسم الجنس ولا غير الغالب من
القسم الأول .

ص/ قوله : نحو * كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ (٢) (٣)
ش/ أقول : بإطلاقها على قول الإنسان * رَبِّ أَرْجِعُونِ
لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ (٤) ، ونحو ذلك قوله تعالى : *
* قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ (٥) بإطلاقها على قوله تعالى :
* أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ (٦) *

وهو خطأ

- (١) في الأصل (وحيا وحياة) / والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٢) من الآية ١٠٠ من سورة المؤمنون .
- (٣) أوضح المسالك : ١٣/١ .
- (٤) من الايتين ٩٩ و ١٠٠ من سورة المؤمنون .
- (٥) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران .
- (٦) من الآية ٦٤ من سورة آل عمران .

ص/ قوله : (بل المراد به الكسرة) .^(١)

ش/ أقول : [يريد]^(٢) أو نائبها ، كالفتحة في غير المنصرف ،

والياء في الأسماء الستة ، والثنية والجمع ، وفي قوله : أم إضافة / ، أم ١/٣
تبعية تجوز ، فإنه يقتضي " أن الإضافة هي " العامل ، وكذلك التبعية ،
والصحيح أن العامل في المضاف إليه هو المضاف ، وأن العامل في
التابع هو العامل في المتبوع ، وقد رد هو في شرح الشذور^(٣) على من
قال إن الجر بالتبعية .

وقال المرادى^(٤) رحمه الله : في هذا المحل^(٥) يمد أن ذكر

" أن الجر بالحرف وبالمضاف ، ولا جريفيهما خلافا لمن زاد التبعية " .
انتهى .

ص/ قوله : (وهو اللّاحق لنحو جَوَارٍ وَغَوَاشٍ عوضاً عن الياء ولازماً
في نحو * وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ *^(٦) عوضاً عن الجملة التي تضاف
إِنَّ إِلَيْهَا) .^(٧)

(١) أوضح المسالك : ١٣/١ .

(٢) في الأصل " يريد " ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٣١٧ .

(٤) هو الحسن بن قاسم المرادى أخذ عن أبي حيان وغيره ، مات ٧٤٩ هـ .

أخباره في : الدرر الكامنة ٣٢/٢ ، بغية الوعاة ٥١٧/٢ .

(٥) توضيح المقاصد والمسالك شرح ألفية المرادى ٢٢/١ .

(٦) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٧) أوضح المسالك : ١٥/١ .

(*) في جميع النسخ (من) والمثبت من أوضح المسالك .

قلت : توهيمه لابن مالك رحمه الله - وهم منه وغلط عليه ،
فإنه - رحمه الله - صح في شرح الكافية^(١) بأن الذى يسمى تنوين
الترنم ، إنما هو عوض من الترنم ، لأن الترنم مد الصوت بمدة تجانس حركة
الروى .^(٢)

ثم نقل كلام سيبويه المتقدم بآتم مآ ذكره المؤلف ونص عليه
في^(٣) التسهيل^(٤) فقال : أو اشعارا بترك الترنم فكيف يتسرع^(٥)
إلى توهيمه مع ما نص عليه في أشهر كتبه وكونه كما قيل علامة^(٦) (العلماء)
واللج الذى لا ينتهى ، ولكل لج ساحل .

وقول الشاعر^(٧) في البيت " أقلي " أمر من الإقلال وفاعله ياء

المخاطبة ، واللوم مفعوله / ، وعادل بفتح اللام منادى مرخم ، أصله
يا عادله ، والبعتابن عطف على اللوم .

(١) شرح الكافية الشافية ص ١٤٢٧ .

(٢) في (ج) (حركة ما قبل الروى) .

(٣) في (ب) و (ج) (متن) .

(٤) التسهيل لابن مالك ص ٢١٧ .

(٥) في الأصل (يسرع) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) في الأصل (العلامة) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٧) الشاعر هو جرير بن عطية بن الخطفي . والبيت بتمامه :

أقلي اللوم عادل والبعتابن وقولي إن أصبت لقد أصابن

والبيت في ديوانه ص ٦٤ والمقتضب : ٢٤٠ / ١ والخصائص ١ / ٧١

٢ / ٩٦ والمنصف ١ / ٢٢٤ ، ٢ / ٧٩ ، وابن الشجرى ٢ / ٣٩ والانصاف

ص ٦٥٥ وابن يعميش ٤ / ١٤٥ ، ٥ / ٧٠ .

ص/ [قوله] ^(١) : (المقيدة) ^(٢) .
 ش/ أقول : أى التي ليست [ألفا] ^(٣) ولا واوا ولا يا .
 ص/ [قوله] ^(٤) : (ومن ثم سمي غاليا) ^(٥) .
 ش/ أقول : أى ومن [أجل] زيادته على الوزن سمي غاليا ، لأن
 الغلو في اللغة الزيادة ، وفيه إشارة إلى مخالفة قول ابن الحاجب ^(٦) :

" أنه سمي غاليا لقلته " . الرجل ^(**)
 ص/ قوله : (يا أيها / يا فل / يا مكرمان) ^(٧) .

ش/ أقول : أى وصلة لنداء ما فيه الألف واللام و " ها " عوض عما
^(٨) يُضاف إليه و " فل " و " مكرمان " من الأسماء المختصة بالنداء يقال : " يا فل " ^(٩)
 للرجل ويا فلّة ^(٩) للمرأة وذهب سيبويه ^(١٠) - رحمه الله - إلى أنهما
 كنايةتان عن نكرتين وذهب الناظم ^(١١) - رحمه الله - إلى أنهما كنايةتان

-
- (١) في الأصل (قوله) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٢) أوضح المسالك : ١٧/١ .
 (٣) في الأصل (ألفا) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٤) في الأصل (قوله) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٥) أوضح المسالك ١٧/١ .
 (٦) تخليص الشواهد وخصيص الفوائد ص ٥٥ .
 (٧) أوضح المسالك ١٩/١ ، ٢٠٠ .
 (٨) في (ج) (تضاف) .
 (٩) في الأصل (يا فل) والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصواب .
 (١٠) الكتاب ١٩٨/٢ .
 (١١) شرح الكافية الشافية ص ٣٢٩ .
 (*) في جميع النسخ (ومن محل) والصواب المثبت .
 (**) في جميع النسخ (الرجل) ساقط والمثبت من أوضح المسالك .

عن العلم بمعنى يَفْلَان وَيُفْلَانَةُ ، وهو موافق لمذهب الكوفيين ، ومكرمان
بفتح الراء على زنة مَفْعَلَان ، الكريم الواسع الخلق ، والاكثر في هذا البناء
أَن يجي في الذم نحو مَلَأَ مَانَ لِلثيم الدني ، الاصل الشحيح النفس ،
وزعم ابن السِّيد (١) أَنه مختص بالذم ، وَأَن مَكْرَمَان تصحيف مكذبان ،
وليس بشي ، فَإِنَّ مكرمان حكاه سيبويه والا خفش رحمهما الله ، والجوهري
وصاحب القاموس وغيرهم .

ص / قوله : (الْخَاسَةُ الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ) (٣)

ش / أقول : صح - رحمه الله - بَأَنَّ مسندا في قول الناظم بمعنى
المصدر ، وليس بجيد ، لحذف صلته في كلام الناظم ، فيقتضي أَنَّ الاسم
يتميز بالإسناد ، والصواب أَن يكون مسندا في كلام الناظم بمعنى المفعول
على ظاهره ، ولا شك أَنَّ الاسم يتميز بمسند مضموم إليه ، لاستلزامه أَن يكون
الاسم مسندا إليه ، وقد صرح بعض الشراح (٤) بذلك وهو جيد .

والإسناد في اللفظة (الإلصاق) (٥) والإضافة ، تقول أسندت ظهري
إلى الحائط إِذَا الصَّقْتَهُ وَأَضَفْتَهُ إِلَيْهِ .

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٠ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٦٣ ، والصحاح ، والقاموس " كرم " .

(٣) أوضح المسالك ١ / ٢٢٠ .

(٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٥ .

وينظر شرح ابن عقيل ١ / ٢١ ، وشرح الألفية للمرادي ١ / ٣٧ فما
بعدها .

(٥) في الأصل (الاطلاق) والمثبت من (ب) و (ج) .

وفي الاصطلاح : فسرهُ المَوْءُ لِفِرحمهِ الله بقوله : وهو أن تنسب
إليه ما تحصل به الفائدة ، وقال ابن مالك ^(١) رحمه الله في تفسيره " هو
تعليق خبرٍ بِمُخْبَرٍ عنه أو / طلب بمطلوب منه " .

أ/٤

^(٢)
وقال غيره : هو نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة (المخاطب) .
ص / قوله : (فَأَمَّا المتحرَّكةُ) . ^(٣)

ش/ أقول : مرادُهُ بحركة إعراب ، كما مثل ، فإنَّ المتحرَّكة
بحركة [بناء] ^(٤) تكون في الحرف نحو لات ، وفي الاسم نحو لا قوَّة
إِلَّا بالله .

ص/ قوله : (هَاتِ وتَعَالِ) . ^(٥)

ش/ أقول : هَاتِ بكسر التاء ، وتعال بفتح اللام .

^(٦)
ص/ قوله : (ويعرف الحرف بالآ لا يحسن فيه شي من العلامات التسع) .

ش/ أقول : هو على إطلاقه ، ولا يحتاج إلى زيادة ما لم يدل

دليل على امتناع الحرفية ، كما قاله ^(٧) ابن المصنف ، ولا يرد عليه [قط] ^(٨)

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٩/١ .

(٢) في الأصل (المطلوب) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) أوضح المسالك ٢٢/١ .

(٤) في الأصل (بناء) ساقطة والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) أوضح المسالك ٢٤/١ .

(٦) أوضح المسالك ٢٥/١ .

(٧) انظر شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٦ .

(٨) في الأصل (قط) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

بفتح القاف ، وتشديد الطاء ، لتوهيم أنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع ، لأنك إذا قلت ما فعلته قط^(١) كان في قوة قولك الوقت الماضي ما فعلته فيه ، فهو مسند إليه ، والمسند إليه لا يكون إلا اسما لا حرفا ولا فعلا ، فظهر أنه حسن معه أحد العلامات المذكورة ، وفي كلام ابن المصنف تدافع ظاهر لأجله . والله أعلم .

(وقد)^(٢) ترك الباء لف ذكر ذلك القيد .

ص/ قوله : (وإنما سمي ماضيا لمشايعته للاسم) .^(٣)

ش/ أقول : يعني في الإيهام والتخصيص ودخول لام الابتداء وعدد

الحروف والحركات والسكنات وقيل في الأولين فقط .
(٤)

ص/ قوله : (فإن اسميتها معلومة ما تقدم) .

ش/ أقول : يعني في حكم التسنوين في أول الباب عند ذكر علامات

الاسم .

(١) في الأصل (قط) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) أوضح المسالك ٢٧/١ .

(٤) المصدر نفسه ٢٩/١ .

ص/ قوله : هذا باب شرح ^(١) المعرب والمعني ^(٢).

ش/ أقول : " المعرب " مشتق من الإعراب و " المعني " مشتق من

البناء ، والإعراب في اللغة مصدر أعرب إذا أبان أو أحال أو حسن أو غير ^(*)
أو أزال عَرَبَ الشيء وهو فساد ، وأتكم بالعربية .

وأما في الاصطلاح : ففيه مذهبان :

أحدهما : أنه لفظي ، وهو اختيار الناظم والمؤلف ، ونسبته
الناظم إلى المحققين ، وحده في التسهيل ^(٣) فقال : " الإعراب ما جسي " ^(٤)
به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف ، أو سكون أو حذف . وسيأتي
حد المصنف له .

والثاني / أنه معنوي ، والحركات دلائل ^(٥) عليه ، وهو — ب/٤
ظاهر قول ^(٥) سيبويه ، واختيار الأعلام ، وكثير من المتأخرين وحدوه
بقولهم : الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها
لفظاً أو تقديراً ^(٦) .

قال المرادي ^(٧) رحمه الله : " والمذهب الأول أقرب للصواب ، والبناء
في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت " .

وحده في التسهيل ^(٨) بقوله : " ما جسي " به لبيان مقتضى العامل

-
- | | |
|-----|---|
| (١) | في الأصل (هذا شرح باب) والمثبت من (ب) و (ج) . |
| (٢) | أوضح المسالك ٢٩/١ . |
| (٣) | التسهيل ص ٧٠ . |
| (٤) | في الأصل (دليل) والمثبت من (ب) و (ج) . |
| (٥) | في الأصل (كلام) والمثبت من (ب) و (ج) . |
| (٦) | شرح الألفية للمرادي ٤٨/١ . |
| (٧) | شرح الألفية للمرادي ٤٩/١ . |
| (٨) | التسهيل ص ١٠ . |
| (*) | انظر الخصائص ٣٥/١ ، ٣٦ ، والصاحح مادة (عرب) . |

من شبه الإعراب ، وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين ، فعلى هذا هو لفظي ^(١) (وقيل : هولزوم آخر الكلمات حركة أو سكونا لغير عامل ولا اعتلال ، فعلى هذا هو معنوي) . ^(٢)

ص/ قوله : ك (هيهات وصه و أهه) . ^(٣)

ش/ أقول : إنما أتى بثلاثة أمثلة من أسماء الأفعال ليشمل أنواع

الفعل الثلاثة الماضي والأمر والمضارع .

ص/ قوله : (نحو " ضربا " في قولك " ضربا زيدا " فإنه نائب

عن " أضرب " وهو مع هذا معرب ، وذلك لأنه تدخل ^(٤) عليه العوامل

فتوثر ^(٥) فيه ، تقول : أعجبني ضرب زيد ^(٦) [وكرهت ضرب عمرو] ^(٧)

وعجبت من ضربه) . ^(٨)

ش/ أقول : أما قوله ضربا في قولك ضربا زيدا ، فإنه مثال صحيح

للمصدر النائب عن الفعل ، وأما الأمثلة الثلاثة ^(٩) فإن المصدر فيها

(١) في (ج) (معنوي) .

(٢) ما بين القوسين سا قط من (ج) .

(٣) أوضح المسالك ٣٢/١ .

(٤) في (ب) (يدخل) .

(٥) في (ب) (فيوثر) .

(٦) (عمرو) في الأصل والصواب عدم اثباتها كما في (ب) و (ج) .

(٧) ما بين القوسين سا قط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

(٨) أوضح المسالك ٣٢/١ .

(٩) في (ج) (الثلاثة) .

لم ينب^(١) عن الفعل ، والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل
ويكون مع ذلك متأثراً بالعامل أى في حال نيابته عن الفعل ، والامثلة
الثلاثة التي ذكرها^(٢) المصدر فيها متأثر بالعامل لكنه ليس
بنائب عن الفعل ، فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله .
وقد صرح " بالمقصود المكوّن^(٣) - رحمه الله ، ولله دُرّه فمسا
أحسن ما فهم ، فإنه قال^(٤) : " بأن المصدر النائب عن الفعل^(٥) متأثر ،
بالفعل الذى ناب عنه ، (أى مؤثر فيه) بالفعل الذى ناب عنه فقولك
ضرباً زيداً مصدر منصوب بالفعل المحذوف الذى ناب هو عنه^(٦)) وتقديره
(اضرِبْ وزيدا) منصوب بـ (ضرباً) النائب ، فهو في حال نيابته متأثر بالعامل ،
وسبقه إلى هذا التنبية الإمام بهاء الدين ابن عقيل^(٧) ، ولعله أخذه منه .

- (١) في الأصل (فيها) والصواب عدم اثباتها كما في (ب) و (ج)
- (٢) في الأصل (فإن) والصواب عدم اثباتها كما في (ب) و (ج) .
- (٣) عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوّن عالم بالعربية نسبة الى
بني مكوّد (ت ٨٠٧ هـ) حاشية ابن حمدون بن الحاج ٧/١ والأعلام
للزركلي ٣١٨/٣ .
- (٤) حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكوّن ٣٢/١ .
- (٥) في (ب) و (ج) (الفعل أى) .
- (٦) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٧) شرح ابن عقيل ٣٣/١ .

١/٥

ص/ قوله : / (نحو اضرب أيهم أساء) (١)

ش/ أقول : مثل به لإعراب (أي) الموصولة ، وكان ينبغي له - رحمه الله - أن يثّل [بـثال] (٢) مجمع على وإعرابه ، فإن (أيّاً) في مثاله مضافة وصدر صلتها محذوف ، وإعرابها في هذه الحالة شاذ ، كما قرئ شاذاً (٣) ثم لننزع عن من كلّ شيعة أيهم أشد (٤) ينصب (أي) وكما روى شاذاً قوله : (٤)

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أَيِّهِمْ أَفْضَلُ

بجر " أي " وسيأتي ذلك في كلام الناظم وكلامه رحمه الله .

ص/ قوله : (فالمني نوعان : " أحدهما الماضي ") . (٥)

ش/ أقول : إنما قدم المؤلف رحمه الله الماضي على الأمر وإن كان الأمر مبنياً على السكون مع مخالفته لما في النظم ؛ لأن الأمر معرب عند الكوفيين ، والماضي مبني بالاتفاق بين الفريقين .

(١) أوضح المسالك ٣٣/١ .

(٢) في الأصل (مثال) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

(٤) القائل هو غسان بن ولة أو رجل من غسان كما ذكره صاحب الخزنة

والبيت في الانصاف ص ٣٨٢ ، وابن يعيش ١٤٧/٣ ، ٨٧/٧٠

شرح التصريح ١٣٥/١ ، شرح شواهد المغني ٢٣٦/١ ، الجمع :

١/ ٢٩١ ، ٣١٣ ، الخزنة ٦١/٦ وروى (وإذا ما لقيت) بدل

(وإذا ما أتيت) .

(٥) أوضح المسالك ٣٦/١ .

(*) قرأ معاذ الهراء وطلحة بن مصرف ينصب (أي) انظر شواهد القراءات

لابن خالويه ص ٨٦ .

- ص/ قوله : (فَإِنَّهُ مَعَ نُونِ الْإِنَاثِ مَبْنِيٌّ ^(١) عَلَى السَّكُونِ) ^(٢) .
- ش/ أقول : سبب بناءه مع نون الاناث حمله ^{عنه} عَلَى الْمَاضِي الْمُتَّصِلِ بِهَا ، هَذَا مَذْهَبُ سَيْمُوتِيَّةٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَصَحَّحَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ^(٣) .
- ص/ قوله : (وَأَمَّا غَيْرُ الْمُبَاشَرَةِ ، فَإِنَّهُ مَعْرَبٌ مَعَهَا تَقْدِيرًا نَحْوَ لَتَبْلُوكُمْ ^(٤) ، فَإِنَّمَا تَرَيْنَ ^(٥) ، وَلَا تَتَّبِعَانِ ^(٦)) ^(٧) .
- ش/ أقول : مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ إِعْرَابَ الْفِعْلِ مَعَ غَيْرِ الْمُبَاشَرَةِ يَكُونُ تَقْدِيرًا ^(٨) لَيْسَ عَلَى عَمُومِهِ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخْصُوصٌ بِهَا ، إِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَرْفُوعًا ، كَالْمَثَالِ الْأَوَّلِ نَحْوَ (لَتَبْلُوكُمْ) ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُجْزُومًا كَالْمَثَالِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ نَحْوَ (فَإِنَّمَا تَرَيْنَ) وَنَحْوَ (وَلَا تَتَّبِعَانِ) فَالْإِعْرَابُ ظَاهِرٌ لَا مَقْدَرُ ، لِأَنَّهُ تَحْذِفُ النُّونَ لِاقْتِضَاءِ الْعَامِلِ ذَلِكَ .
- ص/ قوله : (وَعَلَامَاتُ فُرُوعٍ ^(٩) عَنْ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ) ^(١٠) .
- ش/ أقول : وَهِيَ عَشْرَةٌ ^(١٠) ، فَتَنْوِبُ عَنْ الضَّمَّةِ ثَلَاثٌ : الْوَاوُ

-
- (١) فِي (ب) وَ (ج) (يَجْنَى) .
- (٢) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ٣٧/١ .
- (٣) شَرْحُ التَّسْهِيلِ : ٣٩/١ .
- (٤) مِنَ الْآيَةِ ١٨٦ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .
- (٥) مِنَ الْآيَةِ ٢٦ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ .
- (٦) مِنَ الْآيَةِ ٨٩ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ .
- (٧) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ٣٨/١ .
- (٨) فِي (ب) وَ (ج) (تَقْدِيرِيًّا) .
- (٩) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ٣٩/١ .
- (١٠) فِي الْأَصْلِ (عَشْرَةٌ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) وَهُوَ الصَّوَابُ .
- (*) فِي جَمِيعِ النُّسخِ (نَائِبَةٌ) . وَالصَّوَابُ ^{عنه} اثْبَاتُهَا كَمَا فِي أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ .

والألف والنون ، وينوب ^(١) عن الفتحة أربع :

الكسرة والألف ، والياء وحذف النون ، وينوب عن الكسرة اثنتان ^(٢)

الفتحة والياء ، وينوب عن حذف الحركة واحدة ، وهي حذف حرف العلة ^(٣) أو النون ، فمجموع علامات الاعراب أربع عشرة علامة .

ص/ قوله : (خَالَطَ ^(٤) مِنْ سُلَيْمٍ خَيَاشِيمَ وَفَا) . ^(٥)

ش/ أقول : هو للعجاج من قصيدة / قال العيني ^(٦) ، وفاعل هـ/ب

خالط ضمير يرجع الى قوله ذا قِدَامَةٍ في قوله :

[كَانَ] ^(٧) ذَا قِدَامَةٍ مُنْطَقًا قَطَفَ مِنْ أَعْنَابِهِ مَا قَطَفَا

ومفعوله [صَهْبَاءَ] ^(٨) في قوله (صَهْبَاءُ خُرُطُومًا عُقَارًا قَرَقَعًا) .

وقوله : (من سلمي يتعلق بقوله خالط وقوله خياشيم بدل منه

(١) في الأصل : ينوب والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) في الأصل (اثنان) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) في الأصل (والنون) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) في الأصل (خلط) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) القائل العجاج وهو عبد الله بن ربيعة من بني مالك ، الراجز

المشهور (ت نحو ٩٠) .

والرجز في ديوانه : ٤٩٢ ، المقتضب ٢٤٠ / ١ ، المخصص : ٣٦ / ١ ،

١٣٨ ، ٩٦ / ١٤ ، ٧٨ / ١٥ ، الجمع : ١٣١ / ١ ، الخزانة ٤٤٢ / ٣ ،

٤٤٤ ، ٤٣٧ / ٤ ، ٥١٠ / ٦ ، ٢٤٤ / ٧ ، ٢٤٦ ، الدرر : ١١٣ / ١ ،

حاشية (يس) بهامش التصريح : ١٢٥ / ١ .

(٦) العيني : ١٥٣ / ١ ، ينظر الديوان للعجاج ص ٤٩١ .

(٧) في الأصل (كان) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٨) في الأصل (صهبا) والمثبت من (ب) و (ج) .

بدل البعض من الكل ، و "فا" عطف عليه وفيه الشاهد ، إذ أصله وفاها ، وكل ذلك خطأ عجيب منه .

أَمَّا أَوَّلًا ففِي قَوْلِهِ : إِنْ فَاعِلٌ خَالَطَ ضَمِيرٌ يَرْجِعُ إِلَى ذَا فِدَامَةٍ ،
وَأَمَّا ثَانِيًا ففِي قَوْلِهِ وَمَفْعُولُهُ صَهْبَاءُ ، وَأَمَّا ثَالِثًا ففِي قَوْلِهِ : إِنْ خِيَاشِيمُ
بَدَلَ مِنْ سَلَمَى بَدَلَ بَعْضُ (١) ، وَأَمَّا رَابِعًا ففِي قَوْلِهِ "وَفَا" عَطْفٌ عَلَيْهِ ،
وَيَتَبَيَّنُ ذَلِكَ بِسِيَاقِ الْأُبَيَّاتِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ السَّيْرَافِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَهِيَ :

كَانَ ذَا فِدَامَةٍ مُنْطَفَأَ قَطَفَ مِنْ أَعْنَابِهِ مَا قَطَفَا ؟
فَمَصَّهَا حَوْلَيْنِ ، ثُمَّ اسْتَوْدَفَا صَهْبَاءُ خَرَطُومًا عَقَارًا قَرَقَقَا ؟

إِلَى أَنْ قَالَ : خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا .

فَفَاعِلٌ (خَالَطَ) (٢) رَأَيْنَا يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ (صَهْبَاءُ) ، وَمَفْعُولٌ
خَالَطَ (٣) هُوَ قَوْلُهُ خِيَاشِيمَ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ لَا مَجْرُورٌ "وَفَا" مَنْصُوبٌ بِالْأَلْفِ
مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ وَلَوْ كَانَ "خِيَاشِيمَ" (٤) بَدَلًا مِنْ سَلَمَى بَدَلَ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ ،
كَأَنَّ لَكَ (فَا) مَجْرُورًا مَعْطُوفًا عَلَيْهِ وَ"صَهْبَاءُ" مَفْعُولٌ لِقَوْلِهِ :
"اسْتَوْدَفَ" لَا لِقَوْلِهِ خَالَطَ ، وَالْفِدَامَةُ وَالْفِدَامُ بِكسْرِ الْفَاءِ هُنَا شَمْسِيَّةٌ
تَشْدُدُ الْعَجْمَ وَالْمَجُوسَ عَلَى أَفْوَاهِهَا عِنْدَ السَّقْيِ ، كَذَا (٥) فِي الْقَامُوسِ .

- (١) فِي (ج) (مِنْ كُلِّ) .
- (٢) فِي الْأَصْلِ (خَلَطَ) وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .
- (٣) فِي (ب) وَ (ج) (قَوْلُهُ خَالَطَ) .
- (٤) فِي (ج) قَالَ .
- (٥) الْقَامُوسُ : (قَدَمَ) .

وقال السيرافي : ذا فدامة صاحب فدامة ، وهو ههنا خادم يخدم

وقد شد فيه ، وقد ذكر الجوهرى ^(١) البيت وذكر معناه ما ذكرناه ، وما

ذكره ^(٢) السيرافي . ومنطفا ^(٣) بتشديد الطاء المهطة وفتحها

أى مفرطا والنطفة بالتحريك القُطُ الذى يعلق في شحمة الأذن ،

و " الخُطوم " بضم الخاء المعجمة والطاء المهطة ، وسكون الراء بينهما

الخمير السريعة الإسكار ، وأول ما يجرى من العنب قبل أن يداس (والصَّهْبَاءُ ،

وَالْقَرَقَفُ ، وَالْعُقَارُ) الخمير ، يعنى أنه قطف العنب ثم عصره خمرا ،

فمَتَّقَهَا حولين / ثم استودفها أى (صَبَّهَا) ^(٤) في إناء ، كما ذكر ١/٦

في الضياء ^(٥) استودف اللبن فيه في الإناء .

(١) الصحاح (فدَمَ) .

(٢) في الأصل (وما ذكر) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) في الأصل (منطفا) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) في الأصل (صهباء) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) ضياء العلوم ج ٣ (صهب) لوحة ٤٠ ب ، (عقر) لوحة ١٥٣ ب

و (قرقف) لوحة ٢٣٥ أ .

وصاحب ضياء العلوم هو محمد بن نشوان بن سعيد الحميرى شاعر

مؤرخ تولى أعمالا كبيرة وجمع سيرة الإمام المنصور بالله ، وله شعر

في أجزاء واختصر كتاب والده شمس العلوم ودواء كلام العسرب

من الكلوم في جزئين كذا ذكر صاحب البقية

٣١٢/٢ ، ٣١٣ ، عند ترجمة أبيه نشوان وأيضا ذكره صاحب

كشف الظنون ص ١٠٦٢ ، في حرف النون عند الترجمة لوالده ،

ونذكر أن اسم ولده محمد على / أن الأعلام للنزكي : ٢٩/٥ ===

وقال في القاموس ^(١) استودف الشحة استقطرها فيكون المعنى
على ما قاله ^(٢) إنه قطف العنب ، ثم غمه ^(٣) قبل عصره حولين ، ثم
استقطره أي : عصره ، يصف بذلك طيب نكهتها ^(٤) ، ونفخها وخمسرة
ريقها .

====
ذكر أن اسمهم ولده علي
وترجم له باسم علي بن نثوان وذكر صاحب الأعلام أنه توفي
حوالي سنة ٦٢٠ هـ . أما ترتيب ضياء العلوم فالموء لف يبدأ مثلاً
بكتاب الدال فيقول باب الدال وما بعده من الحروف في المضاعف
فيقول الاسماء فعل بفتح الفاء ثم يسرد الدال والثاء فيقول :
(الدث) وبمده الراء فيقول (الدر) (والدف) الس
أن ينتهي من المضاعف إلى آخر حروف الهجاء ثم يمد ذلك
يدخل في باب الدال والباء وما بعدهما من الحروف فيقول (الدبر)
وهكذا إلى أن ينتهي إلى حرف الياء ثم يمد ذلك يرجع فيقول
(باب الدال والهمزة) وما بعدهما من الحروف وترتيبه هذا ،
كدائره مفلقة وهو يشبه إلى حد كبير ترتيب ابن فارس في
المقاييس والمجمل .

- (١) القاموس " ودف " .
(٢) في الأصل (قبله) والمثبت من (ب) و (ج) .
(٣) غمه : غطاء . الصحاح (غم) .
(٤) في الأصل " نهكتها " والمثبت من (ب) و (ج) .

ص / قوله : (... فَحَسْبِي مَنْ زِيَّ عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا) (١) (٢) البيت
ش / أقول : " أَمَّا " بفتح الهمزة والتشديد ، حرف شرط وتفصيل
وتوكيد بدليل لزوم الفاء لها ، ولو كانت " إِمَّا " بكسر الهمزة التي للتفصيل
لما احتاجت إلى جواب ، تتوقف الفائدة عليه ، و " كرام " مبتدأ وموسرون ،
نعت له " ورأيتهم " نعت ثان لا خبر ، وما دخلت عليه الفاء مع ما بعدها
هو الخبر .

وكلام العيني (٣) على هذا البيت ، لا يشبه بعضه بعضا بل هو

تخليط فلي تأمل .

ص / قوله : (ومنه الحديث " مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ " إلى آخره) (٤) (٥)
ش / أقول : تعزى بمشاة فوقية مفتوحة فمهملة مفتوحة فزاي شديدة
أى (٦) من انتسب وانتص ، وهو الذى يقول : يا لفلان ليخرج الناس معه

(١) في جميع النسخ (فَأَمَّا كَرَامُ موسرون رأيتهم) البيت . ولعل
الو لف اعتمد على نسخة أخرى على / أن في أوضح المسالك :
(فحسبي من زى عندهم ما كفانيا) .

والقائل هو منظور بن سحيم الفقعسي شاعر اسلامي سكن الكوفة وهذا
عجز بيت وصدوره : * فَأَمَّا كَرَامُ موسرون لِقَيْتُهُمْ *

والبيت في : ابن يمش ١ / ١٤٨ ، التصريح ١ / ٦٣ ، ١٣٧ ،
التهج : ١ / ٢٨٩ ، الاشعوني ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، العيني : ١ / ١٢٧ ،
الدرر : ١ / ٢٦٨ .

(٢) أوضح المسالك : ١ / ٤٢ .

(٣) ينظر العيني : ١ / ١٢٩ .

(٤) الحديث أخرجه أحمد في مسنده ٥ / ١٣٦ ، والنهاية لابن الاثير :

٢ / ٢٥٢ ، ٥ / ٢٧٨ وكشف الخفا للمجلوني ٢ / ٢٤٠ .

(٥) أوضح المسالك : ١ / ٤٤ .

(٦) في (ج) (أى) ساقطة .

إلى القتال في الباطل (فَأَعِضُوهُ) بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد معجمة مشددة أى : قولوا له اعضض على هَن أبيك أى : على ذكر أبيك ، أى : قولوا له ذلك استهزاء به ، ولا تجيبوه إلى القتال الذى أرادَه أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه ، عسى أن ينفعك ، فأما (١) نحن فلا نجيبك ، " وَلَا تَكُنُوا " "أى : لا تذكروا كناية الذكر، وهو الهم، بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الأثير، وَلَا تَكُنُوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون، والشاهد في قوله : " يَهِنُ أَبِيهِ "، إن استعمله منقوصاً أى محذوف اللام معرباً بالحركة وهو أفصح من أن يقال : بهني أبيه .

ص/ قوله / : (مُكْرَهُ أَخَاكَ لَا يَطْلُ) . (٢)

ش/ أقول : مكره اسم مفعول خبر مقدم وأخاك مبتدأ مؤخر، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف، لأنه مقصور، ويصح على مذهبي الكوفيين أن يعرب " مكره " مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد سد الخبر، لأنهم لا يشترطون اعتماد الوصف .

ص/ قوله : (وَقَوْلِهِمُ لِلْمَرْأَةِ " حَمَاءٌ ") . (٣)

ش/ أقول : وجه الاستشهاد بهذه اللفظة أَنَّ التاء فيها زبدت على بنية المذكر للدلالة على التأنيث فما قبلها " حاء " على زنة [فتى] (٤)

-
- (١) في (ج) (وأما) .
 - (٢) أوضح المسالك ٤٨/١ .
 - (٣) أوضح المسالك ٤٩/١ .
 - (٤) الأصل (فتى) ساقط والمثبت من (ب) و(ج) .

وهو مقصور فهي بمنزلة التاء من قولك : فتاة ، لا أَنَّ نفس هذه اللفظة مقصور ، لأنها معرفة بالحركات الظاهرة .

قال الجوهري (١) : " وَحَمَاءُ الْمَرْأَةِ أُمَّ زَوْجِهَا لَا لُغَةَ فِيهَا غَيْرُ هَذِهِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ ، مِثْلُ : الْأَبِ وَالْأَخِ فِيهِ أَرْبَعُ لَفَظَاتٍ حَمًا مِثْلَ فُتًى وَحَمَوٍّ مِثْلَ أَبَوُوحَمٍّ مِثْلَ أَبٍ ، وَحَمٍّ سَاكِنَةُ الْمِيمِ مَهْمُوزَةٌ " .

ص / قوله : (وَإِمَّا صِفَةً تَقِيلُ التَّاءَ) . (٢)

ش / أقول : أَيُّ فِي كُلِّ حَالَةٍ وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ جَرِيحٌ ، وَصُورُ فَإِنَّهُمَا يَقْبَلَانِ التَّاءَ فِي حَالَةٍ عَدَمِ تَبَعْتَهُمَا لِمَوْصُوفِهِمَا كَمَا إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِجَرِيحَةٍ ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ التَّاءِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلْإِلْهَاسِ ، وَلَا يَجُوزُ جَمْعُهُمَا مَعَ ذَلِكَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ .

ص / قوله : (وَأَخَرُونَ) . (٣)

ش / أقول : هُوَ مَنِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَفْرَدَهُ إِخْرَةٌ ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ مَفْرَدَهُ إِخْرَةٌ ، كَمَا ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ (٤) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَإِنَّهُ جَمْعٌ سَلَامَةٌ ، وَالْحَرَّةُ أَرْضٌ ذَاتُ حَجَارَةٍ سَوْدٍ ، كَأَنَّهَا أُفْرِقَتْ بِالنَّارِ وَالْجَمْعُ الْحَرَارُ ، وَالْحَرَاتُ وَخَرُونَ (٥) وَإِخْرُونَ .

(١) الصحاح ، مادة (ح م) .

(٢) أوضح المسالك ١ / ٥١ .

(٣) أوضح المسالك ١ / ٥٢ .

(٤) الصحاح : " حرر " .

(٥) في الأصل (أخرون) والثبت من (ب) و (ج) .

(*) في جميع النسخ (وألا يرد) والصواب الثبت .

ص / قوله : (نحو عِضَّةٌ)^(١) إلى آخره .

ش / أقول : قال الكيساني^(٢) : العِضَّةُ الكذب والبهتان وجمعها

عِضُونٌ ، مثل : عِزَّةٌ وَعِزِينَ^(٣) قال الله تعالى ﴿ الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ ﴾^(٤)

ويقال : نقصانه الواو وأصله عِضْوَةٌ / ، وهو من عَضَوْتُهُ أَي

فرقته ، لأنَّ المشركين فرقوا أقاويلهم فيه ، فجعلوه كذبا وسحرا وكهانة وسحرا ويقال^(٥) : نقصانه الياء وأصله عِضْهَةٌ ، لأنَّ العِضَّةَ في لغة

قريش السحر وهم يقولون للساحر^(٦) عَاضَهُ ، والعِزَّةُ الفرقة من الناس ، والياء عوض من الياء والجمع عِزَى على فِعْلٍ ، وعِزُونَ وعِزُونٌ أيضا بالضم .

قال الأصمعي^(٧) : في الدار عِزُونٌ أَي أصداف من الناس ، انتهى .

والثُّبَّةُ : الجماعة من الناس ، وأصلها " ثُبَيٌّ " نص عليه الجوهري^(٨)

والمرادى ، وأما الثُّبَّةُ التي هي وسط الحوض ، فمحذوفة العين من ثَابٍ يثوب إذا رجع ، ذكره الجوهري^(٩) ، قال المرادى^(١٠) : وقيل بل محذوفة

(١) أوضح السالك ٥٢/١

(٢) الصحاح (عضه) .

(٣) في الأصل (عزون) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) الآية ٩١ من سورة الحجر .

(٥) في (ب) و (ج) (أو) .

(٦) في (ج) (الساحر) .

(٧) الصحاح (عزا) .

(٨) الصحاح : (ثبا) وشرح الألفية للمرادى ٩٦/١ .

(٩) الصحاح (ثبا) .

(١٠) شرح الألفية للمرادى ٩٦/١ .

اللام أيضا من ثبتت إذا جمعت ، ونون جمع ابن وأصله **بُنُو** ، والذاهب منه الواو ، كما ذهب من أب وأخ ، **لَا نَكَ** تقول : في مؤنثه بنت وأخت ولم تر هذه التاء تلحق مؤنثا **إِلَّا** ومذكره محذوف الواو ، هذا كلام الجوهري ^(١) رحمه الله - **وَالسَّنَةُ** واحدة السنين وفي نقصانها قولان :

أحدهما : الواو ، والآخر : الهاء ، وأصله **السَّنَةُ** مثل الجبهة ، لأنها من **سَنَنَتِ** النخلة و**تَسَنَّنَتْ** إذا أتت عليها السنون ، ونخلة **سَنَنَاهَا** أي تحمِل سنة ولا تحمل أخرى ، وشاة أصلها **شَاهَةٌ** ، لأن تصغيرها **شُوَيْهَةٌ** ، والجمع **شِيَاهُ** ، وشفة أصلها **شَفَهَةٌ** ^(٢) ، لأن تصغيرها **شَفِيهَةٌ** والجمع **شَفَاهُ** بالهاء ، وزعم قوم أن الناقص من الشفة واو ، لأنه يقال في الجمع شفوات .

قال الجوهري ^(٣) : ولا دليل على صحته .

ص / قوله : (**كَأَهْلُونَ** ^(٤)) و**وَأَيْلُونَ** ^(٥))

ش / أقول : (أهل الرجل عشيرته **وَذُوُّ** ^(٦)) قر بهاء ، و**وَأَيْلٍ**

و**الْوَيْلُ** المطر الشديد الضخم القطر .

- (١) الصحاح (بنا) .
- (٢) في الأصل (شفة) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٣) الصحاح (شفه) .
- (٤) في الأصل (أهلون) والمثبت من أوضح المسالك .
- (٥) أوضح المسالك ٥٢ / ١ .
- (٦) في الأصل (وذو) والمثبت من (ب) و (ج) .

ص/ قوله : (كَعَلِيُون) (١) (٢)

ش/ أقول : هو اسم لأعلى الجنة ، كان مفرد في الأصل (٣) ،

بزنة فَعِيل / من العلو ، فجمع بجمع مَن يعقل وسمي به ، كما جمّع ٧/ب قسيس ، وهو رئيس النصارى في المَلَم على قسيسين .

ص/ قوله : (غَسَلِين) (٤) (٥)

ش/ أقول : هو بكسر الفين المعجمة ما يغسل من الثوب ونحوه

كالغسالة ، وما يسيل من جلود أهل النار ، وعَرَبُون : بضم العين المبهمة وسكون الراء ، ويفتحهما ما يعقد به البيع ، وعَرَنَهُ أعطاه ذلك .

تنبيه (٦) : ذكر المرادى (٧) رحمه الله بدل هذا الوجه الثالث

وجها آخر ثالثا ، أَن يجعل كهارون في التزام الواو ، وجعل الإعراب على النون (٨) غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة ، فأما أَن يكون فيما سمي به من جمع المذكر السالم ، خمسة أوجه ، وأهمل كل من الشيخين (٩) الوجه

(١) في الأصل (عليون) والمثبت من أوضح المسالك .

(٢) أوضح المسالك : ٥٢/١ .

(٣) في (ج) (على) .

(٤) من الآية ٣٦ من سورة الحاقة .

(٥) أوضح المسالك ٥٣/١ .

(٦) في (ج) (قوله) .

(٧) شرح ألفية المرادى ١٠٤/١ .

(٨) في الأصل (على النوعين) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٩) الشيخين : ابن مالك وابن هشام .

الذى ذكره الآخر . وإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا وَهَمٌ فِي حِكَايَةِ الْوَجْهِ الثَّالِثِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ . (وَالْمَاطِرُونَ) ^(١) بكسر الطاء المهبطه قرية بالشام قال فسي
القاموس ^(٢) ، ووهم الجوهرى فيه ، فقال : ناظرون بالنون .

ص/ قوله : (* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ *) ^(٣) . (٤)

ش/ أقول : هو عجز بيت صدره :

* وَمَاذَا تَبْتَفِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي *

قال العميني : ^(٥) (ما) مبتدأ وإذا ^(٦) مبتدأ ثان ، والجملة
خبره والجميع ^(٧) خبر الأول ، والعائد محذوف تقديره تبتغيه . ^(٨)
وهذا خطأ محض ، لَأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ " ذَا " مركبة مع " ما " أولاً ،
فَإِنَّ جَعْلَهَا مركبة ، فهي " كالجزء " وليست مبتدأ ^(٩) بل هي و " ما " فسي
مَحَلٌّ [نصب] ^(١٠) فمفعول تبتغي ، وَإِنْ جَعْلَهَا غير مركبة ، فهي اسم موصول
بمعنى الذى خبر عن " ما " والجملة بعدها ^(١١) صلته ، والعجب منه حيث

-
- (*) المصاحح (نظر) .
- (١) في (ج) (المساطرون) . وهذه لفظة من بيت شعر والبيت بتمامه كما في
الأوضح ٣/١ هـ (طال ليلي وبيت كالمجنون * واعتزني الهوم بالماطر)
القاموس (مطر) .
- (٢) وهذا البيت لسحيم بن وثيل الرياحي كما في المقتضب ٣/٣٣٢ ،
- (٣) ٣٧/٤ برواية " وماذا يدري " وابن يعيش : ٥/١١ ، ١٣ ،
- العميني ١/١٩١ ، الخزانة ٨/٦١ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ .
- (٤) أوضح المسالك ١/٦١ .
- (٥) العميني ١/١٩٥ .
- (٦) في (ب) (ذا) ساقط .
- (٧) في (ب) (والجملة) .
- (٨) في (ج) (يبتغيه) .
- (٩) في (ب) (مبتدأة) .
- (١٠) في الأصل و (ب) (نصب) ساقط والمثبت من (ج) .
- (١١) في (ب) (بعد صلت) وفي (ج) (بعده صلة) .

جعل الجملة التي بعده خبراً عنه ، ثم حكم بأنها صلة بدليل قوله : والعائد محذوف ، فإنَّ أرادَ عوده على " ذَا " لزم كونها موصولة ، وإنَّ أرادَ عوده على ما لم يصح ، لأنَّ (ما) و (ذا) في محلِّ نصب على أنهما مفعول تبتغي فلا حاجة إلى الضمير .

ص/ قوله : (كَسَمْتُ لِفَاتِهِمْ) (١)

ش/ أقول : هو جمع لفعة ، قال الجوهري (٢) والأصل لفسي ،

ولغو / والهاء عوض . ١/٨

ص/ قوله : (وَسَكَنْتُ أَنْزَعَاتٍ وَهِيَ قَرْيَةٌ بِالشَّامِ) (٣) (٤)

ش/ أقول : ضَبَّطَهَا الجوهري (٥) وصاحب القاموس بكسر الراء وزاد

في القاموس وقال : " وتفتح ، وفي الصحاح " قال سيبويه : الذَّرَاعُ

مؤنثة وجمعه أَنْزُع لا غير . انتهى

وعلى ذلك ليس أَنْزَعَاتٌ جمعاً لأنْزُع وقال بعضهم ، بل هو

جمع له ، وهو بضم الراء .

وقال في القاموس وتهذيب (٦) الأسماء واللفات : " النسبة

إليها أَنْزَعِيٌّ بالفتح ، وقال أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان :

(١) أوضح المسالك ٦٨/١ .

(٢) الصحاح مادة (لف) .

(٣) في (ب) و (ج) (من قرى) .

(٤) أوضح المسالك : ٦٩/١ .

(٥) ينظر الصحاح والقاموس (نزع) .

(٦) تهذيب الأسماء واللفات : ١١٠/٣ والقاموس (نزع) .

أَذْرَعَاتُ جمع أَذْرَعَةٍ ، وَأَذْرَعَةٌ جمع نِزَاعٍ في لغة من ذكره * ثم إنَّ المؤلف رحمه الله ذكر إعراب ما سُمِّيَ به * من جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ، وكان ينبغي له أن يذكر إعراب ما سُمِّيَ به المثنى ، وقد ذكر المرادى ^(١) - رحمه الله - فيه لغتين :

الأولى : * أَنَّ ^(٢) يعرب بعد التسمية بما كان يعرب به قبلها * .

الثانية : أن يجعل كـممران في التزام الألف وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف * .

ص/ قوله : (أو موصولة [نحو]) ^(٣) * كالأفعى والأفعى * ^(٤) . ^(٥)
ش/ أقول : مَثَلُ ابْنِ مَالِكٍ ^(٦) وأبوحيان والمرادى والناظر بذلك ، للمعرفة لا للموصولة ، والصواب معهم ، فإنَّ الأفعى والأفعى صفتان مشبهتان ، فالداخلة عليهما معرفة على الصحيح لا موصولة .

- (١) شرح الألفية للمرادى ١ / ١٠٤ .
- (٢) في (ج) (أنه) .
- (٣) في الأصل (نحو) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٤) من الآية ٢٤ من سورة هود .
- (٥) أوضح السالك ١ / ٧٣ .
- (٦) شرح التسهيل لابن مالك ، السفر الأول ص ٤٤ ، والتذييل والتكميل ج ١ لوحة ٤٦ وشرح الألفية للمرادى ١ / ١٠٤ .

(*) ومثال الموصولة قول الشاعر: (١)

وَمَا أَنْتَ بِالْمُقَظَّانِ نَاطِرُهُ إِذَا
نَسِيتَ بِمَا تَهَوَّاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

ص / قوله : (فهو إبدالٌ قياسيٌ) (٢)

ش / أقول : لِأَنَّ إِبْدَالَ الْهَمْزِ السَّاكِنِ ، قِيَاسٌ وَإِبْدَالُ الْهَمْزِ
الْمُتَحَرِّكِ شَاذٌ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ ، وَقَوْلُهُ يُوضُوهُ مِنْ وَضُوهُ بِمَعْنَى نَظَفَ .

ص / قوله : (ويجوز مع الجازم الإثبات والحذف بناءً على الاعتداد
بالعارض وعدمه) (٣)

ش / أقول : فيه لف ونشر غير مرتب (٤) ، لِأَنَّ الْاِعْتِدَادَ بِالْعَارِضِ

علةٌ للحذف وعدمه علةٌ للإثبات / ٨/ب

(١) لم أهتمد إلى قائل هذا البيت ، وهو في الميني ٢١٥ / ١ ، وشرح

الأشموني ٩٦ / ١ .

(٢) (٣) أوضح السالك ٨١ / ١ .

(٤) اللف والنشر هو ذكر متعدد على جهة التفصيل أو الإجمال ثم ذكر

ما لكل واحد من غير تعيين ، ثقة بأن السامع يرده إليه . فمثال
اللف والنشر غير المرتب قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ

كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ الإيضاح في علوم البلاغة ص ٥٠٣ ، ٥٠٤ .

(*) هنا الشيخ عبد القادر الأنصاري يؤيد أن (أل) إذا دخلت على

الصفة المشبهة فهي مُعَرِّفة لا موصولة ولكن سرعان ما يصرح بأنها موصولة
كما مثل بالبيت (وما أنت باليقظان .. الخ) وهذا اضطراب منه ولعله
أراد شأها آخر فأخطأه.

" هذا باب النكرة والمعرفة "

ص/ قوله : (" وَمَنْ وَمَا " في قولك " مررت بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ وَبِمَا مُعْجِبٍ لَكَ ") .^(١)

ش/ أقول : ذكر رحمه الله / (مَنْ وَمَا) إذا كان كل منهما نكرة ١/٩ موصوفة ، ويرد عليه " من وما " في حال كونهما شرطا أو استفهاما ، فإنهما نكرتان ، ولا تقبلان (أل) ولا يقعان موقع ما يقبلها خلافا لابن كيسان في كونهما معرفتين ، وأجاب المرادى^(٢) رحمه الله - بأنهما لم يوضعا في الأصل لذلك ، وتضمن معنى الشرط ، أو الاستفهام طارىء على معناهما الأصلي ، قلت : في جوابه - رحمه الله - إجمال وإن لم يبين ما وضعت له " من وما " في الأصل ، وقد قال ابن مالك - رحمه الله - في شرح التسهيل^(٣) له وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجيش وغيرهم - " وإن تمييز النكرة بعد [عد] " ^(٤) المعارف بأن يقال : وما سوى ذلك نكرة أجود من تمييزها بدخول رَبِّ والالف واللام ، لأنَّ من النكرات ما لا تدخل^(٥) عليه رب ولا الالف واللام كأمين وكيف وعريب وديار " انتهى .

على أنه قد يجاب عن " مَنْ " و " مَا " في الشرط والاستفهام وما ذكر من الأسماء النكرات التي لا تقبل^(٦) (أل) بوقوع كل منهما

(١) أوضح المسالك ١/٨٣ .

(٢) شرح الألفية للمرادى ١/١٢٥ .

(٣) شرح التسهيل ص ١٥٢ .

(٤) ينظر التذييل والتكميل ج ١ لوحة ١١٣ ، وشرح الألفية للمرادى ٢/١٧٥ .

(٥) في الأصل (عد) ساقط والمثبت من (ب) .

(٦) في (ب) (يدخل) .

(٧) في الأصل (تقيل) والمثبت من (ب) و (ج) .

موقع ما يقل "أل" فيقال : في من إذا كانت شرطية نحو من يقيم^(١)
أقيم معه ، وإنما بمعنى قولك : كل من الناس كما صرح به ابن هشام^(٢)
في المغني^(٣) وعلى ذلك بحسب [مواقع]^(٤) الأسماء المذكورة ،
والله أعلم^(٥) .

ص/ قوله : - رحمه الله (وأقسام المعارف سبعة)^(٦) .

ش/ أقول : المذكور في النظم ستة ، وزاد المؤلف - رحمه الله -
[قسما]^(٧) سابعا ، وهو النكرة المقصودة في النداء ، ولا شك أنه معرفة ،
وإنما ترك الناظم ذكره ؛ لأن قوما من النحاة ذهبوا إلى أن تعريفه
(بال) المقدرة ، فهو داخل في المعرف بالأداة وذهب قوم إلى أن تعريفه
بالقصد والمواجهة فهو داخل في اسم الإشارة .

ص/ قوله : (المضر والضير " اسمان لِمَا وُضِعَ لِمَتَكُم أَو لِمَخَاطَبِ
أَو لِفَائِبِ ")^(٨) .

- (١) في الأصل (تقم) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٢) في (ب) (المؤلف) .
- (٣) المغني لابن هشام ص ٣٣٤ .
- (٤) في الأصل (مواقع) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٥) في (ب) (تعالى أعلم) .
- (٦) أوضح المسالك ٨٣/١ .
- (٧) في الأصل (قسما) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٨) أوضح المسالك ٨٣/١ .

ش/ أقول : الضمير هو الموضوع لتعيين مسماء شعراً بتكلمه أو خطابه

أو غيخته ، والضمير والمضمر عبارة البصريين ، وعبارة الكوفيين الكناية / ٩/ ب
والمكنى .

ص/ قوله : (وألغاز الضمائر " كلها مبنية ") (١) .

ش/ أقول : لا خلاف في ذلك وإنما اختلفوا في سبب البناء ف قيل

شبه الحرف في المعنى ، لأن كل مضمر يتضمن معنى التكلم أو الخطاب
أو الغيبة ، وهي من معاني الحروف ، وقيل شبه الحرف في الوضع ، لأن أكثر
المضمرات على حرف أو حرفين ، وحمل الباقي على الأكثر ، وقيل شبه الحرف
في الافتقار ، لأن المضمر لا تتم (٢) دلالة على مسماء إلا بضميمة من مشاهدة
أو غيرها ، وقيل شبه الحرف في الجمود المراد به عدم التصرف في لفظه
بوجه من الوجوه حتى بالتصغير والوصف فلا يوصف (٣) به . وقيل غير
ذلك .

ص/ قوله : (وهو المرفوع بأمر الواحد) (٤) إلى آخره .

ش/ أقول : أهمل الموه لف - رحمه الله - نوعاً عاشراً من واجب

الاستتار ، وهو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله [نحو ضرباً زيداً ،
فإن قلت إنما أهمله لدخوله في المرفوع بأمر الواحد قلت المرفوع بالمصدر
النائب عن فعله] (٥) قد يكون للواحد المخاطب وقد يكون للمخاطبين .

(١) أوضح المسالك ٨٧/١ .

(٢) في (ب) (لا يتم) .

(٣) في (ب) (لا يوصف به) مكرر .

(٤) أوضح المسالك ٨٧/١ .

(٥) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

نحو قوله تعالى ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ ﴾ ^(١) ولو نظر
الموهل - رحمه الله - إلى التداخل لاستغنى بالمرفوع بأمر الواحد ،
وبالمرفوع بالمضارع المبدوء بالهمزة عن المرفوع باسم فعل غير ماض ،
كأَوْهٍ ، ونَزَالٍ فإنهما بمعناهما ، وإنما قصد - رحمه الله - عد الصور التي
يجب فيها استتار الضمير .

ص/ قوله : (هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر) ^(٢) .
ش/ أقول : لا محل لقوله وفيه نظر ، إذ تقسيم ابن مالك ^(٣) وابن
يعيش وغيرهما صحيح لما نقل المرادى ^(٤) في شرح التسهيل وغيره أن
سبويه - رحمه الله - أجاز في نحو مررت برجل مكرمك [هو] ^(٥) أن يكون
الضمير البارز توكيداً للضمير المستتر في الوصف وأن يكون فاعلاً والله أعلم .
ص/ قوله : (المختار أن الضمير نفس " وإيا " وأن اللواحق له
حروف تكلم وخطاب ونجبة) ^(٦) .

ش/ أقول : هذا مذهب سبويه ^(٧) - رحمه الله - ، وذهب
الخليل إلى أن (وإيا) ضمير مضاف إلى لواحقه / وهي ضمائر . وإليه ذهب . ١/١

(١) من الآية ٤ من سورة محمد .

(٢) أوضح المسالك ١/٨٨ .

(٣) في (ج) (وابن يعيش وابن مالك) تقديم وتأخير .

(٤) شرح التسهيل للمرادى (ج ١) لوحة ٣٨ باب المضر .

(٥) في الأصل (هو) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) أوضح المسالك ١/٨٩ .

(٧) الكتاب ٢/٣٥٨ ، ٣٦٠ .

الناظم ^(١)، رحمه الله، وذهب أبو إسحاق ^(٢) الزجاجي إلى أن "أَيَّأ" اسم ظاهر لا مضموم ومابعد ضائر بأصيف وإليها "أَيَّأ" وهن في موضع خفض بالإضافة، وذهب الكوفيون ^(٣) إلى أن جملة "أَيَّأ" ولواحقه، هو الضمير، وذهب الفراء ^(٤) إلى أن اللواحق هي الضائرو "أَيَّأ" دعامة أي: زيادة تعتمد ^(٥) عليها اللواحق ليمتيز المنفصل عن المتصل، وحيث تعرض المصنف - رحمه الله - للتبني على الضمير المنسوب المنفصل كـ "أَيَّأ" ينبغي له أن يتعرض لبقية الضائرات المنفصلة، ومذهب البصريين ^(٦) أن الضمير من "أنا" هو الهمزة والنون والالف زائدة، ومذهب الكوفيين ^(٧) أن الضمير مجموع الأحرف الثلاثة، واختاره الناظم ^(٨) - رحمه الله -، وأما «أَنْتَ» وفروعه فالضمير عند البصريين ^(٩) "أَنْ" "و" "التا" حرف خطاب.

- (١) شرح التسهيل السفر الأول ص ٩٦.
- (٢) مجالس العلماء لابن إسحاق الزجاجي ص ١٠٤.
- (٣) الانصاف في مسائل الخلاف مسألة ٩٨ ص ٦٩٥.
- (٤) ينظر هذه المسألة في الكافية لابن الحاجب ١٢/٢، ١٣، ١٤.
- (٥) في (ج) (يعتمد).
- (٦) المساعد : ٩٨/١.
- (٧) المساعد ٩٨/١.
- (٨) شرح التسهيل لابن مالك : السفر الأول ٨٩/١.
- (٩) ينظر الانصاف مسألة ٩٨ ص ١٠٧.

وذهب الفراء إلى أَنَّ أَنْتَ بجملة ضميره ، وذهب ابن كيسان ^(١) إلى أَنَّ التاء هي الضمير وكثرت ^(٢) يَأَنَّ واختاره أبو حيان ^(٣) واستدل عليه وأما هو وهي فجمهور البصريين ^(٤) على أنهما بجملة ضمير وذهب ابن كيسان والزجاج إلى أَنَّ الضمير هو الهاء وأما هما وهم وهن فذهب أبو علي ^(٥) إلى أنهما بجملة ضمير ^(٦) ضمائر .

وقال ابن عصفور ^(٧) : الضمير من " هما " للمذكر و " هم " الهاء والواو المحذوفة ، و من " هما " للمؤنث وهن الهاء والياء المحذوفة ، والميم والالف والميم والواو والنون زوائد .

ص / قوله : (ومثال ما لم يَتَأَنَّ فيه الاتصال) ^(٨) إلى آخره .

ش / أقول : ذكر [المؤلف] ^(٩) - رحمه الله - من المواضع التي يتعين فيها انفصال الضمير لعدم تأتي الاتصال موضعين وأهمل تسعة :

-
- (١) ينظر ابن كيسان النحوى رسالة ماجستير ص ٢٧٨ .
 - (٢) في (ب) (وكسرت) .
 - (٣) ارتشاف الضرب ١ / ٤٧٣ .
 - (٤) الانصاف مسألة ٩٦ ص ٦٧٧ .
 - (٥) ينظر المساعد ١ / ٩٩ .
 - (٦) في (ب) و (ج) (أنهما بجملة ضمير) .
 - (٧) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٣ .
 - (٨) أوضح المسالك ١ / ٩٤ .
 - (٩) في الأصل و (ب) (المؤلف) ساقط والمثبت من (ج) .

الأول : أَنْ يُرْفَعَ بِمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قول الشاعر :^(١)

بِنَصْرِكُمْ نَحْنُ كُنْتُمْ ظَافِرِينَ وَقَدْ
أَغْرَى [الْعِدَى] بِيَكُمُ اسْتِسْلَامُكُمْ فَشَلَا^(٢)

الثاني : أَنْ يُرْفَعَ / بصفة جرت على غير من هي له مطلقا ١٠/ب
عند البصريين ، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضا ربه هو .

الثالث : أَنْ يَحْذَفَ عَامِلُهُ كقول لبيد :^(٣)

فَإِنْ أَنْتَ لَمْ يَنْفَعْكَ عِلْمُكَ فَأَنْتَ سَبَبٌ
لَعَلَّكَ تَهْدِيكَ الْقُرُونُ الْأَوَّلُ

الرابع : أَنْ يَكُونَ عَامِلُهُ حَرْفٌ نَفْيٍ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ *^(٤)

(١) لم أهتمد إلى قائل هذا البيت وهو في شرح التسهيل : السفر

الأول ص ٢٠٢ والمساعد ١٠٣/١ وشفاء العليل ص ٦٣ والجمع

٢١٧/١ والعيني ٢٨٩/١ والتصريح ١٠٥/١ والدرر ١٩٧/١

(٢) في الأصل و (ج) (العدى) ساقط والمثبت من (ب) .

(٣) البيت لبيد بن ربيعة الشاعر المعروف وأخباره في الشعر

والشمرا ٢٧٤/١ وهو في ديوانه ص ٢٥٥ ، ورواية الديسوان

مخالف للشطر الأول من البيت في بعض كلماته والبيت في شرح

التسهيل : السفر الأول ص ٢٠٢ والجمع ٢١٨/١ والعيني :

٢٩١/١ والدرر ٢٠٠/١

(٤) من الآية ٢ من سورة المجادلة .

الخامس : أَن يَقَعَ بَعْدَ وَاوٍ الصَّاحِبَةِ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (١)

فَكَهَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو (٢) قَيْصِدَةٍ

تَكُونُ (٣) أَيَاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

السادس : أَن يَفْصُلَهُ مَتْبُوعٌ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى :

يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكَ (٤)

السابع : أَن يَلِيَّ (إِمَّا) نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٥)

يَا أَوْبَى اسْتَعْمَانَ قَلِيلٌ وَإِمَّا

أَنَا أَوْ أَنْتَ مَا يَتَفَقَى الْمُسْتَعِينُ

الثامن : أَن يَلِيَّ اللَّامَ الْفَارِقَةَ نَحْوَ قَوْلِ الشَّاعِرِ : (٦)

(١) الشاعر هو : أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت في شرح أشعار الهذليين

٢٠٣٥٦/٢ والجمل للزجاجي ص ٣١٨ ، وشرح التسهيل : السفر

الأول ٢٠٣/١ والهمع ٢١٩/١ والدرر ٢٠١/١

(٢) في الأصل و (ب) (أحدو) والمثبت من (ج) .

(٣) في الأصل (أكون) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) من الآية ١ من سورة المستحنة .

(٥) لم أهتم إلى قائله والبيت في شرح التسهيل السفر الأول ص ٢٠٣

والتذييل والتكميل ج ١ ورقة ١٦٦ وشفاء العليل ص ١٤٣ والعيني

٢٢٩٩/١

(٦) الشاعر غير معروف والبيت ورد في شرح التسهيل السفر

الأول ص ٢٠٤ وشفاء العليل ص ١٤٣ ، والعيني ٣٠١/١ ،

والتصريح ١٠٥/١ والهمع ٢١٩/١ والدرر ٢٠٢/١

وَإِنْ وَجَدْتَ الصَّدِيقَ حَقًّا ^(١) لَا يَأْكُلُ
كَ فَمُرْنِي فَلَنْ أَزَالَ طَيْعًا

التاسع : أَنْ يَنْصِبَهُ عَامِلٌ فِي مَضَرِّ قَبْلِهِ غَيْرَ مَرْفُوعٍ إِنْ اتَّحَدَا
رَبَّةً نَحْوُ : ظَنَنْتَنِي بِإِيَّايَ وَعَلَيْتَكَ بِإِيَّاكَ.

ص / قوله : (فالوصل أرجح كالمها من سلبيه) . ^(٢)

ش / أقول : لم يذكر سيبويه ^(٣) في ذلك غير الاتصال ، وذكر

غيره الانفصال .

وقال ابن مالك : ^(٤) «ظاهر كلام سيبويه أَنَّ الاتصال لازم ، ويدل

على عدم لزومه ، قوله عليه الصلاة والسلام : «إِنَّ اللَّهَ طَلَبَكُمْ بِإِيَاهُمْ» ^(٥) ،

وقال الشلوبيين ^(٦) : «الانفصال أرجح» وتأول كلام سيبويه ، قال المرادي : ^(٧)

«وهو بعيد .»

(١) في الأصل (حق) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) أوضح المسالك : ٩٧/١ .

(٣) الكتاب ٣٦٣/٢ .

(٤) شرح التسهيل ٢٠٧/١ .

(٥) كتاب الكبائر للذهبي ص ٢٠٥ وشواهد التوضيح ص ٣٠ وقال

محققه لم أقف على تخريجه .

(٦) حواشي المفصل للشلوبيين ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٧) شرح الألفية للمرادي : ١٥٢/١ .

ص / قوله : (ومن الوصل قوله :

لَيْسَ كَانَ حُبُّكَ لِي كَاذِبًا لَقَدْ كَانَ حُبُّكَ حَقًّا يَقِينًا (١) (٢)

ش/ أقول : الشاهد في قوله : (حُبُّكَ) في عجز البيت حيث أتى بالضمير المنصوب بمصدر مضاف إلى فاعله متصلا ، وكان (٣) حقه أن يقول حبي وإياك ، ووقع للمعني في الكلام على هذا البيت خلل في مواضع منها : إنشاده " حُبُّكَ " في صدر البيت ، وهو مصدر / مضاف إلى فاعله وهو الكاف " حُبُّكَ " بإثبات مشاة تحتية فاصلة بين المصدر والكاف ولا سلف له في ذلك . ومنها : قوله : إِنَّهُ مصدر أضيف إلى مفعوله ، وهو يا المتكلم والكاف فاعله ، وذلك أن الكاف لا يقع في محل رفع أصلا .

ومنها : قوله : وفيه الشاهد حيث أتى بالاتصال عند اجتماع الضميرين ، وذلك أن الشاهد وإنما هو في الواقع في عجز البيت ، لا في هذا ، إذ ليس فيه اجتماع ضميرين ، وإنما هو مصدر مضاف إلى فاعله ،

- (١) أوضح المسالك : ٩٧/١ .
- (٢) لم أهتم إلى قائل هذا البيت وهو في شرح التسهيل ، المفسر الأول ص ٤٠٨ وشفا العليل ص ١٤٦ والمعني ٢٨٣/١ ، وشرح الأشموني ١١٧/١ ، والتصريح ١٠٧/١ .
- (٣) في الأصل و (ج) (كان) والتصويب من (ب) .

وهو الكاف فوقعت في محل جر بالمضاف ، والضمير الثاني هو المجرور باللام ، وهو قوله (لي) والأصل حُبَّكَ " بِإِيَّايَ " .

ومنها : قوله : والصحيح ما ذكرناه بضمير المتكلم وهكذا ضبطه أبوحيان ، وإن لا حظ له في الصحة [أصلاً] ^(١) ولا لما نسبته إلى أبي حيان فقد راجعنا شرحه على التسهيل ، فلم نجد فيه شيئاً مما ذكره ، ويلزم على زعمه أن يكون (لي) حشوا لا معنى له مع أنه هو المفعول الثاني ، ومنها : قوله إن (لقد) كان جواب الشرط ، وإنما هو جواب القسم الذي أذنت به اللام ، والمعجب منه حيث قال : ذلك مع أنه قال في صدر كلامه : واللام الداخلة على أداة الشرط تسمى الموطئة ، لأنها وطأت الجواب للقسم . ^(٢)

ص / قوله : (وإن كان ناسخاً نحو غلتيه ، فالأرجح عند الجمهور الفصل كقول الشاعر :

* أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ البيت ^(٣) ^(٤) *

(١) في الأصل و (ج) (أصلاً) ساقط والثبت من (ب) .

(٢) في (ب) (إلى آخر الكلام) .

(٣) أوضح المسالك : ٩٩/١ .

(٤) البيت بتمامه :
أَخِي حَسْبُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ طَلَعَتْ * أَرْجَاءُ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ
والبيت قائله غير معروف وهو في شرح التسهيل السفر الأول
ص ٢١١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ٦٥ والميني ٢٨٦/١ ،
والتصريح ١٠٧/١ وشرح الأشموني ١١٩/١ ، ٣٢/٣ .

ش/ أقول : لوجهين أحدهما : أَنَّهُ كَانَ خَبْرًا فِي الْإِصْل

ولو بقي على ما كان لوجب انفصاله فكان انفصاله بعد دخول الناسخ راجحاً .

ثانيهما : أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِجَائِزِ التَّعْلِيقِ وَالْإِلْفَاءِ ، وَهُوَ لَا يَكُونُ

مَعَهُمَا إِلَّا مَنْفَصِلًا " فَكَانَ انْفِصَالُهُ مَعَ الْإِعْمَالِ أَوَّلَى وَرَدَهُمَا النَّاطِمُ (١)

فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ بِأَنَّهُمَا يَتَقَضِيَانِ الْجَوَازَ الْانْفِصَالَ فِي الْأَوَّلِ ، لِأَنَّهُ كَانَ

مَبْتَدَأً ، وَذَلِكَ مَسْتَنَعٌ بِإِجْمَاعٍ ، وَمَا أَفْضَى إِلَى مَسْتَنَعٍ مَسْتَنَعٌ ، فَلِذَلِكَ اخْتَارَ

رَحِمَهُ اللَّهُ الْإِتِّصَالَ ، وَقَدْ عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ تَوْجِيهَ كُلِّ مَنْ / التَّارِجِيحِينَ فِي كِتَابِهِ ، ١١/ب
وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

وَأَعْرَبَ الْعَمِينِي (٢) قَوْلَ الشَّاعِرِ : أَخِي مَنَادَى بِحَذْفِ حَرْفِ النَّدَاءِ .

وَلَيْسَ بِصَوَابٍ وَلَا يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى ، وَكَيْفَ يَنَادِيهِ بِالْأَخُوَّةِ ؟ وَهُوَ يَخْبِرُ

أَنَّ الْحَالَ أَنَّ نَوَاحِي صَدْرِهِ مُلِثَتْ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخْنِ ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَسَابِ

الِاشْتِفَالِ فَهُوَ إِثْمًا مَبْتَدَأٌ وَمَا بَعْدَهُ خَبْرُهُ وَإِثْمًا مَفْعُولٌ ثَانٍ لِفِعْلِ مُحَذَوْفٍ

يُفْسِرُهُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ص / قَوْلُهُ : (وَجِبَ) (٣) قَبْلَهَا نُونُ الْوَقَايَةِ (٤) .

(١) شرح الكافية الشافية ٢٣٢/١ .

(٢) المقاصد النحوية ٢٨٦/١ .

(٣) فِي جَمِيعِ النُّسخِ (وَجِبَتْ) وَالمُشْتَبَّه مِنْ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ .

(٤) أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ١٠٧/١ .

ش/ أقول : المشهور أنها **إِنَّمَا سُمِّيَتْ** نون الوقاية ، لأنَّ **يَا** المتكلم **يُكْسَرُ** ما قبلها ، فلو لم تلحق النون الفعل لدخله الكسر الذي هو نظير **يُكْسَرُ** ما قبلها ، فكما أنَّ الخفض لا يدخل الفعل ، فكذلك نظيره ، فلحقست ^(١) النون لتقي الفعل من الكسر [ولم] ^(٢) يرتفع ^(٣) الناظم هذا التعليل . قال ^(٤) : لأنَّ الكسر يلحق الفعل مع **يَا** المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر ، لأنَّ **يَا** المتكلم ، لأنَّ **يَا** المتكلم فضلة ، فهي في تقدير الانفصال بخلاف **يَا** المخاطبة فإنها عمدة ، ولأنَّ **يَا** المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التي قبلها ، ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو **رَبِّ أَكْرَمَ** ^(٥) ، و**يَا** المخاطبة لا يعرض لها ذلك ، وإنَّما سميت نون وقاية ^(٦) ، لأنها وقت محذورين في فعل الأمر لو اتصل بال**يَا** دونها :

أحدهما : التماس **يَا** المتكلم ب**يَا** المخاطبة .

والثاني : التماس أمر المذكر بأمر المؤنث ^(٧) ، فلما صحبت النون **يَا** مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا

- (١) في (ب) (قد خلت) .
- (٢) في (ج) (لم) ساقط .
- (٣) في (ب) (ولم يرض) .
- (٤) شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٢٩١ .
- (٥) من الآية ١٥ من سورة الفجر .
- (٦) في (ب) (الوقاية) .
- (٧) في (ج) المؤنث .

ليدل لحاقها على نصب اليا ، ولحقت (إِنْ) وأخواتها جوازاً لشبهها
بالأفعال .))

ص/ قوله : (وَإِنْ خَفَضَهَا مضاف) ^(١) إلى آخره .

ش/ أقول : خرج بقوله مضاف قد الحرفية ، فإنها ليست مرادة

هنا ، ثم الاسمية على قسمين :

أحدهما : أَنْ تكون ^(٢) اسماً بمعنى حَسْبُ وهي المرادة هنا ،

فالياء اللاحقة لها مجرورة بالاضافة ، وتلحقها / نون الوقاية جوازاً حرصاً ١/٢
على بقاء السكون .

ثانيهما : أَنْ يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتكون اليا المتصلة
بها منصوبة ، وتلزمها نون الوقاية ، وليست مرادة هنا أيضاً ، و " قط " على
ثلاثة أنواع :

أحدها : أَنْ يكون اسماً بمعنى حَسْبُ وهي المرادة هنا
وتلحقها نون الوقاية جوازاً حرصاً على بقاء السكون .

وثانيها : أَنْ يكون اسم فعل بمعنى يكفي فتلزمها ^(٣) نون
الوقاية ، وليست مرادة { هنا } ^(٤) .

وثالثها : أَنْ تكون ظرفاً بمعنى " قط " الظرفية .

وليست مرادة هنا أيضاً . والله أعلم . ^(٦)

(١) أوضح المسالك ١/٢٠١ .

(٢) في (ب) و (ج) (يكون) .

(٣) في (ج) (فيلزمها) .

(٤) في الأصل (هنا) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في (ج) (يكون) .

(٦) في (ب) (والله أعلم) ساقط .

هذا باب (١) العَلَم

ص / قوله : (كَجَمْفَرٍ وَخَرْنَقٍ) (٢) إلى آخره .

ش / أقول : " جمفر " بفتح الجيم والفاء اسم للنهر الكبير وقيل الصغير ، ثم نقل وجعل علما لمذكر وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الأرنب ثم نقل وجعل علما على امرأة شاعرة وهي أخت [طرفة] (٣) بن العبد لأمه " وَقَرَنَ " بفتح القاف والراء علم على قبيلة إليها ينسب أويس (٤) القرني رضي الله عنه ، و " لاحق " علم على فرس كانت لمعاوية رضي الله عنه و (شَذَقَمٌ) بالذال المعجمة علم على جمل كان للنعمان بن المنذر ، و (عَرَّارٌ) بفتح العين المبهمة علم على بقرة ، ميني على الكسر (٥) ، وفي الشل (بَأَنَتْ عَرَّارٌ يَكْحَلِ) (٦) بفتح الكاف وسكون الحاء [المبهمة] (٧) علم أيضا على بقرة ، وهما بقرتان انتطحتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما بالآخرى ، يُضْرَبُ لكل مستويين .

-
- (١) في (ج) (باب قوله) .
 (٢) أوضح المسالك ١٢٣/١ .
 (٣) في الأصل (طرفة) ساقط والثبت من (ب) و (ج) .
 (٤) ينظر ترجمته في طبقات ابن سعد ١١/٦ ، وابن عساكر ١٥٧/٣ والاعلام ٣٢/٢ .
 (٥) في (ب) (الكسرة) .
 (٦) ينظر جمهرة الأشكال لأبي هلال العسكري : ٢٢٦/١ ومجمع الأشكال ، السيداني ٩١/١ ، والمستقصى للزمخشري ٢/٢ .
 (٧) في الأصل و (ج) (المبهمة) ساقط والثبت من أوضح المسالك .

ص / قوله : (ومركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ^(١) ثانيتهما ^(٢) منزلة تاء التانيث ما قبلها) ^(٣) .

ش / أقول : يعني بهذه العبارة أَنَّ يكون ما قبل الثاني مفتوحا دائما ، وَأَنَّ يكون الإعراب على آخر الثاني فَإِنَّ ما قبل تاء ^(٤) التانيث لا يكون إِلَّا مفتوحا وإعراب ما فيه تاء التانيث يكون عليها .

وقوله : في الإضافي (كل اسمين تنزل ^(٥) ثانيهما منزلة التنوين

ما قبله) . يعني به أَنَّ يكون الإعراب / على ما قبل الثاني ، ١٢ / ب [وَأَنَّ يلزم الثاني] ^(٦) حالة واحدة ، فَإِنَّ إعراب ما فيه التنوين على ما قبل التنوين ، والتنوين لازم لحالة ^(٧) واحدة ، وقد بين المؤلف رحمه الله ذلك [في] ^(٨) كلامه بعد كل منهما .

- (١) في جميع النسخ (اسمين) تنزل (ثانيهما) والمثبت من أوضح المسالك .
- (٢) في (ب) (ثانيهما) والمثبت من أوضح المسالك .
- (٣) أوضح المسالك ١ / ١٢٦ .
- (٤) في (ج) (يا) .
- (٥) في (ب) (ينزل) وفي (ج) (تنزلت) .
- (٦) ما بين القوسين ساقط من (ج) .
- (٧) في (ب) (بحالة) .
- (٨) في الأصل (في) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

ص/ قوله : (وَالْكُنْيَةُ كُلُّ مُرَكَّبٍ إِذَا فِي صَدْرِهِ أَبٌ أَوْ أُمٌّ) (١).
 ش/ أقول : ذكر الإمام فخر الدين (٢) أَنَّ مِنَ الْكُنْيَةِ مَا صَدْرَهُ ابْنُ
 أَوْ بِنْتُ ، وَهُوَ غَرِيبٌ .

ص/ قوله : (وَأَنْفُ النَّاقَةِ) (٣).
 ش/ أقول : هو لقب جعفر (٤) بن قُرَيْعٍ بضم القاف وفتح الراء فشاة
 تحتية ساكنة فعين مهملة أو بطن من سعد بن زيد مناة ، ذبح أبوه جزوراً
 وَقَسَّمَهَا بَيْنَ نِسَائِهِ ، فَبِعَثْتَهُ * أُمَّهُ إِلَى أَبِيهِ ، وَلَمْ يَحِقْ إِلَّا رَأْسُهَا فَقَالَ [لَهُ] (٥)
 شَأْنُكَ بِهِ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي أَنْفِهَا وَجَعَلَ يَجْرُهُ فَلَقِبَ بِهِ ، وَكَانُوا يَفْضِيُونَ مِنْهُ
 فَلَمَّا مَدَحَهُمُ الْحُطَيْيَةُ يَقُولُ : (٦)

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ
 وَمَنْ يُسَوِّى يَأْنِفِ النَّاقَةَ الذَّنْبَا

صار اللقب مدحاً ، والنسبة إليه أَنْفِي ، و " كُرْرٌ " بضم الكاف وسكون
 الراء بعدها زاي خُرْجُ الراعي ، ثُمَّ نُقِلَ وَلَقِبَ بِهِ .

- (١) أوضح السالك ١/١٢٧ .
- (٢) تاج العروس (كنى) ١٠/٣١٩ .
- (٣) أوضح السالك ١/١٢٧ .
- (٤) ينظر أخباره في تاريخ بغداد ٧/١٦٢ والقاموس المحيط مادة
 (أنف) والأعلام للزركلي ٢/١٢٦ .
- (٥) في الأصل (له) ساقط والثبت من (ب) و (ج) .
- (٦) البيت لجبرول بن أوس من بني قطيعة بن عيس الشهور بالحطية
 وانظر أخباره في أول ديوانه والشعر والشعراء : ١/٣٢٢ .
 والبيت في ديوانه ص ١٥ والتصريح ١/١٢٠ .

ص/ قوله : (ويرده النظر) . (١)

ش/ أقول : لأن الاسم واللقب مساهما واحد ، فإضافة أحدهما إلى الآخر من إضافة الشيء إلى نفسه ، ولذلك احتاجوا فيه إلى تأويل الأول بالسمي والثاني بالاسم [فقولهم : جاء سعيد كرز معناه جاء سمي هذا الاسم وإننا أول الأول بالسمي والثاني بالاسم] (٢) ، لأن الأول هو المعرض للأسناد ، والمسند إليه في الحقيقة ، وإنما هو السمي والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل ، ولا يوقمان في مخالفة أصل إضافة الشيء إلى نفسه .

ص/ قوله : (وقولهم هذا يحيى عيان) . (٣)

ش/ أقول : هو إشارة إلى ما سمع من كلام بعضهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه " عيان " هذا يحيى عيان بثبوت الالف فدل على عدم وجوب الإضافة ، وإن لو كان الأول مضافا إلى الثاني لقال هذا يحيى عيين .

فائدة : مقتضى كلام المؤلف - رحمه الله - أنه لا فرق بين علم الجنس واسم الجنس النكرة من جهة المعنى ، فأسامة لا يخالف فسي

(١) أوضح المسالك ١/ ١٣٢ .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والثبت من (ب) و (ج) .

(٣) أوضح المسالك ١/ ١٣٢ .

معناه / دلالة أسد ، وإنَّمَا يخالفه في أحكام لفظية ، وهذا معنى ١/١٣
ما ذكره الناظم ^(١) في شرح التسهيل ، وقال المرادى ^(٢) : « تفرقة
الواضح بين أسامة وأسد في الأحكام اللفظية يؤذن ^(٣) بفرق من
جهة المعنى ».

والتحقيق في ذلك أَنَّ اسم الجنس هو الموضوع للحقيقة الذهنية
من حيث هي هي فَايِدُ موضوع للحقيقة من غير اعتبار قِيْدٍ معها أصلاً ،
وَعَلِمُ الجنس موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني ، الذي هو نوع لشخص
لها مع قطع النظر عن أفرادها ، ونظيره المعرف باللام التي للحقيقة
والماهية بيان ذلك أَنَّ الحقيقة الحاضرة في الذهن ، وإن كانت عامة بالنسبة
إلى أفرادها فهي باعتبار حضورها فيه أخص من مطلق الحقيقة ، فإنَّ وضع
الواضح لها من حيث خصوصها ، فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم
الجنس .

ص/ قوله : (كَهَيَّانَ بن بَيَّانَ لمجهول العين والنسب) ^(٤) .

ش/ أقول : هو من أسماء الأضداد ، لأنَّ المجهولات مستصعبة
خفية لَاهِيَّةَ بينة .

(١) شرح التسهيل السفر الأول ص ٢٣٢ .

(٢) شرح ألفية المرادى ١/١٨٣ .

(٣) في (ب) (توذن) .

(٤) أوضح المسالك ١/٣٣٠ .

ص/ قوله : (وأبي المضاء)^(١).

ش/ أقول : هو بفتح الميم والضاد المعجمة سدودا أو أبي الدغفاء

بفتح الدال المهملة وسكون الفين المعجمة وفتح الفاء سدودا ، إذا
حَقَّقُوا نَسَانَا قَالُوا : يَا أَبَا الدَغْفَاءِ وَلَدَهَا قَفَّارًا أَيْ : شَيْثًا لَا رَأْسَ لَهُ
وَلَا ذَنْبَ وَالْمَعْنَى : كَلَفَهَا مَا لَا تُطِيقُ وَلَا يَكُونُ .

ص/ قوله : (وكيسان للغدر)^(٢) إلى آخره .

ش/ أقول :^(٣) قال الجوهري^(٤) - رحمه الله - (وبعض العرب

يَسْمَى الْغَدْرَ كَيْسَانَ ، قَالَ الشَّاعِرُ :^(٥)

إِذَا مَا دَعَوْا كَيْسَانَ كَانَتْ كَهَوْلِهِمْ

إِلَى الْغَدْرِ أَسْمَى مِنْ شَبَابِهِمُ الْغَدْرُ^(٦)

(*)

وقال أيضا : ويقال أنظرني حتى يسار وهو يني على الكسر ،

(١) أوضح المسالك ١/ ١٣٣ .

(٢) أوضح المسالك ١/ ١٣٣ .

(٣) في (ج) (قوله) .

(٤) الصحاح مادة (كيسان) .

(٥) الشاعر هو ضمرة بن ضمرة أو النمر بن تولب أو غسان بن ولة ،

والبيت في ابن يعمش ١/ ٣٧ ، ٣٨ ، واللسان (كيسان) والتصريح

١/ ١٢٥ وشرح الأشموني ١/ ١٤٧ .

(*) الصحاح (يسر) ص ٨٥٩ .

لأنه معدول عن المصدر وهو الميسرة قال الشاعر: (١)

فَقُلْتُ أَتُكْثِرُ حَتَّى يَسَارَ لَعَلَّنَا
نَحُجُّ مَعَا قَالَتْ أَعَامَا (٢) وَقَابِلُهُ

(*) وقال أيضا : " وفَجَارٍ " مثل قِطَامِ اسم للفجور وهي معرفة .

قال النابغة (٣) :

أَنَا اقْتَسَمْنَا خَطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَلَّتْ فَجَارُ

ويقال للمرأة يا فَجَارٍ يريد يا فاجرة ، وقال أيضا : وبرة اسم البر وهو معرفة وأنشد بيت النابغة .

(١) هو حميد بن ثور والبيت في ديوانه ص ١١٧ والكتاب ٣ / ٢٢٤ .

والجمل للزجاجي ص ٢٢٩ وأما ابن الشجري ٢ / ١١٣ وابن يعيش ٤ / ٥٥ وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٦٨ والجمع : ١ / ٩٤ واللسان (بر) .

(٢) في (ب) و (ج) (وعاما) .

(٣) هو النابغة والبيت في ديوانه ص ٥٩ والكتاب : ٣ / ٢٢٤ ،

والكامل للمبرد ص ٥٩٠ والجمل ص ٢٢٩ والخصائص ٢ / ١٩٨ ،

٣ / ٢٦١ ، ٢٦٥ . وأما ابن الشجري ٢ / ١١٣ وابن يعيش :

١ / ٣٨ ، ٤ / ٥٣ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٦٨ ،

والجمع ١ / ٩٤ واللسان (بر) ، (فجر) .

(*) الصحاح : (فجر) ص ٧٧٩ .

(**) الصحاح : (بر) ص ٥٨٨ .

ص/ [قوله] ^(١) هذا باب اسماء ^(٢) الإشارة ^(٣).

ش/ أقول : اسم الإشارة ما وضع لسمى ، وإشارة إليه وقيل ما دل على حاضر أو منزل منزلة ، وليس متكما ولا مخاطبا .

ص/ قوله : (فللمفرد المذكر " ذا ") . ^(٤)

ش/ أقول : ويقال ذا بهمزة مكسورة بعد الالف و (ذائره) بها مكسورة بعد الهزة ، والالف ذا أصلية عند البصريين ^(٥) ، وهو ثلاثي في الوضع لقولهم في التصغير (ذِيَا) ، وهل المحذوف عينه أولامه ؟ قولان : أظهرهما الثاني وهل وزنه فَعْلٌ بالاسكان أو فَعَلَ بالتحريك قولان : أحدهما الثاني ، وعند الكوفيين ^(٦) أَنَّ ألفه زائدة ووافقهم السهيلي ^(٧) بدليل سقوطها في التثنية .

وأجيب بأنها حذفت لالتقاء الساكنين أو بأنها صيغة مرتجلة لا تثنية حقيقية وقد يشار به الى الاثنين كقوله تعالى : * عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ * ^(٨)

-
- (١) في الأصل (قوله) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
 - (٢) في (ج) (اسم) .
 - (٣) أوضح المسالك ١ / ١٣٤ .
 - (٤) أوضح المسالك ١ / ١٣٤ .
 - (٥) ينظر الإنصاف مسألة ٩٥ ، ٢٠ / ٦٧٣ .
 - (٦) ينظر المصدر نفسه ٩٥ ، ٢٠ / ٦٧٠ .
 - (٧) نتائج الفكر للسهيلي ص ٢٢٧ .
 - (٨) من الآية ٦٨ من سورة البقرة .

أى بين الفارض والبكر كقول الشاعر: (١)

وَأَنَّ الرَّشَادَ وَإِنَّ الْفَتَى فِي قَرْنٍ
بِكُلِّ ذَلِكَ يَأْتِيكَ الْجَدِيدَانِ

وقد يشار به إلى الجمع كقول الشاعر: (٢)

وَبَيْنَا الْفَتَى يَرْجُو أُمُورًا كَثِيرَةً
أَتَى قَدْرٌ مِنْ دُونِ ذَلِكَ مُتَّحٍ (٣)

وكقول لبید: (٤)

وَلَقَدْ سَلِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا
وَسُوءِهَا هَذَا النَّاسُ كَيْفَ لِبَيْدٍ

(١) هو قلابة الهذلي، شرح أشعار الهذليين ص ٢١٣ وشرح التسهيل

السفر الأول ص ٣٤٢، وفي نسبة هذا الشعر خلاف، ذكره
صاحب الخزانة ١٢١/٢.

(٢) هو مسكين الدارمي، والبيت في شرح التسهيل السفر الأول ص

٣٤٢، والتذييل والتكميل ج ٢ لوحة ٣٣ وشفاء العليل
ص ٢٣٠.

(٣) في (ج) (باح).

(٤) هو لبید بن أبي ربيعة العامري، والبيت في ديوانه ص ٣٥،

وشرح التسهيل، السفر الأول ص ٣٤٢، والتصريح ١٢٩/١
والخزانة ٢٥١/٢.

ص/ قوله : (ونحو * **إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ** ^(١)) مؤول ^(٢) .

ش/ أقول : قيل ^(٣) **إِنْ** ^(٤) **إِنْ** فيه بمعنى نعم فلا عمل لها ،

(*)

و"هذان" مبتدأ و"ساحران" خبر لمبتدأ محذوف ، والجملة خبر هذان

التقدير هذان لهما ساحران ، وقيل إنها بمعنى " ما " واللام بمعنى إلا وقيل

إِنْ اسمها ضمير الشأن . والجملة بعدها خبر لها ففسرة لضمير / الشأن ١٤/١

وأحسن ما قيل فيه أنه جاء على لغة بني الحارث بن كعب وكنانة وخثعم

وزيد وآخرين فإنهم يستعملون المثنى بالالف دائما في الأحوال كلها ،

وقيل لما كان الإعراب لا يظهر في الواحد وهو هذا جعل كذلك في التثنية ،

ليكون المثنى كالمفرد ؛ لأنه فرع عليه واختاره الامام أبو العباس ^(٤) ابن

تيمية - رحمه الله - .

ص/ قوله : (وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية

تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ^(٥) الخ

ش/ أقول : في الكاف اللاحقة لاسم الإشارة ثلاث لغات أرجحها

تصرفها كتصرف الكاف الاسمية ، فتكون مفتوحة للمفرد المذكر ومكسورة للمفرد

المؤنث ومضمومة للمثناهما . وطحقها ميم فألف ولجمع ^(٦) المذكر

(*) ساقطة من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

(١) من الآية ٦٣ من سورة طه .

(٢) أوضح المسالك ١/ ١٣٤ .

(٣) في (ب) و (ج) (والتقدير هذان) .

(٤) ينظر تفصيل هذه المسألة مجموع فتاوى ابن تيمية ١٥/ ٢٤٨

فما بعدها ، ومغني اللبيب ص ٥٧ ، ٥٨ وشذور الذهب ص ٤٨ فمابعدا .

(٥) أوضح المسالك ١/ ١٣٦ .

(٦) في الأصل (لجمع) والمثبت من (ب) و (ج) .

وتلحقها ميم ، ولجمع المؤنث وتلحقها نون مشددة قال الله تعالى :
 * ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ * ^(١) وقال * كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ * ^(٢)
 وقال * ذَلِكَ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي * ^(٣) ، وقال * ذَلِكَ كُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ * ^(٤)
 وقال * فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنَنِي فِيهِ * ^(٥)

الثانية : أن تكون مفتوحة في التذكير مكسورة في التأنيث ولا يلحقها

دليل تشية ولا جمع.

الثالثة : أن تكون مفتوحة مجردة من الزوائد كلها في الأحوال كلها ،

ويحتمل أن يكون من اللغة الثانية أو الثالثة . قوله تعالى * ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ
 وَأَظْهَرُ * ^(٦) بعد قوله * إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىكُمْ
 صَدَقَةٌ * ^(٧) وقوله تعالى في سورة البقرة * ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ
 كَانَ مِنْكُمْ * ^(٨) بعد قوله * وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ * ^(٩) ويدل عليه قوله
 تعالى في سورة الطلاق * ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ * ^(١٠) وقوله مطلقا يعني
 سواء كان المثنى المذكر أو المثنى المؤنث ، وقوله (وفي الجمع في لغة
 مَنْ مَدَّ) يعني ولك أن تلحق اللام في الجمع في لغة من قصصه

-
- (١) من الآية ٢ من سورة البقرة .
 (٢) من الآية ٤٧ من سورة آل عمران .
 (٣) من الآية ٣٧ من سورة يوسف .
 (٤) من الآية ٣ من سورة يونس .
 (٥) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .
 (٦) من الآية ١٢ من سورة المجادلة .
 (٧) من الآية ١٢ من سورة المجادلة .
 (٨) من الآية ٢٣٢ من سورة البقرة .
 (٩) من الآية ٢٣٢ من سورة البقرة .
 (١٠) من الآية ٢ من سورة الطلاق .

فتقول / أولى لك قال الشاعر (١)

أُولَى لِكَ قَوْمِي لَمْ تَكُونُوا أَشَابَةَ

وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلَ إِلَّا أُولَى، لِكَ

والأشابة : بضم الهمزة ، والشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الأشائب وهم الأخطا من الناس والضليل : بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الضال جدا الكثير المتبع (٢) للضلال ، وقد تقرر من كلامه - رحمه الله - أن اسم الإشارة له مرتبتان :

قريبة وبعيدة ، وهو تابع في ذلك للناظم (٣) - رحمه الله - ، وذهب الجمهور إلى أن له ثلاث مراتب قريبة وهي ما إذا تجرد عن الكاف واللام ، وبعيدة وهي ما إذا اقترن بها (٤) ، ومتوسطة وهي ما إذا اقترن بالكاف وحدها دون اللام ، واستدل الناظم (٥) - رحمه الله - على ما ذهب إليه بوجوه أقواها أن الفراء روى أن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال

(١) هو أخو الكعبة اليربوعي بن عبد مناف بن عرين أحد فرسان

بني تميم أخبره في معجم الشعراء ص ١٧٣ .

والبيت في المنصف لابن جني ١٦٦/١ ، ٢٦/٣ ، وابن يعميش

٦/١٠ ، التصريح ١٢٩/١ ، والهمع ٢٦١/١ ، الدرر ٢٣٥/١ .

(٢) في الأصل (المتبع) والشبث من (ب) و (ج) .

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ص ٣٢٨ .

(٤) في (ج) (فيها) .

(٥) شرح التسهيل السفر الأول ص ٣٣١ .

الكاف مع اللام ولم يأت في القرآن العزيز اسم الإشارة إلا مجرداً عن اللام والكاف معاً ، أو مصاحباً لهما معاً ، وذلك في غير المثنى والمجموع لما تقدم من امتناع اللام معهما .

(*)
ص/ هذا باب الموصول

ش/ أقول^(١) : هو نوعان موصول حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر ولم يحتج إلى عائد ، وموصول اسمي وهو ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه وجلة صريحة أو مؤولة .

ص/ قوله : (فأبقوا الأول على فتحه)^(٢) .

ش/ أقول : مراده بالاول من (الذي ، والتي) ، اللام التي بعد الألف ، واللام الزائدتين ، ومن * ذَيَّا ، وَتَيَّا * ظاهر وكان القيا مضم ذلك ، لأن كل مضمير يضم أوله .

ص/ قوله : * لتقصير الصلة)^(٣) .

(٤)

ش/ أقول : تبع في / ذلك الناظم - رحمه الله - في التسهيل هـ ١/أ والذي يظهر ببيادى^١ الرأي أن حذف النون لتقصير الصلة ، وقد

(١) في (ج) (أقول) ساقط .

(٢) أوضح المسالك : ١/٣٩٠ .

(٣) لم أعثر عليه في أوضح المسالك ولعله في النسخ التي لم تظهر إلى النور .

(٤) ينظر التسهيل ص ٣٣ .

(*) أوضح المسالك ١/٣٧٠ .

وجه ذلك ابن بنين^(١) شارح^(٢) أبيات الكتاب فقال : **إِنَّ** الموصول مع صلتة كالاسم الواحد ، فلما طال بصلته استخفوا فحذفوا النون منه .

ص/ قوله : (ولغيره قليلا) .^(٣)

ش/ أقول : أي ولغير العاقل ولا يصح عوده على المذكر ، لأنه يلزم منه أن يكون الألى موضوعا لجمع النون وليس كذلك ولا يصح

أيضا قوله بعد ذلك (وقد يتقارض^(٤) الألى واللائي) .

ص/ قوله : (بعد وإنشاد البيت الذي أوله :)^(٥)

فَاآبَاؤُنَا يَأْمَنُ مِنْهُ أَيُّ الَّذِينَ^(٦) .

(١) هو سليمان بن بنين بن خلف النحوى الشافعى الأنصارى ، من أصحاب ابن برى له مصنفات فى العربية منها لباب الألباب فى شرح أبيات الكتاب مخطوط الجزء الأول منه واقتراق - المعاني فى اللغة توفى سنة ٦١٤ هـ .

ترجمته فى معجم الأدباء ٢٥٠/٤ وإشارة التعيين ص ١٣٤

والبلفة فى تاريخ أئمة اللغة ص ١٠٦ ، وبغية الوعاة ٣٤/٢ ،

والأعلام ١٢٢/٣ .

(٢) لباب الاعراب (ج) لوحة ٩٧ .

(٣) أوضح المسالك ١٤٣/١ .

(٤) فى (ب) و (ج) (يتعارض) .

(٥) هذا صدر بيت وعجزه : عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحَجُورُ

والبيت لرجل من بني سليم . وهو فى أوضح المسالك ١٤٦/١ ، والمعنى

٤٢٩/١ والتصريح ٨٣/١ والبهج ٢٨٧/١ ، والدرر ٢٦٣/١ .

(٦) أوضح المسالك ١٤٦/١ .

ش/ أقول : كان حقه أن يقول أيّ اللاتي (١) لقوله أولاً ، وقد

يتقارض الالتي واللاتي ولكنه نظر إلى المعنى .

ص/ قوله : (وسئل الكسائي) (٢) إلى آخره .

ش/ أقول : نُقِلَ أنه سئل في حلقة يونس فلم تلح له العلة فسي
ذلك فأجاب بما ذكر ، وقد ذكروا أن العلة فيه أن " أيا " وضعت على
العموم والإبهام ، فإذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبني
الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ، ولو قلت أعجبني أيهم
قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من
العموم .

ص/ قوله : (وقال سيبويه) (٣) تبنى على الضم إذا أضيفت
لفظاً وكان صدر صلتها ضميراً محذوفاً . (٤)

ش/ أقول : أي : الموصولة لها أربعة أحوال :

- الأول : أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو أيهم هو قائم ؟
- الثاني : ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو أي قائم .
- الثالث : أن تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو أيهم قائم ؟ .
- الرابع : ألا تضاف ويذكر صدر صلتها نحو أي هو قائم ؟ .

فتمرب (٥) في الأول والثاني والرابع وتبنى في الثالث كما قسـال

(١) في (ب) و (ج) (الالتي) .

(٢) أوضح المسالك ١/ ١٥٢ .

(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ .

(٤) أوضح المسالك ١/ ١٥٢ .

(٥) في (ب) (تعرف) .

سيبويه - رحمه الله - ويظهر ببادي الرأي أَنَّ بناءها / في الثاني ١٥/ب
والرابع لعدم إضافتها لفظاً فيهما أولى من بنائها في الثالث لإضافتها
فيه لفظاً ، وقد وجه بناءها في الثالث دون بقية الأحوال الثلاثة
الإمام جمال الدين بن مالك بكلام نفيس حرى أَنَّ يكتب بماء الذهب ،
فسبحان الواهب لا مانع لما وهب ، فقال ^(١) : ((كان من حق " أى "
الموصولة أَنَّ تضاف إلى المعرفة فتوافق في المعنى (بعضاً) ، وإلى النكرة
فتوافق في المعنى " كلا " كما إذا كانت شرطاً أو استغنياً ، إلاَّ أنها
إذا كانت موصولة لا تضاف إلاَّ إلى معرفة فوافقت في المعنى " بعضاً "
دون " كل " فضعف بذلك موجب إعرابها ، فجعل لها حالان :

حال إعراب وحال بناء ، وكان أولى أحوالها بالبناء الحالة المذكورة ،
لأنَّ حذف صدر صلتها لم يستحسن فيها ^(٢) دون غيرها إلا لتتزيل
ما تضاف إليه نزلته ، وذلك يستلزم تنزيلها ^(٣) حينئذ منزلة غير مضاف لفظاً
ولانيسة ^(٤) وإنما أصربت لإضافتها ، فإذا صارت في تقدير ما لم يضاف
ضعف سبب إعرابها فبنيت ، فإن قلت : فبنّاوها في حالة حذف ما تضاف
إليه وحذف صدر صلتها يكون من باب أولى وأحرى .

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ص ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) في الأصل (فيما) والثبت من (ب) و (ج) .

(٣) في (ب) (لتزيلها) .

(٤) في الأصل (ولا رتبة) والثبت من (ب) و (ج) .

قلت : لا بل هي في تلك الحالة وحالة حذف ما تضاف إليه وذكر صدر صلتها معربة ، لأنَّ ذلك يجدى تمكنها في الإضافة لاستغنائها بمعناها عن لفظها ، وإلحاق التنوين لها عوضاً فأشبهت بذلك * كَلَّا * فَإِنَّ * كَلَّا * يحذف ما تضاف ^(١) إليه كثيراً ، ويجاء بالتنوين عوضاً منه . انتهى

قال ناظر الجيش ^(٢) : (ولا يخفى ما فيه من اللطافة فَإِنَّ ^(٣)) الذى يعمين على قبوله إنما هو الذوق .

ص/ قوله : (وليست موصولا حرفيا خلافا للمازني ومن وافقه ^(٤))

إلى آخره .

ش/ أقول : وما حكاه المؤلف رحمه الله عن الأخفش هو الذى حكاه

ابن مالك في شرح التسهيل ^(٥) عن المازني وما حكاه عن / المازني ١٦/أ حكاه غيره عنه .

- (١) في (ب) و (ج) (ما يضاف) .
- (٢) ينظر تمهيد القواعد في شرح تسهيل الفوائد ج ١ لوحة ٢٣٠ .
- (٣) في الأصل و (ب) (ان) والمثبت من (ج) وهو الصواب .
- (٤) أوضح السالك : ١٥٣/١ .
- (٥) شرح التسهيل السفر الأول ص ٢٧٤ .
- (*) في جميع النسخ (عوضا) ولعل الصواب (عوض) .

قال أبو حيان ^(١) والمرادى : " فاشتراك المذهبان في التعريف

واختص المازني بالوصل " . انتهى

واستدل المازني ^(٢) على ذلك بوجوه :

منها : تخفي العامل إلى صلتها فإذا قلت مررت بالضارب ،
فالعامل للجرف الضارب هو الباء ، وكذلك جاء الضارب ورأيت الضارب
ولا موضع " لال " من الإعراب ، ولا يكون اسم في الكلام إلا وله موضع
من الإعراب وأجيب بأنها جعلت مع الاسم كالشيء الواحد ، وإذا كانت
الصلة اسما مفردا كان أشد اتصالا بالموصل وافتقارا إليه ، واستدل
الجمهور على أنها موصول اسمي يعود الضمير إليها نحو جاء تتي الضاربها
زَيْدٌ وبأنه لم يوجد في كلامهم حرف موصول إلا وهو مع ما بعده مقدر
بالمصدر ، وهذا لا يقدر بمصدر فدل على أنه اسم (وعلى أنها ليست
معروفة) ^(٣) بدخولها على المضارع و (أل) المَعْرِفَةُ مختصة بالاسم
وبأنها لو كانت المَعْرِفَةُ لقدح لحاقها في إعمال اسم الفاعل مع كونه
بمعنى الحال أو الاستقبال والأمر بخلاف ذلك ، فإن لحاقها ^(٤) به
موجب صحة عمله ، وإن كان ماضيا . فعلم من ذلك أن الألف والسلام
غير المَعْرِفَةُ وأنها موصولة بالصفة ، لأن الصفة التي كذلك يجب تأويلها

(١) ارتشاف الضرب ١ / ٣١ هـ وشرح الألفية للمرادى ١ / ٢٢٤ .

(٢) في (ب) . واستدل على ذلك المازني وفي (ج) (المازني)
ساقط .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ج) .

(٤) في الأصل " لحاقها " والمثبت من (ب) و (ج) .

بفعل ليكون في حكم الجملة المصح بجزأيهما ، ولا أجل هذا التأويل
وجب [العمل] ^(١) مطلقا ، وحسن أن يُعْطَفَ على اسم الفاعل الموصول

به فعل صريح كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَأَقْرَبُونَ ﴾
اللَّهُ قَرْضًا حَسَنًا ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ فَالْمُنِيرَاتِ صُبْحًا ﴾ فَأَثَرُنَ بِهِ نَقْعًا ^(٣)
ص/ قوله : (والكرامة ذات أكرمكم الله به) ^(٤).

ش/ أقول : هو يفتح الباء وسكون الهاء يريد بها ، فنقل حركة
الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون ، فأصل الضمير للمؤنثة التي هي
ذات الموصوف بها الكرامة ، وأما (به) الأول فانه يكسر الباء / قولاً ١٦/ب
واحداً ، وإن الضمير فيه مذكر يعود إلى ذو الذي هو صفة للفضل .

ص/ قوله : (في نحو " مَاذَا صَنَعْتَ ") ^(٥).

ش/ أقول : يجوز في هذا المثال ونحوه وجهان :

أحدهما : أن يكون ذا موصولة فتكون (ما) مبتدأ و (ذا)

وصلته خبر المبتدأ والمائد محذوف .

والآخر : أن تكون طغاة أي : مركبة مع (ما) فيجعل ^(٦) اسما

واحداً من أسماء الاستفهام ، فيكون " ماذا " مفعولا مقديا (لصنعت ،

(١) في الأصل (العمل) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٣) الآية ٣ ، ٤ من سورة العاديات .

(٤) أوضح المسالك ١/ ١٥٥ . وهي جزء من قولهم : (بالفضل ذ وفلكم الله به)
والكرامة ذات أكرمكم الله به

(٥) أوضح المسالك ١/ ١٥٨ .

(٦) في (ب) (فجعل) .

ويظهر^(١) أثر الاحتمالين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب فبديل الأول مرفوع ، وكذا جوابه على الاختيار ، وبديل الثاني منصوب وكذا جوابه على الاختيار ، لأنَّ حقَّ الجواب أنَّ يطابق السؤال ، وقد قرئ^(٢) بالوجهين قوله تعالى ﴿ وَيسألونك ماذا ينفعون قل العفو ﴾^(٣) قرأ أبو عمرو بالرفع ، فتكون " ذا " موصولة وقرأ الباكون بالنصب فتكون ملغاة .

ص/ قوله : (أوبين على الأصح)^(٤)

ش/ أقول : (منع)^(٥) بعض النحويين تقدم " من " الاستفهامية على " ذا " الموصولة لاختصاصها " بمن " يعقل فليس فيها إيهام كما في " ما " والأكثرون على جواز ذلك بدليل قول الأعشى^(٦) :

- (١) في الأصل و (ج) (يظهر) .
- (٢) ينظر السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ١٨٢ ، وحجـة .
- (٣) القراءات لأبي زرعـة ص ١٣٣ ، والقراءة برفع الواو من قوله تعالى (قل العفو) وهي قراءة أبي عمرو أما من الآية ٢١٩ من سورة البقرة . الباكون من القراءة فبالنصب .
- (٤) أوضح المسالك ١٥٩/١ .
- (٥) (منع) ساقطة من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٦) هوأعشى يميون والبيت في ديوانه ص ١٣٩ وشرح التسهيل السفر الأول ص ٢٧١ وشرح شذور الذهب ص ١٤٦ والهمع ١/٨٤ .

وَعَرِيبَةٌ تَأْتِي الطُّوكَ كَرِيمَةَ
قَدْ قَلَّتْهَا لِيَقَالَ مَنْ ذَا قَالَهَا

والبيت (١) الذي "أنشده المؤلف - رحمه الله - هو لا مية

ابن أبي عائد الهذلي .

ص/ قوله : (وَشَرُّهَا أَنْ تَكُونَ خَبْرَةً مَعْبُودَةً) (٢) ، إلى آخره .

ش/ أقول : احترز بالخبرية من الإنشائية وسيأتي الكلام عليها ،

وأما كونها معبودة أي : معروفة بين المتكلم والمخاطب فقال الناظم (٣)

- رحمه الله - " المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها

معبودة ، وذلك غير لازم لأن الموصول قد يراد به معبود ، فتكون صلته

معبودة كقوله تعالى * وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ / عَلَيْهِ * (٤)

وكقول الشاعر : (٥)

أَلَا أَيُّهَا الْقَلْبُ الَّذِي قَادَهُ الْهَوَى
أَفِقْ لَا أَقْرَأَ اللَّهَ عَيْنَكَ مِنْ قَلْبٍ

(١) البيت في شرح أشعار الهذليين ص ٥١٥ ، وشرح التسهيل السفر

الأول ص ٢٧٢ ، وأوضح المسالك ١/ ١٦١ .

(٢) أوضح المسالك : ١/ ١٦٤ .

(٣) شرح التسهيل السفر الأول ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٤) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .

(٥) هو قيس بن ذريح والبيت في الحماسة البصرية ٢/ ١٠١ وشرح

التسهيل السفر الأول ص ٢٥٧ .

وقد يُراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى ﴿ كَذَلِكِ الَّذِي يَنْتَعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ (١) وكقول الشاعر: (٢)

فَيَسْقَى إِذَا أَيْنِي لِيَهْدِمَ صَالِحِي
وَلَيْسَ الَّذِي يَهْنِي كُنَّ شَأْنُهُ الْهَدْمُ

وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر: (٣)

فَإِنْ اسْتَطِيعَ أَغْلِبُ وَإِنْ يَغْلِبُ الْهَوَى
فَمِثْلُ الَّذِي لَا قِيَتَ يَغْلِبُ صَاحِبُهُ

وكقول الآخر: (٤)

وَكُنْتُ إِذَا أُرْسَلَتْ طَرْفَكَ رَائِدًا
لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعْبَتِكَ الْمَنَاطِرُ
رَأَيْتُ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَسَادِرُ
عَلَيْهِ وَلَا عَنِّ بَعْضُهُ أَنْتَ صَابِرُ

(١) من الآية ١٧١ من سورة البقرة .

(٢) هو محمد بن أوس الطائي ، والبيت في أمالي القالي ١٠٢ / ٢ ،

وشرح التسهيل : السفر الأول ص ٢٥٨ .

(٣) لم اهتمد إلى قائله والبيت في شرح التسهيل السفر الأول ص ٢٥٨

والهمع ٢٩٥ / ١ ، والدرر ٢٧٧ / ١ .

(٤) لم ينسبه في الحماسة البصرية والبيت في الإنصاف ٨٠٤ / ٢ ،

والحماسة البصرية ١٢١ / ٢ ، وشرح التسهيل : السفر الأول

ص ٢٥٨ .

ص/ قوله : (ولا يجوز أن تكون انشائية)^(١) إلى آخره .

ش/ أقول : لا يجوز كون الصلة إنشائية ، لأنَّ حصول معناها مقارن لحصول لفظها فلا تصلح صلة ، لأنَّ الصلة مُعرِّفة للموصول ، فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه ، ولا يجوز كونها طلبية ، لأنَّ الفرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول ، والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد فهي أخرى ألاَّ يتحصل بها وضوح غيرها .

ص/ قوله : (الظرف والجار والمجرور التامان)^(٢) .

ش/ أقول : تقييده بالتأمين احتراز من الناقصين ، والتام من الظرف والجار والمجرور ما يُفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به كما مثل المؤلف - رحمه الله - فالناقص منهما ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به نحو زيد عنك وعمرو بك فلا بد لنحو هذين من ذكر المتعلق نحو : زيد راض أو معرض عنك وعمرو سرور أو واثق / بك ، ١٧/ب وهذه العبارة أصلها للناظم^(٤) - رحمه الله ذكرها في التسهيل في باب الابتداء وفسرها في شرحه^(٥) بذلك وتبعه الشراح ، قال الناظم والضابط^(٦)

(١) أوضح المسالك ١/ ١٦٤ . ويروى في الحامسة البصرية وشرح

التسهيل (وكنت متى) بدل (وكنت إذا) .

(٢) في (ج) التامين .

(٣) أوضح المسالك ١/ ١٦٥ .

(٤) التسهيل لابن مالك ص ٤٩ .

(٥) شرح التسهيل السفر الأول ص ٢٥ فما بعدها .

(٦) في (ج) (الناظم) ساقط .

(*) نحو (الذي عندك) والذي في الدار .

في ذلك ما ذكره ابن عصفور، وهو أنَّ حرف الجر إذا كان له معنى خاص
يفعل استعماله منه كان تاماً؛ لأنَّه بمجرد ذكره يفهم ما يتعلق به من
الحدث، وإذا كان له معنى عام صالح مع كل شيء على السواء، وليس هو
في أحد المعاني أظهر من الآخر كان ناقصاً، فالتام نحو زيد في الدار،
لأنَّ (في) للوعاء فمعناها موافق للاستقرار ومن ثم اشترط أن يكون
ما يتعلق به حرف الجر المذكور كونا مطلقاً كالاستقرار والحصول، فلو كان
كوناً خاصاً لم يجز الحذف، بل لا بد من ذكره، وأما الناقص فنحو زيد
بك، [فلا يجوز أن يكون خبراً]^(١)، لأنَّه لا يعلم هل المراد زيد
واثق بك أو سرور بك * أو غير ذلك، لأنَّ الباء معناها الالتصاق فهي
صالحة مع كل محذوف، لأنها تلصقه بالمجرور.

ص/ قوله: (كَأَبْطَحٍ وَأَجْرَعٍ) .^(٢)

ش/ أقول: قال الجوهري^(٣) " الأَبْطَحُ " سَيْلٌ واسع فيه رِقاقُ
الحصى، و" الأَجْرَعُ " قال في الضياء^(٤) أرض حَزَنَةٌ تسفي عليها الرياح
رملاً فيفشأها، والمصاحب اسم فاعل صحبه إذا عاشره

(١) في الأصل ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) أوضح المسالك ١/ ١٦٥ .

(٣) الصحاح: مادة (بطح) .

(٤) ضياء الحلوم: ج ١ لوحة ٣٦/ ب .

والراكب أيضا اسم فاعل من ركبته إذا علاه أو هو ^(١) خاص براكب
البحر دون غيره ، والراكب أيضا رأس الجبل ، ومراد المؤلف - رحمه الله -
أن هذه الأثلة وُضعت في الأصل صفات ثم استعملت أسماء وغلِبَ عليها
ذلك .

ص/قوله : (ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة) ^(٢) .
ش/ أقول : قال ابن مالك ^(٣) - رحمه الله - لتكن قائله أن يقول : ^(٤)
* مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ الْعَرَضِيِّ حُكْمَتَهُ *

وكذا فعل في الأبيات التي جاءت من ذلك ، وهذا مبني على تفسير

الضرورة ما هي ، فعنده أن / الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ، ولم يجد عنه
مخلصا ، وعند الجماعة ما جاء في الشعر ولم يجي في الكلام سواء اضطر
إليه الشاعر أم لا .

- (١) في (ب) (هو) ساقط .
 - (٢) أوضح المسالك : ١٦٦/١ .
 - (٣) ينظر شرح التسهيل : السفر الأول ص ٢٢٥ .
 - (٤) القائل هو الفرزدق ، وهذا صدر بيت وعجزه :
* وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلَ *
- والبيت ليس في ديوانه واستشهد به المصنف في شرح الكافية
١٦٣/١ ، وشرح عمدة الحافظ ص ٩٩ ، وأيضا هو في المقرب
٦٠/١ ، والانصاف ٥٢١/٢ ، وشرح شذور الذهب ص ١٦ ،
والعين ١١١/١ ، ٤٤٥ ، والتصريح : ٣٨/١ والهمع ٢٩٤/١ ،
والدرر ٢٧٤/١ .

ص/ قوله : (ولا يَكْثُرُ الحَذْفُ في صلة غير أَيْ إِلَّا) (١) ، إِنْ طَالَتِ
الصلة (٢) .

ش/ أقول : وانفقوا (٣) على عدم اشتراط طول الصلة في جواز
حذف صدر صلة (أَيْ) لَأَنَّ ملازمتها للإضافة لفظاً أو معنى قائم مقام
طول الصلة .

ص/ قوله : (أَوْصَفُ غَيْرُ صَلَةِ الألف واللام) (٤) .
ش/ أقول : إِنَّمَا استثنوا صلة الألف واللام ، لَأَنَّ العائد يُكْمِلُهَا
تكميلُ صَلَةِ غير (٥) الألف واللام (٦) .
ويميز الألف واللام الموصولة من الألف واللام المعرّفة ، ويبدى
من التأنيث والتثنية والجمع ما لا تُبْدِيهِ الألف واللام المعرّفة .

ص/ قوله : (أَوْ أَنَا الضَّارِبُ) (٧) .
ش/ أقول : ذكره مثالا للعائد المنصوب بالوصف الواقع صلة للألف
واللام وليس بصحيح ، لَأَنَّ أَنَا الضَّارِبُ لا يسخلو ، أَمَّا أَنْ يَكُونَ معطوفاً

- (١) في الأصل (لا) والمثبت من أوضح المسالك .
- (٢) أوضح المسالك : ١٦٨ / ١ .
- (٣) في (ج) (انفقوا) .
- (٤) أوضح المسالك : ١٦٩ / ١ .
- (٥) في (ب) و (ج) (غير صلة) .
- (٦) في (ب) و (ج) (غير الألف واللام) مكرر .
- (٧) أوضح المسالك ١٧١ / ١ .

على إنه فاضل^(١) ، فيكون مدخولا لقوله : جاء الذي ، وإمّا أن يكون
 ستأنفا فإن كان الأول ، فالعائد على الألف واللام الضمير المستتر المرفوع
 باسم الفاعل ، والضمير المنصوب عائد على الذي فإن كان ستأنفا ، فالعائد
 على الألف واللام الضمير المرفوع أيضا ، والضمير المنصوب ليس في الكلام
 ما يعود عليه ، والمقصود أن يكون الضمير المنصوب بالوصف عائدا على الألف
 واللام ، ولذلك امتنع حذفه ، لأنه يميزها من [الألف]^(٢) والسلام
 المعرّفة ، ويُبْدَى من التأنيث والتثنية والجمع ما لا يُبْدِيه الألف والسلام
 المعرّفة ، والمثال الصحيح جاءني الضاربة زيد وجاءتني الضاربة عمرو ،
 وجاءني الضاربتان خالد ، وجاءني الضاربتان بكر ، وجاءتني^(٣) الضاربتان
 بشر .

(١) في (ب) و(ج) فاضل .

(٢) في الأصل (من الألف) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) في الأصل (وجاءتني) والمثبت من (ب) و (ج) .

هذا باب المعرف بالأداة /

ص/ قوله : (وهي أل) ^(١) ، إلى آخره .

ش/ أقول : مذهب الخليل ^(٢) - رحمه الله - أنَّ أداة التعريف

" أل " بجملتها وأنَّ همزتها همزة قطع وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال ،
ولسيبويه ^(٣) - رحمه الله - مذهبان :

أولهما : أنَّها بجملتها أداة تعريف ^(٤) وأنَّ همزتها همزة

وصل .

وثانيهما : أنَّ اللام ^(٥) وحدها أداة تعريف ووضعت ساكنة

فاجتلبت همزة الوصل للابتداء بالساكس فقول المؤلف - رحمه الله -
" لا اللام وحدها " وفاقا للخليل وسيبويه تصريح بموافقة مذهب الخليل
ومذهب سيبويه الأول .

ص/ وقوله : (وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) ^(٦) .

ش/ [أقول] ^(٧) : تصريح بمخالفة مذهب سيبويه الثاني لجريانه على

غير الأصل من وجوه كثيرة :

(١) أوضح المسالك ١/ ١٧٩ .

(٢) الكتاب ٣/ ٣٢٤ .

(٣) في الأصل (ولس) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٥) المصدر نفسه ٤/ ١٤٧ .

(٦) أوضح المسالك ١/ ١٧٩ .

(٧) (أقول) تكملة ليلتئم بها السياق ليكون الباب على سنن واحد .

أحدها : تصدير زيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة^(١) وهو الحرف.

ثانيها : وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن ولا نظير لذلك.

ثالثها : افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك.

رابعها : لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك ، إلى غير ذلك من الوجوه التي ذكرها الناظم^(٢) - رحمه الله - .

ص/ قوله : (ويلتحق بذلك ما زيد شذوذا نحو ادخلوا الاول فالاول)^(٣) .

ش/ أقول : لانه حال وحق الحال أن يكون نكرة فمعنى قولهم : الاول فالاول أي مترتبين .

ص/ قوله : (فالاول كابن عباس)^(٤) ، إلى آخره .

ش/ أقول : عدّ في العبادة ابن مسعود رضي الله عنه وليس كذلك وإنما الرابع عبد الله بن الزبير نص على ذلك أئمة الحديث ، وقد يجاب عنه

(١) في (ج) (لا للزيادة) .

(٢) شرح التسهيل السفر الاول ص ٣٤٨ .

(٣) أوضح المسالك ١ / ١٨٢ .

(٤) أوضح المسالك ١ / ١٨٤ .

بأنَّ كلامه فيما غلب على العبادة لا فيمن غلبت عليهم العبادة .

ص/ قوله : (وَالْعَقَبَةُ) ^(١) إلى آخره .

ش/ أقول : غلب العقبة على عقبة أيلة ^(٢) ، والبيت على الكعبة

المشرفة والمدينة / على مدينة الرسول - صلى الله عليه وسلم - والأعشى ٩ / ١ أ
على أعشى ^(٣) همدان .

-
- (١) أوضح السالك : ١ / ٨٤ .
(٢) أيلة بالفتح مدينة على ساحل بحر القلزم ما يلي الشام وقيل هي آخر
الحجاز وأول الشام . ينظر معجم البلدان ١ / ٢٩٢ .
(٣) هو عبد الرحمن بن الحارث بن نظام بن جشم . . بن همدان
المعروف بسأعشى همدان المولود حول سنة ٣٠ هـ والمتوفى
سنة ٨٣ هـ . أخباره في معجم الشعراء ص ١٤ والأغاني ٢٣ / ٦
والأعلام ٣ / ٣١٢ .

هذا (١) باب المبتدأ والخبر

ص/ قوله : (والذى بنزلته) (٢) ، إلى آخره .

ش/ أقول : أتى بثلاثة أمثلة الأول : قوله تعالى * وَأَنْ تَصُومُوا (٣) *

فإن المصدرية وما بعدها ينسبك منها مصدر تقديره صيامكم فهما بمنزلة الاسم المبتدأ و " خير " خبره .

والثاني : قوله تعالى * سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ (٤) * فهمزة

التسوية وما بعدها مقدران بمصدر أي الإنذار ، وهو مبتدأ ، وسواء مقدم ما خبره ، وهذا أحد الوجوه الثلاثة فيه ، ثانيها أن سواء خبر وإن في قوله تبارك (٥) وتعالى * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا (٦) * والمصدر المنسبك من همزة التسوية مع ما بعدها فاعل " سواء " .

ثالثها : أن سواء مبتدأ والمصدر المنسبك من همزة التسوية

مع ما بعدها خبره ، و (سواء) في الآية الشريفة بمعنى مستو ، وهو فصي الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، ولذلك صح الإخبار به عن الواحد فما فوقه

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ١ / ١٨٤ .

(٣) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٦ من سورة البقرة .

(٥) في (ج) (تبارك) ساقط .

(٦) من الآية (٦) من سورة البقرة .

قال الله تعالى ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً ﴾ (١) وقال السؤال (٢) :

﴿ وَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمٌ وَجْهٌ سَوَّلُ ﴾ (٣)

الثالث : قولهم : (تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) (٤) هو مثل يروى بالرفع وعلج (أَنْ) وروى (أَنْ تَسْمَعُ) بإثباتها ، يُضْرَبُ للنَّابِه الذِّكْر ولا مُنْظَر له قاله النعمان للصقعب بن عمرو النهدي مِّن قَضَاعَةَ/مَعْدٍ ، وكان يسمع ذِكْرَهُ فَيَسْتَعِظُمُهُ فلما رآه اقْتَحَمَتْهُ عَيْنُهُ أَيْ احتقرته ، وقاله المنذر أيضا لضمة ابن ضمرة ، فقال : وَأَنَا الْمَرْءُ بِأَصْغَرِهِ ، فعلى الرواية الأولى له وجهان :

(١) من الآية ١١٣ من سورة آل عمران .

(٢) هو السؤال بن غريض بن عادياء الأزدى شاعر جاهلي حكيم من

سكان خيبر توفي سنة ٦٥ ق.هـ ، أخباره في سبط اللالي ص ٩٥ وطبقات ابن سلام ص ٢٧٩ والعيني ٧٦/٢ ، والأعلام :

٠١٤٠/٣

(٣) هو للسؤال وهذا عجز بيت صدره :

﴿ سَلِّيْ إِنْ جَهِلْتُ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَّهُمْ ﴾

وهذا البيت في ديوانه ص ٩٢ ، وشرح الحماسة البصرية ص ١٢٣ .

وشرح التسهيل السفر الأول ص ٤٧٥ والعيني ٧٦/٢ .

(٤) ينظر هذا المثل : الكتاب ٤/٤٤ ، وكتاب الأمثال لأبي عبيد

قاسم بن سلام ص ٩٧ ، جمهرة الأمثال للعسكري ١٦٦/٢ ، مجمع

الأمثال للميداني : ١٢٩/١ ، والمستقصى للزمخشري ٣٧١/١ .

أَحَدُهُمَا : أَنْ يَنْزِلَ الْفِعْلُ وَ "أَنْ" الْمَطْرُوحَةُ مَنْزِلَةُ الْمَصْدَرِ كَأَنَّهُ
قِيلَ سَمَاعُكَ بِالْمُعِيدِ .

والثاني : أَنْ يُجْعَلَ الْفِعْلُ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ الْمَصْدَرُ ، فَهُوَ مُتَّسِدٌ
(و) خَيْرٌ (خَيْرُهُ ، وَقِيَ الصَّاحِحُ ^(١)) / قَالَ الْكَسَائِيُّ : " وَفِي الْمَثَلِ (أَنْ) ٩ / ب
تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرَيْنِ أَنْ تَرَاهُ (وَهُوَ تَصْغِيرُ مَعْدِيٍّ مُنْسُوبٍ إِلَى مَعْدٍ
وَلِنَا خُفِّفَتِ الدَّالُ اسْتِثْقَالًا لِلْجَمْعِ بَيْنَ التَّشْدِيدَيْنِ ^(٢)) مَعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ
يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ الَّذِي لَهُ صِيَتٌ وَذَكَرَ فِي النَّاسِ فَإِذَا رَأَيْتَهُ أَزْدَرَيْتَ مَرَاتَهُ ،
وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ : ^(٣) تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ لَا أَنْ تَرَاهُ قَالَ وَكَانَ تَأْوِيلُهُ
تَأْوِيلُ أَمْرٍ ، أَيْ : (اسْمَعْ بِهِ وَلَا تَرَهُ) وَجَعَلَ النَّازِمُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلَهُ
تَعَالَى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ ﴾ ^(٤) بِدَلِيلِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ ، وَنَوْعِ
الْمَوْءَلَفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الْأَمْثَلَةَ بِاعْتِبَارِ مَا السَّبَبِ فِي تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْأَسْمِ
(أَنْ) ثَابِتَةً وَمَحْذُوفَةً وَبِاعْتِبَارِ مَا لِسَبَبِ فِي تَنْزِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْأَسْمِ غَيْرَهَا ، وَهُوَ
هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ .

(٥) .
ص/قوله : (وَمِنْهُ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ ﴿ بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ ﴾) ^(٦) .

-
- (١) الصَّاحِحُ : (عَدَد) .
(٢) فِي الْأَصْلِ وَ (ج) التَّشْدِيدَتَيْنِ وَالْمَثْبُتِ مِنَ الصَّاحِحِ مَادَّةُ (عَدَد) .
(٣) الصَّاحِحُ : (عَدَد) .
(٤) مِنَ الْآيَةِ ٢٤ مِنْ سُورَةِ الرُّومِ .
(٥) مِنَ الْآيَةِ ٦ مِنْ سُورَةِ الْقَلَمِ .
(٦) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ١/١٨٧ .

ش/ أقول : وكذا عند أبي عبيدة ^(١) فالباء صلة وتأکید و "أيكم" مبتدأ و "الفتون" خبره ، وعند الأَخفش ^(٢) أَنَّ الباء كذلك وَأَنَّ "الفتون" بمعنى الفتنة وقيل ليست الباء صلة وإِنَّه على حذف مضاف ، أى بأيكم فُتِنُ الفتون .

وعند الفراء ^(٣) أَنَّ الباء بمعنى (في) أى : في أى فريق منكم النوع الفتون .

ص/ قوله : (ولا بد للوصف المذكور من تقدم نفي أو استفهام) ^(٤) ش/ أقول : قال في التسهيل ^(٥) بعد ذكر النفي وأجرى فسي ذلك غير قائم ^(٦) ونحوه مجرى ما قائم ، وأشار بذلك إلى قول أبي نواس : ^(٧)

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ	يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ
إِنَّا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَسَى	عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

(١) ينظر اللسان مادة (فتن) .

(٢) معاني القرآن للأخفش ص ٧١٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١٧٣/٣ .

(٤) أوضح المسالك ١٨٨/١ .

(٥) التسهيل ص ٤٤ ، وشرح التسهيل السفر الأول ص ٣٧٤ .

(٦) في الأصل (زيد) زائد والشبهت من (ب) و (ج) عدم إثبات (زيد) .

(٧) البيتان لأبي نواس وهما لبيبا في ديوانه وهما في أمالي ابن الشجري

٣٢/١ ، والمفنى ص ٢١١ ، ٨٨٦ ، وشرح أبيات المفنى ٣/٤ ،

والعينى ٥١٣/١ والخزانة ٣٤٥/١ ، ٥٤٧/٩ ، والهمسج

فغير مبتدأ مضاف إلى مأسوف وهو اسم مفعول ، وقوله على زمن
 في موضع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله وقد أغنى عن الخبر ، لأنَّ المعنى
 " ما " مأسوف على زمن نحو ما مضروب الزيدان فالنفي بالاسم كالنفي
 بالحرف ، ولما سئل ابن جنى ^(١) عن إعراب هذا البيت / ارتبك فيه ١/٢٠
 ثم خرَّجه على حذف المبتدأ وإقامة صفته مقامه ، وإيقاع الظاهر موقع المضر
 والتقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير مأسوف عليه ، ولابن الحاجب ^(٢)
 فيه كلام طويل وترديد ، وخرَّجه على الوجه الذي ذكره ابن جنى ، وما أشار
 إليه الإمام جمال الدين ^(٣) من " تخريجه على الوجه المذكور ، هو عيِّن
 الصواب ومِنْحَةً من الكريم الوهاب ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء " ، ومثله
 قول الآخر : ^(٤)

غَيْرَ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرَحِ اللَّهَ وَلَا تَخْتَرِ بِعَارِضٍ سِلْمٍ

فغير مبتدأ مضاف إلى لاه ، و" عداك " مرفوع بلائٍ وسد سد الخبر
 كما يسد مسده لو كان الوصف واقعا بمد حرف النفي والله تعالى أعلم .

(١) شرح ابن عقيل ١٩٢/١ وفي ابن عقيل سأل ابن جنى ولده :

٠١٩٢/١

(٢) ينظر الأُمالي النحوية لابن الحاجب ١٢١/٣ فابعدها .

(٣) شرح التسهيل السفر الأول ص ٣٧٤ .

(٤) ورد البيت بدون نسبة وهو في شرح التسهيل السفر الأول ص ٣٧٤

ومغني اللبيب ص ٨٨٦ وشرح أبياته ٤/٤ ، وشفاء العليل ص ٢٤٤ ،

وشرح ابن عقيل ١٩٠/١ ، وشرح الأشموني ٠١٩١/١

جار على غير من هوله ، ولو ^(١) كانت الهاء لزيد لكان الخبر حقيقيا ، والوصف جاريا على من هوله ، وأُبْرِزَ الضمير الفاعل للوصف للدلالة على أَنَّ الوصف وإن كان خبراً عن غلام ، فليس هو له في المعنى ، وإنَّما هو لزيد وقد اتفق ^(٢) أهل البلدين على وجوب إبراز ^(٣) الضمير إذا حصل اللبس كما في المثال المذكور ، وجعلوا إبرازه دليلاً على رفع اللبس وتبهمهم على ذلك من بعدهم من النحاة ، وهذا لا يتم إلا ^(٤) بالاتفاق منهم على أمرين : ^(٥)

أحدهما : أَنَّ الوصف المشتق إذا جرى على من هوله ، وجب استتار الضمير فيه ، وَيُعْلَمُ ^(٦) ذلك بثلاثة أحوال : أحدها : أَنَّ يقع الوصف بعد مفرد نحو زيد قائم .

ثانيها : أَنَّ يقع بعد متعدد وتدل قرينة لفظية على جريانه على من هوله نحو زيد هند ضاربتُهُ .

ثالثها : أَنَّ يقع بعد متعدد وتدل قرينة معنوية على ذلك ، وهي التزام استتار الضمير المرفوع بالوصف نحو زيد عمرو ضاربهُ ففي قائم

(١) في الأصل (لو) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) في الأصل (واتفق) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) ينظر هذه المسألة في ارتشاف الضرب ٢ / ٤٦ ، ٤٧ ، وابن عقيل ٢٠٧ / ١ ، ٢٠٨ ، والمساعد لابن عقيل ٢٢٥ / ١ فما بعدها .

(٤) في (ب) و (ج) (إلا بعد) .

(٥) في (ب) و (ج) (الاتفاق) .

(٦) في الأصل (يعلم) والمثبت من (ب) و (ج) .

وَضَارِبُهُ وَضَارِبُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ هُوَ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّالِثِ ، وَهِيَ فِي الثَّانِي ، وَلَا يَجُوزُ إِبْرَازُهُ فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ "لَهْنَد" فِي الثَّانِي وَ (لَعْمَرُو) فِي الثَّالِثِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى .

ثَانِيهِمَا : أَنَّ الْوَصْفَ الْمَشْتَقَّ إِذَا وَقَعَ بَعْدَ مُتَعَدِّدٍ وَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَارِيًا عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ أَوْ (١) عَلَى غَيْرِهِ ، وَأُرِيدَ (٢) إِفَادَةُ جَرِيَانِهِ عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ وَجِبَ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ مِنْهُ نَحْوُ زَيْدٍ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ ، لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ لَعْمَرُو فِي الْمَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ لَهُ فِي اللَّفْظِ / وَإِنَّمَا هُوَ لِلذَّي (٣) قَبْلَهُ وَهُوَ زَيْدٌ ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَنْفَصَلَ الْبَارِزَ عَائِدٌ إِلَيْهِ .

أَمَّا الْأَوَّلُ : فَقَدْ نَصَّ الْمُرَادِي فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ (٤) عَلَى أَنَّ سَيَبُوِيَهَ أَجَازَ فِي نَحْوِ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُكْرَمٍ هُوَ (٥) أَنَّ يَكُونُ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِّ فِي الْوَصْفِ ، وَأَنَّ (٦) يَكُونُ فَاعِلًا .

- (١) الْأَصْلُ (وَعَلَى) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .
- (٢) فِي (ج) (وَوَارْتَدَ) .
- (٣) فِي (ج) (الذِّي) .
- (٤) يَنْظُرُ مَا سَلَفَ ص ٨٨
- (٥) فِي (ب) (هُوَ) سَاقِطٌ .
- (٦) فِي (ج) (الذِّي) .

وأما الثاني : فقد نقل المرادى ^(١) أيضا ، أن صاحب ^(٢) الافصاح قال : (أجاز بعض أهل عصرنا أن يقول زيد عمرو ضاربه هو فيكون جاريا على عمرو وهوله ، وترفع ^(٣) الضمير به أو تجعله توكيدا واحتج بعموم قول سيبويه والنحويين ، ولا يجوز عندي على قول من رأى أن ذلك لدفع اللبس) . انتهى .

قلت : وهذا الذى أجازهُ العَصْرُ ^(٤) لازم على قول سيبويه - رحمه الله - [وأنتج ذلك إشكالا في المسألة على قول أهل البلديين وتخصيص كلام سيبويه رحمه الله] ^(٥) بصورة الجارى على من هولاه ^(٦) دعوى تحتاج إلى دليل ، ويقوى الإشكال أيضا أن الناظم نص في التسهيل على أن الضمير المرفوع/الغائب والغائبة جائز الخفاء نحو زيد ضارب وحسن وهند قائمة وحسنة والله أعلم .

(١) شرح التسهيل للمرادى لوحة ١١٩ .

(٢) هو أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي النحوى له مصنفات فسي النحو منها : شرح اللمع لابن جنى وكتاب الالفاز ، ت ٤٨٧ هـ اخباره في معجم الأديباء ٥٤ / ٨ ، وانباء الرواة على أنباء النحاة ٣٢٩ / ١ .

(٣) في (ب) و (ج) (ويرفع) .

(٤) المراه بالعصرى أحد المعاصرين للفارقي المتوفى عام ٤٨٧ هـ .

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل .

(٦) التسهيل ص : ٢٢ .

ص/ قوله : (تسكنا بنحو قوله (١) :

* قَوْمِي نَزَرَا الْمَجْدَ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ * (٢) . (٣)

ش/ أقول : وجه التمسك أن :

قومي مبتدأ أول ، ونزرا المجد مبتدأ ثان
وبانوها خبر المبتدأ الثاني ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول ، والضمير
المضاف إليه (بانون) عائد على نَزَرَا المجد و (بانون) جمع بَانٍ اسم
فاعل من بَنَى يَبْنِي ، والأصل بَانِيُونَ فحُذِفَت اللام كما تقول في جمع قاض
قاضون ، سقطت (٤) النون للإضافة ، والواو فيه علامة للرفع ، إذ هو جمع
مذكر ، وهو وصف أخبر به عن (نَزَرَا المجد) ، وليس له في المعنسى ،
وإنما هو لقوله قومي فجرى على غير من هوله لكن ارتفع اللبس بالضمير
المضاف إليه حيث عاد بلفظ المفرد (٥) المؤنث فدل على أَنَّ / نَزَرَا

ب/ ٢١

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

* يَكُنْهَ ذَلِكَ عَدَنَانٌ وَقَحْطَانٌ *

والشاعر مجهول والبيت ورد بدون نسبة في شرح التسهيل السفر
الأول ص ٤١٨ وشرح ابن عقيل ٢٠٨/١ وشفاء العليل ص ٢٦٢
والهمع ١٢/٢ وشرح التصريح ١٦٢/١ .

(٢) في (ب) و (ج) (قد علمت) ساقط .

(٣) أوضح المسالك ١٩٦/١ .

(٤) في (ب) و (ج) (وسقطت) .

(٥) في (ب) (المفرد) ساقط .

السجد مبنية لا بانية ، ولم يبرز الشاعر الضمير المرفوع بالوصف فيقول هم لعدم اللبس ، وقد غلط العيني ^(١) غطاً فاحشاً في الكلام على هذا البيت فقال قوله (بانوها) أي بانو ذرا المجد أي زادوا عليها من اليؤن بالضم ^(٢) وهو الفضل والعزة يقال بانه يَبُونُهُ وَيَجِينُهُ ، لَا نَ مَقْتَضَاهُ أَنَّ بَانُوهَا ^(٣) فَعَلَّ وَفَاعِلٌ ثم قال : وفيه الشاهد حيث ذكر بانوها بدون إيهازالضمير حيث لم يقل " بَانُوهَا " هم " ، هذا نصه فَإِنْ أَرَادَ ذَلِكَ ^(٤) ، (فالضمير هو الواو في " بَانُوهَا " وليس ثم فاعل غيره حتى يبرز) ^(٥) وَإِنْ أَرَادَ الْوَصْفَ ، فالوصف من بان يَبُونُ أَوْ يَجِينُ بَائِنٌ بهمزة بمعد الألف بدلا من عين الفعل ، والجمع بائون ، والكلام إِنَّمَا هو في الوصف ولم يقل الشاعر بائونها ، وَإِنَّمَا قَالَ بَانُوهَا .

ص / قوله : (نحو) * قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * (٦) إذا قدر هو
ضمير الشأن (٧) . وإلى آخره .

ش/ أقول : ضمير الشأن أو القصة ضمير غائب مفرد مذكر أو مؤنث
مفسر بجمله بعده ^(٨) خبرية مصرية بجزءيها فقلوه تعالين

- (١) لم أهتم إلى هذا البيت في المقاصد النحوية للعيني .
- (٢) في (ب) و (ج) (بضم الباء) .
- (٣) في (ج) (أبانوها) .
- (٤) في (ب) (الوصف) .
- (٥) ما بين القوسين في (ب) ساقط .
- (٦) آية ١ من سورة الاخلاص .
- (٧) أوضح المسالك ١٩٧/١ .
- (٨) في الأصل (بعد) والمثبت من (ب) و (ج) .

* هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الضمير للشأن مبتدأ (اللَّهُ أَحَدٌ) جملة من مبتدأ وخبر محلها الرفع على أنها خبر من ضمير الشأن مفسرة له ولكونها وإيائه في المعنى لم يحتج إلى رابط ، ويحتمل أَنْ يَكُونَ هُوَ (عائد) على المسئول عنه لأنهم قالوا له صلى الله عليه وسلم : (صِفْ لَنَا رَبَّكَ) ، فنزلت ، فهو مبتدأ والله خبره و (أَحَدٌ) خبر بعد خبر ، وأجاز الزمخشري أَنْ يَكُونَ (أَحَدٌ) بدلا من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد ، وأجاز أبو البقاء (٣) أَنْ يَكُونَ " اللَّهُ " بدلا من " هُوَ " و " أَحَدٌ " خبر هو (٤)

وقوله / تعالى * فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ * (٥) يحتمل أَنْ يَكُونَ الضمير ١/٢٢ للقصة مبتدأ وأبصار الذين كفروا مبتدأ ثان ، و (شاخِصَةٌ) خبره والجملة خبر هي ، ولا يجوز ارتفاع أبصار بشاخِصَةٌ ، لأن ضمير القصة تلزم بعده جملة كما تقدم ، ويجوز على مذهب الكوفيين ، ويحتمل أَنْ يَكُونَ الضمير للأبصار قاله الفراء والزمخشري ، وقال الفراء (٦) أيضا والكسائي في أحد قوليه :

(١) سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن ، باب تفسير سورة الاخلاص :

٤٥١/٥ ، ورواية الترمذي (انسب لنا ربك) بدل (صف لنا

ربك) أسباب النزول للواحد ص ٣٤٥ ، والبحر المحييط

٥٢٨/٨

(٢) الكشف ٢٩٨/٤

(٣) التبيان في إعراب القرآن للمعبري ٣٠٩/٢

(٤) (ج) (هو) ساقط .

(٥) من الآية ٩٧ من سورة الانبياء .

(٦) معاني القرآن للفراء ٢١٢/٢

وَأَنَّ (هي) عماد وتقدم مع الخبر على المبتدأ نحو هو ^(١) القائم زيد
والأصل زيد هو القائم ، وفي ^(٢) الآية أٌبصار الذين كفروا هي شاخصة ، وهو
أيضا مبني على مذهب من يجيز العماد قبل خبر نكرة .

(٣) ص/ قوله : (أَوْ مَقْدَرًا نَحْوَ السَّمْنِ نَوَانٌ بِدَرَاهِمٍ أَيْ مِنْهُ وَقَرَأَهُ)
ابن عامر * وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى * (٤) (٥) .

ش/ أقول : " السَّمْنُ " مبتدأ ، و " نَوَانٌ " مبتدأ ثانٍ ، وهو تشبيهة
" مَنَا " مقصورا كعمى لفظة في المَنِّ بالتشديد ، وسوغ الابتداء به الوصف
المحذوف وهو منه ، و (بدرهم) خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول
والرابط الضمير المحذوف المجرور بمن ، ورابط الخبر الآخر بِمَبْتَدَأٍ يَسْمُو
الضمير الذي في الجار والمجرور ، المنتقل إليه من الاستقرار ، وأما قراءة ابن
عامر - رحمه الله - فالمراد في سورة الحديد .

وأما في سورة النساء * فالسبعة متفقون على النصب في قوله
تعالى * وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى * . (٦)

- (١) في الأصل (هذا) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٢) في (ج) (في) .
- (٣) قراءة الرفع في سورة الحديد آية ١٠ ، أما قراءة النصب في سورة
النساء * فالسبعة متفقون على النصب ، كتاب السبعة لابن مجاهد
ص ٦٢٥ وحجة القراءات لأبي زعنة ص ٦٩٨ .
- (٤) من الآية ١٠ من سورة الحديد .
- (٥) أوضح المسالك ١/ ٩٨ .
- (٦) من الآية ٩٥ من سورة النساء .
- (*) قراءة ابن عامر بالرفع في (كَلَّا) .

ص/ قوله : (* وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ *) (١) (٢)

ش/ أقول : [الموصول] (٣) في موضع رفع على الابتداء والخبر جملة (*)
(إِنَّا لَا نُضِيعُ) ، والرباط العموم في المصلحين ، وجوز أبو البقاء (٤) أَن يكون
محذوفاً أَي منهم أَوْ أَن يكون [مِنْ] (٥) وضع الظاهر موضع المضمرة أَي لا
نضيع أجرهم ، وهذا على مذهب الأئمة خفي القائل بجواز الربط بالظاهر

إذا كان هو المبتدأ في / المعنى . (٦) ب/ ٢٢

ص/ قوله : (أَوْ عَلَى اسْمٍ بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ نَحْوُ الْحَاقَّةِ ① مَا الْحَاقَّةُ *) (٧)

ش/ أقول : الحاققة مبتدأ ، و " ما " اسم [استفهام] (٨) معناه التعظيم
وهو (٩) (١٠) مبتدأ ثانٍ ، و " الحاققة " خبره والجملة خبر عن الحاققة والرباط
تكرار المبتدأ بلفظه ومثله ② مَا الْقَارِعَةُ * (١١) (وَزَيْدٌ مَا زَيْدٌ) ،

(١) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

(٢) أوضح المسالك ١/ ١٩٨ .

(٣) في الأصل (الموصول) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) التبيان في أعراب القرآن للعكبري ١/ ٦٠٢ .

(٥) في الأصل (من) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) الآية ١ من سورة الحاققة .

(٧) أوضح المسالك ١/ ١٩٨ .

(٨) في الأصل (استفهام) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٩) في الأصل و (ج) (هي) خطأ والمثبت من (ب) .

(١٠) (هي) أي التقدير الحاققة (هي) ما الحاققة ضمير غير بارز .

(١١) الآية ١ من سورة القارعة .

(*) من الآية ١٧٠ من سورة الأعراف .

وأكثر ما يكون إذا أريد التهويل والتعظيم، ومثل للمحتوية على اسم أعم منه ينحو (زيد نعم الرجل) لأنَّ الألف واللام في الرجل للجنس، وزيد فرد من أفراد، كَأَنَّ المتكلم بذلك مدح الجنس كله من أجل زيد ثم خص زيدا بالذكر، فيكون قد مدحه مرتين، ومثل أيضا بالبيت ^(١) المذكور، لأنَّ الصبر عنها فرد من أفراد الصبر المنفي بلا .

ص / قوله : (وَأَنَّ تَقْدِيرَهُ كَأَنَّ أَوْ سَتَقَرُّ لَا كَانَ أَوْ سَتَقَرُّ) ^(٢)
ش / أقول : قال في شرح الكافية ^(٣) (وكونه اسم فاعل أولسى

بوجهين :

أحدهما : أَنَّ تَقْدِيرَ اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر، لأنه واف بما يحتاج إليه في المحل من تقدير خبر مرفوع و تقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم الفاعل، وإن لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل وإن اظهر

(١)

البيت المذكور هو :

أَلَا لَيْتَ شَمْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ
سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا

والبيت لابن ميادة في شعره . المجموع ص ١٣٤ ، والكتساب
٣٨٦/١ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ص ٤٠٩ ، وأمالى
ابن الشجرى ٣٤٩/٢ ، ٣٥٠ ، وظهر الآداب ١١٧/٣ ، والحماسة
البصرية ١١١/٢ ، وأوضح المسالك ١٩٩/١ ، والعيني ٥٢٣/١
ويروى (إلى أم عامر) بدل (إلى أم جحدر) .

(٢) أوضح المسالك ٢٠١/١ +

(٣) شرح الكافية الشافية ٣٤٩/١ .

(*) أوضح المسالك ٩٩/١ .

في موضع الخبر والرفع المحكوم به لا يظهر إلا في اسم الفاعل .

الثاني : إنَّ كل موضع كان فيه الظرف خبراً ، وقُدِّرَ تعلقه بفعل
أمكن تعلقه باسم فاعل ، وبعد "أما" و "إذا" المفاجأة يتمين التعلق^(١)
باسم فاعل نحو "أما عندكم فزید وخرجت فلذا في الباب زيد ، لأنَّ "أما"
و "إذا" المفاجأة لا يليها فعل ظاهر ولا مقدر ، وإذا تعين تقدير
اسم الفاعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه
ليجرى الباب على سنن واحد ، وهذا الذي دللتُ على أولويته هو مذهب
سبويه^(٢) والآخر مذهب الأخفش .

ص/ قوله : (وأنَّ الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف
والمجرور)^(٣) وإلى آخره .

ش/ أقول : وجه الاستدلال بالبيت^(٤) / المذكور أنَّ "أجمع" ٢٣/أ
توكيد مرفوع ، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار ، لأنَّ التوكيد
والحذف متنافيان ، ولا لاسم "إنَّ" على محلّه من الرفع بالابتداء ، لأنَّ الطالب
للمحل قد زال ، ولا للدهر لأنّه منصوب لفظاً ومحلاً فتعين أنَّ يكون توكيداً

(١) في (الأصل) و(ج) (التعليق) والمثبت من (ب) وهو الصواب.

(٢) الكتاب ١٠٧/١ ، ٢٣٥/٤ .

(٣) أوضح المسالك ١/٢٠١ .

(٤) البيت هو :
فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سَوَاكُمُ * فَإِنْ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرُ أَجْمَعُ

والبيت لجميل بثينة شاعر الحب العذري ص ١١٩ ، وأما لي ابن

الشجري ١/٣٣٠ ، ٥٠٥ وسط اللالي ص ٥٠٥ وأوضح المسالك

١/٢٠١ والعيني ١/٢٥٥ والتصريح ١/٦٦ والهمع ٢/٢٣ ، وشرح

الاشموني ١/٢٠١ .

لضمير مرفوع في الظرف المذكور .

ص / قوله : (وَيُخْبِرُ بِالزَّمَانِ عَنْ أَسْمَاءِ الْمَعَانِي)^(١) إلى آخره

ش / أقول : إنما جاز الإخبار بالظرف الزماني عن الحدث وامتنع

الإخبار به عن الجثة ، لأنَّ الحدث لما كان عبارة عن أحوال متجددة من أفعال وحركات وغيرها ، ولا يكون شيء من ذلك إلا في زمان وجب أن يكون لكل حدث زمان يختص به دون غيره ، وأما الجثة فلما كانت موجودة مجردة عن الحدث كانت نسبتها إلى جميع الزمان سواء ، فلا يصح تخصيصها ببعضه دون بعض ، فإنَّ وُصِفَ ظرف الزمان جاز وقوعه خبرا عن الجثة كقولك : زيد في زمن طيب ، ومنه قوله :^(٢)

* وَهَلْ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي الْعَصْرِ الْخَالِي *
وكذلك إذا أشبهت الجثة^(٣) في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة

الهِلَالُ ، وكذا إذا علم إضافة معنى إليه تقديرا نحو قول امرئ القيس :^(٤)

* الْيَوْمَ خَمْرٌ وَغَدًا أَمْرٌ *

أى : شَرِبْتُ خَمْرًا وَحْدُوْتُ أَمْرًا^(*) .

(*) لا يصح هذا التقدير هنا ، لأنَّ (أمر) عرض وليس جُثَّةً وإنما شاهد في
(١) أوضح المسالك ٢٠٢/١ . الجزء الأول من كلام امرئ القيس .

(٢) البيت لامرئ القيس وهذا عجز بيت صدره :

* أَلَا عَمَّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظَّلُّ الْبَالِي *
وهو في ديوانه ص ٢٧ .

والكتاب ٩/٤ ٣ وابن يعيش ١٥٣/٧ ، والمعنى ٤٣٣/١ .

(٣) في (ب) و (ج) (الجثة الحدث) .

(٤) هذه العبارة قالها امرؤ القيس عندما قتل أبوه فقال : لَضِيعَنِي صَغِيرًا

وحملني دمه كبيرا^(١) لا صحو اليوم ولا سكر غدا ، اليوم خمر وغدا أمر .

الشعر والشعراء لابن قتيبة ١٠٨/١ وهذا مثل ينظر في الأمثال

لابي عبيد ص ٣٣٣ وجمهرة الأمثال ٤٣١/٢ ، ومجمع الأمثال ٤١٧/٢

والمستقصى ٣٥٨/١

ص/ قوله : (كَأَنَّ يَكُونُ الْمَبْتَدَأُ عَامًّا وَالزَّمَانُ خَاصًّا نَحُونَحْنُ
 فِي شَهْرٍ كَذَا) (١)

ش/ أقول : تتبع في هذا المثال الناظم رحمه الله في شرح التسهيل
 ولم ينبه هو ولا غيره من الشراح على وجه العموم ، بل قال الناظم (٢) رحمه الله
 " إِنْ الْعَمُومُ لَا يَعْقِلُ فِي نَحْنٍ " ووجهه بعض الشيوخ بأنه وَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا
 مُفَصَّلًا لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ ، أَوِ الشَّارِكِ غَيْرِهِ ، فَهُوَ عَامٌ لِصَلَاحِيَّتِهِ لِكُلِّ
 مُتَكَلِّمٍ لَا يَخْتَصُّ بِمُتَكَلِّمٍ دُونَ آخَرٍ .

ص/ قوله : (الْوَرْدُ فِي أَيَّامٍ) (٣)

ش/ أقول : هو بفتح الهمزة وتشديد / الشَّاةِ التَّحْتِيَةِ بَعْدَهَا ٢٣/ب
 أَلْفُ فَرَاةٍ شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الرُّومِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُنْصَرَفٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعِجْمَةِ .

ص/ قوله : (بِمُخْتَصٍّ مُقَدِّمٍ ظَرْفٍ أَوْ مُجْرُورٍ) (٤)

ش/ أقول : ظرف أو مجرور يدل من مختص أو عطف بيان له ، وهذا
 القيد وقع في كلام (٥) ابن مالك - رحمه الله ، وقرره شراحه (٦) على ذلك ،
 قالوا : وَلَوْ كَانَ الظَّرْفُ أَوِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ غَيْرَ مُخْتَصٍّ نَحْوَ (عِنْدَ رَجُلٍ مَالٌ) أَوْ (فِي
 دَارِ رَجُلٍ) لَمْ يَجْزِ ، لِأَنَّ الْوَقْتَ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ فِيهِ مَالٌ " مَا " عِنْدَ رَجُلٍ " مَا "

-
- (١) أوضح المسالك ٢٠٣/١
 (٢) شرح التسهيل السفر الأول ص ٤٣٥
 (٣) أوضح المسالك ٢٠٣/١
 (٤) أوضح المسالك ٢٠٣/١
 (٥) التسهيل ص ٤٦
 (٦) وينظر على سبيل المثال لا الحصر : شفاء العليل ص ٢٨١ والساعدي

ورجل " ما " في دار " ما " ، وكذا الجملة الواقعة خبراً عن النكرة مقدمة عليها نحو قَصَدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ لولا الكاف من قصدك لم يفد الإخبار بها ، كما أنه لولا اختصاص الظرف والجار والمجرور لم يُفِدِر الإخبار بهما .

ص/ قوله : و (مَنْ يَقُمُ أَقْمَ مَعَهُ) (١)

ش/ أقول : " مَنْ " اسم شرط مبتدأ واجب التقديم ، لأن له صدر الكلام ، وهل خبره فعل الشرط وحده ؟ ، لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك : مَنْ " يَقُمُ " لولم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك : كل من الناس يقوم ، أو فعل الجواب ؟ ، لأن الفائدة به تسست ، وللتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح ، ولأنه نظير الخبر في قولك : الذي يأتيني فله درهم أو مجموعهما ؟ لأن قولك : (مَنْ يَقُمُ أَقْمَ مَعَهُ) بمنزلة قولك كل من الناس إنَّ يَقُمُ أَقْمَ مَعَهُ .

قال المؤلف في المغني (٢) : " والصحيح الأول ، وإننا توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية " .

ص/ قوله : (وَعِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ) (٣) إلى آخره .

ش/ أقول : يعني أَنَّكَ لو أخرت الخبر فقلت : وَأَنَّكَ فَاضِلٌ عِنْدِي لَكُنْتَ

بين أمرين :

(١) أوضح المسالك ١/ ٢١٠ .

(٢) المغني ص ٤٣٣ .

(٣) أوضح المسالك ١/ ٢١٣ .

إِمَّا أَنْ تَكْسِرَ هَمْزَةً " إِنْ " لوقوعها في ابتداء الكلام وليس ثم قرينة تشعر بأنه تقديم من تأخير، فيحصل التباس (١) " أَنْ " / المفتوحة ١/٢٤ بالمكسورة.

وإِمَّا أَنْ تَفْتَحَ هَمْزَةً " أَنْ " ، لأنها تقديم من تأخير وليس ثم قرينة تشعر بذلك فيحصل التباس " أَنْ " الموء كدة بِأَنَّ (٢) التي بمعنى لعل ، كقول بعضهم إيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، وقراءة (٣) من قَرَأَ * وَمَا يُسْعِرُكُمْ إِنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ * (٤) ص/ قوله : (لَأَنَّ " إِنْ " (٥) المكسورة و (أَنْ) التي بمعنى لعل لا يدخلان هنا) . (٦)

ش/ أقول : أي لا يقعان بعد " أَمَّا " ، " وَأَنْ " مع (٧) ما بعدها في البيت مبتدأ تقديره جزئي ، وخبره قوله " لَيُؤْجِدِ " ، لأنه لا يفصل بين " أَمَّا " والفاء بأكثر من واحد ، وإذا كان الواقع بعدها مبتدأ ، فمدخول الفاء هو الخبر ، و (يوم النوى) (٨) ظرف لقوله (جَزَعُ) ، وجاز تأخير خبرها ، ولم يلزم تقديمه لما ذكرنا من انتفاء اللبس ، والله أعلم .

- (*) قرأ السبعة بالفتح عدا ابن كثير وأبي عمرو فقد كسر همزة (إِنَّهَا) .
- (١) في (ب) و (ج) (التباس) .
- (٢) في (ب) و (ج) (بَأَنَّ) ساقط .
- (٣) السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٥ وحجة القراءات لأبي زرعص ٢٦٥ .
- (٤) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام .
- (٥) في جميع النسخ (إِنْ) الأولى و (أَنْ) الثانية ساقط والمثبت من أوضح المسالك .
- (٦) أوضح المسالك : ٢١٤ / ١ .
- (٧) في الأصل (أَنْ) زائدة والأصح عدم اثباتها كما في (ب) و (ج) .
- (٨) هذا جزء من بيت ، والبيت بتمامه :
عِنْدِي إِصْطِبَارٌ وَأَمَّا أَنَّنِي جَزَعٌ * يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جِدَّ كَادَ يُخْرِجُنِي

ص/ قوله : (وَأَمَّا حَذْفُهُ وَجُوبًا) ^(١) إلى آخره .

ش/ أقول : إِنَّمَا التَّزَمُوا هُنَا الْإِضَارَ ، لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَطَعُوا هَذِهِ النَّمُوتَ إِلَى النَّصَبِ التَّزَمُوا إِضَارَ النَّاصِبِ إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُمْ قَصَدُوا بِإِنْشَاءِ الْمَدْحِ وَالذَّمِّ وَالتَّرْحَمِ كَمَا فَعَلُوا فِي النَّدَاءِ ، وَإِنْ لَوْ أَظْهَرُوا لَا وَهْمَ الْإِخْبَارِ وَأُجْرِيَ الرَّفْعُ مُجْرَى النَّصَبِ .

ص/ قوله : (إِذَا قُدِّرَا خَبَرَيْنِ) ^(٢) .

ش/ أقول : احْتَرَزَ بِذَلِكَ مِنْ تَقْدِيرِهَا مَبْتَدَأَيْنِ خَبَرَهُمَا جُمْلَةً نَعَمَ وَبَشَرٍ مَقْدَمَتَيْنِ عَلَيْهِمَا ، فَإِنَّ مَخْصُوصَ نَعَمَ وَبَشَرٍ إِذَا ذَكَرَ بَعْدَهُمَا مُحْتَمَلٌ لِلْوَجْهِينِ ، وَلِهَذَا قَالَ : فَإِنْ كَانَ مَقْدَمَا فَمَبْتَدَأٌ لَا غَيْرَ .

ص/ قوله : (وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ ، أَيْ مَذْكُورُكَ) ^(٣) (زَيْدٌ)

ش/ أقول : نص أبو حيان ^(٤) في شرح التسهيل وتبعه المرادي ^(٥) وغيره ^(٥) على أَنَّ كُلَّ مَا انْتَصَبَ مِنَ الْمَصَادِرِ تَوَكُّيدًا لِنَفْسِهِ نَحْوُ : صَنَعَ اللَّهُ * و * وَعَدَ اللَّهُ * ^(٧) و * كَتَبَ اللَّهُ * ^(٨) و * صَبَّغَ اللَّهُ * ^(٩) يجوز رفعه بإضمار مبتدأ لا يجوز إظهاره ، وكذا كل ما انتصب بفعل لا يجوز

=== وورد بدون نسبة في شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٤٠٩ ،

والمغني ص ٣٥٦ والمعني ٥٣٦/١ ، والهمع ١٠٣/١ ، والتصريح

١٧٥/١ وفي شرح التسهيل (رأبي) بدل (عندى) .

(١) أوضح المسالك ٢١٧/١ . وبقيته (فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح)

(٢) أوضح المسالك ٢١٩/١ . إلى آخره

(٣) أوضح المسالك ٢١٩/١ ، وزيادة يقتضيها السياق لتمام الجملة .

(٤) ارتشاف الضرب ٣٠/٢ .

(٥) ينظر شفاء العليل ص ٢٧٩ والمساعد ٢١٥/١ .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة النمل .

(٧) من الآية ١٢٢ من سورة النساء .

(٨) من الآية ١٠١ من سورة البقرة .

(٩) من الآية ١٣٨ من سورة البقرة .

إظهاره ، ومن ذلك قول العرب : مَنْ أَنْتَ زَيْدٌ / أَيَّ مَذْكُورِكَ زَيْدٌ حذفوا ٢٤/ب
المبتدأ وجوبا حملا على الناصب حين قالوا : من أنت زيدا ؟ أَيَّ تَذَكُّرٍ
زَيْدًا قلت : ومعنى هذا الكلام تعظيم زيد واجلاله ، وتحقير المخاطب
واندالسه .

ص/ قوله : (وهذا أولى من تقدير سيبويه كَلَامُكَ زَيْدٌ) (١)
ش/ أقول : وجه الأولوية أَنَّ الكلام يطلق على اللفظ المفيد ولا يتأتى
هنا ، ويطلق على التكلم (٢) الذى هو عبارة عن فعل جارحة اللسان وهو
المراد هنا .

ففي التقدير بالكلام إيهام بخلاف تقدير المؤلف رحمه الله على
أَنَّهُ تابع فيه لأبي حيان (٣) وغيره .

ص/ قوله : (نحو كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ) (٤)

ش/ أقول : هو بالضاد المعجمة والشناء التحتية والعين المهملة ،
والمراد به هنا " الصناعة والحرفة " ونص على أَنَّهُ لهذا المعنى صاحب
(٥)
ضياء الحلوم ، قال النيلي (٦) في شرح الكافية عند ذكر هذا المشـال

(١) أوضح المسالك ٢١٩/١ .

(٢) في (ج) المتكلم .

(٣) ارتشاف الضرب ٣٠/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢٢٤/١ .

(٥) ضياء الحلوم لوحة ٦٧/أ .

(٦) هوتقي الدين النيلسي ، كنان حيان

سنة ٧٣٧ ، انظر الكافية في النحول ابن الحاجب ص ٣١ ،

والفوائد الضيائية ٣٤/١ .

"الضيعة الحرفة" وُسِّمَتْ ضِيعَةً ، لَأَنَّهُ إِذَا تَرَكَهَا ضَاعَتْ فَيَكُونُ قَسْدٌ ضِيعَةً أَوْ ضَاعَ بِتَرْكِهَا . (١)

ص/ قوله : (أَنْ يَكُونَ الْمَبْتَدَأُ إِمَّا مُصَدَّرًا عَامِلًا فِي اسْمٍ مُفَسَّرٍ لِمُضْمِرٍ ذِي حَالٍ) . (٢)

ش/ أقول : اِحْتَرَزَ بِكَونِ الْمَصْدَرِ عَامِلًا فِي اسْمٍ مُفَسَّرٍ لِمُضْمِرٍ ذِي حَالٍ مَا لَوْ قَدَّرَ الْمَصْدَرُ عَامِلًا فِي صَاحِبِ الْحَالِ نَفْسَهُ لَا فِي مَفْسَرِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يَفْنِي حَيْثُ نَزَّاعَ الْخَبَرِ نَحْوُ ضَرِبِي زَيْدًا قَائِمًا إِذَا قَدَّرَ قَائِمًا حَالًا مِنْ زَيْسَدٍ ، فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي زَيْدٍ ، وَهُوَ ضَرِبِي فَلَا يَفْنِي الْحَالُ عَنِ الْخَبَرِ ، لِأَنَّهُ مِنْ صِلَةِ الْمَصْدَرِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ عَامِلًا فِي اسْمٍ مُفَسَّرٍ لِمُضْمِرٍ ، وَذَلِكَ الْمُضْمِرُ هُوَ صَاحِبُ الْحَالِ .

ص/ قوله : (وَخَبَرُ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ بِإِذْنِ كَانَ أَوْ إِذَا كَانَ) . (٣)

ش/ أقول : بِاعْتِبَارِ اخْتِلَافِ الْمَرَادِ فَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ الْمُضْيُّ كَانَ التَّقْدِيرُ بِإِذْنٍ ، لِأَنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا مَضَى ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ الِاسْتِقْبَالُ كَانَ التَّقْدِيرُ بِإِذَا ، لِأَنَّهَا ظَرْفٌ لِمَا يَسْتَقْبِلُ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ تَقْدِيرِ الْخَبَرِ بِزَمَانٍ / ١/٢٥ مَضَافٌ إِلَى فِعْلِ صَاحِبِ الْحَالِ هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ (٤) وَالْجَمْهُورُ ، وَالْخَبَرُ

(١) التحفة الشافية في شرح الكافية لوحة ٣١/ب .

(٢) أوضح المسالك ٢٢٦/١ .

(٣) أوضح المسالك ١٢٢/١ .

(٤) الكتاب ١١٩/٣ ، ٢٢٩/٤ .

على الحقيقة ما يتعلق به الظرف من الاستقرار ، واختار ابن مالك مذهب
 الأَخفش أَنَّ الخبر مقدر بمصدر مضاف لصاحب الحال لقلة الحذف مسع
 صحة المعنى (١) ، لَأَنَّهُ لَمْ يُحَذَفْ مِنْهُ إِلَّا خَبَرٌ مضاف إلى مفرد وعلى تقدير
 سيبويه والجمهور حذف منه خبر ونائب عن الخبر مع فعل فاعل لكنـه
 يلزم على تقدير الأَخفش حذف المصدر وإبقاء معموله ونص سيبويهـه
 والأَكثرون على منعه ، وفي كلام سيبويه ما يشعر بجوازه واختاره ابن مالك .
 ص/ قوله : (ولا يجوزُ ضَرَّيْ زَيْدًا شَدِيدًا لِصَلَاحِيَّةِ الْحَالِ لِلْخَبَرِ) .
 ش/ أقول : لو مثل بغير ذلك لكان أجود ، لأنَّ شَدِيدًا وإنَّ كان
 صالحا لَأَن يَكُونَ (٥) خيرا عن ضربـي (٦) لا معنى (٦) لصلاحيته لكونه حالا
 من ضمير زيد ، وقد مثل الإمام ابن مالك (٧) لذلك بقول الراجزة : (٨)

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيْدًا أَجْنَدًا لَا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيْدًا

وقول بعض العرب : " حُكْمُكَ مُسَطًّا " (٩) يريدُ شَبِيْثًا .

- (*) زيادة يقتضيها السياق .
 (١) التسهيل ص ٤٥ نحو : ضربـي زَيْدًا ضَرْبُهُ قائما انظر شرح التسهيل
 السفر الأول ص ٣٨١ .
 (٢) في (ب) و (ج) (ولكنه) .
 (٣) الكتاب ٤١٩/١ .
 (٤) أوضح المسالك ١٢٧/١ .
 (٥) في (ب) و (ج) (لا يكون) .
 (٦) في الأصل (لَأَن) والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٧) شرح التسهيل السفر الأول ص ٦٩٢ .
 (٨) هي الزباء ملكة الجزيرة وهذا الرجز في الكامل ص ٦٠٩ .
 وأما الزجاجي ص ١٦٦ ، والمفني ص ٧٥٨ والمفني ٤٤٨/٢ ،
 والهمع ٢٥٥/٢ والدرر ٢٨١/٢ .
 (٩) ينظر المثل في جمهرة الأمثال للعسكري ٣٧٤/١ ، ومجمع الأمثال
 ٢١٢/١ ويروى المثل بالرفع كما في مجمع الأمثال (حكمك مسط) .

قال : والاجود في مثل هذا أن يذكر العامل أوجا* بالنصب

مرفوعا بمقتضى الخبرية* . انتهى .

والراجزة هي الزياء بتشديد الزاى وفتحها بعدها باء موحدة
مشددة مدودة طكة الجزيرة وقصتها مع قصير مشهورة ، ستأتي (١) (*)
أفعال المقاربة ، وقول بعض العرب " حُكِّمَكَ سَمَطًا " قال الا زهرى (٢)

في تهذيب اللغة : من أمثال العرب المحفوظة عنهم قولهم للرجل
يجيزون أحكامه عليهم " حُكِّمَكَ سَمَطًا " قال الاصمعي (٣) : " هو
على مذهب لك " حُكِّمَكَ سَمَطًا " أى متما إلا أنهم يحذفون منه " لك " ،
وقال ابن شميل (٤) : " معناه مرسلا يعنى جائزا ، قال ويقال سمط غريمه
أى أرسله " . (٥) انتهى .

وقال ابن سيده (٦) في المحكم : " ويقال حُكِّمَكَ / سَمَطًا " ٢٥/ب

أى متما معناه لك حكك ، ولا يستعمل إلا محذوفا ، وخذ حُكِّمَكَ سَمَطًا
أى سهلا ، وهولك " سَمَطًا " أى هينًا " . انتهى

(١) في (ب) و (ج) (وستأتي) .

(٢) تهذيب اللغة " سمط " : ٢٤٧/١٢ .

(٣) اللسان : (سمط) .

(٤) هو النضر بن شميل ، أخذ عن الخليل بن أحمد وعن فصحاء العرب :

ت ٢٤٣ هـ أخباره في : مراتب النحويين ص ١٠٧ ، وابن النديم ص ٥٠٢ ،
ونزهة الألباء ص ٧٣ .

(٥) الصحاح : مادة " سمط " .

(٦) اللسان مادة : (سمط) .

(*) انظر ما سيأتي ص ١٣٠ .

وقال الجوهري (١) : وقولهم خذْ حَكْمَكَ سَمَطًا أي مجوزاً نافذاً . قال أبوحيان : " فالابتداء في قولهم (حَكْمَكَ سَمَطًا) مصدر مُسْتَفْنٍ عن خبره بحال استغناء شاذ ، لأن صاحب الحال ضمير عائد على المبتدأ الذي هو " حَكْمَكَ " . التقدير (حَكْمَكَ لَكَ سَمَطًا) أي مثبتاً ، فصاحب الحال هو الضمير المستكن في لك ، وهو عائد على المصدر المجرول مبتدأ فهذا ونحوه الحذف فيه شاذ غير لازم ، ونحو ضربني زيداً قائماً ، الحذف فيه ملتزم مطرد " (٢) انتهى .

والمُسَمَّط بضم الميم وفتح السين المهبط بعدها ميم مشددة فطاً مهبطاً أيضاً من الشعر ما قَفِيَ أَرْبَاعُ بيوت كقول الحريري : (٤)

خَلَّ اذْكَارَ الْأَرْبُوعِ وَالْمَقْهَدِ الْمُرْتَبَعِ
وَالطَّاعِنِ الْمُسَوِّدِ وَعَدِي عَنِّيهِ وَدَعِ
(٥)

ص/ قوله : (والاصح جواز تعدد الخبر) إلى آخره .
ش/ أقول : في كلامه رحمه الله اختصار وإجمال (٦) ، فقرأت

- (١) الصحاح مادة (سمط) .
- (٢) في الأصل (حَقَّكَ) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٣) التذييل والتكميل ٢/ ٥٩/ أ و ٥٩/ ب .
- (٤) مقامات الحريري ص ٤٥١ ، المقامة الخمسون .
- (٥) أوضح المسالك ١/ ٢٢٨ .
- (٦) في (ب) (اجمال واختصار) تقديم وتأخير .

أن أسوق كلام بعض المحققين على هذه المسألة لما فيه من الفوائد التي يتم بها الكلام عليها ، ويتضح بها ما في كلام المؤلف - رحمه الله - قال :
وقد يكون للمستدأ خبران فصاعداً بعطفٍ وغير عطفٍ ، مثال ذلك بعطفٍ ،
زيدٌ فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ ، ولا خلاف في هذا ، ومثاله بغير عطف قوليه (١)
تعالى ﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْرَّحِيمُ ﴾ ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ ﴿ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ *
وقول الراجز : (٢)

مَنْ يَكْ ذَاهِبَتْ فَهَذَا بَتَّيْ

مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتَبِي

و هذا فيه خلاف ، ومن منعه قَدَّرَ لكل خبر غير الأول مبتدأً أو جعل (٣)

الثاني صفةً للأول (٤) ، والمنع اختيار ابن عصفور (٥) / ، وكثير من المغاربة ، ١٠٥/١

والصحيح الجواز كما في النموت ، وقد أجاز سيبويه : هذا رجل منطلق (٦)

على أنهما خبران وليس من ذلك ما تعدد لفظاً دون معنى ، ولا ما تعدد

لتعدد صاحبه حقيقة أو حكماً ، مثال الأول : الرَّمَانُ حُلُوٌّ حَائِضٌ أَيْ مُزٌّ ،

وزيد أعسر (٧) أي أضبط ، وهو الذي يعمل بكفتا يديه ،

(١) الآيات ١٥ ، ١٦ من سورة البروج .

(٢) نسب لرواية ، طحقات ديوانه ص ١٨٩ والكتاب ٨٤ / ٢ ، والأصول ١٠٥ / ١ ،

وأما ابن الشجري ٢٥٥ / ٢ ، والانصاف ص ٢٢٥ ، وابن يعيش :

٩٩ / ١ ، والعيني ٥٦١ / ١ ، والهمع ١٠٨ / ١ ، واللسان (بت) .

(٣) في (ب) و (ج) (أو) وهو الصواب .

(٤) في (ب) (الأول) و (ج) (الأولى) .

(٥) شرح الجمل ٣٥٩ / ١ ، ٣٦٠ .

(٦) الكتاب ٨٣ / ٢ .

(٧) في (ج) (أعسر) .

ومثال الثاني : بنو زيد فقيهٌ وكاتبٌ وشاعرٌ ، وزيد وعمر و بكر فقيهٌ وكاتبٌ
 وشاعرٌ ، ومثال الثالث : قوله تعالى : * إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُ زِينَةٌ
 وَتَفَاحُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ * (١)

(٢)

وقول الشاعر :

وَالْمَرْءُ سَاعَ لَا مَرٍّ لَيْسَ يَدْرِكُهُ
 وَالْعَيْشُ شَحٌّ وَإِشْفَاقٌ وَتَأْمِيلٌ

وتحصل من ذلك أَنَّ تعدد الخبر على ثلاثة أضرب :

أحدها : أَنَّ يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد المخبر عنه ، وعلامة
 هذا النوع صحة الاقتصار على كل واحد من الخبرين أو الأخبار ، وهذا
 النوع يجوز استعماله بالعطف اتفاقاً وبغير عطف على الصحيح كما
 تقدم .

الثاني : أَنَّ يتعدد لفظاً دون معنى ، لقيام المتعدد فيه مقام
 خبر واحد ، ولا يجوز في هذا النوع العطف ، لأنَّ مجموعه بمنزلة الواحد
 خلافاً لأبي علي في إجازته : " هذا حُلُوٌّ وَحَايِضٌ " . (٣)

(١) من الآية ٢٠ من سورة الحديد .

(٢) هو عبدة بن الطبيب ، والبيت في المفضليات ص ١٤٢ وبهجسة

المجالس ١١٧/١ ، والعقد الفريد ٢٨١/٥ وشرح التسهيل :

السفر الأول ٢٤ ، ٤٤٣ .

(٣) المسائل المنثورة لأبي علي ص ٣٢ .

الثالث : أن يتعدد لتعدد صاحبه ، ولا يستعمل هذا النوع دون عطف فما كان من النوع الأول صح أن يقال خبران وثلاثة بحسب تعدده ، وما كان من النوع الثاني والثالث فلا يعبر فيه بغير لفظ الواحد إلا مجازاً .

وقال الأخفش : " قولهم (هذا حُلُوٌ حَامِضٌ) ^(١) ، إنما أرادوا هذا حُلُوٌ فيه حوضة فينهني أن يكون / الثاني صفة للأول ، وليس قولهم : «إنهما جميعا خبر واحد» بشي ، والجمهور على أنهما خبران في معنى خبر واحد ، ونُقِلَ عن أبي علي ^(٢) الفارسي أن نحو (حُلُوٌ حَامِضٌ) فيه ضمير واحد تحمله الثاني ، لأن الأول تنزل من الثاني منزلة الجزء ، وصار الخبر إنمّا هو بتساها ، وقال بعضهم : الضمير يعود من معنى الكلام كأنك قلت : هذا مُزْجٌ لأنه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير ولا انفراد أحدهما به ، لأنه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما واحد ، لأن عالميين لا يعملان في معول واحد ، ولا أن يكون فيهما ضميران ، لأنه يصير التقدير كله حُلُوٌ وكله حَامِضٌ ، وليس هذا الغرض منه ، وقيل إن كلا منهما تحمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حياله ، لأن المقصود جمع الطَّعْمَيْنِ والمعنى أن فيه حلاوةً وحوضة واختاره الشيخ أبو حيان ^(٣) ، وتظهر ثرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما

(١) ارتشاف الضرب ٦٥/٢

(٢) الحجة لأبي علي ١٤٩/١ - ١٥٠

(٣) ارتشاف الضرب ٦٥/٢

في نحو : هذا البستان حُلُو حَائِضُ رَمَانُهُ ، فَإِنْ قَلْنَا لَا يَتَحَمَّلُ الْأَوَّلُ
ضميراً تعين رفع الرمان بالثاني ، وَإِنْ قَلْنَا إِنَّهُ يَتَحَمَّلُ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
من باب التنازع إِنْ قَلْنَا بجواز التنازع في السببي العرفوع ، وسيأتي في (*)
بأيه .

وذكر أبو الفتح (١) أَنَّهُ رَاجِعُ أُمِّ عَلِيٍّ نَيْفًا وَعَشْرِينَ سَنَةً فِي عَمْسُودِ
الضمير في هذا الفصل حتى تبين له ، وذكر في البديع : " أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
الفصل بين هذين الخبرين بالابتداء ولا تقديمهما عليه عند الأكثرين
وأجازه بعضهم " (٢) انتهى .

وقد علم من ذلك معنى قول المؤلف فارحه الله : وليس من تعدد
الخبر ما ذكره ابن الناظم (٣) من نحو قوله : (٤)

* يَدَاكَ يَدٌ خَيْرُهُمَا يَرْتَجِسُ (٥)

إلى آخر كلامه ، وهذا البيت أنشده الخليل ، قيل إِنَّهُ لَطَرْفَةٌ مَعْدَةٌ / ١/٢٧

- (١) في (ب) (ابن جني) .
- (٢) البديع لابن الأثير لوحة ٥٢ .
- (٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٥ .
- (٤) هذا صدر بيت وعجزه :
* وَأُخْرَى لَا عَدَائِيهَا غَائِظَةٌ *
- القائل هو طرفة بن العبد والبيت في ديوانه ص ١٧٥ والمعني
١/٢٢٣ ، التصريح ١٨٢/١ ، وشرح الأشعوني ٢٢٣/١ .

(٥) أوضح السالك : ٢٢٨/١ .

(*) باب التنازع ص ٢١٩ .

فَأَمَّا الَّتِي (١) رَجَعَتْ خَيْرُهَا
فَأَجُودُ جُودًا (٢) مِنَ اللَّافِظَةِ
وَأَمَّا الَّتِي يُتَّقَى شَرُّهَا
فَنَفْسُ الْعَدُوِّ بِهَا فَافْظُ

واللافة بالفاء والظاء المعجمة البحر، لأنه يلفظ بالعنبر والجواهر،
والديك، لأنه يأخذ الحبة بمنقاره فلا يأكلها وإنما يلقها إلى الدجاجة،
والتي تنق فرخها من الطير، لأنها تخرج من جوفها لفرخها.
والشاة : التي تُشَلَى للحلب، وهي تجتر فتلفظ بجرتها
وتقبل فرحاً منها بالحلب، والرحى (*)

قال في القاموس (٣) : " ومن إحداهما قولهم : أَسَجَّ مَنْ
لا فظة ، والدنيا لأنها تَلْفِظُ (٤) بمن فيها إلى الآخرة . انتهى والهاء
فيه للمبالغة .

وفائضة بالظاء المعجمة أي مائة ، يقال فَاظَ الرجل يَفِظُ فيظا
إذا مات ، وكذلك إذا (٥) فَاظَتْ نفسه وفاظ هو نفسه أي قامها يتمدى
ولا يتمدى .

(١) في الأصل (الذي) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) في الأصل (أجود) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) القاموس المحيط مادة (لفظ) .

(٤) في (ب) و (ج) (ترمي) .

(٥) في (ب) و (ج) (إذا) ساقط .

(*) القاموس المحيط (لفظ) .

وقال الأصمعي^(١) : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : لا يقال
فاظت نفسه ولكن يقال فَاظَ إذا مات ، وقوله أَجَوَدُ جُودًا من الالافظة هو
من باب وصف المعاني على سبيل المبالغة بما توصف به الأعيان نحو
قولهم : خَوْفٌ خَائِفٌ وَمَوْتُ مَائِتٌ وشعرٌ شاعرٌ ، ثم يصاغ أفعال التفضيل
باعتبار ذلك المعنى ، فيقال : خوفي أخوف من خوفك ، وشعري أشعر من
شعرك ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم^(٢) : (أَشَعْرُكِمَ تَكَلَّمْتُ بِهَا
العربُ كَلِمَةً لَبِيدٌ)^(٣)

* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * .. .

والتقدير : فجوودها أجود جودا من الالافظة ، ثم العجب من المؤلف رحمه
الله - في مناقشته لابن الناظم في البيت المذكور مع أن الثابت في نسخ
ابن الناظم^(٤) عين ما ناقشه به ، فإنه قال بعد أن ذكر أن تعدد الخبر
على ثلاثة أقسام :

(١) الصحاح : مادة (فيظ) .

(٢) أخرجه البخاري في باب أيام الجاهلية من كتاب مناقب الأنصار
١٤٩/٧ ، وأخرجه مسلم في كتاب الشعر ١٥/١٢ ، ١٣ ، ومسند
الامام أحمد ٢/٤٨٠ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ *

وهو للبيد بن ربيعة الشاعر المشهور . والبيت في ديوانه ص ٢٥٦
ومغني اللبيب ص ١٣٣ ، ١٩٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٢٦١ ،
والعيني ١٥/١ - ٢٩١ ، والتصريح ٢٩/١ ، والجمع ٤/١ ، والدرر
١/٧١ .

(٤) ينظر شرح الألفية لابن الناظم ص ١٢٥ .

قسم يجب فيه العطف ومقابله ، وقسم يجوز فيه الاثران ، مانصه :

فالأول ما تعدد لتعدد ما هوله ، إِمَّا حَقِيقَةً نحو ينوك كاتب وصانع / ٢٧ ب /
وفقيه قال :

* يَدَاكَ يَدٌ خَيْرَهَا يُرْتَجَى * (١) (البيت)

فصرح بأن البيت تعدد فيه الخبر لتعدد ما هوله حقيقة ، ثم
قال بعد ذلك وإِمَّا حكما كقوله تعالى : * إِنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا * (٢)
الآية ، وأما قوله تعالى * صُمُّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ * (٣) ، فكلام
ابن الناظم (٤) صريح في أنها ما تعدد فيه الخبر دون تعدد ما هو
له ، وأنها ما يجوز فيه العطف وغيره (٥) ، وعلى هذا فلا محassel
لمناقشته في البيت ، ولا في قوله : الرُّمَّانُ حُلُوٌّ حَائِضٌ ، لأنه صرح بأنه
ما تعدد فيه الخبر لفظا لا معنى وأنه ما يمتنع فيه العطف وأن ضابطه
ألا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ ، وقد أبهم المؤلف - رحمه الله -
في قوله لأن الثاني تابع ، لأنه إن أراد أحد التوابع الخمسة وهو
العطف ، فالخبر المتعدد (٦) قد يكون معطوفا وهذا هو مدعى

(١) من (ب) و (ج)

(٢) انظر الآية في ص ١٠٩ .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الأنعام . وأولها (والذين كذبوا بآياتنا) .

(٤) في (ج) (وغيره) .

(٥) في (ج) (غيره) ساقط .

(٦) في الأصل (المعتمد) والمثبت من (ب) و (ج) .

ابن الناظم - رحمه الله - وقد قال السفاسقي (١) في إعرابه ما نصه :
 " صُمُّ وَبُكْمٌ " (٢) خبر عن الذين (كذبوا) .

قال أبو البقاء (٣) : مِثْلُ حُلُوِّ حَائِضٍ ، والواو لا تنع من ذلك .
 قلت : ليس مثله ، لأنَّ (حُلُوِّ حَائِضٍ) متعدد لفظا لا معنى بخلاف " صُمُّ وَبُكْمٌ " (٤)
 فإنَّ الظاهر تعدده لفظا ومعنى ، وقوله الواو لا تنع من ذلك .

الصحيح : منعه ، وأجازه أبو علي وأجاز أبو البقاء أيضا
 أَنْ يَكُونَ " صُمٌ " خبر مبتدأ محذوف أي بعضهم صم وبعضهم بكم . انتهى .
 وَلِإِنْ أَرَادَ بِقَوْلِهِ تَابِعَ أَحَدَ التَّوَابِعِ الَّتِي قَبِلَ مِنْهَا مِنْ قَبِيلِ
 المترادف نحو عَطَشَانُ نَطَشَانُ ، فالأصح أنهما غير مترادفين ، لأنَّ الثاني
 لا يفرد بالذكر ، وأيضا سبيل ذلك أن يذكر التابع بغير عطف ، وأيضا
 فإنه لا يلزم من الصم البكم ويلزم من البكم الصم فهما متعددان لفظا

(١) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاسقي ، فقيه مالكي
 له مصنفات منها المجيد في أعراب القرآن المجيد ، مخطوط ت ٧٤٢ هـ
 أخباره في : الدرر الكامنة ٦٧/١ وبغية الوعاة ١٨٦/١ ،
 والأعلام ٦٣/١ .

(٢) ينظر المجيد في أعراب القرآن المجيد ج ١ لوحة ١٨ .

(٣) الثبيان في أعراب القرآن للعكبري ٣٤/١ .

(٤) في الأصل (ذلك) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في (ب) (وإذا) .

ومعنى ولم يتكلم قريبه ^(١) على ذلك في حاشيته ، والتحقيق أَنَّ ذلك ليس من تعدد الخبر / لتعدد ما هو له حقيقة ، فإنَّ "الذين" اسم ١/٢٨ جمع للذى ، فالمعنى : أَنَّ بعض الذين كذبوا ^(٢) صم وبعضهم بكس ، وهذا ظاهر . والله تعالى (٣) أعلم .

ص/ قوله : (هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) إلى آخره . ^(٤)
ش/ أقول : لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع في نواسخها ^(٥) ، وهي ثلاثة أقسام :

قسم يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها ، وما الحجازية وأخواتها ، وكاد وأخواتها .

وقسم ينصب المبتدأ ويرفع الخبر وهو (إن) وأخواتها
(لا) النافية للجنس .

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن هشام الأنصارى " شهاب الدين " نحوى من أهل القاهرة ، سكن دمشق وتوفي بها سنة ٨٣٥ هـ . من تصانيفه : حاشية على التوضيح لجده ابن هشام الأنصارى . أخباره في : بغية الوعاة ص ١٣٩ ، كشف الظنون لحاجي خليفة ١/ ١٥٥ ، الضوء اللامع ١/ ٣٢٩ ، الأعلام ١/ ١٤٧ .

(٢) في (ج) (كفروا) .

(٣) في (ب) (والله أعلم) .

(٤) في (ج) (هذا) ساقط .

(٥) أوضح المسالك ١/ ٢٣١ .

(٦) في (ج) (نواسخها) .

وقسم ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها ، وأعلم وأخواتها ، ودخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس ، لأن الأفعال ^(١) حقها أن تنسب معانيها إلى المفردات لا إلى الجمل ، فإن ذلك للحروف نحو : هل جاء زيد ، ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها إلى الجمل ورفعوا بها المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ، ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول ، هذا هو ^(٢) مذهب البصريين .

وقال الكوفيون ^(٣) : " إنها لم تعمل الرفع ، وإن المبتدأ باق على رفعه ، والصحيح مذهب البصريين بدليل اتصال الضائريها ، وهي لا تتصل إلاَّ بالعامل ، وقالوا أيضا : إنَّ الخبر منصوب على الحال .

وقال الفراء : انتصب تشبيها له بالحال ، والصحيح ما ذهب إليه البصريون لوروده مضرا ومعرفة وجامدا ، وأنه لا ^(٤) يستغنى عنه ، وليس ذلك شأن الحال ، واعتراض بوقوعه جملة وظرفا ، ولا يقع المفعول كذلك ، وأجيب بالتمنع ، بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال : زيد عروفاضل ، والمجرور نحو : مررت بزيد ، والظرف إذا توسَّع فيه .

- (١) في (ج) (الخلاف) .
- (٢) في الأصل (هذا) والثبت من (ب) و (ج) .
- (٣) انظر الانصاف مسألة ١١٩ ، ص ٨٢١ ، والتبيين مسألة ٤٤ ص ٢٩٥ .
- (٤) في الأصل (ليس يستغنى) والثبت من (ب) و (ج) .

ص/ قوله : (١) وقوله :

(*)
* فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا * ()

ش/ أقول : قال العيني (٢) : يمين الله : مبتدأ وخبره محذوف

أَيَّ عَلَيَّ يَمِينُ اللَّهِ ، والجملة مقول القول ، وفي كلامه قصور ، لأنَّ ابن مالك

- رحمه الله - اقتصر في / التسهيل (٣) على النصب فيما حُذِفَ منه ٢٨/ب

فعل القسم ، وحرف الجر (ونصبه ، وإنَّ حذفاً معاً أَيَّ فعل القسم وحرف

الجر) نصب المقسم به ، وتبعه على ذلك المؤلف في الجامع (٤) الصغير

له ، ومثل ذلك بالبيت المذكور ، ووجه النصب أنَّ الحرف لما حذف وصل

فعل القسم بنفسه إلى المقسم به .

(١) القائل هو امرؤ القيس الشاعر المشهور ، وهذا صدر بيت وعجزه :

* وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي *
والبيت في ديوانه ص ٣٢ ، والكتاب ٣ / ٤ - ٥ ، ومعاني القرآن للفراء

٥٤ / ٢ ، والمقتضب ٣٢٦ / ٢ ، والجمل للزجاجي ص ٧٣ ، والخصائص

٢٨٤ / ٢ ، وأما لي ابن الشجري ٣٦٩ / ١ ، وابن يمين ٣٢٧ / ٨ ،

١٠٤ / ٩ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٩٢ ، والبحر المحيط

٣٦ / ٢ ، والمفني ص ٨٣٤ ، والخزانة ٤٣ / ١٠ .

والأوصال : جمع وصل وهو كل عضو ينفصل عن الآخر .

(٢) العيني ١٣ / ٢ .

(٣) التسهيل لابن مالك ص ١٥٠ .

(٤) الجامع الصغير ص ١٣٩ .

(*) أوضح المسالك ٢٣٢ / ١ .

وقال المرادى في شرح التسهيل : * وذكر غير المصنف فسي
المقسم ^{بـ} إذا حذف الفعل وحرف الجر وجهين : النصب كما تقدم والرفع
على الابتداء ، والخبر محذوف ، وأنشدوا بالوجهين :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ (١) البيت * .

فكان ينبغي للعيني أن يتعرض لذلك .

قال الجوهري (٢) : صاحب القاموس واللفظ للآول : * واليمين
القسم والجمع أيمان وأيمان سمي بذلك ، لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب
كل واحد منهم يمينه على يمين صاحبه * .

ص/ قوله : (بدليل * أهتولاء إياكم كانوا يعبدون *) (٣)

* وأنفسهم كانوا يظلمون * (٤) (٥) .

ش/ أقول : قال ابن مالك (٦) - رحمه الله - في شرح التسهيل :

(فأياكم) و (أنفسهم) منصوبان بـيعبدون ويظلمون ، [وقد] (٧) قدما ،
وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل .

(١) شرح التسهيل للمرادى لوحة : ١٠٧ .

(٢) الصحاح : مادة (يمين) .

(٣) من الآية (٤٠) من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

(٥) أوضح المسالك ١ / ٢٤٤ .

(٦) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

(٧) في الأصل (وقد) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

ص/ قوله : (لِرَفْعِهَا الضَّمِيرَ خِلَافًا لِسَيِّمِيهِ)^(١)

ش/ أقول : اختطف النحويون في " كان " في هذا البيت^(١) ،
فذهب سيبيويه^(٢) والخليل إلى أنها زائدة بين الصفة والموصوف .

قال ابن مالك - رحمه الله - : " ولا يمنع من زيادتها ، إسنادها
إلى الضمير كالم يمنع من الغاء ظن إسنادها في زيد ظننت قائم^(نحو*) " (٤) ،

وذهب أبو العباس^(٥) وأكثر النحويين إلى أنها في البيت ليست بزائدة
بل هي الناقصة و (لنا) خبرها ، والجملة في موضع الصفة (لجيران)

و (كرام) صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى :

* وَهَذَا كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ مَبَارَكٌ^(٦) *

واختطف في إطلاق سيبيويه والخليل الزيادة عليها في / البيت ، ٢٩/أ

فالذي فهمه النحويون أنها أرادوا حقيقة الزيادة

(١) أوضح المسالك ٢٥٨/١ .

(٢) البيت هو :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ * وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ
وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢ ، والكتاب ١٥٣/٢ ، والجميل
للزجاجي ص ٤٩ والمغني ص ٣٧٧ ، والعيني ٤٢/٢ .

(٣) الكتاب ١٥٣/٢ ، ١٥٤ .

(٤) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٤٩٢ .

(٥) المقتضب ١١٢/٤ .

(٦) من الآية ١٥٥ من سورة الأنعام .

(*) من التصريح .

واختلفوا في تخريج ذلك ، فقل ما ذكره ابن مالك ^(١) ، وقال
الفارسي ^(٢) في التذكرة ، فإن قلت كيف وقد علت في الضمير ؟ قلنا :
تكون ^(٣) لفوا ، والضمير الذي فيها تأكيد لنا في (لنا) ، لأنه مرتفع
بالفاعلية ألا ترى أنه لا خبر له ؟ وقال أبو الفتح ^(٤) : وجه زيادتها
في هذا البيت أن تعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل ، والضمير
مبتدأ و (لنا) الخبر ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ، ولم تعتقد
أن الواو مرفوعة بكان .

وقال ابن عصفور ^(٥) : أصل المسألة (وجيران لنا هم كرام ،
فـ " لنا " في موضع الصفة وـ " هم " فاعل لـ " لنا " على حد : مرت برجل
معه صقر صائداً به غدا ، ثم زيدت " كان " بين " لنا " وـ " هم " ،
لأنها تزداد بين العامل والمعمول فصار : لنا " كان هم ، ثم اتصل
الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه ، لأن الضمير قد يتصل بغير عامله

- (١) ينظر شرح التسهيل ، السالف الذكر ص ٤٩٢ .
(٢) الإفصاح ص ٣٥٥ .
(٣) في (ب) (يكون) .
(٤) الخصائص ٣١٦ / ١ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي
لابن السيد ص ١٥٧ ، ١٥٨ .
(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٠٩ / ١ ، ٤١٠ .

في الضرورة نحو قوله : (١)

* أَلَّا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كَ دَيْسَارٍ *

والأصل إِلَّا إِيَّاكَ ، وإذا كان يتصل بالحرف فلا حَرَى أَنْ يتصل بالفعل ، وقال بعضهم : لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون ، إِنَّمَا أَرَادَ (٢) بالزيادة أَنَّهُ لَوْلَمْ تدخل هذه الجملة بين (جيران) و (كرام) لَفُهِمَ أَنَّ هُوَ لَا القوم كانوا جيرانه فيما مضى ، وَأَنَّهُ قد فارقهم ، فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجاء بقوله : كانوا (لنا) لتأكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فأطلقا الزيادة بهذا المعنى ، ويبدل على أَنَّهُ يصف حالاً

ماضية قوله (٣) : قبل هذا :

هَلْ أَنْتُمْ عَائِجُونَ بِنَا لَمَنَّا نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

(١) لم أهتم إلى قائل هذا البيت ، وهذا عجز بيت صدره :

* وَمَا نُبَا لِي إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتِنَا *

وهو في الخصائص ٣/٣٠٧، ٢/١٩٥ ، وابن عميش ٣/١٠١، ١٠٣، والضرائر لابن عصفور ص ٢٦٢ وشرح التسهيل ، السفر الأول ص ٢٠٦ ، والمغني ص ٥٧٧ ، والعيني ١/٢٣٥ ، وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤ والخزانة ٥/٢٧٨ .

(٢) في الأصل " أراد " والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) القائل هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ٢/٢٩٠ وفي الديوان :

" أَلَسْتُمْ عَائِجِينَ " والشعر والشعراء : ١/١٢٨ ، وسط اللالسي

في شرح أمالي القالي : ص ٧٥٨ ، واللسان مادة (لعن) و

(أنن) ، وشرح التسهيل ، السفر الأول ص ٦٠٧ ، والتصريح

ولا يستنع أيضا في البيت أَنْ تكونَ تامة على حذف المضاف تقديره

"وجدتُ جبرتهم"، ثم حذف المضاف، وأُقيِمَ المضاف إليه / مُقَامَهُ فقال ٢٩/ب

كانوا والجملة صفة وفيه بعد .

ص/ قوله : (مِنْ لَدُنْ شَوْلًا) (١)

ش/ أقول : " شولا " منصوب على أنه خبر كان المحذوفة ، قال

في الضياء (٢) (٣) : في فَعْلٍ بفتح الفاء وسكون العين ، الشَوْلُ : النوق

التي ارتفعت ألبانها وأتى على نتائجها سبعة أشهر ، الواحدة شائلة بالهاء .

ص/ قوله : (

(٤) (٥) * وَلَاكِ أَسْقِنِي إِنْ كَانَ بَاوُكَ ذَا فَضْلٍ *)

(١) أوضح المسالك ٢٦٣/١ ، وهو قول من أقوال العرب ، لم يعرف

قائله وتتمته :

* فَالْيَ إِثْلَافَهَا *

وهو في الكتاب ٢٦٤/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢٢٢/١ ، وابن

يعيش ١٠١/٤ ، وشرح التمهيد ص ٤٩٨ ، والعيني ٥١/٢ ،

والخزانة ٢٤/٤ ، ٣١٨/٩ .

(٢) ضياء الحلوم ج٢ لوحة ٢٨٧ .

(٣) في (ب) و (ج) في (ضياء الحلوم) .

(٤) هذا البيت للنجاشي الحارثي وقد ورد في الكتاب ٢٧/١ ، والخصائص

٣١٠/١ ، والمنصف ٢٢٩/٢ ، وأمالى ابن الشجرى ٣٨٥/١ ،

والانصاف ص ٦٨٤ ، وابن يعيش ١٤٢/٩ ، والمفنى لابن هشام

ص ٣٨٤ والأشياء والنظائر ١٣٣/٢ ، الخزانة ٢٦٥/٥ ،

٤١٨/١٠ ، ٤١٩ .

(٥) أوضح المسالك ٢٧١/١ .

ش/ أقول : هو عجز بيت ، صدره :

* فَلَسْتُ بِآتِيهِ (١) وَلَا أَسْتَطِيعُهُ *

وهو من أبيات للنجاشي أولها :

وَمَا قَدِيمُ الْعَهْدِ بِالْقَوْدِ أَجِينِ
يُخَالُ رِقَانًا أَوْ صَبِيحًا مِنَ الْفِئْسَلِ
لَقِيتُ عَلَيْهِ الذُّئْبَ يَغْوَى كَأَنَّهُ
خَلِيعٌ خَلَا مِنْ كُلِّ مَالٍ وَمِنْ أَهْلِ
فَقُلْتُ لَهُ يَا ذِئْبُ هَلْ لَكَ فِي أَخٍ
يُوَاسِي بِمَا مِنْ عَلَيْكَ وَلَا يَخُلِ
فَقَالَ هَذَاكَ اللَّهُ إِنَّكَ إِنَّمَا
دَعَوْتَ لِمَا لَمْ يَأْتِهِ سُبُعٌ قَبْلِي

فلست بآتيه البيت، و"الرقان" : بكسر الراء الزعفران،
وقيل الحنّا ، والفِئسل : بكسر الفين المعجمة ، ما يغسل به الرأس ، وكان
النجاشي عرض له ذئب في سفر فحكى أَنَّهُ دعا الذئب إلى الطعام
وقال له هل لك في أخ ؟ ، يعني النجاشي نفسه يواسيك في طعامه
بغير منٍّ ولا بُخْلِ ، فقال له الذئب دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع
قبلي من موأكلة بني آدم ، ولست بآتيه ولا أستطيعه ، ولكن إن كان
في ماؤك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه وهذا الكلام

(١) في (ب) و (ج) (بآتيه) ساقط .

وضعه النجاشي على لسان الذئب كأنه اعتقد أنه لو كان من يعقل لقال هذا الكلام ، وقد استشهد (١) سيمويه - رحمه الله - في كتابه بالبيت المذكور .

قال ابن بنين (٢) / شارح أبياته : " والشاهد فيه أنه حذف النون من (لكن) وهي متحركة ، وإنما تحذف إذا كانت ساكنة ، لأنها تشبه حروف المد واللين ، لأنها تكون إعراباً مثلهن وتحذف للجزم كما يحذفن ، فإذا تحركت لم يجز أن تحذف بزوال الشبه " . (٣)

(١) في (ج) (استشهد به) .

(٢) وهو سليمان بن بنين بن خلف الدقيقي المصري لازم ابن برى مدة في النحو وسمع منه وصنف في العروض والنحو ومن تصانيفه لباب الاعراب في شرح أبيات الكتاب وغير ذلك من المصنفات توفي سنة ٦٢٤ هـ ،

اخباره في معجم الأدباء ٢٥٠ / ٤ ، و بغية الوعاة ٥٩٧/١ ،

والاعلام ١٢٢/٣ .

(٣) لباب الاعراب ج ١ لوحة ٠٤

ص/ فصل في ما ولا ولا ت وإِنْ العاملات (١) عمل ليس

لشبهها بها . (٢)

ش/ أقول : فصل هذه الأرواح عما قبلها ، وإن كان العمل واحدا ، لأنها حروف ، وتلك أفعال .

والأصل في " ما " النافية ألاَّ تعمل ، لأنها من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال ، فلذلك أعطها بنو تميم وأعطها أهل الحجاز حملا على ليس لمشابتها لها في نفي الحال ، ولما كان عطفا على خلاف الأصل شرطوا فيه شروطا .

ص/ قوله : (وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا) . (٤)

ش/ أقول : المنجون : الدولاب الذي يستقي (٥) عليه ، وهو منصوب على المصدر ، أو بفعل محذوف أي يشبه منجوننا .

(١) في الأصل و (ج) (المعاملات) والمثبت من (ب) .

(٢) أوضح المسالك ٢٧٣/١ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

* وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ *

وهذا البيت ورد بدون نسبة في المقرب ١٠٣/١ ، وابن يعميش ٧٥/٨

وشرح التسهيل ، السفر الأول ص ٥١١ ، والمفني ص ١٠٢ ، وشرح

شواهد ١١٦/٢ والتصريح ٩٧/١ ، وشرح الأشموني ٢٤٨/١ .

(٤) أوضح المسالك ١٧٦/٢ .

(٥) في (ب) و (ج) (يستقي) .

(*)
وقال ابن بابشاذ: (١) أصله كَنَجَنُونَ ثم حذف الجار .
وروى المازني : أرى الدهر إلا منجنونا ، وحكم بزيادة إلا ، وتبعه
ابن مالك . (٢)

ص/ قوله : (فأما قوله : (٣)

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِنْ هُمْ قُرَيْشِي وَإِنْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ (٤)

ش/ أقول : لما كان هذا البيت يوهم تقدم خبر " ما " على

اسمها احتاج المؤلف - رحمه الله - إلى الجواب عن ذلك بما ذكره ، وقوله :
(أى ما في الوجود بشر مثلهم) جيد ، إن قدر الخبر متقدما لئلا يلزم تقدم (٥)
الحال على عاملها الظرف وهو مستع ، واعلم أنه إذا قلنا إن " مثلهم " حال
في البيت ، فإن " ما " ليست عاملة ، لأنه قد فصل بينها وبين اسمها
بالحال .

(١) ينظر في العيني على الأشموني والصبان : ٢٤٨/١ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٥١١ .

(٣) القائل هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ١٨٥/١ ، والكتاب ٦٠/١

المقتضب ١٩١/٤ ، والمقرب ١٠٢/١ ، وشرح التسهيل ، السفر

الأول ص ٥١٠ ، والمغني ص ١١٤ ، والعيني ٩٦/٢ ، والتصريح

١٩٨/١ ، والجمع ١١٣/٢ .

(٤) أوضح المسالك ٢٨٠/١ .

(٥) في (ب) (تقديم) .

(*) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى أبو الحسن المصرى (ت ٦٩ هـ)

أخباره في انباء الرواة ٩٥/٢ - ٩٧ ومعجم الأدباء ١٢/١٧ - ١٩ .

(**) أوضح المسالك ٢٨٢/١

وأما قول الشارح - رحمه الله - : (ما في الوجود بشر مثلهم) ،

فالاخلاف في إعمالها في تركيبه / مني على الخلاف في إعمالها ٣٠/ب
إذا تقدم خبرها .

هل يمتنع مطلقاً أو يجوز مطلقاً أو يجوز بشرط أن يكون ظرفاً
(١)
أوجاراً و مجروراً ؟

(*) (٢)
ص/ قوله : (ثُمَّ زِيدَتْ التَّاءُ) .

ش/ أقول : أي لتأنيث اللفظ أو للمبالغة في معناه أولهما .

ص/ قوله (٣) : (إنَّ السَّبْتُ ذِكْرٌ وَلَيْسَ بِزَمَانٍ) . (٤)

ش/ أقول : لم يتعرض المصنف (٥) لنفي الزمان عن " هُنَا " ، لأنها

قد ترد له كما في هذا المحل .

(١) في (ج) (أو) .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٧/١ .

(٣) في (ج) (أقول) .

(٤) أوضح المسالك ٢٨٩/١ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٥١٧ .

(*) الكلام عن زيادة التاء في (لات) .

قال ابن الناظم^(١) : وقد يراد بها الزمان كقول الآخر:^(٢)

حَنَنْتُ نَوَارُؤَ لَاتٍ هَنَّا حَنَّتِ
وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُؤُ أَجْنَسَتْ

(*)

وتمرض لنفيه عن المبتدأ لما كان مفقودا فيه .

(١) شرح الالفية لابن الناظم ص ٨٠ .

(٢) البيت لشبيب بن جميل أو حجل بن نضلة ، وهو في ابن يمينش :
١٥ / ٣ ، ١٢ ، وشرح التسهيل ، السفر الأول ص ٣٤٥ ، ٥١٢ ،
والعيني ٤١٨ / ١ ، والهمع ٢٧٠ / ١ والخزانة ١٩٥ / ٤ ، ٤٦٣ / ٥ ،
وحنت : من الحنين وهو الشوق ، وأجنت : أخفت ، الصحاح : حنن ،
وجنن .

(*) يقصد ابن هشام عندما قال : اذا المبتدأ ذكرت وليس بزمان .

هذا باب أفعال المقاربة

ص/ قوله : (عسى الغوير أبو ساء) (٢)

ش/ أقول : الغوير تصغير الفار ، قال الجوهري : (٣) قال الأصمعي : (٤) أصله أن ناسا كانوا في غار فانهار عليهم فأتاهم عدوهم فقتلهم ، فصار مثلاً لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ، وقال ابن الكلبي : (٥) الغوير ، مأً لبني كلب معروف ، وهذا المثل (٦) قالته الزباء لما تنكَّب قصير بالآ جمال الطريق المنهج ، وأخذ على طريق الغوير ، وذكر أيضاً أن الأبوس من الداهية وأن الأبوس أيضاً جمع بوس من قولهم يوم بوس من يوم نعم ، والزباء ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف ، وكان من خبرها

- (١) الأمثال لأبي عبيد ص ٣٠٠ وجمهرة الأمثال ٥٠/٢ ، ومجمع الأمثال للميداني ١٧/٢ ، والمستقصى ١٦١/٢ ، واللسان (غور - بأس) .
- (٢) أوضح المسالك ٣٠٣/١ .
- (٣) الصحاح : (غور) (بأس) .
- (٤) هو عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي راوية العرب وأحد أئمة العلم باللغة والشعر والبلدان ولد سنة ٢٢٢ وتوفي سنة ٢١٦ هـ . أخباره في : مراتب النحويين ص ٨٠-١٠٥ ، وأخبار النحويين البصريين ص ٧٢ ، وطبقات النحويين ص ١٦٧-١٧٤ ، ونزهة الألباء ص ٩٠-١٠١ .
- (٥) هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفي سنة ٢٠٤ هـ أو ٢٠٦ هـ . أخباره في : مراتب النحويين ص ١١٣ ، والفهرست لابن النديم ص ١٤٠ ونزهة الألباء ص ٧٥ .
- (٦) في (ب) (المثل) .
- (*) أي الجوهري في مادة (بأس) .

أَنَّهَا لَمَّا قَتَلَتْ جَذِيَّةً قَالَ قَصِيرُ بْنُ سَعْدٍ لِعَمْرِو بْنِ أُمِّ جَذِيَّةٍ : أَلَا تَطْلُبُ ثَارَ خَالِكَ ؟ قَالَ : وَكَيْفَ أَقْدِرُ عَلَى الزَّيَاءِ ؟ ، فَقَالَ قَصِيرُ : أَعِدُّ إِلَى شَرَفْتِي قَاصَّطِلْمَهُمَا وَاجْدِعْ أَنْفِي وَاضْرِبْ ظَهْرِي ضَرْبًا مُوجِعًا وَدَعْنِي وَإِيَّاهَا ، فَفَعَلَ ذَلِكَ فَسَارَ إِلَيْهَا وَأَعْلَمَهَا أَنَّ عَمْرًا فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ لِمَا تَوَهَّمَهُ (١) أَنَّهُ أَشَارَ عَلَى جَذِيَّةٍ بِالْإِقْبَالِ عَلَيْهَا حَتَّى قَتَلَتْهُ ، وَظَنَّتْ / أَنَّ الْأُمْرَ ١/٣١
كَأَوْصَفٍ فَأَقَامَ عِنْدَهَا وَأَحْسَنَ خِدْمَتَهَا وَأَظْهَرَ النَّصِيحَةَ ، وَتَحَلَّى عِنْدَهَا بِالتَّجَارَةِ وَزَيْنِهَا لَهَا فَبِعِثَتْ مَعَهُ مَالًا وَإِبِلًا إِلَى الْعِرَاقِ ، فَسَارَ قَصِيرٌ إِلَى عَمْرِو بْنِ سَرْفَازٍ مِنْهُ مَالًا وَزَادَهُ عَلَى مَالِهَا وَاشْتَرَى طُرْفًا مِنْ طُرَفِ الْعِرَاقِ ، وَرَجَعَ إِلَيْهَا فَأَرَاهَا الْإِرْبَاحَ فَسَرَّتْ بِهِ ، ثُمَّ جَهَّزَتْهُ مَرَّةً أُخْرَى فَأَضْعَفَ لَهَا الْمَالُ حَتَّى عَجِبَتْ مِنْ ذَلِكَ ، وَازْدَادَتْ بِهِ سُرُورًا وَغِيظًا ، فَلَمَّا كَانَتْ الْمَرَّةَ الثَّلَاثَةَ أَعَدَّ لَهَا جَوَالِقَ (٢) وَأَدْخَلَ فِي الْجَوَالِقِ رِجَالًا بِسِلَاحِهِمْ ، وَذَلِكَ بِمُوَافَقَةِ مَنْ عَمِرُوا وَقَدْ سَارَ مَعَهُ فَكَانُوا يَسِيرَانِ اللَّيْلَ وَيَكْنُفَانِ النَّهَارَ ، وَلَمَّا بَعُدَ خَبْرُهُ عَنِ الزَّيَاءِ سَأَلَتْ عَنْهُ فَقِيلَ لَهَا أَخِذِ الْفُؤِيرَ ، فَقَالَتْ : (عَسَى الْفُؤِيرُ أَبُو سَاءٍ) ، فَأَرْسَلَتْهَا مَثَلًا ، وَدَخَلَ قَصِيرٌ إِلَى الزَّيَاءِ ، وَالْعَيْرُ سَتَاخِرَةٌ عَنْهُ ، فَقَالَ لَهَا : قَفِي فَاَنْظُرِي إِلَى الْعَيْرِ ، فَرَقِيتُ سَطْحًا لَهَا فَجَعَلَتْ تَنْظُرُ إِلَيْهَا ، وَهِيَ تَشِي قَلِيلًا قَلِيلًا فَأَنْكَرَتْ شَبِيهَا وَقَالَتْ :

(١) فِي الْأَصْلِ " تَوَهَّمَ " وَالْمَشَبُّهُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٢) الْجَوَالِقُ : بِكسر اللام وَفَتْحِهَا وَعاءٌ مِنَ الْأَوْعِيَةِ ، اللَّسَانُ (جَلَق) .

مَا لِلْجَمَالِ مَشِيئَهَا وَثِيْدًا أَجْنَدًا لَا يَحِطُّنَ أُمُّ حَسِيْدًا
أُمُّ صَرْفَانًا بَارِدًا شَدِيْدًا أُمُّ الرُّجَالِ جُشْمًا قُعُوْدًا

قال صاحب (١) الروض المعطار : و " الصرْفَان (٢) الرصاص " ،

فانتبهوا إلى الحصن الذى هي فيه ، وقد أظلم الليل ، وشغلت هي ولم ترتب بقصير ، فلما دخلت العير المدينة تقدم قصير فوقف على الباب ، وعليه بوابون من النبط وفيهم رجل بيده شفرة فطعن جولقا منها فأصاب رجلا ، وقال البواب : الشَّرُّ الشَّرَّفَانَتْنِىْ قصير سيفه ف ضرب به البواب فقتله (٣) ،

وجاء عمرو على فرسه فدخل الحصن و بركت الإبل وحلت الجوالق فبرز الرجال ، ومثلوا في المدينة بالسلاح ، وكانت الزبى قد اتخذت سرباً أجرت

به الماء من قصرها / إلى قصر أختها ، فقصد عمرو ، وكان عند وصفه له قصير ووصف له الزبى ، وكانت الزبى وُصِفَ لها عمرو بصورته على كل حالاته تريد بذلك أن تعرفه لتأخذ حذرهما منه ، فلما رأت الزبى عمرا عرفت ، فولت هاربة فلحقها عمرو فلما أيقنت بلحاقه لها مصت خاتما في يدها مسموما ، وقالت : بيدي لا بيدك يا عمرو فماتت مكانها ، وقيل إنه جللها بالسيف ثم استباح بلادها واستولى على ملكها .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الحميرى المتوفى سنة ٩٠٠ هـ

والكتاب يشمل السير والأخبار ، جُمِعَ فيه كتب كثيرة ، أخباره في : كشف الظنون ص ٩٢٠ ، والأعلام ٥٣ / ٢ .

(٢) الروض المعطار ص ٤٣٠ .

(٣) انتضى سيفه : سله من الغمد . الصحاح (نضى) .

* والوَيْدُ ، بفتح الواو وكسر الهمزة بعدها شناة تحتية فسدال
مهلة التَّوَدَةُ * قاله الجوهري (١) وأنشد قول الزها * وفي القاموس (٢)
* الوَيْدُ * الرِّزَانَةُ والتَّانِي ، و * الجندل * الصخر ، و * الصَّرْقَان * بفتح
الصاد والراء المهملتين بعدها فاء ، فألف فنون ، جنس من التمر ، قال
أبو عبيد (٣) : * لم يكن يُهْدَى للزَّهَاءِ شَيْءٌ * كان أحب إليها من التمر
الصَّرْقَان ، وأنشد :

وَلَمَّا أَتَتْهَا الْعَيْرُ قَالَتْ أَبَارِدُ

مِنَ التَّمْرِ أَمْ هَذَا حَيْدٌ وَجَنْدَلُ

والجُثْمُ بضم الجيم وتشديد الثاء الثلاثة ، جمع جاثم ، وهو الذي (٤) ، (٥) يَلْبُدُ
بالأرض ، والقعود جمع قاعد ، وزرقاء اليمامة غيرها ويأتي ذكرها .
ص / قوله : (وَأَنَّ يَكُونَ الْفَعْلُ مَجْرَدًا مِنْهَا ، إِنَّ كَانَ الْفَعْلُ دَالًا
على الشروع) . (٦)

-
- (١) الصحاح : (وأد) .
(٢) القاموس المحيط : (وأد) .
(٣) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي المتوفى سنة ٢٢٠ هـ
أخباره في : مراتب النحويين ص ١٤٨ ، الفهرست ص ١٠٦ ، معجم
الأدباء ١٦ / ٢٥٤ وله ترجمة في غير كتاب . وينظر الصحاح :
مادة (صرف) .
(٤) في (ج) (الذي) ساقط .
(٥) في (ب) (طبد) .
(٦) أوضح المسالك ١ / ٣١١ .

ش/ أقول : لأنَّ أفعال الشروع دالة على الحال ، و " أن " دالة على الاستقبال فتنافيا .

ص/ قوله : (الثاني : إذا ولي إحداهن " أن " والفعل ، وتأخر عنها اسم هو المسند اليه في المعنى) ^(١) ، إلى آخره .

ش/ أقول : ما ذكره غير متعين لجواز أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء ، وتكون عسى مسندة إلى (أن) والفعل تامة خبرا عنه ، والرابط الضمير الذى في الفعل وهذا على أحد الوجهين السابقين فيما إذا تقدم الاسم على عسى / وقدرت عسى مجردة من الضمير فهذا وجه ثالث ، ويجوز أيضا وجه رابع ، وهو كون الاسم الموحى خبر مبتدأ وعسى مسندة إلى ضميره ناقصة و (أن) والفعل في محلَّ النصب خبرا لها ، ويظهر أثر ذلك في التأنيث والتثنية والجمع ، فنقول : هست أن تقوم هند بتأنيث عسى وتقوم ، وعسيا أن يقوموا الزيدان ، وعسوا أن يقوموا الزيدون ، وعسين أن يقمن الهندات ، وهذا على الوجه الثاني من الوجهين السابقين فيما إذا تقدم الاسم على عسى وقدرت مسندة إلى الضمير فتحذر " أن " الجائز ، في هذا الفرع أربعة أوجه ذكر الموحى لف رحمه الله ، وجهين وأهمل وجهين .

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٢٣ .

هذا (١) باب الـ حرف الثمانية الداخلة على المبتدأ والخبر ،

فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها .

ص/ قوله : (والثالث «لَكِنَّ» وهو للاستدراك) (٢) إلى آخره .

ش/ أقول : الاستدراك رفع تَوَهُّمٌ تَوَلَّدَ (٣) من الكلام السابق

رفعا شبيها بالاستثناء ، ومثّل له المؤلف - رحمه الله - بقوله : زيد شجاع

لكنه بخيل ، فإنَّ إثبات الشجاعة لزيد يوهّم (٤) إثبات الكرم لـ

لما يتبادر من تلازم الصفتين المذكورتين إيجابا ، فرفع ذلك التوهّم

بقوله : لكنه بخيل ، تقول (٥) أيضا : زيد ليس بشجاع لكنه كريم ،

فيوهّم سلب الشجاعة عنه سلب الكرم لما يتبادر أيضا من تلازم الصفتين

سلبا فرفع (٦) ذلك بقوله : لكنه كريم ، وقولنا : رفعا شبيها بالاستثناء

ظاهر ، لأن قولك (٧) : لكنه بخيل بمعنى إلا أنه بخيل ، ومثّل للتوكيد

بقوله : (لوجاءني أكرمته لكنه لم يجي) ، لأنَّ امتناع المجيء مفهوم من

لو ، لأنه (٨) حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله بعد ذلك : لكنه لم

يجيء / توكيد لما دل عليه الكلام السابق .

ب/ ٣٢

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك : ٣٢٨ / ١ .

(٣) في (ب) و (ج) (يتولد) .

(٤) في (ج) (توهّم) .

(٥) في (ب) و (ج) (وتقول) .

(٦) في (ب) و (ج) (فترفع) .

(٧) في (ب) و (ج) (قوله) .

(٨) في (ب) و (ج) (لأنها) .

ص/ قوله :

(١) (٢) فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسِكَ

(والإشفاق في المكروه نحو

ش/ أقول : قال الجوهري : (٣) باخع نفسه بخعاً أي قتلها

غماً . قال ذو الرمة : (٤)

أَلَا أَيُّهَاذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ

لَا تَرْنَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

ومنه قوله تعالى * بَاخِعٌ نَفْسِكَ * وبَخَعَ بالحق بخوعاً أقرب إليه

وخضع له ، وكذلك بَخِجَ بالكسر بخوعاً وبخاعة .

ص/ قوله : () ولا يتوسط إلا إن كان الحرف غير " عس " و " لا " . (٥)

ش/ أقول : أما عس فلان شرط اسمها أن يكون ضميراً متصلاً

بها فلا يفصل بينها وبينه فاصل ، وأما " لا " ، فلان شرط اسمها أن

يكون نكرة متصلة بها .

(١) من الآية ٦ من سورة الكهف .

(٢) أوضح المسالك ٣٢٩/١ .

(٣) الصحاح (باخع) .

(٤) هو غيلان بن عقبة بن بهيش توفي ١١٧ هـ ، والبيت في ديوانه

ص ٣٣٨ ، والمقتضب ٢٥٩/٤ ومعجم مقاييس اللغة ٢٠٦/١ ،

واللسان (باخع) وابن يعيش ٧/٢ ، ١٥٠ ، والعيني ٢١٧/٤ .

ورواية الديوان : بشي بدل (لا تر) .

(٥) أوضح المسالك ٣٣٢/١ .

ص / قوله : (تتعين إِنَّ المسكورة حيث لا يجوز أَنْ يَسُدَّ المصدر مسدها ومسد معموليها و (أَنْ) المفتوحة حيث يجب ذلك ويجوز (إِنَّ) و (أَنْ) (إِنَّ صَحَّ الاعتباران) (١).

ش/ أقول : ذكر سيبويه - رحمه الله - قاعدة لذلك فقال : كل موضع هو للجملة ، ويمتنع فيه المفرد يجب فيه كسر (إِنَّ) ، وكل موضع هو للمفرد ويمتنع فيه الجملة يجب فيه فتح (أَنْ) وكل موضع يجوز فيه وقوع الجملة ووقوع المفرد يجوز فيه كسر (إِنَّ) وفتحها (٢).

قال أبو حيان (٣) : قالوا : وينخرم ذلك بنحو لو أَنَّ زيدا قائم ، لوقوعها موقع الجملة الفعلية ، و مع هذا فهي مفتوحة على مذهب سيبويه - رحمه الله - .

قلت : وهو عجيب منه ، فإنَّ ما ذكره من [أَنْ] (٤) الجملة بعدد لو منهية على فعل محذوف لا يتأتَّى (٥) إلَّا على مذهب الكوفيين (٦) والمبرد والزجاجي والزمخشري ، قال ابن هشام : (٧) وهو قول عديم النظم ،

(١) أوضح المسالك ١/٣٣٣ .

(٢) الكتاب ١١٩/٣ فابعدها .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/١٤٠ .

(٤) في الأصل (أَنْ) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في (ب) و (ج) (لا يَكُنَّ) .

(٦) ينظر : ارتشاف الضرب ٢/١٤٠ .

(٧) المغني لابن هشام ص ٨٢٧ .

لأنَّ الفعل لا يحذف بعد " لو " إِلَّا أَنْ يَكُونَ مفسراً نحو :

* لَوْ أَنَّكُمْ تَمْلِكُونَ * (١) ، " لو ذات سوار لطمتني " (٢) ، ومذهب

سبويه (٣) أَنَّ (إِنْ) مع معموليها / مبتدأ والخبر محذوف لا يجوز ١/٣٣

إظهاره كحذفه بعد لولا ، وهو قول أكثر البصريين ، ومذهب بعضهم إلى
أَنَّهُ لا خبر له لطوله وجريان السند والسند إليه في الذكر .

قال ابن عصفور (٤) : وهذا الذي أحفظه عنهم ، وقال أبو علي (٥)

الفارسي : كل موضع يتماقب عليه الاسم والفعل ف (إِنْ) فيه مكسورة ،

وكل موضع ينفرد بأحدهما ف (إِنْ) فيه مفتوحة ، فالأول نحو : إِنْ

زيدا قائم يجوز زيد قائم ، ويقوم زيد ، والثاني : نحو بلغني أَنَّ زيدا

قائم ، والثالث : نحو : لو أَنَّ زيدا قائم ، قال أبو حيان : (٦) وهذا ينخرم (٧)

بإِذا التي للمفاجأة ، فَإِنَّهُ لا يليها إِلَّا الاسم وتكسر (إِنْ) بعدها ،

قلت : ولم يذكر ضابطاً لما يجوز فيه الأمران .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة الاسراء .

(٢) ينظر الشل في كتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ص ٢٦٨

وجمهرة الأمثال للمسكوي ١٩٣/٢ ، ومجمع الأمثال للميداني :

١٧٤/٢ والمستقصى للزمخشري ١٩٧/٢ واللسان : (سور) .

(٣) الكتاب ١٤٤/٣ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٥٩/١ ، ٤٦٠ .

(٥) الإيضاح العضدي لأبي علي ص ١٢٩ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٢٤٠ .

(٧) في (ج) (لا ينخرم) .

ص/ قوله : (أَوَتَالِيَةً لِّحَيْثُ) (١).

ش/ أقول : قال المرادى : * وقد أُولِعَ عَوَامُ الْفُقَهَاءِ بِالْفَتْحِ
بعدها * (٢).

ص/ قوله : (أَوْحَالًا) (٣).

ش/ أقول : سواء كان معها الواو كما مثل أم لم يكن معها الواو
كقوله تعالى * وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ (٤) *

ص/ قوله : () ومنه * إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ (٥) . (٦)

ش/ أقول : يعني بعد قوله تعالى * إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ
هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ (٧) *
فقوله تعالى : '٨' * إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ * خبر في الأصل عن الذين
آمنوا وما عطف عليه .

-
- (١) أوضح المسالك ١/ ٣٣٥ .
(٢) شرح ألفية ابن مالك للمرادى : ١/ ٣٣٩ .
(٣) أوضح المسالك ١/ ٣٣٦ .
(٤) من الآية ٢٠ من سورة الفرقان .
(٥) من الآية ١٧ من سورة الحج .
(٦) أوضح المسالك ١/ ٣٣٦ .
(٧) ينظر رقم الآية والسورة الاتفة الذكر .
(٨) في (ب) (تعالى) ساقط .

ص/ قوله : (ولا صادق عليه خبرها) (١).

ش/ أقول : الضمير المجبور يعلو على قوله : اسم معنى يعني

أَنَّ (إِنَّ) إذا وقعت خبراً عن اسم معنى غير قول ولا صادق خبرها على اسم المعنى الذى هو مبتدأ نحو اعتقادى أَنَّهُ فاضل وجب فتحها ، لأنَّ اعتقادى اسم معنى مبتدأ وَأَنَّ مع اسمها وخبرها (٢) خبر عنه ،

واسم / المعنى المذكور غير قول ولا صادق عليه خبر (إِنَّ) وهو فاضل فلا يقال : اعتقادى فاضل ، فلو كان اسم المعنى الذى هو مبتدأ قولاً نحو : قولى إِنَّهُ فاضل وجب كسر (إِنَّ) أو كان اسم المعنى الذى هو مبتدأ غير قول ، ولكن يصدق عليه خبرها نحو : اعتقاد زيد إِنَّهُ حق ، فذلك هذا مقتضى كلامه - رحمه الله - ولم يظهر وجه الكسر فى المثال الأخير ولا يجوز عود الضمير المجبور يعلو على قوله : قول لمنافاته لما سيذكره فى النوع الثالث ، وهو ما يجوز فيه كسر همزة (إِنَّ) وفتحها من وجوب الفتح فى نحو عطي أَنَّى أحمد الله ، إِذْ خبرها صادق على القول فتعين ما ذكرناه من عود الضمير على اسم معنى (٣) والله أعلم .

ص/ قوله : (كما قال تعالى / وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَعُوْسُ قَنُوطٌ) (٤)
أَيْ فهو يعوس (٥)

(١) أوضح المسالك : ٣٣٧/١ .

(٢) فى (ب) (غير) ساقط . وهو الصواب .

(٣) فى (ب) (معين) وفى (ج) (معنى) .

(٤) من الآية ٤٩ من سورة فصلت .

(٥) أوضح المسالك ٣٣٨/١ .

ش/ أقول : قال قريبه : ^(١) " ظاهره عوده إلى التقدير الثاني أعني كون أَنَّ في محل رفع على الخبرية ، وهو حسن ويحتمل أن يكون ذكره دليلاً على حذف الجزئين ^(٢) مع قطع النظر عن خصوصية المحذوف " انتهى .

قلت : ويظهر أنه سقط لفظة (أحد) قبل قوله الجزئين ^(٣) وكلامه يقتضي أَنَّ هذا التنظير راجع إلى " أَنَّ " بالفتح خاصة ويحتمل رجوعه إلى " إِنَّ " بالكسر وأنها مقدرة بجملة غير مؤولة بمصدر ^(٤) ، ثم إِنَّ الكسر أولى ، لأنه لا يحوج إلى تقدير محذوف ، ولذلك لم يجيء في القرآن فتح إلاً مسبوقة بـ (أَنَّ) المفتوحة نحو قوله تعالى : * ^(٥) الرِّيعَلُوهَا أَنَّهُم مِّنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ * فَإِنَّ لِّم يسبق أَنَّ المفتوحة فكسر (إِنَّ) بعد الفاء مجمع عليه نحو قوله تعالى : * ^(٦) إِنَّهُم مِّنْ يَّاتِ رَبَّهُمْ مُّجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ * وقوله تعالى : * ^(٧) إِنَّهُم مِّنْ يَّتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * .

١/٣٤

-
- (١) لم أهتم إليه في نفس المخطوط لابن الحفيد ، لأن الكتاب متور ، حيث يبدأ من " باب إعمال المصدر " .
- (٢) في (ب) الخبرين .
- (٣) في (ب) (الخبرين) .
- (٤) في (ج) (بمصدر) ساقط .
- (٥) من الآية ٦٣ من سورة التوبة .
- (٦) من الآية ٧٤ من سورة طه .
- (٧) من الآية ٩٠ من سورة يوسف .

ص / قوله : (ولو أضرر الفعل أو ذكرت اللام تعين الكسر
(١) . (اجمعا)

ش / أقول : لوجب كون " إِنْ " جوابا للقسم حينئذ .
(٢) (٣)
ص / قوله : (ويختص الكسر بالابتدائية) .

ش / أقول : حتى الابتدائية حرف تبتدأ بعده الجمل ، أى
تستأنف ، فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير :
(٤)

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُّ بِمَا هَهَا
بِدِرْجَلَةٍ حَتَّى مَا دِرْجَلَةٌ أَشْكَلُ
وعلى الفعلية التي فعلها ماض كقوله تعالى * حَتَّى عَفَّوْا وَقَالُوا * (٥)
والتي فعلها مضارع (٦) ، وقد اجتمع دخولها عليها وعلى الاسمية
في قوله : (٧)

سَرَّيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ
وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

-
- (١) أوضح المسالك ٣٤٢/١ .
(٢) في (ج) (بابتدائه) .
(٣) أوضح المسالك ٣٤٣/١ .
(٤) جرير بن عطية بن حذيفة ، والبيت في ديوانه ص ٣٤٤ ، والحيوان :
٣٣٠/٥ والمخصص ١٠٠/١ وأسرار العربية ص ٢٦٧ والهمع
١٦٩/٤ ، والأشمونى ٣٠٠/٣ والدرر ١١٢/٤ .
(٥) من الآية ٩٥ من سورة الأعراف .
(٦) في الأصل (ماض) والثبت من (ب) و (ج) .
(٧) القائل هو عمرو القيس ، والبيت في ديوانه ص ٩٣ ، والكتاب ٢٧/٣ ،
٦٢٦ ، والمقتضب ٢٩/٢ ، وابن يعمر ٧٩/٥ ، ١٥/٨ ، ١٩٠ رواية
الديوان : " مطوت بهم " بدل " سررت بهم " .

فيمر رواه برفع "تَكُلُّ" ولا محل للجطة الواقعة بعدها خلافا للزجاج وابن درستويه في زعمهما أنها في محل جَرِّ بحتى ، ويرده أن حروف (١) الجر إنما تدخل على المفردات أو ما هو في تأويلها ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها (إنَّ) كسروها نحو (مرض حتى إنهم لا يرجونه) فلو كانت جارة لفتحت "أنَّ" بعدها .

ص/ قوله : (والفتح بالجارة والعاطفة) (٢) وإلى آخره .
ش/ أقول : أتى بشال صالح لهما فإن قدرت "حتى" جارة
فـ (إنَّ) في موضع جر وإن قدرتها عاطفة و (أنَّ) في موضع نصب .
والله أعلم .

ص/ قوله : (والفتح على أنها بمعنى أحقا) (٣) (٤)
ش/ أقول : قال المرادى (٥) - رحمه الله - في شرح التسهيل :
("فإنَّ" مؤولة بمصدر مبتدأ وحقا مصدر واقع ظرفا مخبر به ،

-
- (١) في الأصل (حرف) والمثبت من (ب) و (ج) .
 - (٢) أوضح المسالك ٣٤٣/١ .
 - (٣) في جميع النسخ (حقا) والمثبت من أوضح المسالك .
 - (٤) أوضح المسالك ٣٤٤/١ .
 - (٥) شرح التسهيل للمرادى ، لوحة ٢٢ ب/١ .

ومنه :

* أَحَقَّا أَنْ جِئَرْتَنَا اسْتَقْلُوا * (١)

تقديره عند سيبويه (٢) : أفني حق فأما كذلك * انتهى .

ص/ قوله : (التاسع بعد لا جرم) (٣)

ش/ أقول : قال الفراء (٤) : * هي كلمة كانت في الأصل بمنزلة

لا بُدَّ ولا مَحَالَّةَ فجرت على ذلك ، وكثرت حتى تحولت إلى القسم وصارت /
بمنزلة حقا ، فلذلك يجاب عنها باللام كما يجاب بها عن القسم ألا تراهم
يقولون : لا جَرَمَ لَاتِيَنَّكَ * ، قال ابن مالك (٥) : * وأصلها من جرمت
أَي كسبت ، ولا جرائها جُرَى اليمين حُكِيَ كسر * إنَّ * بعدها * .

(١) القائل لصدر هذا البيت المفضل النكري وأخباره في الأصمعيات
ص ٩٩ (١) وترجمته فيه ، وعجز هذا البيت :

* فَنَيْتَنَا وَنَيْتَهُمْ فَرِيْقُ *

والبيت في الأصمعيات ص ٢٠٠ والكتاب ١٣٦/٣ ، وشرح
التسهيل ، السفر الأول ص ٥٧٥ ، والمغني ص ٧٩ ، والعينسي
٢٣٥/٢ والجمع ٣٦٩/٤ ، والدرر ١٢٠/٥ .

وصدر البيت في الأصمعيات :

* أَلَمْ تَرَ أَنَّ جِئَرْتَنَا اسْتَقْلُوا *

فلا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٢) الكتاب : ١٣٥/٣ .

(٣) أوضح المسالك ٣٤٤/١ .

(٤) الصحاح مادة " جرم " .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٥٧٦ .

ص/ قوله : (وَكُونَهُ غَيْرَ حَالٍ)^(١).

ش/ أقول : إِنَّمَا امْتَنَعَ دُخُولَ اللّامِ عَلَى مَعْمُولِ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ

حَالًا ، وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِيهِ لَكُنَ الْحَالُ فَضْلَةً بِحُزْلَةِ الْمَعْمُولِ إِذَا كَانَ

ظَرْفًا قَالُوا : لَأَنَّ دُخُولَهَا عَلَى الْحَالِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ لِسَانِهِمْ ، قَالَ ابْنُ وَلاَدٍ :^(٢)

" لَأَنَّ الْحَالَّ لَا يَكُونُ خَبْرًا ، وَهُوَ حَالٌ كَالظَرْفِ يَكُونُ خَبْرًا وَهُوَ ظَرْفٌ ،

وَهَذَا مَعْتَرِضٌ بِالْمَفْعُولِ بِهِ نَحْوُ : إِنْ زِيدَا لَطْعَامَكَ أَكَلْ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ

خَبْرًا ، وَهُوَ مَفْعُولٌ مَعَ أَنَّهُمْ أَجَازُوا دُخُولَهَا عَلَيْهِ وَلَا يَتَوَجَّهُ أَيْضًا عَلَى قَوْلٍ مِنْ

قَالَ : فِي ضَرْبِ زَيْدًا قَائِمًا إِنَّهَا حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ كَالظَرْفِ ، وَفِي

الْبَسِيطِ :

" وَأَمَّا دُخُولُ اللّامِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْخَبَرِ فَفِيهِ خِلَافٌ ، فَمَنْ رَأَى

أَنَّهُ فَضْلَةٌ كَالظَرْفِ أَجَازَ ، وَمَنْ رَأَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ خَبْرًا بِخِلَافِ الظَرْفِ لَمْ

يَجُوزْ وَيَنْبَغِي أَلَّا يَجُوزَ الْمَفْعُولُ بِهِ " .^(٣) انتهى .

ص/ قوله : (الرابع الفصل)^(٤) إلى آخره .

ش/ أقول : قَالَ النَّازِمُ^(٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ - : وَجَازَ أَنْ يَدْخُلَ

عَلَيْهِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، لِأَنَّهُ مَقُولٌ لِلْخَبَرِ لِرَفْعِهِ تَوْهَمَ السَّمْعِ كَوْنِ الْخَبَرِ

(١) أوضح المسالك ١/ ٣٤٦ .

(٢) هو محمد بن ولاد التميمي أبو الحسين نحوي من أهل مصر مولدا ووفاته ولد سنة ٢٤٨ هـ وتوفي سنة ٢٩٨ هـ . ترجمته في طبقات

النحويين ص ٢٣٦ ، وبغية الوعاة ١/ ١٢٢ .

(٣) همع الهوامع ٢/ ١٧٣ .

(٤) أوضح المسالك ١/ ٣٤٧ .

(٥) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٥٨٠ .

تأبعا فتنزل منزلة الجزء الأول من الخبر فحسن دخولها عليه لذلك ،
ومع ذلك لا يتعين لإمكان جعله مبتدأ ، وقال ابن عصفور : ^(١) " تدخل
على الفصل لأنه هو اسمها في المعنى ، قلت : وسمي ضمير الفصل قيل
لأنه فصل بين المبتدأ والخبر ، وقيل لأنه فصل به بين ما بعده خبرا
وكونه نعتا كما أشار إليه ابن مالك ^(٢) - رحمه الله - وهو الصواب ويسمى
عمادا ، لأنه اعتمد / عليه في هذا المعنى .

أ/٣٥

ص/ قوله : (بخلاف قوله : ^(٣)

* قَوْلَهُ مَا فَارَقْتُمْ قَالِيَا لَكُمْ ^(٤) البيت) .

ش/ أقول : إشارة إلى أَنَّ (ما) الداخلة على لكن ليست (ما)
الزائدة ، وذلك صحيح فإنها (ما) الموصولة بدليل دخول الفاء
على حرف التنفيس المصدرية خبرها لشبه الموصول بالشرط في عومه ،

(١) التصريح على التوضيح ٢٢٤ / ١ .

(٢) ينظر المصدر السابق .

(٣) القائل هو الأفوه الأودي (صلاة بن عمرو) .

هذا صدر بيت وعجزه :

* وَلَكِنَّمَا يَقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ *

والبيت في شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٤٥١ ، والعيني ٣١٥ / ٢ ،

والهمع ٦٠ / ٢ ، وشرح الأشموني ٢٢٥ / ١ ، والدرر ٤٠ / ٢ .

(٤) أوضح المسالك ٣٤٨ / ١ .

واستقبال الفعل الذي بعده ، وقد صرح ابن مالك - رحمه الله - بذلك في شرح الكافية^(١) في فصل دخول الفاء في خبر المبتدأ ، وكذلك في شرح التسهيل^(٢) ، وكذا أبوحيان^(٣) في شرحه ، وما يقع في نسخ الكتاب عوض بخلاف ، ليس بصحيح . والله أعلم .

ص/ قوله : () وقد روى بهما قوله : (٤)

قالت : * أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا * (٥) إلى آخره .

ش/ أقول : هذا البيت للنابغة من قصيدته المشهورة التي أولها :

يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلِيَاءِ فَالْسِّنْدِ
أَقْوَتُ وَطَالَ عَلَيْهَا مَا لِفِ الْأَبْدِ^(٦)

(١) شرح الكافية لابن مالك ص ٣٧٤ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٤٤٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٦٦/٢ .

(٤) القائل هو النابغة الذبياني وهذا صدر بيت وعجزه :

* إِلَى حَمَاتِنَا وَنَصْفَهُ فَقَدِرَ *

والبيت في ديوانه ص ٣٥ ، والكتاب ١٣٧/٢ ، وأما ابن الشجري

٢/١٤٢ - ٢٤١ ، وشرح الفصل ٨/٥٨ ، وشرح شذور الذهب

ص ٢٨٠ والجمع ٢٢٨/١ ، والدرر ٢١٦/١ .

(٥) أوضح المسالك ٣٤٩/١ .

(٦) هذا البيت هو للنابغة الذبياني وهو في ديوانه ص ٣٠ والكتاب :

٢/٣٢١ ، ومعاني القرآن ٤٨٠/١ ، والانصاف ص ١٥٧ ، وابن

يعيش ٨٠/٢ والعيني ٤/٥٧٨ ، ٣١٥ ، والتصريح على التوضيح

٢/٣٦٧ ، والجمع ٢٩٣/١ وشرح الأشموني ٢٨٠/٤ .

يمدح بها النعمان بن النذر، ويعتذر إليه بما بلغه عنه من أمر
التجردة زوج النعمان، وكان النابغة حليماً عفيفاً وسمي النابغة،
لأنه لم يقل شعراً حتى صار رجلاً وصاد قومه فلم ينجأهم إلا وقد نبغ
عليهم بالشعر .

وقيل سمي بذلك لبيت قاله (١) وهو :

وَحَلَّتْ فِي بَنِي الْقَيْسِ بْنِ جَسْرٍ (٢)
فَقَدْ تَهَفَّتْ لَنَا مِنْهُمْ شُشُونُ

وقبله (٣)

وَاحْكَمْ كَحْكَمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرْتُ
إِلَى حَمَامٍ شَرَّاعٍ وَارِدِ الثَّمِيدِ
يَحْفَهُ جَانِبًا نَيْقٌ وَتَتَيْفُهُ
مِثْلُ الزَّجَاجَةِ لَمْ يَكْهَلْ مِنَ الرَّمْدِ

قالت :

..... البيست

(١) القائل هو النابغة المذبياني، والبيت في ديوانه ص ١٢٦ .

(٢) في الأصل (حشر) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) أي وقبل :

قالت : ألا ليتما البيت +

هذان البيتان :

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت الخ

(١) وبعد:

فَحَسَبُوهُ فَأَلْفَوُوهُ كَمَا زَعَمَتِ
تَسْمَاءَ وَتَشْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَزِدْ
فَكُلْتُ يَائَةً فِيهَا حَمَامَتُهُنَّ
وَأَسْرَعْتُ حِسْبَةً فِي ذَلِكَ الْعَدَدِ

قال الرواة : / أَرَادَ بالفتاة الزرقاء قيل اسمها عنز وقيل
يمامة (٢) وقيل حجر وبها سُميت البلد حجرا ، واليمامة (٣) وكان
اسمها "جَوًّا" وهي مدينة متصلة بأرض عُمان من جهة الغرب ، وفتحت
اليمامة صلحا في خلافة الصديق على يد خالد بن الوليد بعد أن قُتِلَ
سليمة الكذاب ورجال بني حنيفة ، وذلك في سنة اثنتي عشرة من الهجرة ،
ونذكر الجاحظ (٤) أَنَّ اليمامة كانت من بنات لقمان بن عاد وقيل هي
من بقية طَسَمَ وَجَدَيْسَ ، قال في القاموس (٥) : وكانت تَصِرُ سَيِّئَةً ثَلَاثَةَ

(١) أي وبعد البيت :

قالت : أَلَا لَيْتَا *
فَحَسَبُوهُ *
فَكُلْتُ *

(٢) في (ب) و (ج) (وقيل حجر وقيل يمامة) .

(٣) ينظر معجم البلدان ٥ / ٤١١ فابعد ها .

(٤) الحيوان ٥ / ٣٣١ .

(٥) القاموس المحيط مادة (يمم) .

أيام وقصتها أنها كانت لها قطاة فمر بها سرب من قطأ بين جبليْن
فَقالَت : (١)

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَهْ ، إِلَى حَمَامَتِيَهْ وَنِصْفَهْ قَدِيَهْ ، تَمَّ الْحَمَامُ مَائِهْ

فنظر فإذا القطا وقع في شبكة صياد فعده فإذا هو ست وستون قطاة
ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة ، إذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مائة
ووصف حماما بسراع ووارد (فسراع) وصف الجمع (ووارد) وصف المفرد
فهما كقوله تعالى : ﴿ وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴾ (٢) وقوله تعالى :
﴿ مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا ﴾ (٣) وشراع يحتمل أن يكون بالشيشين
المعجمة من سرعت الدواب في الماء تشرع شرعا وشروعا دخلت ، ويحتمل
أن يكون بالسین المهمله أى سرعة فهو أمدح في حدة البصر وأبلغ
في إصابتها ، و " الشد " بفتح الشاء المثناة والميم ، الماء القليل ، والنَيْقُ
بكسر النون وسكون المثناة التحتية بعدها قاف أرفع موضع في الجبل ،
وفي الزرقاء أيضا يقول الأعشى : (٤)

قالَت : أَرَى رَجُلًا فِي كَفِّهِ كَتِيفُ
أَوْ يَخْصِفُ النَّعْلَ لَهْفِي آيَةً صُنْعًا
فَكَذَّبُوهَا بِمَا قَالَتْ فَصَبَّحَهُمْ
وَالْوَعَانَ يُزْجِي الْمَوْتَ وَالشَّرْعَا

-
- (١) القائلة هي زرقاء اليمامة والبيت في الصحاح مادة (حم) .
(٢) من الآية ١٢ من سورة الرعد .
(٣) من الآية ٨٠ من سورة يس .
(٤) البيتان في ديوان الأعشى ص ١٢١ .
ورواية الديوان (ذو آل حسان) بدل (والي عمان) .

وقوله : يزجي أى يدفع برفق ^(١) ، والسَّرعُ محرك وبكسر

السين نقيض البَطْءِ ^(٢) أى مع / الإسراع .

ص/ قوله : ونحو * وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ * ^(٣) (٤)

ش/ أقول : قرأ ^(٥) عاصم وحمة وابن عامر رحمهم الله بتشديد
 " لَمَّا " بمعنى " إِلَّا " وإِنْ نافية ، وقرأ الباقر بتخفيف " لَمَّا " على
 أَنْ " إِنْ " المخففة من الثقلية وما زائدة أى أَنْ كل لجميع على مذهب
 البصريين ^(٦) ، وأما على مذهب الكوفيين (فَاِنْ) نافية واللام بمعنى إِلَّا وما
 زائدة و " جميع " فاعيل بمعنى مفعول و " محضرون " جمع على المعنى .

ص/ قوله : (ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل نحو) وَإِنْ كُلُّ لَمَّا
 لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ * ^(٧) (٨)

ش/ أقول : قرأ الحرمان ^(٩) الآية الشريفة بتخفيف " إِنْ وَلَمَّا " .
 فَإِنْ مخففة من الثقلية و " كلا " اسمها ، واللام في " لَمَّا " لام الابتداء
 الداخلة على خبر إِنْ وما موصولة بمعنى الذين ، و " ليوفينهم " جواب

-
- (١) في الأصل (برق) والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٢) في الأصل (الابطاء) والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٣) الآية (٣٢) من سورة (يونس) .
 (٤) أوضح المسالك : ٣٦٦ / ١ .
 (٥) البحر المحيط ٣٣٤ / ٧ .
 (٦) ينظر الانصاف مسألة (٩٠) ص ٦٤٠ .
 (٧) من الآية ١١١ من سورة هود .
 (٨) أوضح المسالك : ٣٦٦ / ١ .
 (٩) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٣٩ .
 (*) قرأ الحرمان بتخفيف (إِنْ) و (لَمَّا) (وَإِنْ) كلا لَمَّا ليوفينهم .

لقسم محذوف تقديره "والله" ، وجملة القسم وجوابه صلة ^(١) "لَمَّا" كقوله تعالى : * وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِضَنَّ * ^(٢) وقيل "ما" نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه قامت مقام الصفة ، والتقدير : وَإِنَّ كَلَّا لَخَلَقَ ^(٣) مَوْفَىٰ عَمَلِهِ ، وقرأ ^(٤) ابن عامر وحزمة وحفص بتشديد "إِنَّ" و"لَمَّا" فأما تشديد "إِنَّ" ونصب "كَلَّا" فواضح .

وَأَمَّا تشديد "لَمَّا" فقال المبرِّد : لحن ، وقال الكسائي ^(٥) :

لا أدري وجهها ، واختلف في تخرجها على ثمانية أقوال ، كل منها ممدوش فيه ، وقرأ أبو بكر ^(٦) بتخفيف "إِنَّ" ونصب "كَلَّا" وتشديد "لَمَّا" ، وقرأ أبو عمرو والكسائي بتشديد "إِنَّ" وتخفيف "لَمَّا" وتخرجهما مفهوم من تخرج القراءتين قبلهما .

ص / قوله : (وَلَتَرْمِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ بعد المبهمة فَارِقَةً بَيْنَ الإِثْبَاتِ وَالنَّفْيِ) . ^(٨)

ش / أقول : ما ذكره - رحمه الله - من أَنَّ اللام الواقعة بعد إِنَّ

(١) في الأصل (صفة) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) من الآية (٧٢) من سورة النساء .

(٣) في (ج) (يخلق) .

(٤) حجة القراءات لأبي زهرة ص ٣٥١ .

(٥) المصدر نفسه ص ٣٥٣ .

(٦) حجة القراءات ص ٣٥٢ .

(٧) المصدر السابق ص ٣٥٠ .

(٨) أوضح المسالك ١ / ٢٦٦ .

المكسورة الخفيفة لام الابتداء^(١) هو مذهب سيبويه^(١) والاكثرين ، وقال أبو علي^(٢) وأبو الفتح وجماعة إنها لام غير [لام]^(٣) الابتداء اجتلبت للفرق ، قال أبو الفتح^(٤) : قال لي أبو علي ظننت أن فلانا / نحوى ب/٣٦ [محسن]^(٥) حتى سمعته يقول : إِنَّ اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتداء ، فقلت له : أكره نحويني بفداد على هذا ، وخجة أبي علي ومن معه دخولها على الماضي المتصرف نحو : إِنَّ زيدا قائم وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو : * وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ *^(٦) وكلاهما لا يجوز مع الشددة ، ولو كانت لام الابتداء للزم التعليق^(٧) بها في^(٨) الآية الشريفة ولم يعلق فيها وأيضا لا تمتنع دخولها على المفعول ، وقد دخلت عليه في قول امرأة^(٩) الزبير : " إِنْ قَتَلْتَ لَسْلِمًا " .

- (١) الكتاب ١٤٠/٢ .
- (٢) المسائل المشككة المعروفة بالبيداديات ص ١٧٦ فابعدها والعضديات مسألة ٢٤ ص ٦٨ وينظر اللمع ص ٩٤ .
- (٣) في الأصل (لام) ساقط والثبت من (ب) و (ج) .
- (٤) التصريح على التوضيح ٢٣٢/١ .
- (٥) في الأصل " محسن " ساقط والثبت من (ب) و (ج) .
- (٦) من الآية ١٠٢ من سورة الأعراف .
- (٧) في (ج) " التعلق " .
- (٨) في (ب) (في نحو) .
- (٩) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية ترثي زوجها الزبير وهذا جزء من بيت ، والبيت بتمامه :
شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَسْلِمًا * حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّرِ
والبيت في البيداديات ص ١٧٨ والمحتسب ٢٥٥/٢ ، والإنصاف ص ٦٤١ ، والمقرب ١١٢/١ ، وابن يعين ٧١/٨ ، وشرح التسهيل السفر الأول ص ٩٢ ، والمفني ص ٣٧ ، والعيني ٢٧٨/٢ ، والخزانة ٣٧٣/١ ، ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ .

وأجيب بأن دخولها على الماضي المتصرف بإضمار قد وبأنها لم تعلق
وجدنا ، لأنه قد عمل في مفعوله الأول فلا يمكن ^(١) ، تعليقه عن الثاني وبأن
البيت شاذ ، وزعم ^(٢) الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى " إلا " وأن (إن)
نافية ، وعلى قولهم ^(٣) : يقال : " قد علمنا إن كنت لمؤ منا " .
بكسر الهزة ، لأن إن النافية مكسورة دائما ، وكذا على قول سيبويه ، لأن لام
الابتداء تعلق العامل عن العمل ، وأما على قول أبي علي ومن معه ^(٤) ، ففتح ^(٥)
ص/ قوله : (هذا) ^(٦) باب " لا " العاطفة عمل إن ^(٧) .
ش/ أقول : وتسمى " لا " التبرئة قال الأندلسي ^(٨) في شرح
الجزولية : وإنما سميت بذلك ، لأنها تنفي الجنس فكأنها تدل على البراءة منه ،
قال الدمايني ^(٩) - رحمه الله - : " وإطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما
في زيد عدل ، وعليه فالتبرئة صفة لـ " لا " بالتأويل المذكور ولا يقال :

(١) في الأصل (يمكنه) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) في الأصل (زعم) . والمثبت من (ب) و (ج) وهو الصواب .

(٣) ارتشاف الضرب ١٤٩/٢ ، وتحفة الغريب لوحة ١٤٧/أ .

(٤) في الأصل (تبعه) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) ينظر البفدادايات ص ١٧٦ فابعدها .

(٦) في (ج) (هذا) ساقط .

(٧) أوضح المسالك ٣/٢ .

(٨) تحفة الغريب على مغني اللبيب لوحة ١٤٧/أ .

(٩) المصدر السابق لوحة ١٤٧/أ .

إنه على حذف مضاف إلى ذات التبرئة لغوات المبالغة ، ويحتمل أن تكون
 " لا " مضافة للتبرئة على حد قوله (١) :

* عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَارِ أَسَ زَيْدُكُمْ * انتهى .

ص/ قوله : () وشرطها أن تكون نافية ، وأن يكون النفي الجنس
 وأن يكون نفيه نصا . (٢)

ش/ أقول : احترز بالاول من " لا " الزائدة كما ذكر نحو
 قوله : (٣) (٤)

لَوْلَمْ تَكُنْ غَطَفَانَ لَا ذُنُوبَ لَهَا
 إِذَا لَلَامَ ذُووُ أَحْسَابِهَا عَمَرَا

فإن " لا " في هذا البيت زائدة وإعمالها شاذ ، وإنما كانت فيه زائدة ،
 لأن النفي المستفاد منها مستفاد من " لو " ، لأن شرطها ممتنع ، والغرض

(١) هذا صدر بيت وعجزه :

* يَا بَيْحَ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِ *

والبيت نسب لرجل من طيبي * يورد في الكامل ص ١٠٧١ ، وزهر
 الآداب ص ١٠٣٢ ، وابن يعيش ٤٤ / ١ ، والعيني ٣ / ٣٧١ ،
 والخزانة ٢ / ٢٢٤ . ورواية الكامل (مشحون الفرار) بـ بدل
 " ماضي الشفرتين " .

(٢) أوضح المسالك ٢ / ٣ .

(٣) في (ب) و (ج) (قوله) ساقط .

(٤) القائل هو الفرزدق والبيت في ديوانه ٢٣٠ / ٦ ، والخصائص ٢ / ٣٦ .

وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٣ ، والخزانة
 ٣٢ / ٤ ، ٥٠ ، والدرر ٢٠ / ٢٢٦ ، ورواية الديوان (إِلَيَّ لَامَ) بدل
 (إِذَا لَلَامَ) .

أَنَّهُ نَفِي بَلَمَ وَاِمْتِنَاعِ النَفْيِ إِثْبَاتٌ فَدَلَّ عَلَى إِثْبَاتِ الذُّنُوبِ لِقُطْفَانِ لَا
نَفِيهَا عَنْهَا وَلِثُبُوتِ الذُّنُوبِ اِمْتِنَاعُ لَوْمِ ذَوِي أَحْسَابِهَا عَمَّا ، لِأَنَّهُ لَا يَتَوَجَّه
لَوْمُهُمْ لَهُ عَلَى ذُنُوبِهِ مَعَ ارْتِكَابِهِمْ لِلذُّنُوبِ ، بَلْ لَوْ تَنَزَّهُوا عَنِ الذُّنُوبِ لَتَوَجَّهَ (١)
لَوْمُهُمْ لَهُ وَأَجْدَى الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ فَلَوْ أَرَادَ الشَّاعِرُ بَقَاءَ (لَا) عَلَى مَا تَدُلُّ
عَلَيْهِ مِنَ النَفْيِ لَاسْتَفْنَى عَنْ (لَوْ) وَلَمْ تَسْتَفِنْ عَنْهَا ، لِأَنَّهُ بَنَى الْكَلَامَ
عَلَيْهَا وَعَلَى جَوَابِهَا .

وَاحْتَرَزَ بِالثَّانِي مَا لَوْ كَانَتْ لِنَفْيِ الْوَحْدَةِ نَحْوُ : لَا رَجُلٌ بِالرَّفْعِ
فِي الدَّارِ ، بَلْ رَجُلَانِ ، فَإِنَّهَا وَالْحَالَةَ هَذِهِ عَامِلَةٌ عَمَلٌ لَيْسَ كَمَا ذَكَرَ ، وَاحْتَرَزَ
بِالثَّلَاثِ مَا لَوْ كَانَتْ مُحْتَطَّةٌ لِنَفْيِ الْجِنْسِ ، وَلِنَفْيِ الْوَاحِدِ ، وَهِيَ الَّتِي يَقَعُ
الْإِسْمُ بِمَعْدَهَا مَرْفُوعًا ، وَلَمْ يَعْطَفْ (٢) عَلَيْهِ بِبَلِّ نَحْوُ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ،
فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَصًّا فِي نَفْيِ الْجِنْسِ .

ص/ قَوْلُهُ : (وَ إِنَّمَا لَمْ تَتَكَرَّرْ فِي قَوْلِهِمْ : لَا نَوَّلُكَ أَنْ تَفْعَلَ) (٣)

ش/ أَقُولُ : " نَوَّلُكَ " يَفْتَحُ النُّونَ وَسُكُونُ الْوَائِ بِمَعْدَهَا لَا مَ فَضْمِيرُ
خَطَابٍ ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ (٤) : (قَوْلُهُمْ : " نَوَّلُكَ أَنْ تَفْعَلَ ") (٥) كَذَا ،
أَيُّ حَقِّكَ ، وَيَنْهَيْهِ لَكَ وَأَصْلُهُ مِنَ التَّوَالٍ كَأَنَّكَ قُلْتَ : تَتَوَالُكَ كَذَا وَكَذَا ،

(١) فِي (ج) (لَوْجَةٌ) .

(٢) فِي (ج) (يَمْلُقُ) .

(٣) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٦/٢ .

(٤) الصَّحَاحُ (نَوْلٌ) .

(٥) فِي (ج) (يَفْعَلُ) .

وما نولك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك * وقال أبو حيان : ^(١) من التنويل والنوال وهو العطية ضمن لا نولك معنى لا ينبغي لك ^(١) فكما لا يلزم تكرار الفعل بعد * لا * كذلك لا يلزم تكرارها بعدما هو في معنى الفعل .

قال ابن هشام : * وأن تفعل فاعل به * نولك * سد مسد الخبر لما كان في معنى الفعل ^(٢) ، ونظيره أقائم الزيدان / ، وما قائم الزيدان لما كان المعنى أيقوم الزيدان وما يقوم الزيدان قال : والسدى أذهب إليه أن * نولك * مبتدأ وأن تفعل خبره ، وليس مرفوعاً به رفع الفاعل ، لأنه ليس اسم فاعل ولا اسم مفعول .

ص/ قوله : (فصل . وإذا كان اسمها مفرداً أي غير مضاف ولا شبه به) . ^(٣)

ش/ أقول : تكلم - رحمه الله - على عمل * لا * في الاسم الواقع بعدها ، ولم يتكلم على عطيا بالنسبة إلى الخبر الواقع بعد اسمها ، وقد تكلم عليه ^(٤) النحاة فقال في التسهيل : * ورفع الخبر إن لم يركب الاسم مع * لا * بها عند الجمع وكذا مع التركيب على الأصح * ^(٥)

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٤٠ .

(٢) مغني اللبيب ص ٣٢٢ واللمحة البدرية ٢/ ٦٣ .

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٨ .

(٤) في (ج) (عليه) ساقط .

(٥) التسهيل ص ٦٧ .

قال المرادى : قال الشلومين : (لا خلاف في رفع الخبرين)
عند عدم تركيبها (١) ، وأما مع التركيب فالأصح عند المصنف (٢) أنه
مرفوع بها أيضا ، وهو مذهب الأخفش والمازني والبرد وجماعة ، لأن
ما استحققت به العمل بآقي والتركيب لا يقتضي إبطال عملها ، " وذهب
قوم إلى أنها لم تعمل في الخبر بل النكرة مع " لا " في موضع رفع
بالابتداء والخبر خبر المبتدأ فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها
بدليل حمل جميع توابعها على الموضع قبل الخبر ولولا أنها مع " لا " في
موضع رفع بالابتداء لم يجز ذلك " وهذا ظاهر مذهب سيبويه (٣) ،
وصححه بعضهم ، وشرة الخلاف تظهر في نحو قوله : (٤)

﴿ فَلَا لَفْوَ وَلَا تَأْثِيمَ فِيهَا ﴾

ففيها خبر عنهما على الثاني وعن أحدهما على الأول ، وخبر الآخر محذوف ،
وفي نحو : لا رجل ولا امرأة ذاهبان ، فيجوز على الثاني لا على الأول لما
فيه من إعمال عاملين في معول واحد .

(١) شرح الألفية للمرادى ٢ / ٣٦٣ .

(٢) شرح التسهيل السفر الأول ص ٦٢١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٧٤ ، ٢٧٥ .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

﴿ وَمَا فَاهُؤَا بِهِ لَهُمْ مُقِيمٌ ﴾ والبيت لامية بن أبي الصلت

وهو في ديوانه ص ٥٤ .

ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٢١ وابن عقيل ١ / ٤٠٣ ، والتصريح

١ / ٢٤١ ، المعنى ٢ / ٣٤٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١ ، شرح

شذور الذهب ص ٨٨ ، واللسان : (فوه) .

ص/ قوله : (وعلية أوعلى الكسر إن كَانَ جَمْعًا بِألف وتاء كقوله ^(١))
* إِنَّ الشَّبَابَ * ^(٢) البيت.

ش/ أقول : قال الناظم في التسهيل : " والفتح في ولا لذات
للشيب أولى من الكسر ^(٣) ، قال أبوحيان / : بعد أن حكى أنه سَمِعَ
بهما " وفرَّعَ بعض أصحابنا الفتح والكسر على الخلاف في حركة لا رجل فمن
قال إِنَّهَا حركة إعراب قال : لا لذات بالكسر ومن قال حركة بناء قال :
لا لذات بالفتح ^(٤) .

ص/ قوله : (وعلية البناء تَضَمُّنٌ معنى مِنْ) ^(٥) .

ش/ أقول : قال ابن عصفور ^(٦) : " وهو الصحيح " ورده بعضهم
بأنَّ الاسم الذي بعد " لا " ليس هو المتضمن معنى " مَسْنُون " ،

(١) القائل : هو سلامة بن جندل ، وهذا جزء من بيت ، والبيت بتمامه :
إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فِيهِ تَلَذُّ وَلَا لَذَاتٌ لِلشَّيْبِ
والبيت في ديوان سلامة بن جندل ص ٩٣ ، والمفضليات ص ١٢٠ ،
وشرح التسهيل السفر الأول ص ٦٢٠ وابن عقيل ٣٩٧/١ ،
والعيني ٣٢٦/٢ ، شرح التصريح ٢٣٨/١ ، والهمع ٢٠١/٢ ،
والدرر ٢٢٤/٢ . والخزانة ٢٧/٤ ، ورواية الديوان :
(أودى الشباب) بدل (إِنَّ الشَّبَابَ) .

(٢) أوضح المسالك ٨/٢ .

(٣) التسهيل ص ٦٧ .

(٤) ارتشاف الضرب ١٦٥/٢ .

(٥) أوضح المسالك : ١٣/٢ .

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٧٢/٢ .

والمتضمن معنى " مِنْ " هو " لا " فلا مُوجِبَ لبناء الاسم .

وقال ابن هشام : " مذهب سيبويه والجماعة أَنَّ العرب ركبت

" لا " مع الاسم وجعلتهما كلمة واحدة فبنوا الاسم للتركيب ودليل ذلك أَنَّهُ إِذَا فُصِّلَ بينهما أعربوا الاسم " . (١)

ص/ قوله : (أَلَا مَاءٌ) (٢) مَاءٌ بارداً عندنا ، لأنه يوصف بالاسم إِذَا وصف (٣) إلى آخره .

ش/ أقول : ما أشار إليه من أَنَّ النعتَ هو ماء هو الصحيح وهو

قول سيبويه ، قال أبوحيان : قال سيبويه : ولا بد من تنوين بارد ، لأنه وصف ثانٍ (٤) ، وقال ابن طاهر (٥) : أراد به تأكيداً يريد التوكيد (٦)

اللفظي ، " والصحيح أَنَّهُ يوصف بالاسم إِذَا وصف نحو : مرتت برجيل رجل عاقل " .

وانما تبرز هذه الأوجه الثلاثة إِذا قدرت هذه النكرة نعتاً ،

(١) مفني اللبيب ص ٣١٣ فابعدها .

(٢) في الأصل و (ج) (لا ماء) والمثبت من أوضح المسالك و (ب) .

(٣) أوضح المسالك : ٢ / ٢٤٠ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٢٨٩ .

(٥) ارتشاف الضرب ٢ / ١٧٥ .

(٦) في (ب) و (ج) (التأكيد) .

فَإِنْ قَدَرْتَ بَدَلًا مِنَ النِّكَرَةِ قَبْلَهَا لَمْ يَجْزِ الْبِنَاءُ ، وَجَعَلَهُمَا ^(١) كَاسْمٍ
وَاحِدٍ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ فَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ الْعَامِلُ مِنْ بِنَائِهِمَا
وَجَعَلَهُمَا كَاسْمٍ وَاحِدٍ ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ ^(٢) : تَكَرَّرَتِ النِّكَرَةُ تَوَاطُؤًا لِلنِّعْتِ
كَمَا جَاءَتْ تَوَاطُؤًا لِلْحَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾
أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا * ^(٣) فَظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ النِّعْتَ إِنَّمَا هُوَ (بَارِدٌ) ، وَعَلَيْهِ
وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ النِّكَرَةَ قَبْلَهُ تَوْكِيدٌ يَمْتَنِعُ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا اسْتَمْتَعَ عَلَى
الْقَوْلِ بِالْبَدَلِ . / وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ص/ قوله : (ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ الْحَرْفَانِ بَاقِيَيْنِ عَلَى مَعْنِيَّتَيْهِمَا كَقَوْلِهِ : ^(٤)
أَلَا أَصْطَبَارٌ لِّسْلَمَى . . .) الْبَيْتُ .

(١) فِي الْأَصْلِ (وَجَعَلَهُمَا) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٢) ارْتِشَافُ الضَّرْبِ ١ / ١٧٥ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤ ، ٥ مِنْ سُورَةِ الدِّخَانِ .

(٤) هَذَا جُزْءٌ مِنَ بَيْتٍ وَهُوَ بِتَمَامِهِ :

أَلَا أَصْطَبَارٌ لِّسْلَمَى أُمَّ لَهَا جَلَدٌ * إِذَا الْأَقْيَمُ الَّذِي لَاقَاهُ أَمَّا لِي

وَهَذَا الْبَيْتُ لِمَجْنُونٍ قَبِيضِ بْنِ الطُّوْحِ ، وَهُوَ فِي دِيْوَانِهِ ص ١٧٨ ،

وَفِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ السَّفَرِ الْأَوَّلِ ص ٦٤١ ، وَابْنُ عَقِيلٍ ١ / ٤١٠ ،

وَالْعَيْنِيُّ ٢ / ٣٥٨ ، وَالتَّصْرِيعُ ١ / ٢٤٤ وَالْمَعْنَى ٢ / ٢٠٥ ، وَشَرْحُ

الْأَشْمُونِيِّ ٢ / ١٤ ، وَالدَّرَرُ ٢ / ٢٩٩ ، وَرَوَايَةُ الْدِيَّانِ :

” أَلَا أَصْطَبَارٌ لِلْيَلَى ” .

(٥) أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢ / ٢٤ .

ش/ أقول : قال أبو حيان ^(١) : ومنه قول العرب : " أَفْلَا قِمَاصَ
بِالْعَمِيرِ " ^(٢) يضرب ^(٣) مثلا للعاجز الذي لا حَرَكَ به . قال الجوهري : ^(٤)
« قَمَصَ الْفَرَسُ وَغَيْرُهُ يَقْصُ وَيَقْصُ قَمَصًا وَقِمَاصًا أَيْ اسْتَنَّ ، وَهُوَ أَنْ يَرْفَعَ
يَدَيْهِ وَيَطْرَحَهُمَا مَعًا ، وَيَعْمَلُ بِرِجْلَيْهِ يَقَالُ : هَذِهِ دَابَّةٌ فِيهَا قِمَاصٌ وَلَا
يَقَالُ قِمَاصٌ يَعْنِي بِالضَّمِّ ، وَفِي الْمَثَلِ " مَا بِالْعَمِيرِ مِنْ قِمَاصٍ " وَهُوَ الْحِمَارُ
يَضْرِبُ لِمَنْ ذَلَّ بَعْدَ عَزٍّ »

ص/ قوله : (إِنْ لَا يَتَعَيَّنُ كَوْنُ مُسْتَطَاعٍ) ^(٥) ، إلى آخره .
ش/ أقول : يعني أَنَّ المازني والسمردي لما قالَا : إِنْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ
إِذَا دَخَلَتْ عَلَى " لَا " وَأُرِيدَ بِهَا التَّمْنِي يَثْبِتُ لَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ جَمِيعَ مَا ثَبَتَ
لَهَا مِنَ الْأَحْكَامِ فِي حَالَةِ كَوْنِهَا مُفْرَدَةً اسْتَدْلَا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : ^(٦)

« أَلَا تُعَرِّوْنِي مُسْتَطَاعَ رَجُوعُهُ »

وذلك لِأَنَّ مُسْتَطَاعَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لَهَا وَ" رَجُوعُهُ " فاعله وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ
صِفَةً لاسْمِهَا وَهُوَ مُعَرَّرٌ حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِهِ مَعَهَا لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ وَرَجُوعُهُ فاعله

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ١٧٦ .

(٢) وينظر المثل : في كتاب الأمثال لابن سلام ص ١٢٢ ، والعسكري :

٢٣٧/٢ ، والميداني ٢٦٨/٢ والمستقصى ٣١٧/٢ .

(٣) في (ج) (تضرب) .

(٤) الصحاح : مادة (قص) .

(٥) أوضح المسالك ٢٩/٢ .

(٦) هذا صدر بيت وعجزه : « فَيَرَأَتْ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْقَفَلَاتِ »

القائل : لم أهتمد إليه ، والبيت ورد في شرح العمدة لابن مالك
ص ٣١٨ وشرح التسهيل السفر الأول ص ٦٤٨ وابن عقيل ١/ ٤١١ ،
والغني ص ٩٧ ، ٤٩٩ ، والعيني ٣٦١/٢ .

ولو كان حملاً على موضع الاسم خاصة لنصب فقيلاً مستطاعاً رجوعه وعلى كل حال فقد ثبت لها في هذه الحالة ما ثبت لها في حالة كونها مفردة ، وذلك كونها أخبر عنها على الاحتمال الأول ، أو كونها روعي محلها مع اسمها على الاحتمال الثاني ، وأجاب المؤلف - رحمه الله - بأنه لا يتعين كون " مستطاع " [خبراً أو صفة ورجوعه فاعلاً عليهما لجواز وجه ثالث وهو كون مستطاع] ^(١) خبراً مقدماً ورجوعه مبتدأ مؤخر والجملة صفة ثانية لـ " عمر " والله أعلم .

ص/ قوله : (نحو) فَلَا فَوْتَ * ^(٢) (٣)

ش/ أقول : أي هناك ، وقوله تعالى * قَالُوا لَا ضَيْرَ * ^(٤) أي علينا ، ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم (لا ضَرَر ولا ضَرَار) ^(٥) وقوله صلى الله عليه وسلم : (لا عَدَوِي ولا / طَيْرَة) ^(٦) وقولهم للمريض : لا بأس ٣٩/أ أي عليك ، قال أبو حيان ^(٧) : وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع " إلا " نحو : لا إله إلا الله .

-
- (١-١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٢) من الآية ٥١ من سورة سبأ .
 (٣) أوضح المسالك ٢٩/٢ .
 (٤) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء .
 (٥) مسند الإمام أحمد ٣٢٧/٥ .
 (٦) أخرجه البخاري في باب الفأل من كتاب الطب ١٠ / ٢١٤ .
 (٧) ارتشاف الضرب ١٦٧/٢ .

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر
فتتصبها مفعولين .

ص/ قوله : (وجد ...) ^(١) إلى آخره .

ش/ أقول : إذا كان وجد بمعنى اليقين تعدى إلى اثنين كما
قال ، وإذا كان بمعنى أصاب نحو : وجد ضالته تعدى إلى واحد ، وإذا
كان بمعنى استغنى نحو : وجد زيد ، كان لازما وكذا إذا كان بمعنى
حزن أو حقد كما ذكر المؤلف ، ومصدره إذا كان بمعنى اليقين وجسدان
عن الألف ، ووجود عن السيرافي ، وكذا إذا كان بمعنى أصاب ، وإذا
كان بمعنى استغنى وجد مثلث الواو وجدّة ، بكسر الجيم ، وإذا كان
بمعنى حزن وجد بفتح الواو ، وإذا كان بمعنى حقد مودة ^(٢) .

وإذا كان ألفي بمعنى اليقين تعدى إلى اثنين كما ذكر وخالف
فيه بعض النحويين فزعم أنه لا يتعدى إلا إلى واحد وأن الثاني حال ،
واستدل بالتزام تنكيره ، وإليه ذهب ابن عصفور ^(٣) وهو مردود بوروده
معرفة في قول الشاعر : ^(٤)

(١) أوضح المسالك ٢/ ٤٨ .

(٢) في (ج) (موجودة) .

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٣٠٢ .

(٤) ورد هذا البيت بدون نسبة ، وهو في شرح الكافية الشافعية

ص ٥٤٧ ، وشرح التسهيل السفر الأول ص ٦٥٤ ، المعني ٢/ ٣٨٨

والهمع ٢/ ٢١٤ ، والدرر ٢/ ٢٤٥ .

قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمَغِيثَ إِذَا

مَا الرُّوعُ عَمَّ فَلَا يَلَوِي (١) عَلَى أَحَدٍ

ودعوى زيادة "أل" ضعيفة، لأن الأصل عدم زيادتها، وإذا كان "درى"

بمعنى "علم" فهو كما قال المؤلف لفرحه الله، وإذا كان بمعنى ختسل

تعدى إلى واحد نحو: درى الذئب الصيد، إذا اختفى له ليفترسه.

ص/ قوله: (وهو خمسة جعل (٢) (٣) إلى آخره.

ش/ أقول: إذا كان "جعل" بمعنى "ظن" فهو كما قال المؤلف (٤)

- رحمه الله - وإذا كان بمعنى أوجد تعدى لواحد كقوله تعالى:

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ (٥) وكذا إذا كان بمعنى أوجب نحو:

جعلت للأجير / كذا أو بمعنى رتب نحو: جعلت متاعك بعضه ٣٩/ب

فوق بعض أو بمعنى قارب نحو:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُتْتُ يَشْتَغِلُنِي

ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الشِّمْلِ (٦)

(١) في الأصل (يلقى) والمثبت من (ب) و (ج).

(٢) في (ج) (جعل) ساقط.

(٣) أوضح المسالك: ٣٤/٢.

(٤) في (ب) (المؤلف) ساقط.

(٥) من الآية ١ من سورة الأنعام.

(٦) قائل هذا البيت هو أبو حمية النميري، وهو في المقرب ١/١٠١.

وشرح التسهيل السفر الأول ص ٥٣٣، والمغني ص ٢٥٤، وشرح

شذور الذهب ص ١٩٠، والعيني ٩٣/٤، والهمع ١٣٢/٢،

والخزانة ٣٥٥/٩، ٣٥٧/٣.

وإذا كان ^(١) (حَجَا) بمعنى ظن تعدت إلى اثنين ، كما قال -
 رحمه الله - ، وإذا كانت بمعنى (قصد) تعدت بواحد كما ذكر أيضا ، نحو :
 حَجَوْتُ بَيْتَ اللَّهِ وكذا إذا كانت بمعنى (غلب) في المحاجة نحو : حاجيته
 فحجوته أو بمعنى "رَدَّ" نحو : حجوت كلامه أو بمعنى (سُقْتُ) نحو :
 حجوت الدابة ، أو بمعنى (كتم) نحو : حجوت حديثه ، أو بمعنى (حَفِظَ)
 نحو : حجوت قوله ، وقد يكون بمعنى أقام نحو : حجوت بمكة ، أو
 بمعنى بَخِلَ فتكون لازمة فيها ، وإذا كانت (عَدَّ) بمعنى ظن
 تعدت إلى اثنين كما قال ، وإذا كانت بمعنى حَسَبَ بفتح السين يَحْسُبُ
 بضمها حُسْبَانًا يعني أحصى المعدود ، نحو عَدَّ الدراهم تعدى لواحد ،
 وإذا كان زعم بمعنى ظن تعدى إلى اثنين كما قال - رحمه الله - ، وإذا كان
 بمعنى كَفَلَ نحو : زعم زيد عمرا ومنه الزعيم غارم ، تعدى إلى واحد ،
 وإذا كان بمعنى رَأَى نحو : زعم زيد ، أو بمعنى سَمِعَ أو هَزَلَ نحو :
 زعمت الشاة ، أي سمعت أو هزلت ، فهو من الأضداد كان لازما في الثلاثة .

ص/ قوله : (وهو اثنان رأى وعلم) . ^(٢)

ش/ أقول : ^(٣) إذا كان رأى بمعنى ظن أو بمعنى علم تعدى
 إلى اثنين كما قال ، وإذا كان بمعنى أَبْصَرَ نحو : رأيت زيدا أو بمعنى

(١) في (ب) و (ج) (كانت) .

(٢) أوضح المسالك ٢ / ٤١ .

(٣) في (ج) (أقول أي) .

المذهب نحو : رأى أبو حنيفة ^{حَلَّ} كذا والشافعي ^{حَرَّمَهُ} أو بمعنى أصاب
الرئة نحو : رأى الصيد أي أصاب رئته تعدى لواحد ، وإذا كان
علم بمعنى ظن أو بمعنى تيقن تعدى إلى اثنين كما قال ، وإذا كان
بمعنى عرف نحو : * وَاللَّهُ أَتَجَرَّكُمْ مِنْ بَطُونٍ أَمْهَتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا *^(١)
تعدى لواحد كما قال أيضا ، وإذا / كان بمعنى انشاق الشقة .
العليا كان لازما نحو : عِلِمَ زَيْدٌ وَمُصَدَّرُهُ الْعُلَمَةُ .

ص/ قوله : (وهو ثلاثة ظَنٌّ وَحَسِبَ وَخَالَ)^(٢) .

ش/ أقول : إذا كان ظن بمعنى الرجحان أو بمعنى اليقين
تعدى إلى اثنين كما قال ، وإذا كان بمعنى اتهم تعدى لواحد
نحو ظننت زيدا على المال كما قال أيضا ، ولم يذكر في التسهيل ولا في
شرحه للامام أبي حيان ورودها بمعنى غير ذلك ففي تعميم كلام المؤلف
نظر ، وإذا كان حسب بمعنى ظن أو بمعنى علم تعدى إلى اثنين كما
قال ، وإذا كان بمعنى اللون نحو حسب لونه إذا ابيض واحمر^(٣) ،
كالبرص وكذا إذا كان ذا شقرة كان لازما ، وإذا كان (خال) بمعنى
ظن أو بمعنى (علم) تعدى إلى اثنين كما قال ، وإذا كان [بمعنى]^(٤)
نظر نحو :

(١) من الآية ٢٨ من سورة النحل .

(٢) أوضح المسالك ٤٢/٢ .

(٣) في (ب) و (ج) (أحمر و ابيض) تقديم وتأخير .

(٤) في الأصل (بمعنى) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

* فَبِتُّ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أَخِيْلَهُ * (١)

ونحو : غلت البرق إذا نظرت تعدى لواحد ، وإذا كان بمعنى تكبر نحو : خال زيد ، أو بمعنى ظلع (٢) نحو : خال الفرس ، كان لازما فيهما .

فائدة :

كما تختص أفعال القلوب بالالغاء والتعليق تختص بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدى المعنى في التكلم والخطاب والغيبة ، مثال ذلك في التكلم قوله : (٣)

هَمْ أَكْرَمُونِي فِي الْجَوَارِ وَخَلَّتْنِي
إِذَا كُنْتُ مَوْلَى نِعْمَةٍ لَا أُضِيعُهَا

ومثاله في الخطاب : (٤)

لِسَانُ السُّوءِ تُهْدِيهَا إِلَيْنَا
وَحِينْتُ وَمَا حَسِبْتُكَ أَنْ تَحِينَا

(١) هذا صدر بيت وعجزه : * وَمَطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ *

والبيت ينسب ليعلى الأحمول الأزدى (ت ٩٠ هـ / ٧١٠ م)

وهو في المقتضب ٣٩/١ ، ٢٦٢ ، والمسائل العسكرية ص ١٩٨

والخصائص ١٢٨/١ ، والنصف ٨٤/٣ ، والمحاسب ٢٤٤/١ ،

والخزانة ٢٦٩/٥ .

(٢) في (ب) (ظالع) .

(٣) البيت لعبد بني الحسحاس وهو في ديوانه ص ٥٢ .

(٤) لم أهدد إلى قائل هذا البيت وهو في المغني ص ٢٤١ ، وشواهد

ص ٥٠٦ والهمع ٢٦٢/١ ، والدرر ٢٤٠/١ .

على احتمال فيه ، قال أبو حيان : فهذا البيت يحتمل ما ذكرناه وتكون (١)
 "أَنَّ" رائدة وتحين في موضع المفعول الثاني ، وقيل الكاف هو المفعول
 الأول (وَأَنَّ تحين) في موضع البدل من الكاف ، واكتفى به ولم
 يحتج إلى الثاني ، لأن البدل هو المعتمد عليه ، وقيل الكاف خطاب / ٤٠ ب
 وَأَنَّ " تحين سد مسد المفعولين " انتهى (٢)

و " حِنَتْ " بكسر الحاء المبهمة وسكون النون بعدها ضمير
 خطاب للمذكر معناه : : هَلَكْتَ من الحين بفتح الهاء وهو الهلاك يقال :
 حان الرجل أى هلك وأحانه الله سبحانه ، (وحسبتك) بفتح الشنة الفوقية
 محل الشاهد ، اذ التاء ضمير المخاطب ، وكذلك الكاف ، ومثاله في الغيبة
 قوله تعالى : * إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ (٣) أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى (٤) ، ففي
 رأى ضمير الفاعل عائد " " على الإنسان ، والهاء له وهي المفعول
 الأول ، " واستغنى " في موضع المفعول الثاني ويساوى أفعال القلوب فيما
 ذكرناه رأى الحُلْمِيَّة نحو قوله تعالى : * إِنِّي أُرْسِيْ أَعْرَاسِيَّ (٥)
 و * إِنِّي أُرْسِيْ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِيْ خُبْرًا (٦) *

-
- (١) في (ج) (ويكون)
 (٢) في (ج) (انتهى) ساقط .
 (٣) الآية ٧٠٦ من سورة العلق .
 (٤) في (ب) و (ج) (عائد)
 (٥) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .
 (٦) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

ورأى البصرية كقول عائشة رضي الله عنها : (لَقَدْ رَأَيْتَنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَا لَنَا مِنْ طَعَامٍ إِلَّا الْأَسْوَدَانِ) (١)
و (عَدَمَ) كقوله : (٢)

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عِدْمَتَيْنِ
وَعَمَّا الْأَقْي مِنْهُمَا مُتَزَحِّزُ
و "فَقَدَ" كقوله : (٣)

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُني
كَأَيُّ يَنْدَمُ الْمَفْبُوءُ حِينَ يَمِيعُ
ص/ قوله : (٤) وقولهم مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ (٤)

ش/ أقول : أى يظن مسموعه صادقا .

ص/ قوله : (وكونه حالا) . (٥)

ش/ أقول : أى مقصودا به الحال فلا ينصب مقصودا به المستقبل .

(١) مسند الامام أحمد ٢/٢٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٦ ، ٤١٩/٤ ، ١٦ ، ٧١

والنهاية في غريب الحديث ٢/٤١٩ ، وشواهد التوضيح ص ١٤٣ .

(٢) القائل هو جبران العمود ، والبيت في ديوانه ص ٣٩ وأما لي ابسن

الشجرى ١/٣٩ ، وابن يعيش ٧/٨٨ ، ٨٩ ، وشرح التسهيل السفر

الأول ص ٦٧١ وشرح الكافية الشافية ص ٥٦٥ .

(٣) القائل هو قيس بن ذريح والبيت في ديوانه ص ١١٥ ، والأغاني :

١٤٩/٦ وشرح التسهيل السفر الأول ص ٦٧٢ ، وشرح الكافية

الشافية ص ٥٦٥ .

(٤) أوضح المسالك ٢/٧٠ .

(٥) أوضح المسالك ٢/٧٤ .

ص/ قوله : (قال سيبويه ^(١)) والّا خفش وكونهما متصلين فلو قلت : أنت تقول فالحكاية ، وخولفا ^(٢) .

ش/ أقول : في كلامه - رحمه الله - خلل واختصار مخل بالمعنى ، وحق العبارة أن يقدم قوله : (وكونهما متصلين) على قوله : (قال سيبويه والّا خفش) ، فإنَّ شرط الاتصال ليس خاصا بهما ، بل أكثر العرب على ذلك ، كما نص عليه في التسهيل ^(٣) وشروحه ^(٤) ، وإنَّما مقول سيبويه والّا خفش قوله : فلو قلت / : أنت تقول : فالحكاية ، وقوله : (وخولفا) إشارة ^{أ/٤١} إلى ما نقله المرادى في شرح التسهيل ^(٥) من أن الكوفيين وكثيرا من البصريين أجازوا النصب ، ولم يعتدوا (بأن) فاصلا فكان من ^(٦) حقه أن يجين ذلك .

ص/ قوله : (فإنَّ قدرت الضمير ^(٧)) إلى آخره .

ش/ أقول : شال ذلك : أنت تقول : زيدا قائما على أن - أنت - فاعل لتقول محذوفا وتقول الثابت مفسرله ، وزيدا قائما مفعولان لتقول المحذوف ، وإنَّما جاز ذلك اتفاقا ، لأنَّ المحذوف متصل بأداة الاستفهام ^(٨) .

- (١) الكتاب ١/٢٢٧ .
- (٢) أوضح المسالك ٢/٧٧ .
- (٣) التسهيل لابن مالك ص ٧٣ .
- (٤) المساعد ١/٣٧٦ وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ص ٤٠٤ .
- (٥) شرح التسهيل للمرادى ج ١ لوحة ٩٩ ب .
- (٦) في (ج) (من) ماقط .
- (٧) أوضح المسالك ٢/٧٧ .
- (٨) في (ج) (تقدير) ماقط .

ص/ قوله : (قال السهيلي (١) وَأَلَّا يَتَعَدَّى بِاللَّامِ) . (٢)

ش/ أقول : لأنك إذا عديته باللام بَعْدَ عن معنى الظن ، ولم
يكن إِلَّا قَوْلًا مَسْمُوعًا ، لِأَنَّ الظنَّ من أفعال القلب .

(١) الهمع ٢/٢٤٢ .

(٢) أوضح المسالك ٢/٧٩ .

(١) هذا باب ما ينصب مخايل ثلاثة

ص/ قوله : (وعلى التعليل * يَنْبِئُكُمْ إِذَا مَرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ
إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ *) (٢) . (٣)

ش/ أقول : قال السفاقسي (٤) - رحمه الله - : جواب إذا مَرِّقْتُمْ
محذوف أي تبعثون ، وهو العامل في " إذا " عند الجمهور ، وقال
الزجاج والنحاس (٥) : العامل فيها مَرِّقْتُمْ .

قال : أبو البقاء (٦) : ولا يعمل فيها جديد ، لأن ما بعد
" إِنْ " لا يعمل فيما قبلها ، والجملة الشرطية معمولة " لينبئكم " ، لأنه
في معنى يقول لكم " إذا مَرِّقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ تبعثون " ، ثم أكد بقوله :
" إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ " ، ويحتمل أَنْ يَكُونَ " إِنَّكُمْ " (٧) معمولاً " لينبئكم "
وهو معلق ولولا (٨) اللام في خبر (إِنْ) لكانت مفتوحة ، فالجملة سدت
مسد المفعولين ، والشرط على هذا اعتراض .

-
- (١) في (ج) (هذا) ساقط .
(٢) من الآية ٧ من سورة سبأ .
(٣) أوضح المسالك ٨١ / ٢ .
(٤) المجيد في اعراب القرآن المجيد لوحة ١٤٤ / ١ .
(٥) اعراب القرآن للزجاج ٢٤٢ / ٤ ، وينظر اعراب القرآن للنحاس ٦٥٧ / ٢ .
(٦) التبيان في اعراب القرآن للعكبري ص ١٠٦٣ .
(٧) في (ج) (انكم) ساقط .
(٨) في (ج) (لولا) ساقط .

ص/ قوله : (أحدهما أَنَّ عِلْمَ بِمَعْنَى عَرَفَ إِنَّمَا حَفِظَ نَقْلَهَا
بالتضعيف لا بالهز) . (١)

ش/ أقول : نحو قوله تعالى : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾ . (٢)

ص/ قوله : (والثاني : أَنَّ أَرَى البصرية سُمِعَ تَعْلِيْقُهُمْ
بالاستفهام) . (٣)

ش/ أقول : اقتصر / السفاقي (٤) على أَنَّ (أَرِنِي) (٥) (٦) ب/٤١
بصرية ونصه (أَرِنِي) (٧) معمول قال : وهي بصرية دخلت عليها
همزة النقل فعدتها لاثنتين أحدهما ياء المتكلم والآخر الجملة الاستفهامية
وهي * كَيْفَ تُخْبِرُ * (٨) فموضعها نصب بأرني ، البصرية معلقة على
لفظها كقولهم : (أَمَا تَرَى أَيَّ بَرَقٍ هَهُنَا) . انتهى .

-
- (١) أوضح المسالك ٨٣/٢ .
 - (٢) من الآية ٣١ من سورة البقرة .
 - (٣) أوضح المسالك ٨٣/٢ .
 - (٤) المجيد في أعراب القرآن المجيد ج١ لوحة ٩٩/أ .
 - (٥) في (ب) و (ج) (أرى) .
 - (٦) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .
 - (٧) في (ج) (أَرَانِي) .
 - (٨) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

وكذا أبو حيان (١) - رحمه الله - في النهر وكذا المرادى (٢) في شرح الألفية، ونصه "واعلم أن ليس ثانيهما كثنائي مفعولي " كسا " في كل حكم، بل يُستثنى من ذلك التعليق، فإنَّ تعليق أعلم وأرى المذكورين عن الثاني جائز، لأنَّ أعلم قطبية وأرى بصرية وهي ملحقة بالقطبية في ذلك، ومن تعليق أرى عن الثاني قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّطُ الْمَوَاطِنَ ﴾ (٣) ومقصودنا بنقل كلام هو لا الأئمة تبين قوة النظر الوارد على كلام الناظم - رحمه الله - من الوجه الثاني، وإنَّ دفع ذلك بادعاء أن الرواية علمية بعيد، وأما دفع النظر عن (٤) الوجه الأول بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمز قياساً فقد نقض المرادى (٥) - رحمه الله - في شرح التسهيل وشرح الألفية (٦) أن الصحيح وظاهر مذهب سيبويه خلافه، وأنَّ ظاهر كلام الناظم في شرح التسهيل قياسي ذلك في المتعدى إلى واحد أيضاً، وشك ذلك في باب تعدى الفعل ولزومه بأضربت زيدا عمراً قال : وهو مذهب طائفة من النحويين .

-
- (١) النهر على هامش البحر المحيط ١٩٧/٢ .
 (٢) شرح الألفية للمرادى ٣٩٧/١ .
 (٣) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .
 (٤) في (ب) و (ج) (من) .
 (٥) في (ب) (الماوردي) .
 (٦) شرح الألفية للمرادى ٣٩٦/١ .

(١)
هذا باب الفاعل

ص/ قوله : (ونحو : وَجَّهَهُ فِي قَوْلِكَ أَتَى زَيْدٌ مِنْهُ) (٢) .

ش/ أقول : حقه أَنْ يَقُولَ : ونحو " منيرا " من قولك أَتَى زَيْدٌ مِنْهُ

وجهه ، لأنَّ المرادَ التمثيلَ / للموَّهول بالفعل لا المرفوع به ولعله ١/٤٢ سقط منه حال الكتابة أو من النسخ بعده .

ص/ قوله : (وجاز الأمران في نحو * أَبْشَرُ يَهْدُونَنَا *) (٣)

* وَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ * (٤) والأرجح الفاعلية (٥) .

ش/ أقول : فالتقدير أَيَهْدِي بَشَرًا وَتَخْلُقُونَ ، فحذف الفعل

فانفصل ضمير الفاعل من الثاني ثم جيء بالمفسر بعد ذلك مع اتصال

ضمير الفاعل السابق به ، وما ذكره من أرجحية الفاعلية (٦) في كل من

الآيتين هنا ، وكذا في المغني في باب (أم) في الآية الثانية ، وذكره (٧)

السفاقي (٨) أيضا فيها في إعرابه مستندهما في ذلك تقدم الهمزة ،

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح الصالك ٨٣/٢ .

(٣) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٥) أوضح الصالك ٨٥/٢ .

(٦) في (ج) (الفاعلية) .

(٧) في (ب) (وذكر) .

(٨) المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ٣ لوحة ١٣٢ ب ، ١٤١ ب .

لأنَّ الاستفهام عن الفعل أولى من حيث إنَّ الاستفهام عما يشك فيه وهو
الأحوال ، لأنَّهما تتجدد ، وأما عن الذوات فقليل .

ومقتضى كلام المولى لف رحمه الله - في المغنى ^(١) فيما يجب على
المسئول عنه أن يفصل ، فيه خلاف ذلك بالنسبة إلى الآية الثانية ، ونصه :
(الخامس نحو " أبشروهم دوننا " فلا ترجح تقدير بشر فاعلا بيهم ^(٢)
محذوفا ، والجملة فعلية ، ويجوز تقديره مبتدأ ، وتقدير الاسمى في " أنتم
تخلقونه " أرجح منه في " أبشروهم دوننا " لمعادلتها للاسمية وهي :
* أَمْ نَحْنُ أَنْخَلِقُونَ * ^(٣) وتقدير الفعلية فهي قوله : ^(٢)
* قُلْتُ أَهِيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ *

أكثر رجحانا من تقديرها في " أبشروهم دوننا " لمعادلتها الفعلية .
فهذا الكلام كما تراه إن لم يعدل على أن الأرجح في " أنتم
تخلقونه " الابتدائية ، فلا أقل من تساوى الفاعلية والابتدائية
والله أعلم .

(١) المغنى ص ٩٥ .

(٢) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٣) هذا عجزيت وصدرة :

* فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي *

والقائل هو المزار العدوى أوزاد بن حمل أوزاد بن منقذ ،

والبيت في الخصائص ١/ ٣٠٥ ، ٢/ ٣٣ ، ومغنى اللبيب ص ٦٢ / ٩٥

والمعنى ١/ ٢٥٩ ، ٤/ ١٣٧ ، والتصريح ٢/ ٢٤٣ ، والمهمـ

ص/ قوله : () وعن الكوفي (١) جواز تقديمه تمسكا بنحو : قول الزباء (٢) :

* مَا لِلْجَمَالِ شَيْهَا وَئِيدًا * (٣)

ش/ أقول : تقدم / ذكر الزباء في أفعال المقاربة وانشاد ٤٢/ب
هذا الرجز وضبط (٤) ما فيه ، وذكر هنا لبيان تمسك الكوفيين به (٥)
لجواز (٦) تقديم الفاعل ، وذلك أَنَّ شَيْهَا مرفوع ، و لا جاءـــــــــــــــــ
أَنَّ يَكُونَ مبتدأ إذ لا خبر له إِلَّا " وئيدا " وهو منصوب ، فتعين أَنَّ يَكُونَ
فاعلا بـ " وئيدا " الذي هو حال من الجمال أي : أي شيء ثبت للجمال
في حال كونها " وئيدا شَيْهَا " ، وأجاب المؤلف - رحمه الله - بثلاثة
أجوبة : (٧)

الأول : أَنَّ ذلك ضرورة .

الثاني : أَنَّ " شَيْهَا " مبتدأ حُذِفَ خبره أَي يظهر وئيدا
كقولهم : حُكِّمَكَ مَسْطًا (٨) أَي حُكِّمَكَ لَكَ مَشْتًا .

-
- (١) الجمع ٢٥٥/٢ .
(٢) ومعه : * أَجْنَدَلَا يَحِيلَنَّ أَمْ حَدِيدًا * .
(٣) أوضح المسالك ٨٦/٢ .
(٤) في (ج) (وسط) .
(٥) في (ج) (به) ساقط .
(٦) في (ج) (بجواز) .
(٧) في (ج) (أوجه) .
(٨) ينظر ما سلف ص ١٠٥ .

وأشار المؤلف - رحمه الله - بذلك إلى أنَّ حذف الخبر
في ذلك ومثله شذوذ ، لعدم استكمال الشروط في ذلك ، لأنَّ شرط
الحذف أنَّ يكونَ المبتدأ مصدرا عاملا في اسم ظاهر مفسر لصاحب الحال ،
وتلك الحال لا تصلح أنَّ تكونَ خيرا فالاسم الظاهر مفقود في كل من
المثالين المذكورين ، والحال في كل منهما صالحة لأنَّ تكونَ (١) خيرا ،
فكان الواجب التصريح بالخبر وامتناع حذفه .

الثالث : أنَّ " مشيها " يدل من ضمير الظرف يعني قوله " للجمال " ،
لأنَّ خبر للمبتدأ الذي هو " ما " ، وإنَّما (٢) أورد - رحمه الله - بصيغة
التمريض ، لأنَّ هذا الجواب غير مرضي عنده ، لأنَّه إذا كان بدلا إمَّا
أنَّ يكونَ يدل كل أو بعض أو اشتغال ولا سبيل إلى واحد من ذلك .

أما الأول فلأنَّ " مشيها " ليس صادقا على ما صدق عليه ضمير
" ما " ، لأنَّ " ما " عبارة عن أي شيء ، والضمير راجع إليها ، وأمَّا

الثاني والثالث فلعدم الضمير ، لأنَّ الضمير / في " مشيها " للجمال ١/٤٣
لا للمبدل منه ، وأيضا لو كان بدلا من الضمير لوجب اقترانه بهمزة الاستفهام ،
لأنَّ الضمير عائد على " ما " الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم الاستفهام
وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ذكر
ذلك المؤلف في المفني (٣) .

(١) في (ج) (لا يكون) .

(٢) في (ج) (إنما) .

(٣) المفني ص ٧٥٨ .

تتيم :

واستدل الكوفيون أيضا بقول الشاعر : (١)

فَظَلَّ لَنَا يَوْمَ لَذِيذُ بِنِعْمَةٍ
فَقُلْ فِي مَقِيلٍ نَحْسُهُ مُتَغَيِّبٍ

قالوا : التقدير : فقل في مقيل متغيب نحسه .

وتأول البصريون ذلك على أن " نَحْسُهُ " مرفوع بهقيل ، ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل ، يُقَالُ : قال : نَحْسُهُ إذا سكن كأنه قال : فقل في مكان أو زمان ساكن نَحْسُهُ وغائب ، فيكون معناه ومعنى متغيب واحدا ، وقيل : " نحسه " مبتدأ ومتغيب خبره على أن الياء ياء النسب دخلت في الصفة للمبالغة كما قالوا في أحمر أحمرى ، وخفف الياء فسي الوقف كما قال : (٢)

* وَبِذَاكَ خَبَرْنَا الْغُدَاةَ الْأَسْوَدَى *

فيمر رواه كذلك وقيل " مقيل " اسم مفعول من قلته (٣) بمعنى :

(١) الشاعر هو امرؤ القيس والبيت في ديوانه ص ٣٨٩ ، وشرح التسهيل

السفر الأول ص ٦٩١ .

(٢) هذا عجز بيت صدره :

* زَعَمَ الْبَوَارِحُ أَنَّ رَحَلَتْنَا غَدَا *

وهذا البيت للناخبة الذبياني وهو في ديوانه ص ٣٨ ، والشعر

والشعر ١٥٨/١ ، والخصائص ٢٤٠/١ ، وشرح التسهيل السفر

الأول ٤٣٦ ، والهمع ٢٤/٢ .

(٣) في (ج) (قلته) .

أقلته أى فسخت عقد مباحته فاستعمل موضع متروك مجازاً وهو قول
ابن كيسان .

ص/ قوله : (أَوْلَمَّا دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ) (١) إلى آخره .

ش/ أقول : قال الناظم (٢) : ومن الإسناد إلى مدلول عليه
قول بعض العرب : " إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتْنِي " أى إذا كان غداً ما نحسن
عليه الآن فأتني . (٣)

ومثله قول الشاعر (٤) : وأنشد البيت المذكور أى : إذا كان
لا يُرَضِّيكَ مَا تُشَاهِدُهُ مِنِّي (٥) ... انتهى

- (١) أوضح المسالك ٠٨٩/٢
- (٢) شرح التسهيل السفر الأول ص ٧٠٩ .
- (٣) في (ب) و (ج) " فأتني من الوعد في غد " .
- (٤) هو سواربن المضرب السعدى كما في معجم الشعراء للمرزباني
ص ١٨٣ . والبيت هو :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرَضِّيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي
إِلَى قَطْرِى لَا إِخَا لَكَ رَاضِيًا

- وقد وردت في الخصائص ٤٣٣/٢ ، والمحتسب ١٩٢/٢ ، وأمالى
ابن الشجرى ١٨٥/١ وابن يعين ٨٠/١ وشرح التسهيل
السفر الأول ص ٧٠٩ ، وارتشاف الضرب ١٨٢/٢ ، والعينى
٠٤٥١/٢

- (٥) والبيت في جميع المراجع الآتفة الذكر :
- فَإِنْ كَانَ لَا يُرَضِّيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي *
ولعله تحريف من النساخ .

فقول الموءلف - رحمه الله - هو أي ما نحن الآن عليه من سلامة

متعلق بقوله / " إِذَا كَانَ غَدًا فَأُتِنِي " .

وقوله : أي " ما تشاهده " مني متعلق بقوله :

* فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ *

ليكون موافقا لكلام الناظم (١) .

وَيَصِحُّ تقدير كل منهما في كل من المثالين .

ص/ قوله : (كقراءة (٢) الشامي وأبي بكر :

* يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ * (٣) (٤)

ش/ أقول : قال ابن مالك (٥) - رحمه الله - " فرجال " فاعل

بـ " يُسَبِّحُ " مضرا لإشعار " يُسَبِّحُ " به مع عدم صلاحية إسناده هــ
إليهم ، لأن الرجال لا يكونون " مُسَبِّحِينَ " بل " مُسَبِّحِينَ " فلا يجوز
هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا . يعني ألا يليس بالفعل الذي

(١) في (ب) (رحمه الله) .

(٢) ينظر كتاب السبعة ص ٤٥٦ ، والكشف ١٣٩/٢ .

(٣) من الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور .

(٤) أوضح الصالك ٩٣/٢ .

(٥) شرح التسهيل السفر الأول ص ٧٠٤ .

(*) قرأ ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر (يُسَبِّحُ) بفتح الباء .

لم يسم فاعله . قال فلو قيل يُوعِظُ في المسجد رجال على معنسى
يعظ رجال لم يجز لصلاحيه إسناد يوعظ إليهم فلو قيل : يُوعِظُ
في المسجد رجال زيد جاز لعدم اللبس ، ومن الجائز لعدم اللبس
قوله : (١)

لِيُحْكَمَ بَزَيْدٍ البيت

فائدة :

قال أبو حيان (٢) : * الفرق بين الموءنث والمذكر في الإخبار
لا يكون في أكثر الألسن ، فلا يوجد ذلك في لسان الفرس ولا لسان الترك ،
بل المذكر والموءنث في ذلك سواء ، وهذا من أحسن ما يعتذر به عن
التذكير في قوله تعالى :

* فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي * (٣)

فأشار بلفظ المذكر ، لأنه حكى قول إبراهيم ، ولم يكن في لسانه فرق بين

(١) نسب إلى الحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١ ، كما نسب

لنهشل بن حري ، والبيت بتمامه :

لِيُحْكَمَ بَزَيْدٍ ضَارِعٌ لِيُخْصُو مِثْلَهُ
وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَوَائِفُ

والبيت في الشعر والشعراء ص ٩٩ ، والمقتضب ٢٨٢/٣ ،

والخصائص ٣٥٣/٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ص ٧٠٤ ،

والعين ٤٥٤/٢

(٢) البحر المحيط ١٦٧/٤

(٣) من الآية ٧٨ من سورة الأنعام .

المذكر والمؤنث^(١) فحكى قوله على لفته . والله أعلم .

وقول المؤلف - رحمه الله - : وخالف ابن الحاج^(٢) .

قال أبو حيان : هو أبو العباس الأشبيلي من تلامذة^(٣) الأستاذ

أبي علي - رحمهما الله .

ص/ قوله : (وأجاز البصريون والكسائي والغراء وابن الأنباري

تقديمه على الفاعل كقوله :^(٤)

* وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَاحًا فَوَّادُهُ *

(١) هذا مخالف لما هو معروف في العبرية/بين المذكر والمؤنث من الفرق وهي لغة إبراهيم عليه السلام فضلا على أن قول إبراهيم فسي الآية ليس من باب الترجمة .

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي يكنى أبا العباس ويعرف بابن الحاج شيخه الشلوين أبو علي وغيره له معرفة بالقراءات والعربية والأصول والحديث توفي سنة ٦٤٧ هـ . ترجمته في إشارة التعمين ص ٤٧ والبلغة ص ٦٣ ، وبغية الوعاة ٣٥٩/١ وكشف الظنون ص ٧٠٦ ، ٨٩٣ ومعجم المؤلفين ٦٤/٢ .

(٣) في (ب) و (ج) (تلاميذ) .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

* وَلَمْ يَسْلُ مِنْ لَيْلٍ بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ *

والقائل هو دعل الخزامي ت (٢٤٨ هـ) والبيت في ديوانه ص ٤١٤ . والحامسة البصرية ١٧٣/٢ ، التصريح ٢٨٢/١ ، المعني ٨٤/٤ . همع الهوامع ٢٦١/٢ ، وشرح الأشموني ٥٧/٢ .

(١) وقوله :

* فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بَيَّ كَلَامُهَا *

وقوله : (٢) * وَتُفَرِّسُ / إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النُّخْلُ * (٣) ١/٤٤

ش/ أقول : انفراد المؤلف - رحمه الله - بالاستشهاد على تقديم المفعول المحصور فيه " بِالْأَلَّ " على الفاعل بالبيت الأول ، والبيت الأخير دون [ابن] (٤) الناظم والمرادى وابن عقيل ووافقه في الاستشهاد بالبيت الأوسط ابن الناظم (٥) وابن عقيل وذكر الناظم (٦) في شرح

(١) هذا عجز بيت صدره :

* تَزُوِّدْتُ مِنْ لَيْلَى يَتَكَلِّمُ سَاعَةً *

ونسب لمجنون ليلى وهو في ديوانه : ص ١٩٤ ، والمعيني ٤٨١ / ٢ ، والتصريح ٢٨٢ / ١ ، والمص ٢١٠ / ٢ ، والدرر ٢٨٧ / ٢ .

(٢) هذا عجز بيت صدره :

* وَهَلْ يَنْبِتُ الْخَطِيئَةَ إِلَّا وَشِجْهُ *

والبيت لزهير بن أبي سلمى وهو في ديوانه : ص ٦٣ . وشرح التسهيل السفر الأول ص ٧٢٦ ، والمعيني ٤٨٢ / ٢ ، والتصريح

٢٨٢ / ١ .

(٣) أوضح المسالك ١٢٠ / ٢ .

(٤) في الأصل (ابن) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم ص ٢٢٨ ، وابن عقيل ٤٩١ / ١ .

(٦) شرح الكافية الشافية ص ٥٩١ .

الكافية أَنَّ أبا بكر بن الأنباري أنشده مستشهدا به على ذلك)، وهذا عجيب من الناظم ومن المؤلف ومن تابعهما، فانه قال في التسهيل (١) :
(وَلَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ " إِلَّا " فِيمَا قَبْلَهَا مَطْلَقًا وَلَا مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَسْتَشْنَى أَوْ مَسْتَشْنَى مِنْهُ أَوْ تَابِعًا لَهُ وَمَا ظَنَّ مِنْ غَيْرِ الثَّلَاثَةِ
مَعْمُولًا لِمَا قَبْلَهَا قَدْرَ لَهُ عَامِلٌ خِلَافًا لِلْكَسَائِي فِي مَنْصُوبٍ وَمَخْفُوضٍ وَلَهُ
وَلابن الأنباري في مرفوع () ، وذكر في شرحه (٢) أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى :

* بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ * (٣) وقول الشاعر : (٤)

* وَمَا كُفَّ إِلَّا مَا جَدُّ ضَرَبَ بَأْسِي *

لكل منهما عامل بعد إِلَّا كما سيأتي وكذلك قول الشاعر :

* فَمَا زَادَنِي إِلَّا غَرَامًا كَلَامَهَا *

(١) التسهيل ص ١٠٥ .

(٢) شرح التسهيل ، السفر الأول ص ٩٦٠ .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٤) هذا صدر بيت وعجزه :

* أَمَانِيَّةٌ مِنْهُ أُتِيحَتْ بِلَا مَنْ *
والبيت ورد بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ص ٩٦٠
وشفاة العليل ص ٥١٠ ، والتذليل والتكميل ٦٢٣/٣ ، والهمع

وقوله : * وَتُفْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ *

وقوله : (١) * وَلَا نَاعِبَ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهِمَا *

ومقتضى الاستشهاد بالآبيات الثلاثة هنا : أَنَّ فَوْادَهُ مَرْفُوعٌ

بِأَبِي الْوَاقِعِ قَبْلَ " إِلَّا " وَأَنَّ كَلَامَهَا (٢) مَرْفُوعٌ أَيْضًا بِزَانَ الْوَاقِعِ

قَبْلَ إِلَّا وَأَنَّ النَّخْلَ مَرْفُوعٌ أَيْضًا بِتُفْرَسَ ، الْوَاقِعِ قَبْلَ إِلَّا وَلَيْسَ كَذَلِكَ

لَمَّا تَقَدَّمَ مِنْ نَصِّ التَّسْهِيلِ وَشَرْحِهِ ، إِنَّ لَيْسَ وَاحِدًا مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ [الثلاثة] (٣)

مِنَ الصُّوَرِ الَّتِي تَعْمَلُ فِيهَا مَا قَبْلَ " إِلَّا " فِيمَا بَعْدَهَا ، وَقَدْ قَالَ الْمُؤَلِّفُ

- رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لَهْ (٤) فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ مَا نَصَّهُ : (٥)

" وَلَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ إِلَّا فِيمَا قَبْلَهَا مَطْلَقًا وَلَا يَعْكُسُ إِلَّا فِي مُسْتَثْنَى أَوْ مُسْتَثْنَى

مِنْهُ أَوْ تَابِعٍ لِأَحَدِهِمَا وَنَحْوِ " بِالْبَيْنَاتِ وَالزُّبُرِ / " .

* وَمَا كَفَّ إِلَّا مَا جَدَّ ضُرٌّ بِائِسٍ *

(١) هذا عجز بيت صدره :

* مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٍ *

وينسب للأخوص الرياحي والشاهد في الكتاب ١/١٦٥، ٣٠٦ ،

٢٨/٣ ، والبيان والتبيين ٢/٢٦١ ، والخصائص ٢/٣٥٤ ،

الإنصاف ص ١٩٣ ، ٣٩٥ وابن يعيش ، ٢/٥٢ ، ٥٨/٥ ، ٦٨/٥ ، ٥٧/٧ ،

٦٩/٨ والمغني ص ٦٢٢ ، ٧١٨ ، وخزانة الأدب ٢/١٥٨ ،

ويروى في الكتاب (ولا ناعبا) وعلى هذه الرواية ليس فيه شاهد .

(٢) في (ب) (وَأَنَّ النَّخْلَ مَرْفُوعٌ) تقديم وتأخير .

(٣) في الأصل (الثلاثة) ساقط . والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) في (ب) و (ج) (له) ساقط .

(٥) الجامع الصغير في النحو ص ١٣٢ .

« وَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا »

على الحذف خلافا للبصريين في المرفوع ، والكسائي مطلقا . انتهى

ولم يذكر في التسهيل ولا في شرحه ولا المرادى ولا ناظر الجيش ولا السمين ولا ابن عقيل في باب الاستثناء خلاف البصريين في المرفوع ، وأشار في التسهيل ^(١) في آخر باب النائب عن الفاعل عند الكلام على وصل الفعل بمرفوعه ^(٢) وإلى ذلك ، وتكلم عليه شراحه ^(٣) هناك وتحسر من كلامهم فيه أَنَّ في تقديم المفعول المحصور فيه "بإِلَّا" على الفاعل ، وتقديم الفاعل المحصور فيه "بِإِلَّا" على المفعول ثلاثة مذاهب .

الجواز مطلقا وهو مذهب الكسائي ^(٤) ، والمنع مطلقا وهو مذهب قوم منهم : الجزولي ^(٥) ، والتفصيل بين كون المحصور فيه الفاعل ، فيجب تأخيرهِ وكونه المفعول فيجوز تقديمه وهو مذهب البصريين والفراء ^(٦) ، وابن الأنباري ، فتحصل من ذلك أَنَّ البصريين والكسائي والفراء

(١) التسهيل ص ٢٨ ، ٢٩ .

(٢) في الأصل "مرفوع" والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) ينظر على سبيل المثال لا الحصر المساعد لابن عقيل ٤٠٢/١ ،

وشفاة العليل ص ٤٢٢ ، والتذييل والتكميل ٦٢٤/٣ .

(٤) ارتشاف الضرب ٢٠٠/٢ ، والجمع ٢٦٠/٢ .

(٥) ينظر المصدر السابق .

(٦) الجمع : ٢٦١/٢ .

وابن الأنباري يجيزون في المرفوع في الأبيات الثلاثة أن يكون معمولاً للعامل الواقع قبل "إلا" ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل محذوف فيه ، فكان من حق ابن مالك وشراحه أن ينصوا على مذهب البصريين في باب الاستثناء كما نص عليه ابن هشام في "جامعه" أو يضمنوا هذه الصورة إلى الصور الثلاث التي يعمل فيها ما قبل "إلا" فيما بعدها ، ويقال حينئذ ما الحامل لابن مالك وابن هشام على ارتكاب خلاف مذهب البصريين في باب الاستثناء مع أن ابن هشام نبه على مذهبهم .

وأما المنصوب والمجرور غير المحصور فيهما فمذهب البصريين تقدير عامل في كل منهما قبله ولا يكونان معمولين لما قبل "إلا" نحو / ٥ / ٤ أ

- * مَا كُفَّ إِلَّا مَا جَدُّ ضَرْبَائِسِ * (١)
 مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِيمٌ فِعْلٌ زَيْ كَرَمٍ
 وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جِبَا بَطْلًا (٢)
 * فَلَمْ يَدَّرْ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا * (٣)

(١) تقدم في ص ١٨٧ .

(٢) لم أهتم إلى قائله ، والبيت في أوضح المسالك ١٢٩/٢ ، والعيني ٤٩٠/٢ ، والمهمع ٢٦١/٢ ، وشرح التصريح ٢٨٤/١ ، وشرح

الاشموني ٥٧/٢ والدرر ٢٩٠/٢ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

* عَشِيَّةَ أَنَا الدِّيَارَ وَشَائِبَهَا *

والبيت لذى الرمة وهو في ديوانه ص ٧١٤ ، ومعاني القرآن للفراء

١٠١/٢ ، وشرح ابن عقيل ٤٨٩/١ والعيني ٩٣/٢ ، والمهمع

٢٦١/٢ ، والاشموني ٥٧/٢ ، والدرر ٢٨٩/٢ .

وقوله تعالى : ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ ^(١) ، وقول
الشاعر : ^(٢)

﴿ وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ ﴾

فيقدر قبل " ضربائس " كَفَّ ، وقبل " فعل ذى كرم " (عَابَ)
وقبل بطلا " جُفَاً " ، وقبل ما هيئت لنا (يَدْرِى) ^(٣) .
وقبل " بالبينات " ^(٤) والزبر " أَرْسَلْنَاهُمْ " ، وقبل " بالنار "
" يُعَذِّبُ " وهذا على تسليم ثبوت ما حكاه المؤلف عن البصريين
هنا في توضيحه وفي باب الاستثناء في جامعه ، وما حكاه شراح التسهيل
في آخر باب النائب عن الفاعل ، وقد قال السفاقي ^(٥) في أعرابه عند قوله
تعالى ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ ﴾ بعد أن قال الأولى أن يتعلق بضمير

(١) من الآية ٤٤ من سورة النحل .

(٢) هذا عجز بيت و صدره :

﴿ نُبَيِّنُ لَهُمْ عَذَابَهُمْ بِالنَّارِ جَارَتَهُمْ ﴾

ونسب البيت إلى يزيد بن الطثيرة وهو في معاني القرآن للفسراء
١٠١ / ٢ وتذكرة النحاة ص ٣٣٥ ، والعيني ٤٩٢ / ٢ والتصريح
على التوضيح ٢٨٤ / ١ .

(٣) في (ب) و (ج) (درى) .

(٤) في (ب) و (ج) (الزبر) ساقط .

(٥) المجيد في أعراب القرآن المجيد ج ٢ لوحة ١٥ / ب .

يدل عليه ما قبله أي أرسلناهم " بالبينات " ما نصه ولا يجوز عند
البصريين أن يكون ما بعد إلا معمولاً لما قبلها إلا مستثنى أو مستثنى منه
أو تابعاً وما ظن بخلاف ذلك قدر له عامل، ثم ذكر مذهب الكسائي
في إجازة عمل ما قبلها فيما بعدها من المرفوع والمنصوب والمجرور وموافقة
ابن الأنباري له في المرفوع.

وقال أبو حيان (١) - رحمه الله - : في النهر بعد أن ذكر
أنَّ الأَجُودَ أنَّ يتعلق قوله : " بِالْبَيِّنَاتِ " بضمير يدل عليه ما قبله ،
وأنَّ الزمخشري والحويني (٢) قالا : (يتعلق " بما أرسلنا " ما نصه
وهذا الذي أجازته الحويني والزمخشري لا يجوز على مذهب جمهور
البصريين ، لأنهم لا يجيزون أنَّ يقع بعد " إِلَّا " إِلَّا مستثنى أو مستثنى
منه أو تابع وما ظن من غير الثلاثة معمولاً لما قبل " إِلَّا " قدر له
عامل) . انتهى .

فبان بكلام السفاقي وأبي حيان - وهو أشدُّ الناس مناقضةً

لابن مالك وإظهاراً لخلاف / ما يقوله : إنَّ ما اقتصر عليه ابن مالك ٤٥/ب

(١) النهر الماد على هامش البحر المحيط ٤٩٣/٥ .

(٢) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف البصري أبو الحسن ت ٤٣٠ هـ

أخباره : في وفيات الأعيان ٤١٨/١ ، معجم الأديباء " أرشمار

الاربيب " ١٢/٢٢١، ٢٢٢ ، سير أعلام النبلاء ١١٥/١١ ، أنباء

الرواة ١١٩/٢ ، ٢٢٠ .

في باب الاستثناء هو مذهب جمهور البصريين وأن ما ذكره ابن هشام
في جامعه وفي أوضحه مذهباً ^(١) لهم فيه نظر والله أعلم.

(١) في الأصل (مذهب) والمثبت من (ب) .

هذا باب النائب عن الفاعل

ص/ قوله : (أَوْ لِيَقْرَضَ لَفْظِي) (١) .

ش/ أقول : كالأيجاز والتفصيل (٢) والتوافق والتقارب ومعنى
التفصيل إقامة الوزن ومعنى التوافق ، توافق القوافي ، ومعنى التقارب
تقارب الأسجاع والله أعلم .

ص/ قوله : (أَوْ مَعْنَى كَأَن لَا يَتَعَلَّقُ بِذِكْرِهِ غَرَضٌ) (٣) .

ش/ أقول : وَكَأَلْعِلْمٍ بِهِ أَوْ الْجَهْلُ أَوْ الْإِبْهَامُ أَوْ التَّعْظِيمُ أَوِ التَّحْقِيرُ
أَوِ الْخَوْفُ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ .

ص/ قوله : (وَلِنَا قَوْلُهُمْ سَيَّرَ يَزِيدُ سَيْرًا) (٤) .

ش/ أقول : بِنَصْبِ الْمَصْدَرِ وَجَوْهًا ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْمَجْرُورَ هُوَ
الَّذِي يَقَامُ مَقَامَ الْفَاعِلِ لَامْتِنَاعِ سَيْرٍ سِيرَ لِعَدَمِ الْفَاهِدَةِ ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ
مِنَ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ عَيْنُ الْمَفْهُومِ مِنَ الْمُسْنَدِ .

ص/ قوله : (نَحْوَلَسْتُ بِقَائِمٍ) (٥) إِلَى آخِرِهِ .

ش/ أقول : فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَسْتُ قَائِمًا وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

* مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ * (٦) فَإِنَّهُ يَجُوزُ : مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ .

(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢/ ١٣٥ .

(٢) فِي الْإِتِّصَالِ (وَالتَّفْصِيلِ) وَالشَّبْتِ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٣) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢/ ١٣٧ .

(٤) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢/ ١٣٨ .

(٥) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢/ ١٣٨ .

(٦) مِنَ الْآيَةِ ٦١ مِنْ سُورَةِ هُودَ .

ففرق بين الموضع الذى يجوز أن يصرح به ، والموضع الذى لا يجوز أن يصرح به وقوله (وامتناع الابتداء لعدم التجرد) أى من العوامل اللفظية غير الزائدة ، لأنَّ الباء في يزيد ليست زائدة .

(١)
وقوله : (مصدر مختص) .

أى بنوع من الاختصاص كتحديد العدد والاختصاص بالوصف أو الإضافة أو كونه اسم نوع .

ص/ قوله : (وكذلك يوجه * وَحِيلَ بَيْنَهُمْ *) (٢) (٣)

ش/ أقول : قال الحوفي (٤) : قام الظرف وهو بينهم مقام

الفاعل .

قال السفاقي (٥) : ورد بأنه كان يلزم رفعه كقراءة (٦) من

قرأ : * لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ * (٧) * بالرفع لا يقال
بُنِيَ لإضافته إلى مضمَر ، وموضعه رفع ، لأنَّ الإضافة إلى المبنى لا تسوغ (٨)

- (١) أوضح المسالك ١٤١ / ٢ .
- (٢) من الآية ٥٤ من سورة مَبَا .
- (٣) أوضح المسالك ١٤٤ / ٢ .
- (٤) البحر المحيط ٢٩٤ / ٧ .
- (٥) المجيد في اعراب القرآن المجيد ج ٢ لوحة ٩٤ / ب .
- (٦) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٢٦٢ ، ورسم المصحف لأبي زرعَة ص ٢٦١ .
- (٧) من الآية ٩٤ من سورة الانعام .
- (٨) في (ج) (لا يسوغ) .
- (*) القراءة برفع النون من قوله تعالى (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ) قرأ بها ابن كثير وأبو عمرو وعاصم .

البناء مطلقا / ، وإلاَّ لجاز مررت بفلامك ولا قائل به ، بل له مواضع ١/٤٦
مخصوصة ، فالنائب عن الفاعل ضمير المصدر الدال عليه حيل أى حيل هو
أى الحول ولكونه أضمر لم يكن مصدرا مؤكدا . فجاز أن يقام مقام
الفاعل ، وعليه يخرج قوله :

وقالت (١) ... البيت . انتهى .

قلت : ومقتضاه أنه لا يحتاج إلى تقدير مخصص غير الالف

واللام .

ص/ قوله : (ولا يُقَالُ : النائب المجرور لكونه مفعولا له) (٢) .

ش/ أقول : لأنه بيان لعللة الفعل ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل

بمرفوعه .

ص/ قوله : (الرابع ظرف [متصرف] (٣) مخصص) (٤) .

ش/ أقول : احترز بالاول من لازم الظرفية وبالثاني من المبهم

(١) هذه لفظة من بيت شعر والبيت بتمامه :

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ

يَسْؤُوكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبُ

وهذا البيت لامرئ القيس وهوفي ديوانه ص ٣٨٢ والمفني ص ٦٢٠

وأوضح المسالك ١٤٢/٢ ، والعيني ٥٠٦/٢ ، وشرح التصريح

٢٨٩/١ وشرح الأشموني ٦٥/٢ .

(٢) أوضح المسالك ١٤٦/٢ .

(٣) في الأصل (متصرف) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) : وأوضح

المسالك .

(٤) أوضح المسالك ١٤٨/٢ .

كما سيثلها ، فالجائز نحو : صِيَمَ رَمَضانُ وَجَلَسَ أَمامُ الأَمير . قال أبوحيان : (١) وسواء عند البصريين أكان العملُ كُلهُ (٢) في الظرف كُلهُ أم بعضه يُقِيمُونَهُ مقامَ الفاعل ، وزعم الكوفيون (٣) أَنَّهُ إِذا قُلتَ : سَيَّرَ بِهِ يَوْمَ الجمعةِ فَأُردتِ أَنَّ السَّيرَ كانَ فيه كُلهُ رَفعتِ ، وَإِنْ كانَ في بعضه نصبت وهذا مبني على أصل لهم ، وهو أَنَّ الظرف إِذا كان العملُ في جميعه لا ينتصب انتصابُ الظرف إِنَّمَا ينتصب انتصابُ المفعول ، وأجاز سيبويه (٤) وعامة البصريين سَيَّرَ عَلَيْهِ فَرَسَخانِ يَوْمينِ ، وَفَرَسَخينِ يَوْمانِ ، وَفَرَسَخينِ يَوْمينِ ومنع كُلُّ ذلك بعض المتأخرين .

- (١) ارتشاف الضرب ٢/١٩٠ .
 (٢) كذا النص في الارتشاف " وسواء " عند البصريين أكان العمل في الظرف كُلهُ أم بعضه " والمثبت كذا في جميع النسخ ولعله تحريف من النساخ .
 (٣) المصح ٢/٢٦٢ .
 (٤) الكتاب ١/٢٢٣ .

تتميم :

من إنابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول كقراءة (١)

أبي جعفر * لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (٢) * (٣) (٤) وكقوله :

وَإِنَّمَا يَرْضَى الْغَنِيُّ رَبَّهُ

مَا دَامَ مَعْنِيًا بِذِكْرِ قَلْبِهِ

وقول الآخر: (٤)

وَلَوْ وَلَدَتْ قَقِيرَةٌ جَرَوْكَ لَسَبَّ

لَسَبَّ بِذَلِكَ الْجَرُّ الْكِلَابَا

ققيرة بتقديم القاف على الفاء أم صمصمة بن ناجية وأما المدينة (٥)

وهيها كسرى لوزارة (٦) بن / عدس .

ب/٤٦

(*) في جميع النسخ (وكقوله) والصواب (قوله)

(١) قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي (لنجزي) بالنون .

ينظر كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٩٤ و رسم المصحف لأبي زرة

ص ٦٦٠ في جميع النسخ (كقراءة) والصواب (قراءة) .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(٣) ورد هذا الرجز بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ص

٧١٧ وأوضح المسالك ١٤٩/٢ ، والعيني ٥١٩/٢ وشرح

التصريح ٢٩١/١ ، وشرح الأشموني ٦٨/٢ .

(٤) هو لجريرو ليس في ديوانه المطبوع ، والبيت في الخصائص ٣٩٧/١

وأما ابن الشجري ١١٥/٢ ، وابن يعيث ٧٥/٢ ، والهمع ٢٦٦/٢

وخزانة الأرب ٣٣٧/١ .

(٥) في الأصل (المدينة) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) هو وزارة بن عدس بن زيد جد جاهلي ، بنوه بطن من بني دارم من

تميم ، من عدنان وكان حَكَمًا من قضاة تميم . الأعلام ٤٣/٣ .

وقال في القاموس ^(١) : قُفِرَ كجِهينة أم الفرزدق واستشهد
الواحدى ^(٢) به في الوسيط على إنابة ضمير المصدر مع وجود المفعول
به ناقلا لذلك عن ابن قتيبة .

ص/ قوله : (وإن ^(٣) لَمْ يَلَيْسْ نَحْوُ أُعْطِيتَ زيدا درهما جاز
مطلقا وقيل يتمتع مطلقا) ^(٤) .

ش/ أقول : مراده بالإطلاق سواء اعتقد القلب أم لم يعتقده
وسواء كان الثاني نكرة أم معرفة .

ص/ قوله : (وقيل إن لم يعتقد القلب) ^(٥) .

ش/ أقول : يريد هذا القائل أنه مستنع إقامة الثاني من باب
" كما " وإن لم يعتقد القلب أى قلب الإعراب وهو كون المرفوع منصوبا
والمنصوب مرفوعا ، وهو ينحلُّ إلى إقامة الأول ولا خلاف في جواز ذلك ،
فإنَّ إقامة الثاني مع اعتقاد القلب مجاز صوري ، وإنَّ النائب عن الفاعل
في الحقيقة إنَّما هو المنصوب وهو الأول ، ونصبه مجاز ، والثاني هو

(١) القاموس المحيط مادة (قفر) .

(٢) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدى * أبو الحسن

ت ٤٦٨ هـ . ترجمته في : معجم الأدياء ٢٥٧/١٢ ، ٢٧٠ ،

وانباء الرواة ٢٢٣/٢ ، ٢٢٥ .

(٣) في الأصل (فإن) والمثبت من أوضح المسالك ومن (ب) و (ج) .

(٤) أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

(٥) أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

المرفوع ورفع مجاز وحقه النصب فذلك مثل [قولهم] (١) : خَرَقَ الثَّوبُ
المِسْكَرَ . وقول الشاعر : (٢)

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُؤْنٌ قَدْ بَلَغَتْ
نَجْرَانٌ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجَرٌ

وقول النابغة : (٣)

* عَلَى حِينٍ عَاتَيْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا *
فَالسَّوَاتُ : هِيَ الْبَالِغَةُ ، وَهَجَرٌ هِيَ الْمَلُوءَةُ ، وَالْمَشِيبُ هُوَ
الْمُعَاتَبُ ، وَالْمُتَكَمِّمُ هُوَ الْمُعَاتَبُ .

- (١) في الأصل " قولهم " ساقط والعثبت من (ب) و (ج) .
(٢) القائل هو الأخطل والبيت في ديوانه ص ٢٠٩ ومعاني القرآن
للأخفش ٣١٨/١ ، والجمل للزجاجي ص ٢٠٣ ، والمحتسب
١١٨/٢ وأمالى ابن الشجرى ٣٦٧/١ ، وشرح التسهيل السفر
الأول ص ٧٢٣ ومغنى اللبيب ص ٩١٧ ، وشرح الأشموني
٧١/١ .

(٣) هذا صدر بيت وعجزه :

* وَقَلْتُ : أَلَا أَصَحُّ وَالْمَشِيبُ وَازِعٌ *

- والبيت للنابغة وهو في ديوانه ص ٧٩ وسبويه ٣٣٠/٢ والنصف
٥٨/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٤٦/١ ، ١٣٢/٢ ، ٢٦٤ ، وابن
يعيش ١٦/٣ ، ٨١ ، ٩١/٤ ، والإنصاف ٢٩٢/١ ، وشرح الكافية
الشافعية ص ١٤٨ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٥٨٢ والبحر
المحيط ٤٧/١ ، والمغنى ص ٦٧٢ .

وقال الإمام أبو حيان ^(١) رحمه الله : وقلب ^(٢) الإعراب لفهم
المعنى فيه ثلاثة مذاهب :
أحدها : أنه يجوز في الكلام والشعر اتساعا واستدلال لذلك
بقول الله تعالى :

* مَا إِنْ مَفَانِحُهُ لَتَنُورًا بِالْعَصْبَةِ ^(٣) * ^(٤)

ويقول العرب : (إِنَّ فَلَانَةً لَتَنُورُ بِهَا عَجِيزَتُهَا)، والعصبة والمعجزة
لا يثقلان ، وإنما يثقل بهما ، ويقولهم : عَرَضَتِ النَّاقَةُ عَلَى الْحَوْضِ ، وَأَدْخَلَتْ
الْقَنْسَوَةَ فِي رَأْسِي ، وأجاز أبو علي في قوله تعالى /

٢/٤٧

* وَءَاتَنِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ * ^(٥) أَنْ يَكُونَ مِنَ
المقلوب ^(٦) ، أَيْ فَعُمِّيَتْ عَلَيْهَا .

ثانيها : أنه لا يجوز إلا لمجرد الضرورة .

ثالثها : لا يجوز إلا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه
القلب ، والذي صححه أصحابنا أنه لا يجوز في الكلام ولا يجوز في الشعر
إلا حال الاضطرار .

(١) ينظر البحر المحيط ٦٣/٨ ، والمغني ص ٩١٣ وفيه تفصيل أكثر .

(٢) في الأصل (قلب) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) في (ب) (فالعصبة) .

(٤) من الآية ٧٦ من سورة القصص .

(٥) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٦) في الأصل (القلب) والمثبت من (ب) و (ج) .

ص/ قوله : (وقيل إنَّ كَانَ نكرة والاول معرفة) (١).

ش/ أقول : أى يمنع إقامة الثاني إنَّ كَانَ نكرة والاول معرفة
فلا تقول (٢) : أُعْطِيَ رِزْقَهُمْ زَيْدًا وَلَا كُوسِي ثَوْبٌ عَمْرًا .

ص/ قوله : (وقيل إنَّ كَانَ نكرة فإقامته قبيحة) (٣).

ش/ أقول يريد إنَّ كَانَ الثاني نكرة فإقامته قبيحة ، وإنَّ كَانَ معرفتين أى الاول والثاني استويا (٤) في الحُسْنِ .

قال المرادى في شرح التسهيل (٥) : * وعن الكوفيين أنه تنجح إقامة الثاني في نحو أُعْطِيَ زَيْدٌ رِزْقَهُمَا ، فإنَّ كَانَ معرفة كالاول فهما في الحُسْنِ سواء * .

ص/ قوله : (وفي باب ظن قال قوم يمنع مطلقا للإلباس في النكرتين والمعرفتین) (٦) إلى آخره .

ش/ أقول : مثال ذلك ظَنَّ أَفْضَلَ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ هُوَ الْاَوَّلُ ، وَظَنَّ صَدِيقُكَ زَيْدًا ، وَزَيْدًا هُوَ الْاَوَّلُ ، وَظَنَّ قَائِمٌ

(١) أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

(٢) في (ج) (يقول) .

(٣) أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

(٤) في (ج) (استويا) .

(٥) شرح التسهيل للمرادى لوحة ١٠٥/١ .

(٦) أوضح المسالك ١٥٢/٢ .

زيدا لحصول اللبس في المثالين الأولين ، ولعمود الضمير في المثال الثالث على متأخر لفظا ورتبة ؛ لأنَّ قائما هو ^(١) المفعول الثاني مشتق متحمل لضمير زيد ، وقد أُقيم مقامَ الفاعل ، وأسندَ إليه الفعل فصارت رتبته التقديم فلزم عودُ الضمير منه على متأخر لفظا ورتبة .

وقوله (وقيل يجوز إنَّ لمْ يلبسْ ولم يكن جملة) ، يريد إنَّ هذا القائل لا يقول : يمنع إقامة الثاني مطلقا ، بل يقول يستنع إقامة في حالة حصول اللبس وذلك فيما إذا كانا نكرتين أو معرفتين كما تقدم وفي حالة كون الثاني جملة أو ^(٢) شبيها بها نحو ^(٣) : ظَنَّ أبوه قائمٌ زيدا ، وظَنَّ في الدار زيدا .

ص/ قوله : (في باب / أعلم أجازة قوم إذا لم يلبس) ^(٤) إلى آخره . ٤٧/ب

ش/ أقول : فيستنع أعلم عمرو زيدا قائما على أنَّ زيدا هو الأول ، وقوله : (لأنَّ الأول مفعول صحيح) أي إطلاق المفعول عليه إطلاق صحيح ، لأنه الواقع عليه فَعُلُ الإعلام ، وأما الثاني والثالث فأصلهما المبتدأ والخبر وإطلاق المفعول عليهما لشبههما ^(٥) بمفعولي أعطى ، إذ مطلوب العامل إنما هو التشبيه بينهما لا ذات كلٍّ منهما ، فليسا بمفعولين حقيقة فإقامة أحدهما بمنزلة إقامة غير المفعول به مع وجوده .

(١) في الأصل و (ب) (وهو) والمثبت من (ج) .

(٢) في (ج) (وشبيها) .

(٣) في (ب) (نحو) ساقط .

(٤) أوضح المسالك ١٥٣/٢ .

(٥) في (ب) و (ج) (التشبيه) .

ص/ قوله : (وأصل المسألة خافني ^(١) زيد ، وباعني عمرو وعاقني عن كذا) . ^(٢)

ش/ أقول : ضمير المفعول في الأفعال الثلاثة يا المتكلم ، فلما حُذِفَ الفاعل وبُنِيَ الفعل لما لم يُسمَّ فاعله وجب إقامة المفعول مقام الفاعل واعطاؤه حكمه فإذا المفعول يا المتكلم ، وهي لا تصلح لمحصل الرفع لكونها مختصة بمحلّ النصب والجر فأتى بضمير رفع للمتكلم متصل وهو التاء المضمومة فقبل خِفْتُ وَبِعْتُ وَعُقْتُ ، فحصل اللبس في صورة كسر الأول والثاني وضم الثالث فوجب العدول إلى الإشمام أو الضم في الأول والثاني ، والكسري في الثالث وكما يحصل اللبس في حالة إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم يحصل في حالة إسناده إلى ضمير المخاطب أو الفائبات نحو : خافك زيدٌ وباعك عمرو وعاقك بكرٌ وخافهن زيدٌ وباعهن عمرو وعاقهن بكرٌ ، فوجب بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله وإقامة المفعول مقامه فإذا المفعول في الثلاثة الأفعال الأول وكاف المخاطب وفي الثلاثة الأفعال الآخرها الفائبات ، وكل منهما لا يصلح لمحل الرفع لاختصاصه بمحل النصب والجر ، فأتى بضمير رفع للمخاطب متصل وهو التاء المفتوحة ، وبضمير رفع / للفائبات وهو النون فقبل : خِفْتُ وَبِعْتُ وَعُقْتُ ، وَخِفْنَ وَبِعْنَ وَعُقْنَ فحصل اللبس في كسر الأول والثاني

١/٤٨

(١) فسي (ج) (خانني) .

(٢) أوضح المسالك ١٥٧/٢ .

من الثلاثة الأول والثلاثة الآخر وفي ضم الثالث في (١) كل منهما فوجب العدول إلى الإشمام أو الضم في المكسور وإلى الكسر في المضموم .
ص/ قوله : (ولم يلتفت سيبويه للإلباس لحصوله في مختار وتضار) . (٢)

ش/ أقول : أما مختار فإن ألفه منقلبة عن ياء ، لأنه من الاختيار وقد عُلِمَ أَنَّ اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي وزنها وزن المضارع منه مع جعل مهم مضدومة في محل حرف المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتحها في اسم المفعول ، فمختار محتمل لأن يكون أصله مُخْتَرٍ بكسر الياء اسم فاعل وأن يكون أصله مُخْتَرٍ بفتحها فتحركت الياء فيهما وقبلها فتحة فقلت ألفا ، وأما تَضَارٌّ فهو فعل مضارع محتمل لأن يكون مبنيا للفاعل أصله تَضَارُّ بضم الراء الأولى ، وأن يكون مبنيا للمفعول أصله تَضَارُّ بفتح الراء الأولى فسكنت الراء الأولى فيهما وأدغمت في الثانية لاجتماع الطلين و * وَلِدَةٌ * (٣) فاعل على الأول ونائب عن الفاعل على الثاني سواء أكانت الراء المشددة مرفوعة ، وهي قراءة (٤) أبي عمرو وابن كثير أو مفتوحة وهي قراءة الباقيين .

(١) في (ب) و (ج) (من) .

(٢) أوضح المسالك ١٥٧/٢ .

(٣) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(٤) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٨٣ ، وحجة القراءات لأبي زرع

ص / قوله : (وهي لغة بني ضبة^(١)) . (٢)

ش / أقول : قال البطليوسي : ضنة^(٣) بالضاد والنون
لا بالباء وهو بطن من قضاة ينسب إليها جماعة ، كذا في مختصر
الأنساب .

(١) في جميع النسخ (ضنة) والتصويب من أوضح المسالك .

(٢) أوضح المسالك ١٥٨/٢ .

(٣) ورد أربع قبائل في العرب هي قضاة وعذرة وبني أسد ابن خزيمة

وفي الأزد وضنة بكسر الضاد ، ينظرموء تلف القبائل وموء تلفها

لابن حبيب ص ٣١ .

هذا باب الاشتغال

ص/ قوله : (وأدوات الاستفهام غير الهمزة)^(١) .

ش/ أقول : يريد أن إيلاها للفعْل غَالِبٌ لا واجب .

ص/ قوله : (إحداهما أن يكون الفعل طلبا)^(٢) .

ش/ أقول : ترجيحُ النصب في هذه الصورة لوجهين :

أَحَدُهُمَا / : أنَّ الطلبَ بالفعلَ أولى منه بالاسم ومع النصب ٤٨/ب

تكون الجملة فعلية .

والثاني : أَنَّهُ على تقدير النصب لانه^(٣) لا يلزم منه محذور

بخلاف الرفع فإنه تلزم منه جعل الإنشائية خبرا وبعضهم ينعمه فالمتفق

عليه أولى .

ص/ قوله : (وإنما وجب الرفع في نحو : زَيْدٌ أَحْسَنُ بِهِ ، لأنَّ

الضمير في محل رفع)^(٤) .

ش/ أقول : وذلك لأنَّ أصلَ أَحْسَنَ بكسر السين " أَحْسَنَ " بفتحها

أى صار ذا حَسَنٍ ثم غيرت الصيغة فَفُتِحَ^(٥) إسنادُ صيغة الأمر إلى الفاعل

(١) أوضح المسالك ١٦١/٢ .

(٢) أوضح المسالك ١٦٢/٢ .

(٣) في (ب) و (ج) (لانه) ساقط .

(٤) أوضح المسالك ١٦٢/٢ .

(٥) في (ب) (ففتح) .

البارز فزادت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كَمَا مَرَّرِيهِ ،
وقال المرادى ^(١) في شرح التسهيل : " المراد بفعل الأمر مَا يُفْعَلُ
الأمر وليس المراد ما لفظه لفظ الأمر ، وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ لَا يُفْعَلُ الْأَمْرُ .
ص / قوله : () لَانْ تَقْدِيرُهُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ ^(٢) مِمَّا يَتْلُو عَلَيْكُمْ

حُكْمُ * الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي * ^(٣) (٤) إلى آخره .

ش / أقول : يعني أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الشَّرِيفَةَ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ قَوْلِهِ
تَبَارَكَ ^(٥) وَتَعَالَى :

* وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا * ^(٦) ليستا من

باب الاشتغال ؛ لَانْ شَرَطَ الْأِسْمَ الْمَشْتَغَلَ عَنْهُ أَنْ يَكُونَ مُفْتَقِرًا لِمَا بَعْدَهُ
وليس كذلك هنا ، فهو مرفوع عنده بالابتداء على حذف مضاف أي حكم
" السارق والسارقة " وحكم الزانية ^(٧) والزاني والخبر محذوف تقديره
" فيما يتلون عليكم " أَوْ " مِمَّا يَتْلُو عَلَيْكُمْ " ، ولا يجوز عنده أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ

(١) شرح التسهيل للمرادى ج ١ لوحة ١١١/أ .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) من الآية ٢ من سورة النور .

(٤) أوضح المسالك ١٦٣/٢ .

(٥) في (ج) (تبارك) ساقط .

(٦) من الآية (٣٨) من سورة المائدة .

(٧) في (ب) و (ج) (الزاني والزانية) تقديم وتأخير .

"فاقطعوا" ؛ لأنَّ الفاء لا تدخل عنده إلاَّ في خبر مبتدأ موصول بظرف
أو مجرور أو جملة صالحة لأداة الشرط ، والموصول هنا "أل" وصلت بها
اسم فاعل ، فلم يوجد شرط دخولها ، وعلى مذهبه فالفاء^(١) دخلت رابطة
للجملة الثانية بالأولى موضحة للحكم المبهم في الأول ، وأجاز جماعة
من البصريين أنَّ تكون الجملة خبراً ، وأَجَرُوا / "أل" وصلت بها مُجَرَّى
الموصول المُسْتَوْفِي للشروط لاشتراكهما في العموم ، إنَّ المعنى السدى
سرق والتي سُرقت ، وقرأ^(٢) عيسى بن عمر ، وابن أبي عمير : "والسَّارِقَ
والسَّارِقَةَ" بالنصب على الاشتغال .

وعند السبرد^(٣) أنَّ الفاء بمعنى الشرط أى الزانية والزاني
إِنَّ يَزْنِيَا فاجلدوا ، وقال ابنُ السِّيد وابنُ بَاشَانَ^(٤) يَخْتَارُ الرِّفْعَ^(٥) فسي
العموم كالآيتين أى في الأمر الذى يراد بما قبله العموم لشبهه بالشرط
في العموم والإيهام ، قال بعضهم : وكل أمر كان باسماء الأفعال لا يجوز
فيه إلاَّ الرِّفْعَ كقولك "زيد دَرَاكِه ، وعمرو تَرَاكِه" ؛ لأنَّ هذا النوع من الأمر
لا يعمل فيما قبله فلا يُفَسَّرُ عَامِلًا فيه^(٦) .

-
- (١) في (ب) (فَإِنَّ الفاء) .
(٢) ينظر البحر المحيط ٥٤٧٦/٣ .
(٣) الجمع ٥٥٦/٢ .
(٤) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوى أبو الحسن المصرى ت ٤٦٩ هـ
أخباره في : إنباه الرواة ٩٥/٢ - ٩٧ ، ومعجم الأدباء ١٩٠، ١٧/١٢ .
(٥) ينظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل : ص ١٣١ .
(٦) في (ب) و (ج) (فيه) سا قط .

ص/ قوله : (كَذَا قال الناظم وفيه نظر)^(١).

ش/ أقول : ثبت قوله كذا في غالب النسخ ، وقد نص المرادى^(٢)
والأبناسي^(٣) - رحمهما الله - على أَنَّ " حَيْثُ " المجردة ما يترجح
النَّصْب بعدها على الرفع قبل المؤلف - رحمه الله - نص على ذلك
في كتابه المغني ولفظه : " وتلزم حيث الإضافة إلى الجملة اسمية كانت
أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثم ترجح النص في نحو :
جَلَسْتُ حيث زيدا أراد " .^(٤) انتهى .

قلت : وَوَجَّهُ النَّظَرُ إنما هو حيث زاد في المثال فَأَكْرَمَهُ إِذْ كان
حقه أَنْ يقتصر على قوله : حيث زيدا تلاقاه فَإِنْ قَصَدَ بحيث المجازاة
بدليل فَأَكْرَمَهُ فلا تستعمل عند البصريين إلا ب (ما) وحينئذ يجب النص ،
والكوفيون ، وإن لم يشترطوا " ما " لكنهم يوجبون النص عند المجازاة .

(١) أوضح المسالك ١٦٨/٢ .

(٢) شرح الألفية للمرادى ٤٢/٢ .

(٣) هو إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (٧٢٥ - ٨٠٢ هـ)
عالم فقيه ولد بأبناس وتوفي راجعاً من الحج له مصنفات / العربية
والحديث والفقه .

أخباره في : الضوء اللامع ١٧٢/١ ، ١٧٥ ، شذرات الذهب

٢/١ ، ٣ ، معجم المؤلفين ١١٧/١ .

(٤) المغني لابن هشام ص ١٧٧ .

ص/ قوله : (ونحو * وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ *)^(١) (٢)

إلى آخره .

ش/ أقول : ومن ذلك قوله تعالى :

* فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا *^(٣)

* وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَّبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ *^(٤) وقوله

تعالى :

* فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ *^(٥) /

التقدير : وأغرقنا قوم نوح وأضل فريقا .

ص/ قوله : (وقرئ *)^(٦) * وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ *^(٧) (٨)

بالنصب .

ش/ أقول : يشير إلى أنه على هذه القراءة من باب الاشتغال ، فتُؤَدَّ

منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده ويجب تقدير العامل بعد الفاء ، وقبل^(٩) ما دخلت عليه ، لأن * أَمَّا * نائبة عن أداة الشرط

-
- (١) من الآية ٥ من سورة النحل .
 (٢) أوضح السالك ١٦٩/٢ .
 (٣) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان .
 (٤) من الآية ٣٧ من سورة الفرقان .
 (٥) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .
 (٦) البحر المحيط ٤٩١/٧ .
 (٧) من الآية ١٧ من سورة فصلت .
 (٨) أوضح السالك ١٦٩/٢ .
 (٩) في (ج) (وقيل) .
 (*) القراءة بنصب (ثمود) .

وفعل الشرط فكأنها فعل ، والفعل لا يدخل على الفعل ، فالأصل
 " فهديناهم " ثم حُذِفَ وُفُِّرَ بهدينا " عاملا في ضمير الاسم السابق
 فاتصلت الفاء به ، وينبغي أن تُحَرَّرَ هذه القراءةُ ومن قرأ بها ، فإنَّ
 السفاقي (١) ذكر في إعرابه أن ابن عباس رضي الله عنهما قرأ بنصب
 (شود) مصروفا ولم يذكر غير ذلك .

ص/ قوله : (ليس من أقسام الباب ما يجب فيه الرفع كما في
 مسألة إذا الفجائية لعدم صدق ضابط الباب عليها) . (٢)

ش/ أقول : لم يذكر جماعة من كبراء النحويين في أقسام المشتغل
 عنه ما يجب رفعه قالوا : لأنَّ حدَّ الاشتغال لا يصدق عليه ، والصواب
 ما اعتمدناه الناظم - رحمه الله - هنا ، وفي التسهيل من عدّه في أقسام
 المشتغل عنه ، لأنَّ العامل في نحو : خرجت فإذا زيدٌ يضربه عمرو ، وزيدٌ
 هل رأيته وعمرو هل رأيته .

ونحو : ذلك صالح للعمل بذاته في الاسم السابق لو فرغ
 لكن منع من عمله ما منع ، وهو تقدم ما لا يعمل ما بعده فيما قبله عليه
 فلم يحتج عمله فيما قبله لذاته وما لا يحتج عمله فيما قبله لذاته صادق
 عليه حدَّ الاشتغال فهو معدود من أقسامه وما امتنع عمله فيما قبله لذاته
 كفعل التعجب وأفعِل التفضيل ، والصفة المشبهة واسم الفعـل (٣)

(١) المجيد في اعراب القرآن المجيد ج ٣ لوحة ٩٩/ب وينظر البحر

المحيط ٧/ ٩١ ٠٤

(٢) أوضح المسالك ٢/ ١٧٠ .

(٣) في (ج) (الفاعل) .

(*) كلام الشارح عبد القادر مردود في هذه المسألة وليس من باب الاشتغال ،

لأن رفع الاسم السابق إذا ولي الفعل المشتغل بالضمير أداة لا يعمل

ما بعدها فيما قبلها كأدوات الشرط والاستفهام والأشياء التي لا يعمل ما

بعدها فيما قبلها عشرة أنواع . انظر تفصيل هذه المسألة الارتشاف ٣/ ١٠٤ .

فما بعدها .

والمصدر والحرف نحو : [زيد] ^(١) مَا أَحْسَنَهُ وَعَمَرُوهُ أَكْرَمَ مِنْهُ بَكْرٌ، وَوَجَّهَهُ
الْأَبَ زَيْدٌ حَسَنُهُ، وزيد ضَرْبًا أَبَاهُ، وزيد دَرَاكِمِ، وزيد إنه قائم لا / يعد ٥٠ / أ
في أقسام الاشتغال لعدم صِدْقِ الحَدِّ عليه .

ص/ قوله : (ويستويان) ^(٢) إلى آخره .

ش/ أقول : يعني يستوى الرفع والنصب في مثل الصورة الرابعة
بزيادة قيود ، وذلك إذا وقع الاسم بعد عاطف غير مفصول " بَأَمَّا " .
مسيوق بفعل مني على اسم غير " ما " التعجبية ، وتضمنت الثانية
ضميره أو كانت معطوفة بالفاء ، وقد استعمل كلامه - رحمه الله - على
قيود منها :

وقوع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول " بَأَمَّا " وهو
ظاهر لما تقدم من أن " أما " تقطع ما بعدها عما قبلها ومنها قوله :
(مسيوق بفعل مني على اسم) ، وهو إشارة إلى الجملة المسماة ذات وجهين
أي اسمية الصدر فعلية العجز .

ومنها [قوله] ^(٣) (غير ما التعجبية) إشارة إلى ألا تكون الصفري فعل
تعجب نحو : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمَرُوهُ أَكْرَمَتُهُ كما مثل ، فإن رَفَعَ عَمَرُو فِي هَذَا
الشال هو المختار ، ذكر ذلك سيبويه ^(٤) - رحمه الله - لأنَّ فَعْلَ

(١) في الأصل (زيد) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) أوضح المسالك ١٧١ / ٢ .

(٣) في الأصل (قوله) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) الكتاب ٩٦ / ١ .

التمعجب قد جَرَى مَجَرَى الْأَسْمَاءِ ولذلك صغر ، واعتقد الكوفيون اسميته ،
ومنها قوله : (تضمنت الثانية ضميره) ، يعني ضمير الاسم الذي بُنِيَ عليه
الفعل السابق على حرف العطف ، وأشار بذلك إلى ما قاله ^(١) الأخفش
وغيره من أَنَّ جِلَّةَ الاشتغال معطوفة على الجملة الصفري ، وهي خبر
والمعطوف على الخبر خبر فلا بد فيها من الربط ، ونقل ^(٢) ابن عصفور
أَنَّ سَبِيحِيهِ وَغَيْرَهُ لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك بقوله تعالى :

* وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ * ^(٣) قَرَأَ ^(٤) الْحَرَمِيَانِ ^(٥) وَأَبُو عَمْرٍو ^(*)

بالرفع والباقون بالنصب ، وهو في النصب معطوف على " تجرى " من قوله
تعالى * وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ مَّكَآ * ^(٦) وليس / في

الجملة المعطوفة ضمير يعود على الشمس .

وأجمع القراء على نصب * وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا * ^(٧) وهي

معطوفة على " يسجدان " من قوله تعالى :

* وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ * ^(٨) وليس فيها ضمير يعود

(*) القراءة برفع (القمر) .

(١) التذييل والتكميل ٣٨ / ٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٣٦٧ / ١ .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة يس .

(٤) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٥٤٠ والحجة لأبي زرة ص ٥٩٩ .

(٥) هما عبد الله بن كثير أحد القراء السبعة في مكة ت ١٢٠ هـ .

ونافسهم بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أحد القراء السبعة

في المدينة ت ١٦٩ هـ .

(٦) من الآية ٣٨ من سورة يس .

(٧) من الآية ٧ من سورة الرحمن .

(٨) الآية ٦ من سورة الرحمن .

على "النجم والشجر" . ومنها قوله : أو كانت معطوفة بالفاء إشارة إلى مذهب الجمهور لأنَّ الفاء فيها تسبیب ، فيجوز أن يكون الربط في الجملتين بضمير واحد والله أعلم .

ص / قوله : (ومعمول المصدر الذي لا يَنْحَلُّ بحرف مصدرى) (١) .

ش / أقول : هو المصدر النائب عن فعله فَإِنَّهُ مقدَّرٌ بالفعل وحده ، قال الناظم - رحمه الله - في شرح الكافية : " ويعمل (٢) مقدِّماً وموَّخراً ؛ لِأَنَّهُ ليس بمنزلة موصول ولا معموله بمنزلة صلة فيقال ضَرْباً رَأْسَهُ وَرَأْسَهُ ضَرْباً " .

ص / قوله : (والثاني لا يد في صحة الاشتغال من عِلْقَةٍ) (٣) .

ش / أقول : قال الأبناسي - رحمه الله تعالى - : " همسي الملا بسنة " . (٤)

ص / قوله : (فَإِنْ قَدَّرْتَ الْأَخْ بَدَلًا بَطَلَتِ السَّأَلَةُ رَفَعَتْ أَوْ نَصَبَتْ) (٥) .

-
- (١) أوضح المسالك ٧٢/٢ .
 (٢) شرح الكافية الشافية ص ١٠٢٤ .
 (٣) أوضح المسالك ٧٢/٢ .
 (٤) الدرة المضيئة في شرح الألفية لأبي اسحاق الأبناسي لوحة ٤٨/أ .
 (٥) أوضح المسالك ٧٣/٢ .

ش/ أقول : لا تك إذا قدرت أن عامل البديل غير عامل البديل منه
ورفعت قلت الجملة الواقعة خبراً من ضمير المبتدأ ، فتبطل المسألة ،
وكذلك إذا نصبت تبطل المسألة لخلو العامل المشتغل من علة بينه
ومين المشتغل عنه .

هذا (١) باب التمدى واللزم

ص/ قوله : (وَنَبِيَّهُمْ إِذَا شَبَعَ) (٢)

ش/ أقول : قيده رحمه الله بقوله : إذا شبع احترازا من نبيهم

إذا صار أكلولا فإنه ما دل على سجية فيكون من القسم الثالث لا الرابع .

ص/ قوله : (أَوْ عَلَى مَطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فِعْلٍ مُتَعَدٍ لَوَاحِدٍ) (٣)

ش/ أقول : أى فاعل الفعل اللزم ، وهو الذى كان مفعولا لفاعل

الفعل / المتعدى ، وقال بعضهم : المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع ١/٥١

أى قبول المفعول لأثر الفاعل ، وقيل حصول الأثر عن تعلق الفعل

المتعدى بمفعوله .

ص/ قوله : (وَيُشَكِّلُ عَلَيْهِ * وَتَرْغُبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ *) (٤)

فحذف الحرف (٥) إلى آخره .

ش/ أقول : قال المؤلف - رحمه الله - في المغني (٦) : إنما

حذف الجار في الآية لِتَقَرُّبِنَا ، وإنما اختلف العلماء في المقدّر من

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ١٧٧/٢ .

(٣) أوضح المسالك ١٧٧/٢ .

(٤) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٥) أوضح المسالك ١٨٣/٢ .

(٦) مغني اللبيب ص ٢٨٨ .

الحرفين لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف ^(١) في الحقيقة فـ في القرينة * . انتهى .

وهو جواب جيد ، وذكر المرادى ^(٢) - رحمه الله - جوابا ثانيا بعد أن ذكر معنى ما ذكره المؤلف ، " وهو أنه أريد الإيهام فحذف ليرتدع من يرغب فيهن ومن يرغب عنهن * ، انتهى .

وهو ظاهر أيضا ؛ لأنه عند إرادة الإيهام لا يخاف اللبس .
ص/ قوله : (أَوْ سَرَحًا لَفْظًا وَتَقْدِيرًا) . ^(٣)

ش/ أقول : معناه مطلقا أي غير مقيد بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا ثم إنَّ الفعل المتعدى إلى اثنين من غير بابي ظن وأعلم ، ولا يوجد متعديا إلى أكثر منهما .

يَتَنَوَّعُ إلى نوعين متعد إليهما بنفسه وجوبا أي دائما نحو :
" أعطى وكسا " ومتعد إلى أحدهما بنفسه دائما وإلى الآخر تارة بنفسه وتارة بحرف الجر نحو : " استغفر وأمر " ، وماخذ هذا النوع السماع ، وذكر ابن عصفور ^(٤) أن المسوع من هذا النوع ستة أفعال تحفظ ^(٥)

(١) في (ج) (والخلاف) .

(٢) شرح الألفية للمرادى ٥٤ / ٢ .

(٣) أوضح المسالك ١٨٣ / ٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٥ / ١ .

(٥) في (ج) (يحفظ) .

ولا يقاس عليها ، وهي : اخْتَارَ ، وَاسْتَغْفَرَ ، وَسَمَى ، وَكُنَى ، وَدَعَا ،

بمعنى سما وأمر ، فَإِنْ كَانَ دَعَا بمعنى الاستدعاء لم يتجاوز مفعولا واحدا ،

وزاد (١) أبوحيان ثلاثة أفعال أخرى جرت مجرى الستة المذكورة ، وهي

زَوَّجَ ، وَصَدَّقَ / بالتخفيف ، وَغَيْرُهُ وَالْأَصْلُ تقديم ما هو فاعل فـسي (٥١/ب)

المعنى على المفعول الذى ليس ، كـ (زيد) من قولك : أعطيت زيدا

درهما ، فإنه مفعول في اللفظ والمعنى .

وكذا الأصل تقديم ما يتعدى إليه الفعل بنفسه دائما

وتأخير ما يتعدى إليه بوجهين كـ (زيد) من قولك : اخترت زيدا

الرجال ، فالأصل تقديم زيد على الرجال ، لأنه مسرح ، وَعُلُقَةُ مَالٍ (٢)

يَحْتَاجُ إِلَى وَاسِطَةٍ أَقْوَى مِنْ عُلُقَةٍ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهَا .

ص / قوله : (أَوْ ظَاهِرًا وَالْأَوَّلُ ضَمِيرٌ) (٣)

ش / أقول : معناه وجوب تقديم المفعول الذى هو ظاهر (٤) ،

فيلزم تأخيره وليس كذلك . نعم يجب تقديم الضمير ؛ لأنه أمكن الاتصال

فلا يعدل إلى الانفصال ، وَأَمَّا الْمَفْعُولُ الظَّاهِرُ فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ

قدمته على الفعل وَإِنْ شِئْتَ أَخَّرْتَهُ عَنِ الْأَوَّلِ ، وهذا الاعتراض نظير

ما اعترض به المؤلف على الناظم في باب الفاعل (٥) عند قوله : (٦)

" وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَيْسَ حُضِرَ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرُ مَنْحَصِرٍ "

فسبحان من لا يَفْغُلُ وَلَا يَنْسَى وَلَا يَذْهَبُ .

(١) ينظر التذييل والتكميل ٣ / ٧٤ .

(٢) في الأصل " ما يحتاج " والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) أوضح المسالك ٢ / ١٨٣ .

(٤) في (ب) و (ج) (هو ضمير على المفعول الذى) .

(٥) ينظر باب الفاعل من هذا الكتاب ص ١٧٦ .

(٦) متن الألفية ص ٢٥ .

هذا (١) باب التنازع في العمل

ص/ قوله : (ومثال المختلفين :

* هَاؤُمُ أَقْرَأُ وَأَكْتَلِبِي * (٢) . (٣)

ش/ أقول : أهمل رحمه الله مثالا من المختلفين وهو ما إذا كان الفعل مقدما على الاسم وذلك نحو قول الشاعر : (٤)

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنْنِي
لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكِلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

وهو من أبيات الكتاب ، واختلف في قائله ف قيل : المرار الأسدي ، وقيل : مالك بن زُغَبَةَ الباهلي قال ابن يمين (٥) : وهو الصحيح ، والشاهد فيه " تنازع لحقت " ويروى كررت ويروى :

* لَقِيتُ وَالضَّرْبَ فِي مَسَمَعٍ *

فأعمل الثاني ويجوز أن يكون العامل فيه الأول ، والقول / الأول أولى ١/٥٢

(١) في (ج) (هذا) ماقط .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٣) أوضح المسالك ٢ / ١٩٦ .

(٤) نسب هذا البيت الى المرار الأسدي ، ومالك بن زغبة الباهلي وهو

من شواهد سيبويه ١ / ١٩٣ ، والمقتضب ١ / ١٤ ، والجمل ص ١٢٤

والإيضاح العضدي ص ١٦١ ، والمرتجل ٢٤٥ وابن يمين : ٥٩ / ٦ ،

٦٤ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٦٠ ، والمعني ٣ / ٤٠ ،

والهمع ٥ / ٧٢ والخزانة ٨ / ١٢٩ .

(٥) لم أهتم اليه في كتاب لياب الاعراب لابن يمين ، فـ

الجزء الأول ، ولعله في الجزء المفقود .

لقربه من المعمول ، وعليه اقتصر سيمويه ^(١) ، والمغيرة صفة المضاف
إليه محذوف التقدير أولى الخيل المغيرة أي متقدموها يقال : بضم
الميم وبكسرهما على الإتياع ، ومعنى " لم أنكّل " لم أجبن ولم أرجع
يقال : بضم الكاف من (نكّل) بفتحها وبفتح الكاف من (نكّل) بكسرهما ،
ويريد " يسمع " مسمع ^(٢) بن مالك الشيباني سيد ربيعة بالعراق ،
وفي البيت شاهد ثانٍ ، وهو إعمال المصدر المعرف بالالف واللام .

ص/ قوله : (وقد تتنازع ثلاثة) ^(٣) .

ش/ أقول : منه قول الشاعر ^(٤) :

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَصْبَاهُ وَتَيْمَنِي
إِلَّا كَوَاعِبُ مِنْ ذُهِلِ ابْنِ شَيْبَانَ
ومنه قول الآخر ^(٥) :

أَتَانِي فَلَمْ ^(٦) أُسْرَرْ بِهِ حِينَ جَاءَنِي
كِتَابٌ بِأَعْلَى الْقُتْنَيْنِ عَجِيبُ

(١) الكتاب ١/١٩٣ .

(٢) ينظر جمهرة أنساب العرب ص ٣٢٠ ، ٣٢١ .

(٣) أوضح المسالك ٢/١٩٠ .

(٤) ورد بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ص ٧٨٢ ، والمساعد

١/٤٦٠ ، وشرح التصريح ١/٣١٩ والهمع ٥/١٤٣ ، والصدر

٥/٣٢٠ .

(٥) القائل هو جز بن ضرار أخو الشماخ والبيت في شرح ديوان الحماسة

١/٣٤٣ وشرح الألفية للمرادي ٢/٦٠ ، وشفاء العليل ص ٤٤٦ ،

والعيني ٣/٣٨٠ .

(٦) في (ب) و (ج) (ولم) .

ص/ قوله : (ولا في مَعْمُولٍ مَقْدَم) . (١)

ش/ أقول : جعل منه بعضهم قوله تعالى :

* بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ * (٢) ، والصواب أنه ليس من التنازع ؛
لأنَّ الثاني لم تجي* حتى استفاءه الأول .

ص/ قوله : (ولا في نحو :

* وَعِزَّةٌ مَطْلُوبٌ مَعْنَى غَرِيْبَهَا * (٣) . (٤)

(١) أوضح المسالك ١٩٢/٢ .

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة التوبة .

(٣) هذا عجز بيت صدره :

* قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيْبِهِ *

والقائل هو كثير عزة ، ت ١٠٥ هـ وأخباره في الشعر والشعراء :

ص ٥٠٣ والموتى تلف والمختلف ص ١٦٩ ، وغير ذلك من المصادر .

والبيت في ديوانه ص ١٤٣ والإنصاف ص ٩٠ وابن يميث ٨/١

وشرح التسهيل السفر الأول ص ٧٦٩ ، والتذييل والتكميل :

١١٩/٣ والعيني ٣/٣ ، والهمع ١٤٧/٥ .

(٤) أوضح المسالك ١٩٥/٢ .

(*)

أقول يشير إلى امتناع التنازع في قول كُثِيرٌ :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمِهِ

وَعَزَّةٌ مَطْوُولٌ مُعْنَى غَرِيمُهَا

لأنه سببي مرفوع؛ إذ لو جعل من التنازع لزم اسناد "مطوول" أو معنى إلى غريمها، وإسناد الآخر إلى ضمير الغريم فيلزم عدم ارتباط المسند إلى الضمير بالمبتدأ؛ لأنه لم يرفع ضمير المبتدأ ولا ما التبس بضميره، ومثل البيت المذكور قولك : زيد قام، وقعد أبوه، ولم ينص أكثرهم على اشتراط هذا الشرط .

ونص عليه (١) ابن خروف (٢) والشلوين (٣) وابن السيد ولم

يستنع التنازع في نحو [زيد] (٤) ضرب وأكرم أخاه؛ لأن السببي منصوب

قال أبو / حيان : لأنه (٥) لا يضر، بل يحذف بخلاف المرفوع ، ٥٢/ب

قال المرادي (٦) - رحمه الله - "وينبغي أن يفصل بين أن يكون فـسي

العاملين ضمير عائذ على الأول غير الضمير الذي هو السببي أولاً ، ،

(*) انظر ما سلف ص ٢٢١ .

(١) التذييل والتكميل ١٢٠/٣ .

(٢) هو علي بن محمد بن علي الشهير بابن خروف الحضرمي الاشبيلي

ت ٦٠٩ هـ ، ترجمته في : معجم الأدباء ٥٠١/٧٥ ، ووفيات الأعيان

٤٣٣/١ وبغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

(٣) هو عمر بن محمد بن عمر أبو علي الشلوين ت سنة ٦٤٥ هـ ،

ترجمته في : إنباء الرواة ٢/٣٣٢ ، ووفيات الأعيان ١/٣٨٢ ،

وبغية الوعاة ٢/٢٢٩ .

(٤) في الأصل (زيد) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) التذييل والتكميل ١٢٠/٣ .

(٦) شرح التسهيل للمرادي لوحة ٢٤/١ ب .

فَإِنْ كَانَ فَالتنازع جازع كقولك : زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَكْرَمَ غُلَامَهُ ، وَإِنْ لَمْ
يَكُنْ فَهُوَ كَالْمَرْفُوعِ لِخُلُوعِ السَّهْمِ مِنْ عَائِدِ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ اضْرِبْ وَأَهْمِسْ
غُلَامَهُ . انتهى .

ص / قوله : (ولنا أَنْ فِي حَذْفِهِ تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ
وَقَطْعُهُ عَنْهُ) . (١)

ش / أقول : كَانَ يَنْبَغِي لَهُ (٢) أَنْ يَزِيدَ لِفِعْلِ مُعَارَضٍ وَإِلَّا
فَفِي حَذْفِهِ مِنَ الْأَوَّلِ عِنْدَ إِعْمَالِ الثَّانِي تَهْيِئَةُ الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ
عَنْهُ ، وَلَكِنْ لَمَّا عَارَضَ ذَلِكَ الْإِضْمارُ قَبْلَ الذِّكْرِ ، وَهُوَ مُحذُوفٌ (٣) وَتَهْيِئَةُ
الْعَامِلِ لِلْعَمَلِ وَقَطْعُهُ عَنْهُ أَخْفَ مِنْهُ التَّزْمُوهُ .

ص / قوله : (تَسْكَا بِظَاهِرِ قَوْلِهِ : (٤)

* تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى الْبَيْتِ (٥)

(١) أوضح المسالك ١٩٩/٢ .

(٢) فِي (ج) (لَهُ) سَاقَطٌ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ (ج) مُحذُورٌ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) .

(٤) هَذَا جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا

رِجَالٌ فَهَذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلَيْسَبٌ

وَالْبَيْتُ لِعَلْقَةِ الْفَحْلِ ، أَخْبَارُهُ فِي الشَّعْرِ وَالشَّعْرَاءِ ص ٢١٨ ،

وَالْغُفْلِيَّاتِ ص ٣٩٠ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَادِرِ ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ

ص ٣٨ ، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢٠١/٢ وَالْعَيْنِيُّ ١٤/٣ وَشَرَحَ

الْأَشْمُونِيُّ ١٠١/٢ .

وَتَعَفَّقَ : اسْتَتَرَ ، اللِّسَانُ : (عَفَقَ)

الْأَرْطَى : شَجَرٌ مِنْ شَجَرِ الرِّمْلِ ، الصَّحاحُ (رَطَا) .

(٥) أوضح المسالك ٢٠١/٢ .

ش/ أقول : وما تسكوا به قول الآخر : (١)

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنًا
حَيًّا الْحَطِيمُ وَجُوهَهُنَّ وَزَمَزَمُ

وقول الآخر : (٢)

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمُ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَسَ
ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالْذَّيَا وَالْبَلَاقِعُ

إذ لم يقل حيا بالتثنية في أحد الفعلين ، ولا يرجعن أو ترجع ولا
يكشفن أو تكشف (٣) فدل على أَنَّ الفاعل محذوف .

ص/ قوله : (فَإِنْ أَوْقَعَ حَذْفُهُ فِي لَبْسٍ) (٤) إلى آخره .

ش/ أقول : لم يثلوا لما يقع (٥) حذفه في لبس ما يحتاج

(١) القائل هو عروة بن أذينة أخبره في : الشعر والشعراء ص ٥٧٩

والمؤلف ص ٥٤ ، ٥٥ ، والبيت في الكامل ص ٣٨٦ ، ونزيل

الأمالي والنوادر ص ١٢٥ ، والأغانى ٣٣٢/١٨ .

(٢) القائل هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه ص ٤٢٢ والمقتضب ١٧٦/٢ ،

والمخصص ١٠٠/١٧ ، ١٢٥ ، وابن يعين ١٢٢/٢ وشرح التسهيل

السفر الأول ص ٧٠١ ، والبحر المحيط ٢٧٦/١ والتذيل والتكميل

١٢٧/٣ وشفا العليل ص ٥٧٢ .

(٣) في (ج) يكشف .

(٤) أوضح المسالك ٢٠٢/٢ .

(٥) في الأصل (يقع) والشبه من (ب) و (ج) .

إلى منصوب لفظاً ، ومثلوا لما ^(١) يوقع حذفه في ليس ما يحتاج إلى منصوب محلاً بنحو : استعنت واستعان علي زيد به ، فيه معمول للاول الذي هو استعنت ، ولو حذف لما جاز ، لأنَّ المتبادر إلى الذهن استعنت عليه فحذف لدلالة قوله : عَلَيَّ (، فيكون خلاف المراد فأخروا وأضروا ^(٢) ،

ومثل / ذلك : ملت ومال عني زيد إليه .

١/٥٣

ومذهب الأكثرين أَنَّ الضمير إذا كان معمولاً للاول وهو غير مرفوع يجب حذفه إنَّ كان مستغنى عنه نحو : ضربت وضربني زيد بحذف الـها من ضربت ، ولا يجوز إثباتها إلا في الضرورة ، وإنَّ لم يكن مستغنى عنه وجب تأخيرها نحو : ظنني وظننت زيدا قائماً إِيَّاهُ ، وأجاز ابن مالك إضماره مقدماً في القسمين نحو ضربته وضربني زيد ، وظننته وظننت زيدا قائماً واختار أنَّ الحذف في غير المرفوع إنَّ لم يمنع مانع أولى من إضماره مقدماً ، واحترز بقوله إنَّ لم يمنع مانع من استعنت به واستعان (عَلَيَّ) زيد ، فلا يجوز حَذْفُ * به * لثلاث * يَلِيسَ ، وقال في الشرح : ^(٣) * حذف الضمير غير المرفوع أولى من بقاءه ما لم يكن من باب * ظن * فيظهر أو يوء خر ، وكذا إذا ^(٤) كان من غير باب ظن ، وكان الحذف موقفاً في ليس ^(٥) انتهى .

- (١) في (ج) (بها) .
- (٢) في (ب) و (ج) تقديم وتأخير (فأضروا وأخروا) .
- (٣) أي في شرح التسهيل .
- (٤) في (ب) (ان) .
- (٥) شرح التسهيل السفر الاول ص ٢٨٠ .

وقد أضره الشاعر مقدما وليس من باب ظن في قوله : (١)

مَالَ عَنِّي تَبْهًا وَمِلْتُ إِلَيْهِ

مُسْتَعِينًا عَمْرُو فَكَانَ مُعِينًا

ص/ قوله : (والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين) (*) (٣)

إلى آخره .

ش/ أقول : لا فساد في ذلك ، بل التنازع فيه صحيح ؛ لكن

باعتبار كونه مفعولا ثانيا مع قطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا ،

وأنت لا تتطرق به مثنى إلا بعد الحكم به للأول ولا مفردا إلا بعد

الحكم به للثاني ، وإذا نطقت به مثنى بطل كون الثاني يطلبه ، فمن

هنا ظهر للمؤلف فساد دعوى التنازع ولو نظر إليه من جهة كونه مفعولا

ثانيا مع قطع النظر عما يقتضيه كل من العاطلين المذكورين لما نازع في

صحة التنازع / ألا ترى أن العاطلين إذا كان الأول منهما يطلب ٥٣/ب

مرفوعا ، والثاني يطلب [منصوبا] ، (٤) فتنازعهما فيه صحيح ؛ لكن

(١) ورد البيت بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ص ٧٨٠

والتذييل والتكميل ١٤٣/٣ .

(٢) في جميع النسخ " والذي " والمثبت من أوضح المسالك .

(٣) أوضح المسالك ٢٠٥/٢ .

(٤) في الأصل (منصوبا) ساقط والمثبت من (پ) و (ج) .

(*) في جميع النسخ والمراجع (والذي) ونسخة أوضح المسالك (ولم)

ولعل الشيخ محي الدين عبد الحميد اعتمد على نسخة فيها (ولم

يظهر) وهو تحريف .

مع قطع النظر عن الإعراب فإنك إن أعربت بالرفع بطل كون الثاني يطلبه ؛ لأنه لا يطلب إلا منصوبا ، وإن أعربت بالنصب بطل كون الأول يطلبه ؛ لأنه لا يطلب إلا مرفوعا واعتبر ذلك بالفعل الأول في مثاله ، وهو "الزَّيْدِيْنَ" فإنه بعد النطق به على هذه الصورة لا يطلبه ^(١) يظنني ؛ لأنَّ الزَّيْدِيْنَ منصوب ، ويظنني يطلب مرفوعا ، والمؤلف - رحمه الله - يسلم التنازع فيه .

(١) في (ج) (يطلب) .

هذا (١) باب المفعول المطلق

ص/ قوله : (والمصدرُ اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل) (٢)

إلى آخره .

(*)

ش/ أقول : ليس حده للمصدر مانعا ، لأنه يدخل فيه نوعان من اسم المصدر ، وهما اسم الحدث المبدؤ بهيم زائدة لغير مفاعلة كمضرب ومقتل ، واسم الحدث إذا كان علما مثل : (فجار) و (حمار) ، لأنه جعل اسم المصدر في باب إعمال المصدر ثلاثة أنواع : هذين النوعين ، وما كان فعله متجاوزا الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي ، وفي هذا الموضع لم يحترز إلا عن هذا النوع فكان حقه أن يحترز أيضا عن النوعين المذكورين ، فيقول وليس علما ولا مبدؤا بهيم زائدة لغير مفاعلة .

ص/ قوله : (أوضيحه نحو : " عبدالله أظنه جالسا ") (٣)

إلى آخره .

ش/ أقول : مثل بهذا المثال وبما بعده لنيابة ضمير المصدر عن المصدر (٤) في الانتصاب على المفعول المطلق لدلالته عليه ، فأما المثال الأول فيتخرج على أن عبدالله منصوب على أنه مفعول أول لأظن ، وجالسا

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٠٧ .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢١٣ .

(٤) في (ج) (المصدر) ساقط .

(*) اعتراض عبد القادر الأنصاري على تعريف المصدر من ابن هشام ليس مستقيما لأن هذا تعريف المصدر عند الصرفيين ولم يعترض عليه أحد . ينظر :

الارتشاف ٢/٣٠٢ .

على أنه مفعول ثانٍ له ، وعمل أظن مع توسطه بين المفعولين ، لأنَّ عمله
 والحالة هذه أرجح من الغاية أو الاستوائيهما / ، فالضمير المتصل
 ١/٥٤ بأظن ليس عائداً إلى عبد الله ، وإنما هو عائد إلى الظن المفهوم من أظن ،
 إنَّ هو أحد مدلوليه ، وقد استوفى أظن مفعوليه فتعین عود الضمير
 للصدر ، ولو نصَّب عبد الله بأظن محذوفاً على أنه من باب (١) الاشتغال
 لتعین عود الضمير إلى عبد الله ، ويخرج هذا المثال عما جيء به له ، وكذلك
 لو رفع عبد الله بالابتداء على أنه من باب الاشتغال أيضاً للزم ذلك أي عود
 الضمير إلى عبد الله ، وخروج المثال عما جيء به له ، فتعین تخرجه على
 ما ذكرناه أولاً ، وقد غرَّب (٢) الشيخ - رحمه الله - بهذا المثال ولم أره (٣)
 المذكوراً في شيء من كتبهم التي جرت عادته بالتفريب بمسائل منها .
 وأما المثال الثاني ، وهو قوله تعالى :

* لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ * (٤)

فظاهر ، لأنَّ لفظ الصدر ثابت قبله في قوله : فإني أعذِّبه عذاباً ،

-
- (١) في (ب) (باب) ساقط .
 (٢) غرَّب : أغض في كلامه ، والتفريب : الغامض من الكلام . اللسان
 (غرَّب) .
 (٣) في (ج) (أره) ساقط .
 (٤) من الآية (١١٥) من سورة المائدة .

ومن ذلك قول الشاعر : (١)

هَذَا سُرَاقَةُ الْقُرْآنِ يَدْرُسُـهُ

وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرِّشَاءِ إِنَّ يَلْقَاهَا نَرِيبُ

فَإِنَّ يدرس متعد إلى مفعول واحد وهو قوله : للقرآن واللام فيه للتقوية ، وكان العامل لَمَّا تأخر عن المفعول ضَعُفَ عن وصوله إليه بنفسه فَعُوِيَ باللام فهو نظيرُ قوله تعالى :

* لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ (٢)

* إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ (٣)

فتعین عود الضمير إلى المصدر الذي هو الدرس ، لأنه أحد مدلولي يدرس مثل قوله تعالى :

* وَإِنْ تَشْكُرُوا بَرِّضَهُ لَكُمْ (٤)

ولا يصح أَنْ يَكُونَ الضمير عائداً على القرآن ، إذ لا يتعدى عامل إلى

(١) ورد البيت بدون نسبة في الكتاب ٦٧/٣ ، والأصول لابن السراج

١٩٣/٢ ، وأما لي ابن الشجرى ٣٣٩/١ ، والتصريح ٣٢٦/١ ،

والجمع ٢٠٥/٤ ، والأشباه والنظائر ١٣٣/٦ ، والخزانة ٣/٢ ،

٢٢٦/٥ ، ٤٨/٩ ، ٦٢ ، ٥٤٧٠

(٢) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الزمر .

مفعولين ظاهر ومضمر ، هما لشيء واحد .

وقوله : (والمرءُ عِنْدَ الرُّشَا) إلى آخره .

قال / سيبويه : التقدير / المرءُ ذَيْبٌ إِنْ يَلْقَ الرُّشَا (١)

وقال أبو العباس : " هو على حذف الفاء " (٢) ، هجا الشاعر

رجلا من القراء نُسِبَ إليه الرِّيَاءُ وقبول الرُّشَا والحِرْصُ عليها ، والرُّشَا

بضم الراء جمع رِشْوَةٍ بكسرها .

ص/ قوله : (أَوْشَارُكَ لَه فِي مَادَتِهِ وَهُوَ ثَلَاثَةٌ) (٣) إلى آخره .

ش/ أقول : (فقولهُ * وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا * (٤)

مِثَالٌ لِمَا نَابَ فِيهِ اسْمُ الْعَيْنِ عَنْ مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ ، فَإِنَّ النِّبَاتَ اسْمٌ

لِكُلِّ مَا نَبَتْ (٥) فِي الْأَرْضِ وَ (٦) قَالَ السِّفَاكْسِيُّ : فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

* فَأَخْرَجْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْ نَبَاتٍ شَتَّى * (٨) وَالنِّبَاتُ

مَصْدَرٌ سَمِّيَ بِهِ النَّبْتُ كَمَا سَمِيَ بِالنَّبْتِ " انتهى .

(١) الكتاب ٦٨/٣

(٢) الأصول ١٩٣/٢

(٣) أوضح المسالك ٢١٣/٢

(٤) الآية ١٧ من سورة نوح .

(٥) الأصل (ما نبت) .

(٦) في (ب) (وقد) .

(٧) المجيد في أعراب القرآن المجيد ج ٣ لوحة ٥/ب .

(٨) من الآية ٥٣ من سورة طه .

وعلى أنه مصدر فهو مياناب فيه مصدر فعل آخر عن مصدر الفعل المذكور ، فهو كالمثال الذى بعده والا^١ول أظهر ، وقوله :

* وَتَبَتَّلَ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا * (١)

مثال لما ناب فيه مصدر لفعل (٢) آخر (٣) عن مصدر الفعل المذكور ، وذلك لأن * تَبْتِيلًا * مصدر لِبَتَّلَ لا لِتَبَتَّلَ ومصدر تَبَتَّلَ تَبْتِيلًا (٤) فناب (تَبْتِيلًا) عن تَبَتَّلَ .

ص/ قوله : (أوعلى آلتِه ك (ضربت سوطاً) أو (عصاً)) (٥)

ش/ أقول : ومنه رَشَقْتَهُ سَهْمًا قال الإمام أبو حيان : (٦) الأصل ضَرْبَةُ سَوْطٍ وَرَشَقَةٌ (٧) سَهْمٍ حُذِفَ المضافُ وَأَقْبِصَتِ الْآلَةُ مَقَامَهُ فَأَعْرَبَتْ بِأَعْرَابِهِ .

(١) من الآية ٨ من سورة المزمل .

(٢) هذا يطلق على اسم المصدر وهو عبارة عن كل اسم يساوى المصدر في الدلالة ويخالفه بملسية كجماد وحماد ، أو بتجرده دون عوض من زيادة في فعله ، كإغتسل فسلا وتوضاً وضوءاً ينظر شرح التسهيل السفر الاول ص ٢٨٥ .

(٣) في (ج) (آخر) ساقط .

(٤) في (ب) و (ج) (تبتل) .

(٥) أوضح المسالك ٢/٢١٣ .

(٦) ارتشاف الضرب ٢/٢٠٥ .

(٧) في (ج) (ضربت سوطاً ورشقتة سهم) .

ص/ قوله : (نحو : وَيَلْ زَيْدٌ وَيُحَهُ) (١) .

ش/ أقول : وَيَلْ كَلِمَةٌ تُقَالُ لِمَنْ يَسْتَحِقُّ الْهَلَكَةَ كقوله تعالى :

* وَيَلْ لِلْمُطَفِّينَ * (٢) وَيُحُ كَلِمَةٌ تُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ

لا يستحقها ويترحمُ عليه وَيُرَى له ، كقوله صلى الله عليه (٣) وسلم :

(وَيُحُ عَمَّارٌ تَقَطَّعَتْ الْفِئَةُ الْبَاغِيَةُ) (٤) ، وعن علي رضي الله عنه الْوَيْحُ

بَابُ رَحْمَةٍ ، وَالْوَيْلُ بَابُ عَذَابٍ ، وكذا قال الجوهري (٥) - رحمه الله - .

وقال اليزيدي (٦) * هما بمعنى واحد (٧) ، وقال / الفراء (٨)

١/٥٥

(١) أوضح المسالك ٢/ ٢١٦ .

(٢) الآية ١ من سورة المطففين .

(٣) في (ج) (عليه السلام) .

(٤) صحيح البخاري في "باب التعاون" في بناء "المسجد" من كتاب الصلاة ١/ ٥٤١ .

(٥) الصحاح : مادة "ويح" .

(٦) هو أبو محمد يحيى بن المغيرة المقرئ صاحب أبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة ٢٠٢ هـ أخبره في معجم الشعراء للمرزباني ص ٤١٩ ونزهة الألباء في طبقات الألباء ص ٦٩ وغير ذلك من المصادر .

(٧) الصحاح : مادة "ويح" .

(٨) شرح الفصل لابن يعيش ١/ ١٢١ .

"وَيَحْ وَيَلْ وَيَسْ" بمعنى * نقول : وَيَلْ لِنَزِدْ وَيَحْ لَهُ يَرْفَعُهُمَا
على الابتداء ، ولك أن تقول : وَيَحْ لِنَزِدْ وَيَلْ لَهُ بالنصب بإضمار فعل
كانك قلت أَلَزَمَهُ اللَّهُ وَيَحْ وَيَلْ ونحو ذلك ، ولك أن تقول : وَيَحْ نَزِدْ
وَيَلْ عمرو بالإضافة والنصب بإضمار فَعِلْ ، وَأَمَّا * فَتَعَسَّاهُمْ (١)
و * بَعْدَ الشُّمُودِ * (٢) وما أشبهها (٣) فهو مفعول أبدا ،
لأنه لا يصح إضافته لغير اللام ، والتعس : أَلَا يَنْتَعِشُ مِنْ عَشْرَتِهِ .
ص/ قوله : (لا أَفْعَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا) (٤)

ش/ أقول : قال أبو حيان (٥) - رحمه الله - " فسر سيبويه
العامل في و " لا كيدًا " بقوله : ولا أكاد وفي تفسيره خلاف ، ذهب
الأعلم إلى أن أكاد هذه التي عِلَّتْ فِي " كيدًا " هي الناقصة ، وذهب
الأستاذ أبو بكر (٦) بن طاهر إلى أنها هي التامة ، والمعنى ولا مقاربة .

-
- (١) من الآية ٨ من سورة محمد .
(٢) من الآية ٦٨ من سورة هود .
(٣) في (ب) (وما أشبهها) .
(٤) أوضح المسالك ٢/٢٢٢ .
(٥) التذيل والتكميل ٣/٢٢٧ .
(٦) هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري النحوي من أهل
إشبيلية المتوفى سنة ٥٨٠ وأخباره في إنباء الرواة ٤/١٨٨
والبلغة ص ٢٠٦ و بغية الوعاة ١/٢٨٠ .

وقال ابن خروف : يريد ولا أكاد كيدا ، وهي من أفعال المقاربة ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ نَاقِصَةً أَيْ وَلَا أَكَادُ أَقَارِبُ الْفِعْلِ ، وَحُذِفَ الْخَبَرُ لِلْعِلْمِ بِهِ وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ تَامَةً (وَهَمَّا) مِنْ هَمَسْتُ بِالشَّيْءِ .
ص/ قوله : (الثَّانِيَةُ أَنْ يَكُونَ تَفْصِيلاً لِمَعْرِقَةٍ مَا قَبْلَهَا) (١) (٢)

ش/ أقول : أَيْ لِلْعِلَّةِ الْفَائِئِيَّةِ فِيمَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْحَامِلَةَ عَلَى شِدَّةِ الْوَثَاقِ وَاحِدٌ مِنَ الْمَنِّ وَالْغَدَاءِ وَالِاسْتِرْقَاقِ ، وَهُوَ غَيْرُ مَعْلُومٍ فَيَذَكِّرُ الْمَصْدَرَ تَفْصِيلاً لَهُ .

ص/ قوله : (الثَّالِثَةُ أَنْ يَكُونَ مُكَرَّرًا أَوْ مُحْصُورًا أَوْ مُسْتَفْهِمًا عَنْهُ ، وَعَامِلُهُ خَبَرٌ عَنْ اسْمٍ عَيْنٍ) (٣)

ش/ أقول : قوله وعامله راجع إلى الثلاثة من كونه محصوراً أو مكرراً أو مستفهما عنه ، فَأَمَّا الْمَكْرَرُ فَلْيَكُونَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ عَوْضًا مِنْ ظَهْوَرِ الْفِعْلِ ، فَثَبِتَ بِذَلِكَ التَّزَامُ إِضْمَارَ الْفِعْلِ ، وَأَمَّا الْمَحْصُورُ فَلْيَقِيَامَ الْحَصْرُ مَقَامَ التَّكْرِيرِ ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَهُوَ إِنْ شَاءَ وَإِلَّا / بعد نفي فجعل ذلك ٥٥ / هـ
أَيْضًا عَوْضًا وَكَذَلِكَ الْاسْتَفْهَامُ ، لِأَنَّ مَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْاسْتَفْهَامِ الطَّلَبُ لِلْفِعْلِ نَابٍ عَنْ (٤) التَّكْرِيرِ .

(١) فِي الْأَصْلِ وَ (ج) (مَا قَبْلَهُ) وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ب) .

(٢) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٢/ ٢٢٢ .

(٣) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ : ٢/ ٢٢٢ .

(٤) فِي الْأَصْلِ (عَنْهُ) وَالْمَثْبُتُ مِنْ (ب) .

ص/ قوله : (ولا أَفْعَلُ كَذَا بَتَّةً) (١).

ش/ أقول : البَتُّ القطع يقال : لا أفعله بَتَّةً ولا أفعله البَتَّةً لكل أمر لا رجعة فيه ونصبه على المصدر أى بَتَّتَهُ بَتَّةً وَالبَتَّةُ .

ص/ قوله : (الخامسة أَنْ يَكُونَ فِعْلاً عِلَاجِيًّا) (٢).

ش/ أقول : أى يكون المصدر فعلاً منسوباً الى العلاج والمعالجة المزاولة والمحاولة ، وقوله : (تشبيهاً) أى مُشَبَّهًا به .

ص/ قوله : (مشتقة عليه) (٣) ، وإلى آخره .

ش/ أقول : أى على اسم بمعناه ؛ لِأَنَّ الصَوْتَ الْأَوَّلَ فِي قَوْلِهِمْ : لَهُ صَوْتُ صَوْتٍ حِمَارٍ لَيْسَ عَيْنُ الصَوْتِ الثَّانِي ، وَعَلَى صَاحِبِهِ ، أَيْ وَعَلَى صَاحِبِ الْأَسْمِ الَّذِي بِمَعْنَاهُ .

ص/ قوله : (كَمُرَّرَتْ فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتٍ حِمَارٍ) (٤) إلى آخره .

ش/ أقول : فـصوت حمار مصدر فعليّ علاجيّ تشبيهيّ منصوب على المفعول المطلق وعامله محذوف وجوبا تقديره يَصُوتُ ، ومن ذلك

-
- (١) أوضح المسالك ٢/٢٢٣ .
 (٢) أوضح المسالك ٢/٢٢٣ .
 (٣) أوضح المسالك ٢/٢٢٣ .
 (٤) أوضح المسالك ٢/٢٢٣ .

قول الشاعر (١) يصف طعنة :

لَهَا بَعْدَ إِسْنَادِ الْكَلِيمِ وَهَدْيِهِ
وَرَنَّةٌ مِّنْ يَّبْكِي إِذَا كَانَ بِأَكِيمَا
هَدِيرٌ هَدِيرٌ الثَّورِ يَنْفُضُ رَأْسَهُ
يَذُبُّ بِرَوْقَيْهِ الْكَلَابَ الضَّوَارِمَا

الكليم : الجريح .

ص/ قوله : (قاله سيبويه) . (٢)

ش/ أقول : ونصه على ما نقله ابن مالك رحمه الله (٣) :

* مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ * (٤) (٥) * بِمَنْزِلَةٍ لَهُ طَيِّئٌ .

(١) هو النابغة الذبياني والبيتان في ديوانه ص ١٨٠ .

والكتاب ٣٥٥/١ ، وشرح التسهيل السفر الأول ص ٨٠٤ .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٢٤ .

(٣) في (ج) (رحمه الله) ساقط .

(٤) الكتاب ٣٦٠/١ وشرح التسهيل السفر الأول ص ٨٠٦ ، ٨٠٧ .

(٥) هذا جزء من بيت والبيت بتمامه :

مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكَبٌ * مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّئٌ أَلْيَمَلْ

وقائله : هو أبو كبير الهذلي ، عامر بن حليس وهو جاهلي ، أخباره

في الشعر والشعراء ص ٦٧٠ ، وسط اللالي ص ٣٨٧ ، والعيني

٣/ ٥٤ والبيت في الكتاب ٣٥٩/١ والمقتضب ٣/ ٢٠٣ ، والخصائص

٢/ ٣٠٩ وشرح التسهيل السفر الأول ص ٨٠٥ والعيني :

٣/ ٥٤ ، والخزانة ٨/ ١٩٤ .

هذا البيت في صفة فرس مُضَمَّرٍ خَيْصِ الْبَطْنِ مُدَمَّجِ الْخَلْقِ يعني أَنَّهُ إِذَا
اضطجع لم يَنْدَلِقْ ، إِنَّمَا يَمَسُّ الْأَرْضَ مِنْهُ مَنَكِبٌ وَحَرْفُ السَّاقِ لكونه
خَيْصَ الْبَطْنِ ، مُدَمَّجُ الْخَلْقِ ، وَالْمِحْمَلُ بكسر الميم الأولى وفتح / ١/٥٦
الثانية عِلَاقَةُ السَّيْفِ .

هذا (١) باب المفعول له

ص/ قوله : (وأنكره سيمويه) . (٢)

ش/ أقول : قال أبو حيان (٣) وتبعه المرادى وقبحه [سيمويه] (٤)
وإنما أجازاه على ضعفه إذا لم ير عبيدا بأعيانهم (٥) أبو حيان ، فلو
قلت : أما البصرة فلا بصرة لك ، وأما الحارث فلا حارث لك لم يجز
لاختصاصهما ، وأوله الزجاج أما تلك العبيد أي متهما يُذكر من أجل
تلك العبيد فذو عبيد ، وهذا كله مراعاة للمصدر .

ص/ قوله : (وكونه قلبيا) . (٦)

ش/ أقول : قال أبو حيان : * زاد بعض المتأخرين أن يكون
من أفعال النفس الباطنة ، ولا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة نحو :
جاء زيد خوفا ورغبة ولو قلت : قراءة للعلم وقتلا للكافر لم يجز * . (٧)

- (١) في (ج) (هذا) ساقط .
- (٢) أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ .
- (٣) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢١ .
- (٤) في الأصل (سيمويه) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٥) يتحدث ابن هشام عن شروط المفعول لأجله ، فمنها أن يكون مصدرا .
- (٦) أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ .
- (٧) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢١ .

ص/ قوله : (وأجاز الفارسي جِئْتُكَ ضَرْبَ (١) (٢))

ش/ أقول : ظاهر كلام الفارسي أنه لا يشترط كونه قلبيا ولا الاتحاد

في الفاعل ولا في الوقت .

ص/ قوله : (وَكَوْنُهُ عِلَّةٌ عَرْضًا) (٣)

ش/ أقول : تقدم في كلام المصنف (٤) - رحمه الله - في باب

التعدي واللزوم أن العرض ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت وأنَّ السجية ما ليس بحركة جسم من وصف ملازم .

ص/ قوله : (وشاهد القليل) (٥) ، إلى آخره .

ش/ أقول : قال ابن مالك : " ويمكن أن يكون (٦) القسط من

قوله تعالى :

* وَنَضَعُ الْمَوَزِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ * (٧) ففعولاً له ،

لأنه مستوفٍ للشروط . (٨)

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٢٢١ .

(٢) أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ .

(٣) أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥ .

(٤) انظر ما سبق باب التعدي واللزوم ص ٢١٦ .

(٥) أوضح المسالك ٢/ ٢٢٨ نحو قوله : لا أقعد الجبين عن الهيجا

(٦) في (ج) ويمكن أن للقسط .

(٧) من الآية ٤٧ من سورة الانبياء .

(٨) شرح التسهيل السفر الأول ص ٨١٦ .

قال أبو حيان : (والظاهر أنَّ * القسط * صفة للموازن إذ هو مصدر وصف به أي الموازن العادلة المقسطة ، والوصف بالمصدر أكثر من مجي * المفعول له منصوبا .) (١)

ص/ قوله : (وذلك في هذه الآية) (٢) واجب عند من يشترط اتحاد الفاعل . (٣)

ش/ أقول : وذلك لأنَّ السَّامُورِينَ بالعبادة أعم من يَأْلِفُ الرحلتين ، وكذلك / من يشترط الاتحاد في الوقت ، فَإِنَّ [الله] (٤) أمرهم ب/٥٦ بالعبادة وزمن وجودها مستقبل ، والإيلاف ثابت في الحال ووقع ما في هذه النسخة في بعض النسخ من هذا الكتاب ، وفي بعض النسخ منه عند من يشترط [اتحاد] (٥) الزمان والنسخة الأولى أوضح والله أعلم . فَإِنَّ عَدَمَ الاتحادِ في الفاعل ظَاهِرٌ في الآية .

(١) التذييل والتكميل ٢٧٠/٣ والبحر المحيط ٣١٦/٦ .

(٢) وهذه الآية هي (لِإِيْلَافٍ قُرَيْشٍ) .

(٣) أوضح المسالك ٢٣١/٢ .

(٤) في الأصل (الله) لفظ الجلالة ساقط والمثبت من (ب) و(ج) .

(٥) في الأصل (اتحاد) ساقط والمثبت من (ب) و(ج) .

هذا باب المفعول فيـه

ص/ قوله : (أَوْجَارٍ مَجْرَاهُ) . (١)

ش/ أقول : أى مجرى أحدهما أى اسم الوقت أو اسم المكان .

ص/ قوله : (نحو : جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ) . (٢)

ش/ أقول : الصلاة اسم وضع موضع المصدر يقال صليت صلاة

ولا يقال : صليت تلبية .

ص/ قوله : (نحو : لَا أَكُلُّهُ الْقَارِظَيْنِ) . (٣)

ش/ أقول : الْقَرْظُ بالقاف والظاء المعجمة وَرُقُ السَّلَمِ يدبغ به ،

وَالْقَارِضُ الذى يجتني ذلك ، قال الجوهري (٤) - رحمه الله - : " وفي المثل

(لَا آتِيكَ أَوْ يَوْمُوبُ الْقَارِظُ الْعَنْزَى) (٥) وهما قَارِظَانِ كِلَاهُمَا مِنْ عَنَزَةٍ

خرجنا في طلب القَرْظِ فَلَمْ يَرْجِعَا قال أبو ذؤيب : (٦)

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢٣١ .

(٢) أوضح المسالك ٢ / ٢٣١ .

(٣) أوضح المسالك ٢ / ٢٣١ .

(٤) الصحاح مادة (قرظ) .

(٥) مجمع الامثال للميداني ٢ / ٢١٢ .

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي واسمه خويلد بن خالد : أخباره في الشعر

والشعراء ص ٦٥٣ والمفضليات ص ٤١٩ والموتى ص ١١٩ - ١٢٠

والبيت في الصحاح واللسان مادة (قرظ) .

وَحَتَّى يَوْوَبَ الْقَارِظَانَ كِلَاهُمَا
وَيَنْشُرُ (١) فِي الْقَتْلِ كَلْبٌ لَوَائِلٍ .

ص/ قوله : (وَنَاصِبٌ حَيْثُ يَعْلَمُ مَحْذُوفًا) (٢) .

ش/ أقول : ناصب مبتدأ وحيث مضاف إليه ، ويعلم خبر المبتدأ
محذوفاً حال .

ص/ قوله : (والثالث نحو : دخلت الدار وسكنت البيت) (٣)
إلى آخره .

ش/ أقول : اقتصر المؤلف - رحمه الله - في انتصاب الدار بعد
دخلت ، والبيت بعد سكنت على أَنَّ ذلك على التَّوَسُّعِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ
والتشبيه بالمفعول به لا على الظرفية وفي نصبهما ، وما أشبههما من المكان
المختص ثلاثة مَذَاهِبَ :

هذا أحدها : وهو / مذهب الفارسي وابن مالك (٤) ونسبه ١/٥٧
إلى سيبويه .

(١) في الأصل " تنشر " والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) أوضح المسالك ٢/٣٥٠ .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٣٥ .

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ص ٨١٨ والتذييل والتكميل

والثاني : أَنَّ ذلك على الظرفية تشبيها للمختص بالمبهم ونسبه
الشلوبين إلى الجمهور .

والثالث : أَنَّ ذلك على المفعول به وهو مذهب الألفخش .

ص/ قوله : (كقولهم حينئذ الآن) . (١) وإلى آخره .

ش/ أقول : هذا الكلام يقال لمن يقول : كان كذا وكذا فيقول
له المتكلم حينئذ الآن أي كان ما تقوله (٢) واقعا وقت إذ كان كذا ،
واسمع الآن ما أقول لك ، فيكون حينئذ مقتطعا من جملة ، والآن من جملة
أخرى ومعناه نهى المتكلم عما يتكلم به ، وأمره بسماع ما يقول قائل هذا
الكلام .

ص/ قوله : (أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية) . (٣)

إلى آخره .

ش/ أقول : المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير
معين ، كوقت وحين ، والمختص قسما معدود وهو ما له مقدار من الزمن
معلوم نحو : يومين وشهرا وسنة والمسحرم وسائر أسماء الشهور ، ونحو :
الصيف ، والشتاء ، والمختص غير المعدود كأسماء الأيام كالسبت والأحد ،

(١) أوضح المسالك ٢/٢٣٦ .

(٢) في (ب) (ما يقوله) .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٣٧ .

وما أضافت إليه العرب شهرا من أعلام الشهور وهو رمضان ، وربيع الأول ، وربيع الآخر وما اختص بالصفة أو بالإضافة ، وهذا التقسيم هو الصحيح ، وقسمه بعضهم إلى مبهم ومعدود ومختص ، كما هو ظاهر كلام المصنف ، فجعل المعدود قسيما لهما ، وهو في الحقيقة قسم من المختص ، وإنما نصَّب الفعلُ جميع ظروف الزمان لقوة دلالة عليها ، لانه دل عليها من جهة اللفظ والمعنى كما نصَّب جميع أقسام المصادر بخلاف المكان .

ص / قوله : (أَحَدُهُمَا الْمُبْهَمُ) (١) .

ش/ أقول : إِنَّمَا تَعْدَى الْفِعْلُ إِلَى الْمُبْهَمِ / بنفسه (٢) ؛ لانه ب/٥٧ يطلب من جهة معناه مكانا مبهما من حيث إِنَّ الفعل لا بد أن يكون في مكان ، وأما المختص ، فهو ما له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحسانوت ، وقال بعضهم : ما كان لفظه يختص ببعض الأماكن دون بعض ، وقيل ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة * في * إذا أردت معنى الظرفية .

ص/ قوله : (وَالثَّانِي مَا اتَّحَدَتْ مَادَتُهُ) (٣) (٤) إلى آخره .

(١) أوضح المسالك ٢/٢٣٧ .

(٢) في (ج) (بنفسه) ساقط .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٣٧ .

(٤) أى ما اتحدت مادته ومادة عامله (في أسماء المكان) نحو :

* ذهب مذهب زيد * و * رميت مرمى عمرو * .

ش/ أقول : هذا هو النوع الثاني ما يصلح للنصب على الظرفية من أسماء المكان ، والجراد به ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه نحو : مَقْعَدٌ وَمَرْقَدٌ وَمَجْلِسٌ وَمَعْتَكِفٌ ، وحكمه النصب على الظرفية قياساً ، إن عمل فيه أصله نحو : قعودى مَقْعَدٌ زيد أو شاركه في الفرعية نحو : ضحكت مجلس زيد لم يصح إلا إن سُمِعَ شيء من ذلك فيحفظ وقد اختلف في هذا النوع هل هو من قبيل المبهم أو المختص ، قال المرادى ^(١) - رحمه الله - في شرح التسهيل : " الظاهر أنه من قبيل المختص ، وهذا ظاهر كلام المصنف " يعني ابن مالك قال وقد صح به غيره ، وقسم طائفة من نحاة المفرب ^(٢) المبهم إلى أربعة أقسام :

قسم وضعته العرب عموماً كالجهات .

والثاني : ما كان منسوباً كشرقي الدار .

والثالث : ما اشتق من الفعل نحو : المذهب .

والرابع : المصدر الموضوع مَوْضِعَ الظرف نحو : هو قَصْدُكَ ، فهذا

تصريح بأنه من قبيل المبهم ، ومعنى قولهم : هو من مَقْعَدِ الْقَائِلَةِ أَيُّ من

النُّفَسَاءِ وَمَنَاطَ الشُّرَيَّا أَيُّ من الدَّيْرَانِ أَوْ المَتَنَاوِلِ ، وَمَزَجَرَ الكَلْبِ أَيُّ من

الزَّاجِرِ / فَمِنْ الْأَوَّلَى مُتَعَلِّقَةٌ بِالِاسْتِقْرَارِ ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبَرًا ، ٥٨/أ

(١) شرح التسهيل للمرادى لوحة ١٣٨ ب .

(٢) التذيل والتكميل ٣ / ٣٨٤ .

ومن الثانية متعلقه باسم المكان نفسه لاشتقاقه ، وزعم ابن خروف * أَنَّ حرفي
الجر يتعلقان ^(١) بمحذوفين أَيَّ قُرْبُ زيد مني ، قرب مقعد القابلة
من النفساء ، ويعدّه مني بعد مزجر الكلب من الزاجر ، وهذا وإن كان
المعنى عليه فالإعراب لا يساعده ، إِلَّا على لغة من رفع اسم المكان فحذف
المصدر من الأول والثاني وأقام المضاف مُقَامَهُ فرفع الأول على الابتداء ،
والثاني على الخبر . *

(١) التذييل والتكميل ٣ / ٣٩٥ .

هذا (١) باب المفعول معه

ص/ قوله : (فخرج * باللفظ *) (٢) الأول نحو : لَا تَأْكُلِ
السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ . (٣)

(٤)
ش/ أقول : روى تشرب من هذا الكلام بكسر الباء وفتحها وضمها ،
فالكسر بتقدير دخول " لا " عليه ، وأفاد ذلك النهي عن كل من الأمرين ،
والضم على أن الواو للاستئناف ، وأفاد ذلك النهي عن الأول فقط وإباحة
الثاني ، والفتح على تقدير دخول " أن " عليه ، والواو مفيدة مفهوم " مع " .
فحكمها كالفاء الواقعة في الجواب فينبغي أن يحمل كلام المصنف رحمه الله
على الحالتين الأوليين (٥) ، فإنَّ الفعل في هذه الحالة بمنزلة الاسم ،
وهو مفعول معه ، وقد صح بذلك بعضهم واقتضت هذه الحالة النهي عن
الجمع بين الأمرين ، وإباحة كل منهما على حدة والله أعلم .

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) في جميع النسخ (بالقيد) والمثبت من أوضح السالك .

(٣) أوضح السالك ٢/ ٢٣٩ .

(٤) في (ج) (ضمها وفتحها) تقديم وتأخير .

(٥) في الأصل و (ج) (الأولتين) والمثبت من (ب) .

ص/ قوله : (نحو : هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ فَلَا يُتَكَّمُ بِهِ) (١).

ش/ أقول : لأنه لم يوجد قبل الواو جملة فيها فعل ولا اسم

فيه معنى الفعل وحروفه ، وأما أبوعلي فإنه يكتفي بوجود الفعل تقديرًا ، (٢)

فإن قيل لم لم يكتف بتقدير الفعل هنا كما اكتفى به في ما أنت وزيدا ؟

قيل : لأن الفعل (في / ما أنت وزيدا) [محذوف] (٣) جوازا فكانه ب/٥٨

مذكور ، وفي هذا لك وأباك محذوف وجوبا فكانه ليس بموجود .

ص/ قوله : (ولا الْخِلَافُ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ) (٤).

ش/ أقول : معناه عندهم مخالفة الثاني للأول قالوا : وذلك

أنك إذا قلت : اسْتَوَى الْعَاءُ وَالْخَشَبَةُ لَا يَحْسُنُ تَكْرِيرُ الْفِعْلِ ، فيقال :

اسْتَوَى الْعَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشَبَةُ ، لأنها لم تكن مُعَوَّجَةً فتستوى كما يحسن

التكرير في (٥) جاء زيد وعمرو ، فقد خالف الثاني الأول فانتصب ، وهذا

المذهب مردود بأن الخلاف معنى ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة ،

وبأن الخلاف لو كان ناصبا لقليل ما قام زيد لكن عمرا ويقوم زيد لا عمرا ،

ولا يقال بل العرب ترفع المسألتين .

(١) أوضح المسالك : ٢/٢٣٩ .

(٢) التذليل والتكميل ٣/٤٤٧ .

(٣) في الأصل (محذوف) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) أوضح المسالك ٢/٢٤٣ .

(٥) في (ب) (في نحو) .

ص/ قوله : (وذلك في نحو قوله :^(١))

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

مَكَانَ الْكَلْبَتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ .^(٢)

ش/ أقول : قال ابن مالك رحمه الله تعالى : " لَأَنَّ الْمُرَادَ :

كونوا لبني أبيكم ، فالمخاطبون هم المأمورون ، فإذا عطف كان التقدير
كونوا لهم وليكونوا لكم ، وذلك خلاف المقصود ، وكذا قول الآخر :^(٣)

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالٌ مِنْ أَمْرِي

فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

معناه : وواكل أمره لليالي ، وتقدير العطف فيه تكلف .^(٤)

ص/ قوله : (فَلَانْتِفَاءُ الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ ، وَانْتِفَاءُ فَائِدَةِ الْإِعْلَامِ

بِهَا فِي الثَّانِي) .^(٥)

(١) ورد البيت بدون نسبة في الكتاب ١٠٣/١ ، ومجالس شعلب ٢٩٨/١

وابن يعيش ٤٨/٢ ، ٥٠ وشرح التسهيل السفر الأول ص ٨٩٧ ،

والعيني ١٠٢/٣ ، والهمع ٢٣٨/٤ ، والتصريح ٣٥٤/١

(٢) أوضح المسالك ٢٤٣/٢

(٣) ورد بدون نسبة في معاني القرآن للغراني ٥٧/٢ ، وشرح التسهيل

السفر الأول ص ٨٩٧ ، والتذيل والتكميل ٤٧١/٣ ، والعيني ٩٩/٣

وشرح الأشموني ١٣٩/٢

(٤) شرح التسهيل السفر الأول ص ٨٩٧

(٥) أوضح المسالك ٢٤٩/٢

ش/ أقول : مراده - رحمه الله - " بالاول " البيت الاول ،

وهو :

(١) * عَلَفْتُهَا تَبْنًا * (١)

وبالثاني ، البيت الثاني ، وهو :

(٢) * إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ * (٢)

وأشار المؤلف - رحمه الله - إلى أن امتناع المفعول معه على نوعين :

إِمَّا لِأَنَّ الْمَصَاحِبَةَ مَفْقُودَةٌ كَمَا فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، وَإِمَّا لِأَنَّهَا مَوْجُودَةٌ ،

وَالْإِعْلَامُ بِهَا غَيْرُ مُفِيدٍ كَمَا فِي الْبَيْتِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ مَصَاحِبَةَ / الْعَمِيُونَ ١/٥٩
لِلْحَوَاجِبِ مَوْجُودَةٌ (٣) وَالْإِعْلَامُ بِذَلِكَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

(١) هذا جزء من بيت وهو بتمامه :

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا * حَتَّى غَدَتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

والبيت ورد بدون نسبة في شذور الذهب ص ٢٤٠ ، وأوضح المسالك

٢/٢٤٥ ، وشرح الأشموني ص ١٤٠ .

(٢) هذا جزء من بيت والبيت بتمامه :

إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا * وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَمِيُونَ

وقال عبيد الراعي النميري والبيت في ديوانه ص ٢٦٩ ، والخصائص

٢/٤٣٢ ، والإنصاف ٢/٦١٠ ، وشرح التسهيل السفر الاول ص ٨٨٧

والتذيل والتكميل ٣/٤٥٧ ، وشفاء العليل ص ٩٣ ، والعيني

٣/٩١ والهمع ٣/٢٤٤ .

(٣) في (ج) (موجود) .

قاعدة :

قوله تعالى : * فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ * (١)

ما امتنع فيه العطف لعدم المشاركة ؛ لأنَّ أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلاَّ الأمر ، والكيد ، فتعين نصب " شُرَكَاءَكُمْ " إمَّا على أَنَّهُ مفعولٌ مَعَهُ (٢) وإمَّا على أَنَّهُ مفعول به لفعل محذوف تقديره و (أجمعوا) بوصل الهمزة من جمع وجوز بعضهم فيه العطف بتقدير حذف مضاف ، وإقامته مقامه أَي وأمر شركاءكم . وقوله تعالى :

* وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ * (٣) مَّا امتنع

فيه العطف لعدم المشاركة ؛ لأنَّ الإيمان لا يتبوأ والنصب على المعية ؛ لأنَّ المراد بالدار المدينة والآية في مدح الأنصار وقد تبوأوا المدينة قبل التلبس بالإيمان فوجب أن يُقدَّر له عامل أَي وَاعْتَقَدُوا الإيمان . والله أعلم .

(١) من الآية ٧١ من سورة يونس .

(٢) في (ج) . (هـ) .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر .

(١) ص/ [قوله] : هذا باب المستثنى (٢) .

ش [أقول] : (٣) الاستثناء نوعان متصل ومنقطع ، فالمتصل إخراج
مذكور بـ "أو" أو إحدى أخواتها من حكم شامل له [مفوض به] (٤) أو
مقدر فخرج بقولنا إخراج "بـ" أو "بـ" التخصيص والصفة نحو :

* لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا (٥) * (٦) وشمل

قولنا المذكور المفرد نحو : قام القوم إلا زيدا ، والجملة المؤولة بمشتق

نحو : ما مررت بأحد إلا زيد خير منه ، وخرج بقولنا من حكم شامل

المنقطع ودخل بقولنا مفوض به الاستثناء التام ، ويقولنا : مقدر الاستثناء

المفرد ، وأما الاستثناء المنقطع فهو الإخراج بـ (إلا) أو (غير) أو

(بـ) لما دخل في حكم دلالة المفهوم فشمّل ما فيها وإنسان إلا حماراً ،

(١) (قوله) ساقط من جميع النسخ وأثبت ليكون النص جار على سنن

واحد .

(٢) أوضح المسالك ٢/ ٢٤٩ .

(٣) (أقول) ساقط من جميع النسخ ، وأثبت ليكون النص جار على نسق

واحد .

(٤) في الأصل : (مفوض به) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في (ب) و (ج) (لفسدتا) ساقط .

(٦) من الآية (٢٢) من سورة الأنبياء .

وما عندى أحد غير فرس ، و (بَيِّدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ) (١) ، وخرج مايس
استدراكا وليس باستثناء نحو :

* وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ (٢) * واحترز / بالمفهوم (٣)
من المتصل ، وقولنا : لَمَّا دَخَلَ يشمل الجملة والفرد وهو الكثير نحو :
* وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ (٤) *
أَيُّ النَّكَحِ مَا نَكَحَ أَبُوهُ مَا أَخَذَ بِفَعْلِهِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ مِنْ فَعْلِهِ ،
ونحو :

* مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ (٥) * فهو
منقطع أيضا مخرج لِمَا أَفْهَمَهُ (مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ) من نفي العلم
من العلم والظن ، فَإِنَّ الظَّنَّ يستحضر بذكر العلم لكثرة قيامه مقامه ،
كأنه قيل ما يأخذون بشي * إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ، ونحو :

* لَا عَصَمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ (٦) * ، فعاصم
اسم فاعل على بابه وَ مَنْ * بمعنى الذى واقعة على المعصوم ،

(١) هذا جزء من حديث ، والحديث بكامله : (أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ
بِالضَّادِ بَيِّدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ وَاسْتَرْضِعْتُ فِي بَنِي سَعْدِ) والحديث
جاء في غريب الحديث للهيروى ٨٩ / ١ ، والنهية في غريب الحديث
١٧١ / ١ ، وأورد الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث
الموضوعة ص ٣٢٧ . ويقول الشوكاني لا أصل له ومعناه صحيح .

- (٢) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب .
(٣) يراد بالمفهوم الاستثناء المنقطع نحو (ما فيها إنسانٌ إِلَّا حَرَارًا) .
(٤) من الآية ٢٢ من سورة النساء .
(٥) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .
(٦) من الآية ٤٣ من سورة هود .

وضمير الفاعل في "رحم" عائد على الله تعالى ، وضمير الموصول محذوف ،
فالاستثناء منقطع أي لَكِنْ من رحمه الله تعالى معصوم ، وَهَذَا أَظْهَرَ
الْوُجُوهَ ، وَذَلِكَ أَنَّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَرْبَعَةً أَوْجُوهَ :

وجهان (١) على الاتصال أي لا عاصم إِلَّا الرَّاحِمُ أولاً معصوم
إِلَّا الْمَرْحُومَ ، ووجهان على الانفصال أي لا عاصم إِلَّا الْمَرْحُومُ أولاً معصوم
إِلَّا الرَّاحِمَ ونحو قوله تعالى :

* لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ * (٢)

أي ليس لك عليهم ولا على غيرهم إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ فهو منقطع ،
وشال الجملة قولهم : لَا فَعَلْنَا كَذَا وَكَذَا إِلَّا حِلٌّ ذَلِكَ إِنْ أَفْعَلْ كَذَا
و كذا ، فما بعد إِلَّا مُخَالِفٌ لما قبلها كَأَنَّهُ قَالَ : وَاللَّهِ لَا فَعَلْنَا (٣) كَذَا ،
فهو عَقْدٌ ، وَحِلُّهُ فَعَلْ كَذَا ، قال المصنف " وتقدير الإخراج في هذا أَنْ
تجعل قوله : لَا فَعَلْنَا كَذَا بمنزلة لا أرى بهذا العقد مُبْطِلًا إِلَّا فَعَلْ
كذا " (٤) " وجعل ابن خروف (٥) من ذلك :

* لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ (٢٢) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ * (٦)

(١) في (ج) (وجه) .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة الحجر .

(٣) في (ج) (أفعلن) .

(٤) شرح التسهيل السفر الأول ص ٩٠٥ .

(٥) التذليل والتكميل ج ٣ لوحة ١٢ / ب .

(٦) الآية ٢٢ و ٢٣ من سورة الغاشية .

على أن يكون من مبتدأ و يقدِّبه الخبر، ودخلت الفاء لتضمن

المبتدأ معنى / الجزاء، وجعل الفراء (١) منه قراءة (٢) من قرأ ١/٦٠

* فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ * (٣) لم يشرب ، ونحو قوله تعالى :

* لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى * (٤) ، فالموتة الأولى

ستثنى منقطع مخرج مما أفهمه (لا يذوقون فيها الموت) من نفسي

تصوره للمبالغة في نفي وقوعه أي لا يذوقون فيها الموت ولا يخطر ببالهم

إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى .

ص/ قوله : (وَإِذَا تَعَذَّرَ الْبَدَلُ عَلَى اللَّفْظِ أُهْدِلَ عَلَى الْمَحَلِّ

نحو " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ " (٥) إلى آخره .

ش/ أقول : أحسن منه وأبين قوله في التسهيل : " ولا يتبع

المجروب (من) و (الباء) الزائدتين ولا اسم " لا " الجنسية إلا باعتبار

المحل " (٦) قال في الشرح (٧) : " مثال الأول ما فيها من أحد إلا زيد

(١) معاني القرآن للفراء ١/١٦٦ .

(٢) ينظر هذه القراءة في البحر المحيط ٢/٢٦٦ . والقراءة برفع (قليل) .

(٣) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الدخان .

(٥) أوضح المسالك ٢/٢٥٨ .

(٦) التسهيل ص ١٠٢ .

(٧) شرح التسهيل السفر الأول ص ٩٣٣ .

ومثال الثاني : ليس زيد بشي* إلا شيئاً لا يُعْبَأُ بِهِ ومثال الثالث :
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فرفعت البديل من "أحد" ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ،
ولم تحمله على اللفظ فتجره ، لأنه معرفة موجب ، "وَمِنْ" الزائدة لا تجر
إِلَّا منكرًا غير موجب ، ونصبت البديل من "شي" ، لأنه في موضع نصب
بليس ولم تحمله على اللفظ فتجره ، لأنه خبر موجب ، ولا عمل للباء الزائدة
في خبر موجب ، ورفعت البديل من اسم "لا" ، لأنه في موضع رفع
بالابتداء ، ولم تحمله على اللفظ فتنبه ، لأنه معرفة موجب و"لا" إِنَّمَا
تعمل في مُنْكَرٍ منفي* .

وتبعه على ذلك الشراح كأبي حيان والمرادى وناظر الجيمش
والسمين^(١) وغيرهم . وقال العلامة سعد الدين التفتازاني^(٢) :

"ويدل على عموم النكرة المنفية أَنَّ "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" كلمة توحيد إجماعاً ،

فلو لم يكن صدر الكلام نفياً لكل معبود بحق / لما كان اثبات الواحد ٦٠/ب

(١) ينظر في هذه المسألة : ارتشاف الضرب ٣٠٢/٢ ، وشرح الألفية

للمرادى ١٠٥/٢ ، ١٠٦ ، والدر المصون ٧٢/٣ وتمهيد الفوائد
في شرح تسهيل الفوائد ج ٣ لوحة ٣٧/أ .

(٢) هو مسمود بن عمر بن عبدالله التفتازاني سعد الدين من أئمة

العربية والبيان والمنطق ، ولد بتفتازان من بلاد خراسان توفي

سنة ٧٩٣ هـ ، ترجمته في : الدرر الكامنة ٣٥/٤ ، بغية الوعاة

٢٨٥/٢ ، مفتاح السعادة ١٦٥/١ .

الحق تعالى ، وتقدّم توحيدا ، فَإِنْ قلت : يلزم من تفسير الإله بالمعبود
 بالحق استثناء الشيء من نفسه ، لأنَّ الله تعالى اسم أيضا للمعبود بالحق
 على ما صرحوا به قلت : معناه أنه علم للمعبود بالحق الذي هو فرد من
 مفهوم إله لا أنه اسم لهذا المفهوم الكلي كالإله ، ثم لا يخفى أنَّ الاستثناء
 ههنا بدل من اسم " لا " على المحلِّ ، والخبر محذوف أي لا إله موجود
 أوفي الوجود إلّا الله ، فَإِنْ قلت : هَلَّا قدرت في الإمكان ، ونفي الإمكان
 يستلزم نفي الوجود من غير عكس ، قلت : لأنَّ هذا أي لا إله ردُّ لخطأ
 المشركين في اعتقاد تعدد الآلهة في الوجود ، ولأنَّ القرينة وهي نفي
 الجنس إنّما تدل على الوجود دون الإمكان ، ولأنَّ التوحيد هو بيان وجوده ،
 ونفي إله غيره لا بيان إمكانه ، وعدم إنكار غيره ، ولا يجوز أن يكون
 الاستثناء مَفْرَقًا واقعا موقع الخبر ، لأنَّ المعنى على نفي الوجود عن آلهة
 سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل إله .^(١) انتهى .

وسقنا كلامه بنصه لما فيه من الفوائد ومقصودنا منه موافقته للجماعة
 في أنَّ المستثنى بدل من اسم " لا " على المحلِّ وفي كلامهم إشكال من
 وجهين :

أحدهما : حكمهم على المستثنى بالرفع على أنه بدل من اسم
 " لا " على المحل ، لأنه في موضع رفع بالابتداء ، وقد صرحوا بأنه في
 موضع نصب فيما أجازوه من نحو : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ بِنَاءٍ الْأَوَّلِ عَلَى الْفَتْحِ

(١) شرح الطلوح على التوضيح لمتن التنقيح ١/ ٥٥٥ .

ونصب الثاني ، وفيما إذا وصفت النكرة بفرد متصل نحو : لا رَجُلَ ظَرِيفًا فيها ، أو منفصل نحو : لا رَجُلَ فيها ظريفا ، وفيما إذا عطف على اسم " لا " بدون / تكرر نحو : لا رَجُلَ وَامْرَأَةً فيها ، وفي البدل الصالح ٦١/أ لعمل " لا " نحو : لا أَحَدَ رَجُلًا وَامْرَأَةً فيها .

ثَانِيهِمَا : ما نقله السفاقي ^(١) في إعرابه عن أبي حيان - رحمه الله - " أنه استشكل البدل من إله ، لانه لا يمكن فيه تَكَرَّارُ العامل واختار أنه بدل من الضمير المستكن في الخبر المحذوف العائد على اسم " لا " قال : ولولا تصريح النحويين أنه بدل على الموضع من اسم " لا " لتأولنا كلامهم على أنهم يريدون بقولهم بدل من اسم " لا " أي من الضمير العائد على اسم " لا " . انتهى .

ويمكن الانفصال عن الوجه الأول بما ذكره ابن مالك - رحمه الله - في شرح الكافية في باب " لا " التي لنفي الجنس ، ونصه : " فإن كان مفردا أي غير مضاف ولا شبيه به بُنِيَ معها على الفتح تشبيها بخمسة عشر ، وحكم على موضعه بالنصب اعتبارا بعمل " لا " وبالرفع اعتبارا بعمل الابتداء ، وجاز اعتبار عمل الابتداء مع العامل اللفظي الذي هو " لا " كما جاز اعتباره مع " مِنْ " في نحو : هل فيها من أحد ؛ لأنَّ " لا أحد فيها جواب هل فيها من أحد ، والجواب يجري مجرى ما هو جواب له " . ^(٢)

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ١ لوحة ٦٥/ب فمابعد ها .

(٢) شرح الكافية الشافية ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

وذكر مثل ذلك في شرحه للتسهيل فقال عند ذكر جواز النصب

والرفع في صفة اسم " لا " ما نصه : " فالنصب باعتبار عمل " لا " ،

والرفع بتقدير عمل الابتداء ، وجاز اعتباره بعد دخول " لا " في التابع

صفة كان أو غيرها ، وإن كان ذلك لا يجوز بعد دخول " إن " لأن

" إن " شبيهة بالأفعال الناسخة للابتداء في الاختصاص بالابتداء والخبر

دون عروض وفي كون ما دخلت عليه مقيدا بدون دخولها ولقوتها لا

يہطل عملها بالانفصال في نحو : ^١إن فيها زيدا بخلاف " لا " فإنها

ضعيفة العمل بكونها / فرع فرع وكونها عارضة الاختصاص بالابتداء ٦١/ب

والخبر وكون ما تدخل عليه في الأكثر لا يُفيد بدون دخولها نحو :

لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، فَلَوْ قِيلَ رَجُلٌ فِي الدَّارِ لَمْ يُفِدْ فلتوقف الإفادة على وجود

" لا " كانت هي واسمها بمنزلة مبتدأ فجاز لذلك أن ^(١) يعتبر عمل

الابتداء بعد دخولها في الصفة وغيرها من التوابع المستعملة . انتهى .

ويمكن الانفصال عن الوجه الثاني الذي أورده أبو حيان بما ذكره

بعضهم من أن الجلالة بدل من محل " لا " مع اسمها فإنها في محل رفع

بالابتداء عند سيمويه وعليه فلا يتوجه تقدير دخول " لا " على الجلالة

والله أعلم .

ص / قوله : (وَحَمَلَ عَلَيْهِ الزَّمْخَشَرَى ^(١)) :

(٢) * قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(٣) *

إلى آخره .

ش / أقول : ف (مَنْ) في محل رفع على أنها فاعل (يَعْلَمُ)
و (الْغَيْبِ) مفعول له و (إِلَّا اللَّهَ) استثناء منقطع لعدم اندراجـه
في مدلول لفظ (مَنْ) لأنه تعالى وتقدس : لا يحويه مكان ،
وجاء مرفوعاً بدلاً من (مَنْ) على لغة تميم ، وقال أبوحيان : " إِنَّـه
المتبادر إلى الذهن " ^(٤) ، قال السفاقي : " ويصح أن يكون متصلاً
والظرفية في حقه تعالى جاز إلا أن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز
في الظرفية ، وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان " ^(٥) .

ص / قوله : (فَإِنْ كَانَ الْعَايِلُ الَّذِي قَبْلَ * إِلَّا * مُفْرَغًا تَرَكْتَهُ
يَوْمَ تَرُفُ) ^(٦) إلى آخره .

- | | |
|-----|---|
| (١) | الكشاف ١٥٦/٣ |
| (٢) | من الآية ٦٥ من سورة النمل . |
| (٣) | أوضح المسالك ٢٦٣/٢ . |
| (٤) | البحر المحيط ٩١/٧ . |
| (٥) | المجيد في اعراب القرآن المجيد ج ٣ لوحة ٤٧/ب . |
| (٦) | أوضح المسالك ٢٧٣/٢ . |

ش/ أقول : فسر الشيخ رحمه الله تعالى - دع بالترك واستعمل
الترك بمعنى التصيير، وترك وإن كان يُستعمل بمعنى صير كقوليه
تعالى :

* وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ * (١) ، وقوله : (٢)

تَرَكْنَا فِي الْحَضَرِ بَنَاتٍ مُسَوِّجَاتٍ
عَوَكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ

لكن الترك / الذى هو بمعنى دع إنما هو التخلية وهو عدم
الفعل ، قال الجوهري - رحمه الله (٣) تعالى : " وقولهم : دع ذا ،
أى أتركه ، وأصله وَدَعَ يَدَعُ وقد أُمِيتَ مَاضِيَةً فلا يقال ودعه وإنما
يقال تركه ، ولا وادع ولكن تارك ، وقال تركت الشيء تركاً أى غلبتسه
وتاركته الهيج متاركة وتراك بمعنى اترك وهو فعل أمر (٤) وقال :

تَرَاكِمَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِمَا
أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِمَا (٥)

انتهى .

(١) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٢) ورد البيت بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ص ٩٦٦ ،

والتذيل والتكميل ٦٢٩/٣ والعيني ١٣٢/٣ ، وشرح التصريح

٣٦٣/١ .

(٣) في (ج) (رحمه الله) ما قط .

(٤) في (ب) و (ج) (الأمر) .

(٥) الصحاح مادة (ودع) و (ترك) .

فالأقرب إلى مدلول اللفظ أن يفسر دح بـأترك بمعنى عدم الفعل ، وَأَنْ يُرَادَ بِالْعَامِلِ إِلَّا نَفْسَهَا أَيْ أَتَرَكَ تَأْثِيرَهَا فِي وَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَحْتَبَاتِ لِيَكُونَ ذَلِكَ الْوَاحِدَ مَعْمُولًا لِلْعَامِلِ الْمَفْرُغِ قَبْلَ إِلَّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ح / قوله : (وعلى الثاني فهو نظير :

* فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً * (١) . (٢)

(*)

ش / أقول : مراده بالثاني كونه ضميراً عائداً على البعض المدلول

عليه بالكل قال الأبناسي : " وهو الأشهر " (٣) وقال السفاقسي - رحمه الله -

: في إعرابه عند قوله تعالى : * فَإِنْ كُنَّ * هذا النون عائداً إلى

أَحَدٍ قِسْمِيٍّ الْأَوَّلِ وهو المؤنث ، لَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : * فِي أَوَّلِ الذِّكْرِ * (٤)

في قوة أولاً ركن الذكور والإناث ، وهو اسم كان و " نِسَاءً " بصفته وهي

فوق خبرها " . (٥) انتهى .

ص / قوله " رحمه الله " (٦) (وَمَوْضِعُهَا نَصَبٌ) (٧) إلى آخره .

(١) من الآية ١١ من سورة النساء .

(٢) أوضح المسالك ٢/٢٨٣ .

(٣) الدرة المضيئة في شرح الألفية لوحة ١/٧٢ .

(٤) من الآية ١١ من سورة النساء .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ١ لوحة ١٥١/ب .

(٦) في (ب) و (ج) (رحمه الله) ساقط .

(٧) أوضح المسالك ٢/٢٨٧ .

(*) في جميع النسخ : (البعض والكل) ولعل الصواب (بعض ، كل) .

(**) في جميع النسخ (هذا) ولعل الصواب (هذه) .

ش/أقول : أى موضع مجرورهما نصب ؛ لأنه مستثنى بعد تمام الكلام وهما لا يتعلقان بشي . فإنَّهما^(١) لتنحية الفعل عما دخلتا عليه كما أنَّ * إلَّا * كذلك ، وذلك عكس معنى التعدية الذى هو إِيصال معنى الفعل إلى الاسم ، ولو صحَّ أنَّ يقال : إنَّهما متعلقان لصح ذلك في * إلَّا * وإنَّما خفض بهن المستثنى ، ولم ينصب كالمستثنى بـ * إلَّا * لثَلَا يزول الفرق/بينهما فعلين وحرفين ، وقوله : "وقيل - ٦٢/ب لانَّهما يتعلقان بالفعل المذكور أى فيكون ذلك الفعل متعديا لما بعدهما بواسطتهما فيكون المجرور مفعولا لذلك الفعل ، ولا يلزم أنَّ تكون معنى التعدية إِيصال معنى ذلك الفعل إلى المجرور ، بل معنى التعدية جعل المجرور مفعولا به لذلك الفعل وإِيصال معنى الفعل إليه على الوجه الذى تقتضيه^(٢) الحروف ، وهو هنا مُقَيَّدٌ لانتفائه عنه ، وقد أفصح المؤلف بهذا في المغني حيث قال عند الكلام [في حرف العين]^(٣) على (على) الاستدراكية ما نصه : * وَتَعَلَّقُ عَلَى هَذِهِ بِمَا قَبْلَهَا كَتَعَلَّقَ حَاشَا بِمَا قَبْلَهَا عند من قال به ؛ لانَّها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإخراج والإضراب^(٤) . انتهى^(٥) .

-
- (١) في (ج) (فهما) .
 (٢) في (ب) و (ج) (يقتضيه الحرف) .
 (٣) في الأصل (في حرف العين) ساقط والثبت من (ب) و (ج) .
 (٤) في (ب) و (ج) (على وجه الإضراب والإخراج) تقديم وتأخير .
 (٥) مغني اللبيب ص ١٩٣ .

وَأَمَّا الاستدلال بأنهما بمنزلة " إِلَّا " وهي لا تتعلق فساقت،
لأنه لا يلزم من كون حرف بمعنى حرف ساواته له في جميع أحكامه إِلَّا
تري أَنَّ " إِلَّا " لا تعمل الجر ، وهذا الحرف يعطيه؟ والله تعالى أعلم.
ص/ قوله : (وَقَدْ يَجْرَانِ) . (١)

ش/ أقول : نَسَبَ المؤلف هذا القول في المغنى للجري والرجعي
والكسائي والفارسي ، وقال : " فَإِنْ قَالُوا : ذلك بالقياس ففساد ؛ لأنَّ
" ما " لا تَزَادُ قبل الجار والمجرور ، بل بعده نحو :
* عَمَّا قَلِيلٍ * (٢) .

وإنَّ قالوا بالسَّمَاعِ فهو من الشذوذ بحيث لا يُقَاسُ عليه " . (٣)
ص/ قوله : (في الثل : وَأَمَّا الْإِصْبَغُ) . (٤)

(٥)
ش/ أقول : قال الأبناسي - رحمه الله : " هو بالفتح المعجمة " .

(١) أوضح المسالك ٢ / ٢٩٢ .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة المؤمنون .

(٣) مغني اللبيب ص ١٧٩ .

(٤) أوضح المسالك ٢ / ٢٩٣ .

(٥) الدرة المضيئة في شرح الألفية لوحة ٧٣ / ب .

(*) ينظر الأصول ١ / ٢٨٨ وشرح التسهيل السفر الأول ص ٩٦٢ ، والهمع

ص / قوله : (خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ) (١)

ش / أقول : أَجَازَ الْكَسَائِيُّ (٢) - رحمه الله - دخول " إِيَّاءَ "

على حاشا إِذَا جَرَّتْ نحو : قام القوم إِلاَّ حَاشَا زَيْدٍ ومنعه إِذَا نَصَبَتْ ،

وحكاه أيضا أبو الحسن عن / العرب ومنعه البصريون مطلقا ، وحملوا ١/٦٣

ما ورد على الشذوذ .

(١) أوضح المسالك ٢/٢٩٣ .

(٢) ينظر هذه المسألة في همع الهوامع ٣/٢٨٧، ٢٨٨ .

ش/ أقول : كرر المؤلف - رحمه الله - هذا الاعتراض على ابن المصنف فذكره في كتابه المغني وقال : " وهذا سهو منه ؛ لأن الكتاب قديم " (١) .

قال الإمام بدر الدين الدماميني - رحمه الله - في حاشيته عليه ما نصه : " السهو من المصنف - رحمه الله - فإن الإنزال يقتضي الانتقال ، والقديم لا يقبله " (٢) .

وقال الأبناسي - رحمه الله - " وفي الوهم نظر " (٣) . قلت : والحق أن تشيلاً ابن المصنف بالآية (٤) الشريفة صواب إذ " أنزل " يدل على تجديد صاحب الحال المذكورة باعتبار نزوله ، فهو كقوله تبارك وتعالى :

* مَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِمْ مُّحَدَّثٍ * (٥)
وَمَا يَأْتِيهِمْ مِّنْ ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَنِ مُّحَدَّثٍ * (٦)

-
- (١) المغني ص ٦٠٥ .
(٢) تحفه الغريب على مغني اللبيب لوحة ٢٩٤ / أ .
(٣) الدرة المضيئة في شرح الألفية لوحة ٢٤ / ب .
(٤) سبق ذكرها فيما تقدم آنفاً .
(٥) من الآية ٢ من سورة الأنبياء .
(٦) من الآية ٥ من سورة الشعراء .

قال أبو حيان : " وَالذِّكْرُ مَا يُنْزَلُ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ ،
وَوَصَفُهُ بِالْحَدُوثِ بِاعْتِبَارِ نَزُولِهِ إِذَا كَانَ الْقُرْآنُ نَزُولُهُ وَقْتًا بَعْدَ وَقْتٍ " . (١)
ص/ قوله : (وَتُسَمَّى حَالًا مَوْطِئَةً) . (٢)

ش/ أقول : قال في المغني في أقسام الحال :

" الثاني : إنقسامها بحسب قصدها لذاتها ، وللتوطئة بهما
إلى قسمين مقصودة وهو الغالب ، وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو :
* فَنَمَثَلُ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا * (٣) فَإِنَّمَا ذَكَرَ " بَشَرًا " تَوَطِئَةً
لذکر " سَوِيًّا " وتقول : جاء زيد رجلاً / محسناً . (٤) فتحرر
كلامه رحمه الله في كل من تأليفه أَنَّ مَوْطِئَةً اسْمُ فاعِلٍ ، ومقتضى
كلام غيره أَنَّ مَوْطِئَةً اسم مفعول قال ابن بابشاذ في شرح مقدمته ،
وقد سَمَّلَ لِلْمَوْطِئَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى :

* وَهَذَا كَتَبَ مُصَدِّقُ لِسَانَا عَرَبِيًّا * (٥)
فهذا مبتدأ وكتاب خبره ومصدق نعته و " لِسَانًا " حال ؛ لأنك لما

-
- (١) البحر المحيط ٢٩٦/٦ .
(٢) أوضح المسالك ٢٩٩/٢ .
(٣) من الآية ١٧ من سورة مريم .
(٤) مغني اللبيب ص ٦٠٥ .
(٥) من الآية ١٢ من سورة الاحقاف .

نعت اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال
بالمشتق ، وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان
أن تكون حالا جامدا لولا ما ذكر من الصفة .^(١) انتهى

فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والله تعالى
أعلم .

*

تتسيم :

قال في القاموس : " وَوَطَّأَهُ : هَيَّأَهُ وَدَسَّسَهُ وَسَهَّلَهُ ، وَرَجَلَ مُوطَّأُ
الْاِكْتِنَافُ كَمُعْظِمٍ : سَهَّلَ دَمِثُ كَرِيمٌ مِضْيَافٌ .^(٢)
ص/ قوله : (أَوْ طَوَّرَ وَاقِعٌ فِيهِ تَغْضِيلٌ) .^(٣)

ش/ أقول : الطَّوْرُ يَفْتِخُ الطَّاءُ المَهْطَةُ وسكون الواو بعدها را = التارة
يقال طَوَّرًا بعد طَوَّرٍ أى تَارَةً بعد تَارَةٍ ، قال الله تعالى :
* وَقَدْ خَلَقْنَا أَطْوَارًا *^(٤) أى تَارَةً بعد تَارَةٍ ، ثم
عَلَقَةً فُضْغَةً :

* وَالْمَرُّ يُخَلِّقُ طَوَّرًا بَعْدَ أَطْوَارٍ *^(٥)

- (١) شرح المقدمة المحسّبة ٣١١ / ٢ .
- (٢) القاموس المحيط مادة (و ط أ) .
- (٣) أوضح المسالك ٢٩٩ / ٢ .
- (٤) الآية ١٤ من سورة نوح .
- (٥) هذا نصف بيت ولعله العجز وهو في اللسان مادة : (ط و ر) .

ويقال للناس أطوار .. أي أصناف على حالات شتى ، وَعَدَى
فَلَانٌ طَوْرَهُ أَيْ جَاوَزَ قَدْرَهُ ، وقال ابن الأنباري : " الطَّوْرُ الْحَالُ وَجَمْعُهُ
أَطْوَارٌ " (١) .

ص / قوله : () * وَتَحْتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بَيُوتًا * (٢) (٣)

ش / أقول : كذا وقع في نسخ عديدة من هذا الكتاب ، وهو
سَبَقُ قَلَمٍ فَإِنَّ " بيوتاً " في الآية المشار إليها فمؤول به لا حال
والصواب التمثيل بآية الأعراف ، وهي قوله :

(٤) * وَتَحْتُونَ الْجِبَالَ بَيُوتًا * (٥)

ص / قوله : (وجاءوا الجماعة) (٦) الغفير (٧) / ١/٦٤

- (١) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٣٧١ .
- (٢) كذا في جميع النسخ (وتحتون من الجبال) وهي من الآية ١٤٩
من سورة الشعراء .
- (٣) أوضح المسالك ٢/ ٢٩٩ .
- (٤) في (ب) و (ج) (وتحتون من الجبال) .
- (٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .
- (٦) في الكتاب ١/ ٣٧٥ ، الأصول ٢/ ٣١٢ ، وجبهة الأمثال ١/ ٣١٦
- برواية " جما غفيرا " ومجمع الأمثال ٢/ ٢٧١ ، والرضي على
الكافية ١/ ٢٠٣ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٩ .
- (٧) أوضح المسالك ٢/ ٣٠٣ .

ش/ أقول : قال في الصحاح في باب الراء ، وأحال في باب الميم عليه في معناه " جَاءُوا بِجَمَاعَتِهِمُ الشَّرِيفَ وَالْوَضِيعَ وَلَمْ يَتَخَلَّسْ وَاحِدٌ ، و " الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ " اسم وليس بفعل ، وإلا أَنَّهُ يُنْصَبُ كَمَا تَنْصَبُ الْمَصَارِئُ الَّتِي هِيَ فِي مَعْنَاهُ كَقَوْلِكَ : جَاءُونِي جَمِيعًا ، وَقَاطِبَةً ، وَطَرًّا ، وَكَافَّةً ، وَأَدْخَلُوا فِيهِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ كَمَا أَدْخَلُوهُمَا فِي قَوْلِهِمْ : (أَوْرَدَهَا الْعِرَاقَ) (١) أَيْ أَوْرَدَهَا عِرَاقًا ، وَقَالَ فِي الْقَامُوسِ " وَهُوَ عِنْدَ سِجْمِيَّةِ (٢) اسم (٣) مَوْضُوعٌ مَوْضِعَ الْمَصْدَرِ ، أَيْ مَرَرْتُ بِهِمْ جُمُوعًا غَفِيرًا ، وَجَعَلَهُ غَيْرَهُ مَصْدَرًا وَأَجَازَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ (٥) فِيهِ الرُّفْعَ عَلَى تَقْدِيرِ "هُمْ" وَقَالَ الْكِسَائِيُّ (٦) : الْعَرَبُ تَنْصَبُ الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ فِي التَّامِّ وَتَرْفَعُهُ فِي النِّقْصَانِ " . (٧)

وقال السهيلي - رحمه الله - " (الْجَمَاءُ) هِيَ بَهْضَةُ الْحَدِيدِ تَعْرِفُ بِالْجَمَاءِ ، وَالصَّلَاحُ ، فَإِذَا جَعَلَ مِنْهَا الْمَغْفِرَ ، فَهُوَ غَفِيرٌ فَإِذَا قَلَّتْ

- (١) الصحاح مادة " غفر " .
- (٢) الكتاب ٣٧٢/١ ، والأصول ١٦٤/١ ، ٣١٢/٢ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٩٠ .
- (٣) الكتاب ٣٧٦/١ .
- (٤) في (ج) (اسم) ساقط .
- (٥) التذييل والتكميل ٧١١/٣ .
- (٦) ارتشاف الضرب ٣٣٨/٢ .
- (٧) القاموس المحيط (غفر) .

(جَاءُوا الْجَمَّاءَ الْغَفِيرَ) ، فإنما أردت العموم ، والإحاطة بجميعهم أي جاءوا جبهة شملهم ، وتشتويهم كما تحيط البيضة الغفير بالرأس ، فلما قصدوا معنى التشبيه دخل الكلام التكرير وكذلك قولهم : (تَفَرَّقُوا أَيْدَى سَبَأَ) (١) وَأَيَادِي سَبَأَ أَي مِثْلَ أَيْدَى سَبَأَ (٢) فحسنست فيه الحال لذلك . (٣) انتهى .

فـ " الْجَمَّاءُ " من الجَمِّ وهو الاستواء ، والغفير من الغفير وهو التغطية ، وقال بعضهم : الجَمَّاءُ التي لا قَرْنَ لَهَا ، والغفير التي لها قَرْنَانِ ، والمعنى جاء كل ذي قرن ، وأجم أي كُلُّ قَوِيٍّ وَضَعِيفٍ ، وَالنَّاسُ كُلُّهُمْ هَذَانِ الْقِسْمَانِ .

ص/ قوله : (وَبِكْرَةٍ فِي النَّكَرَاتِ كَطَلَعَ بِفَتْةٍ) . (٤)

٦٤/ب

ش/ أقول : ومنه قوله تعالى / :

* أَدْعُهُنَّ يَا بَنِيكَ سَعِيًّا * (٥)

(٦) (٧) *

وقوله : * وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا *

- (١) اللسان : (سبأ) والمقتضب ٢٥/٤ والهمع ١٩/٤ .
- (٢) في (ج) (سبأ) ساقط .
- (٣) القول لابن الأعرابي شيخ السهيلي ينظر التذييل والتكميل ٣/٢١٢ .
- (٤) أوضح المسالك ٢/٣٠٥ .
- (٥) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .
- (٦) في جميع النسخ (ادعوركم) وهو خطأ ونص الآية كما هو مشتب .
- (٧) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

ص/ قوله : () وليس منه :

* فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿١﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا * (١)
خلافًا للناظم وابنه . (٢)

ش/ أقول : ما نسبته إلى ابن الناظم (٣) صحيح ، وهو كذلك في شرحه على الألفية ، وما نسبته إلى والده فلعله في غير شرحه (٤) على الكافية ، فإنه مثل بالآية الشريفة في شرح الكافية (٥) بما تخصص بالإضافة ، ومثل المرادى والسمين في شرحيهما على التسهيل بها لما تخصص بالنعته ، وقال السفاقي في إعرابه : " الجمهور بنصب (أَمْرًا) وفيه وجوه :

أحدها : على الاختصاص .

الثاني : على المفعول له .

الثالث : على المصدر من معنى يُفَرَّقُ .

الرابع : على الحال من " كُلُّ " أو من " أَمْرٍ " ؛ لأنه

وصف بحكيم فحسنت الحال منه أو من ضمير الفاعل في " أَنْزَلْنَا " أي

أمرين أو من ضمير المفعول في " أَنْزَلْنَاهُ " أبو البقاء ، أو من الضمير

في " حكيم " .

(١) الآية يومن الآية هـ من سورة الدخان .

(٢) أوضح المسالك ٣١٣/٢ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣١٩ .

(٤) شرح التسهيل السفر الثاني ص ١٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٧٣٧/٢ .

الخامس : أنه مفعول " مُنْذِرِينَ " قاله أبو البقاء (١) . (٢)

قلت : " وإنما قال الشيخ - رحمه الله - وليس منه ؛ لأن الحال إنما تجيء من المضاف إليه ، إذا كان المضاف عاملاً في الحال ، أو كان المضاف بعض المضاف إليه أو كعضه ، وليس شيء من ذلك موجباً في الآية الشريفة ، ولم يبين - رحمه الله - مذهبه في ذلك .

ص/ قوله : (أو يكون صاحبها مجروراً إما بحرف جر غير زائد كمررت بهند جالسة) . (٣)

ش/ أقول : منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرفٍ ، فلا يجيزون مررت جالسة بهند .

وحنى ابن / الأنيارى (٤) الاتفاق على منع ذلك ، وأن ١/٦٥ التقديم خطأ واحتجوا بحجج منها :

الحمل على المجرور بالإضافة ، وذكر الناظم (٥) في شرحه على التسهيل بعضها واعترض على ذلك وقال : إِنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ التقديم

(١) المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ٣ لوحة ١٠٩ .

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن للعُكْبَرى ص ١١٤٤ .

(٣) أوضح المسالك ٣١٩/٢ .

(٤) البيان في إعراب القرآن لابن الأنيارى ٢/٢٨٠ ، ٢٨١ ، والسمع

٢١/٤ .

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٦ ، ٢٧ .

لشبوته سماعاً ولضعف دليل النسخ ، واستدل بقوله تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ (١) ،

فـ (كَافَّةً) حال من الناس ، وقد تقدم على المجرور باللام (٢) وبأبيات (٣) من الشعر وهي ظاهرة فيما ادعاه مع احتمالها للتأويل ، وأعرب الزجاج (كَافَّةً) حال من الكاف . والهاء للمبالغة ، ورده المصنف (٤) بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالباً إلا في أحد أبنية المبالغة و (كَافَّةً) بخلاف ذلك ، فإنَّ حُمِلَ على رواية (٥) حُمِلَ على شان ، وأعرب الزمخشري (٦) (كَافَّةً) نعت مصدر محذوف أي إرساله (كَافَّةً) ، ورده المؤلف رحمه الله بأنَّ العرب لم تستعمل (كَافَّةً) إلا حالاً .

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

(٢) في الأصل (بأبيات) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) البحر المحيط ٢٨١ / ٧ .

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) في الأصل (رواية) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) الكشف ٢٩٠ / ٣ .

فائدة :

قال المؤلف - رحمه الله - في المغني لما تكلم على ما يحتمل كون الحال فيه من الفاعل أو من المفعول ، ومثل لذلك ^(١) بقوله تعالى :

* وَقَتَلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً * ^(٢) ، ما نصه :

"وتجوز الزمخشري الوجهين في :

* أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً * ^(٣) وهم ، لأنَّ (كَافَّةً)

مختص بـ (مَنْ) يعقل ويهمل في قوله تعالى :

* وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ * ^(٤) إنَّ قدر (كَافَّةً) نعتاً

لمصدر محذوف أي إرساله كافة أشد ، لأنه أضاف إلى استعماله فيما لا يعقل بإخراجه عما التزم فيه من الحالِية وَوَهْمُهُ في خطبة الفصل ، إنَّ قال محيط بكافة الأبواب أشد ، وأشد ، بإخراجه ، أيَّاه عن النصب البتة ^(٥) .

قال المرادي في شرح / التسهيل : وينبغي ^(٥) أن يكون ٦٥/ب

(١) في (ب) و (ج) (لذلك) ساقط .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٢٠٨ من سورة البقرة .

(٤) المغني لابن هشام ص ٧٣٣ .

(٥) شرح التسهيل للمرادي ج ١ لوحة ١٤٠ / أ * في فصل يجوز تقديم

الحال على عاملها * .

موضع الخلاف انما هو في غير الزائد ، فإن كان زائدا جاز التقديم نحو :
ما جاءني من أحد راكما كما جاز في الإضافة غير المحضة ، وقد جزم في
جواز ذلك في الإرشاد . انتهى .

وأطلق الناظم ^(١) - رحمه الله - الخلاف في المجزوء بالحرف
هنا ، وفي التسهيل ، وقيد الشارح بغير الزائدة اعتمادا على ما قاله
أبوحيان والمرادى رحمهما الله .

ص / قوله : (ويلزمه تقديم الحال المحصورة وتعدى " أرسل " ^(٢)
باللام) .

ش / أقول : لا يُعدُّ هذا قسارحا فيما ذهب إليه الناظم - رحمه
الله - من الإعراب أما الأول فلا لأن حصر الحال المذكورة وإنما وقع " بإلا " ^(٣)
وقد ذهب جماعة إلى أن المحصور فيه " بإلا " لا يجب تأخيرها ، بل
يجوز تقديمه ، لأن اقترانه " بإلا " دليل على المقصور وقد تقدم نظائره
في المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ^(٤) ، وأما تعدى أرسل باللام ،
فهو فصيح كثير واقع في كلام الله تعالى ، وسنه قوله تعالى :

وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴿٤﴾ وَمَا ذُكِّرَ

أنه الحق في إعراب الآية قد تقدم نسبه إلى الزجاج ^(٥) ورد المؤلف
عليه .

(١) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٧٠ .

وينظر التسهيل ص ١١٠ .

(٢) أوضح المسالك ٢ / ٣٢٤ .

(٣) ينظر ما سلف ص ٨٢ فابعدها و ١٨٥ و ٢٣٥ .

(٤) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٥) ينظر اعراب الآية الانفة الذكر .

- ص/ قوله : (وقال العرب * شَتَّى تَثُوبُ الْحَلَبَةُ * (١)) . (٢)
- ش/ أقول : شتى مأخوذ من قولهم : شَتَّ يَشِتُّ بكسر الشين (٣)
شَتًّا وَشَتَاتًا وَشَتِيًّا تَفَرَّقَ ، قال الواحدي : (٤) * لا واحد له من لفظه *
وقال السفاقسي * وشتى جمع شتيت كمرىض ومرضى وألفه للتأنيث * . (٥)
- ص/ قوله : [نحو (٦)] * فَتِلْكَ بِيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ * (٧) (٨)
- ش/ أقول : قال السفاقسي : * الجهور بالنصب على الحال * . (٩)
- قال الزمخشري : * عمل فيها ما دل عليه تلك * . (١٠)

- (١) هذا مثل عربي ويضرب في اختلاف الناس وفرقهم في الأخلاق
وينظر هذا المثل في كتاب الأمثال لابن سلام ص ١٣٣ ، وجمهرة
الأمثال للعسكري ١ / ٥٤١ ، وجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٥٨
والمستقصى ٢ / ١٣٧ .
- (٢) أوضح المسالك ٢ / ٣٢٧ .
- (٣) في الأصل و (ج) بكسر العين والثبت من (ب) .
- (٤) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي
من تصانيفه البسيط مخطوط والوسيط مخطوط والوجيز مطبوع . كلها
في التفسير ، توفي سنة ٤٦٨ هـ ، ترجمته في معجم الأتربة ١٢ / ٢٥٧ .
- إنباء الرواة ٢ / ٢٢٣ والبغية ٢ / ١٤٥ .
- (٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ٣ لوحة ١٢٨ / أ .
- (٦) في الأصل (نحو) ساقط والثبت من أوضح المسالك .
- (٧) من الآية ٥٣ من سورة النمل .
- (٨) أوضح المسالك ٢ / ٣٢٨ .
- (٩) المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ٢ لوحة ٤٧ / ب .
- (١٠) الكشاف ٣ / ١٥٣ .

ص/ قوله : (ك) هذا / بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا ، وقولك : ١/٦٦
 " زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا " . (١)

ش/ أقول : " بُسْرًا " حال من الضمير في أطيب و " رُطْبًا " حال
 من الضمير المجزوء بمن ، و " مفردا " حال من الضمير في أنفع و " معانا "
 حال من عمرو ، والعامل في " بُسْرًا وَرُطْبًا " أطيب والعامل في " مفردا ،
 ومعانا " أنفع " و " بُسْرًا ومفردا " حالان مُفَضَّلَتَانِ تقدمتا على عاملهما .

ص/ قوله : () وليس منه :

* أَنْ اللَّهَ يَلْبِثُكَ بِحَيٍّ مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحْصُورًا (٢) * (٣)

ش/ أقول : إِنَّمَا قَالَ وَلَيْسَ مِنْهُ ، لِأَنَّ " وَسَيِّدًا وَحْصُورًا " كل

منهما عطف نسق لآحال صناعة وهذا مخالف لما سيقوله بعد مِنْ
 أَنَّ الْحَالِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ عَاطِفٍ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الرَّابِطُ الْوَائِلُ .

وقد قال السفاقسي - رحمه الله - في إعرابه " (مُصَدِّقًا) حال ،

ابن عطية مؤكدة ، مكي مقدرة وكذلك :

* وَسَيِّدًا وَحْصُورًا وَنَبِيًّا (٤) * . (٥)

(١) أوضح السالك ٢ / ٣٣١ .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران .

(٣) أوضح السالك ٢ / ٣٣٦ .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران .

(٥) ينظر إعراب هذه الآية في المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ١٨ / ١ ب

وينظر أيضا الكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٣٤٣ .

ص/ قوله : (وَيُقَدَّرُ الْأَوَّلُ لِلثَّانِي وبالعكس)^(١).

ش/ أقول : يعني والثاني للاول ، وهذا متعين ، إِنَّ خِيَفَ اللبس ، لَأَنَّهُ إِذَا فُعِلَ ذَلِكَ اتَّصَلَ أَحَدُ الْوَصْفَيْنِ بِصَاحِبِهِ فَلَا يَمْدُلُ عَنْهُ ، فَإِنَّ أَمِينَ اللبس جاز جعل الاول للاول ، والثانية للثاني ، وقد عكس ابن يعيش فقال : * يُجْعَلُ مَا تَقْدِمُ مِنَ الْحَالِيْنَ لِلْأَوَّلِ ، والثاني للثاني ، ولو جَعَلْتَ الثاني للاول جاز ما لم يُلبس * .^(٢)

وَحِكِيَّ عَنْ ابْنِ السَّرَاجِ^(٣) ، ثُمَّ إِنَّ لَتَعْدُ بِالْحَالِ^(٤) عِنْدَ تَعْدُدِ صَاحِبَيْهَا طَرِيقَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : مَا ذُكِرَ ، وَالْأُخْرَى : أَنَّ تَوَلَّى كُلُّ صَاحِبٍهَا فَيَقُولُ : لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْهَدِرًا ، وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذِهِ الطَّرِيقِ .

تتمة :

ولا يكون الحال لغير الأقرب إِلَّا لَمَانَعٍ فَإِذَا قُلْتُ / : لَقِيتُ زَيْدًا رَاكِبًا ، فَرَاكِبًا حَالٌ مِنْ زَيْدٍ لَا مِنَ التَّاءِ ، لَأَنَّهُ الْأَقْرَبُ ، وَأَجَازُ

(١) أوضح المسالك ٢/٣٣٧ .

(٢) شرح الغفصل ٢/٥٦ .

(٣) في الأصل و (ج) (سريح) .

(٤) ينظر الأصول ١/٢١٨ .

الزمخشري : " أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا " (١) ، فَإِنْ مَنَعَ مانع من تذكير أو غيره جاز ذلك نحو : لَقِيتُ هَذَا رَاكِبًا .

ص/ قوله : (ومنع الفارسي وجماعة النوع الأول) (٢) .

ش/ أقول : يعني تعدد الحال مع اتحاد صاحبها وعاملها
قال ابن عصفور : " لِأَنَّ فِعْلًا وَاحِدًا لَا يَنْصِبُ أَكْثَرَ مِنْ حَالٍ وَاحِدَةٍ لصاحب واحد قياساً على الظرف واستثنى أَفْعَلَ التفضيل ؛ فَإِنَّهُ يَنْصِبُ حَالَيْنِ كَمَا يَنْصِبُ ظَرَفَيْنِ " (٣) انتهى .

وقد قال العربون (٤) في قوله تعالى :

* مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ * (٥)
[(٦) إِنَّ جُمْلَةَ «استمعوه» حال من مفعول «يأتيتهم» أو من فاعله ، لأنَّ الذكر قد تخصص بصفتين ، وجُمْلَةُ قوله «وهم يلعبون» (٦) حال من فاعل «استمعوه» فهي متداخلة .

- (١) الفصل ص ٦١ .
- (٢) أوضح المسالك ٣٤٠ / ٢ .
- (٣) المقرب لابن عصفور ١٥٥ / ١ .
- (٤) ينظر إعراب هذه الآية : البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ١٥٢ / ٢ ، والبيان في إعراب القرآن للعكبري ص ٩١١ ، والكشاف للزمخشري ٦٢ / ٢ والبحر المحيط ٢٩٤ / ٦ .
- (٥) الآية ٢ من سورة الأنبياء .
- (٦-٦) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

وقوله : * لَاهِيَةً * (١) حال من فاعل " يلعبون " ، فهي متداخلة أيضا ، أو من فاعل " استمعوه " فهي متعددة .

*

هَذَا (٢) بَابُ التَّمْيِيزِ

ويقال له : الْمُؤَيَّزُ وَالْمُفَسِّرُ وَالْفَسَّرُ وَالتَّيِّينُ وَالتَّيِّينُ .

ص/ وقوله : (اسم نكرة بمعنى " مِنْ " مبين لإيهام اسم أو نسبة) . (٣)

ش/ أقول : يُحْتَمَلُ أَنْ يَضِطَّ قوله مبين بالرفع على أنه [صفة] (٤) لاسم ، ويدل على هذا قوله بعد وَالنَّاصِبُ لِمُبَيِّنِ الاسمِ كَذَا ، وَالنَّاصِبُ لِمُبَيِّنِ النَّسَبَةِ كَذَا وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَضِطَّ بالجَرِّ على أنه صفة " لِمِنْ " ويدل على ذلك قوله : فَإِنَّهُمَا ، وَإِنْ كَانَا على معنى " مِنْ " لكنها ليست للبيان .

(١) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٢) في (ج) (هذا) ساقط .

(٣) أوضح المسالك ٢ / ٣٦٠ .

(٤) (صفة) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

فائدة :

قال ناظر الجيش في شرحه للتسهيل : " يعبر النحويون عن مُمَيِّزِ
الجملة بأنه المنتصب ^(١) عن تمام الكلام وعن مُمَيِّزِ المفرد بأنه المنتصب
عن تمام الاسم . "

ص/ قوله : (وحمل على هذا نحو : " إِنْ لَنَا غَيْرُهَا إِلَّا ") . ^(٢)

ش/ أقول : فَفَيْرُهَا ليس / بمقدار ، لكنه يُشَبِّهُ المقدار وهو
اسمٌ وَإِنَّ " وَإِلَّا " منصوب على التمييز .

ص/ قوله : (وَلِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا) . ^(٣)

ش/ أقول : هو كلام معناه التعجب ، والعرب إذا عظموا الشيء
غاية الإعظام أضافوه إلى الله تعالى ، إِيذَانَا بِأَنَّ هذا الشيء لا يقدر على
إيجاده إِلَّا الله تعالى ، وبِأَنَّ هذا جدير بأن يتمجب منه ، لَا نَكْسه
صادر عن فاعل قادر مصدر للأشياء العجيبة ، والدَّرُّ ^(٤) بفتح الدال
المهملة وتشديد الراء في الأصل مصدر قولهم : دَرَّ اللَّبَنُ يَدِرُّ وَيَدُرُّ

(١) في (ج) (المنصب) .

(٢) أوضح المسالك ٣٦٦/٢ .

(٣) أوضح المسالك ٣٦٧/٢ .

(٤) في (ج) (فالدر) .

درا وُدُرُورا كثر^(١) ويسمى اللبن نفسه أيضا دَرًّا ، وقيل المراد بالدرفي مثله الخير فانهم كانوا يعتقدون أن اللبن منشأ لكل خير ، لأنه من غالب أقواتهم ، وكانوا يسقونه الخيل ويقرونه الضيفان ، وقال الجوهري : " ويقال في المدح لِلَّهِ دُرَّةٌ أَوْ عَطَّةٌ " ^(٢) .

وقال ابن سيدة في المحكم : " وَقَالُوا لِلَّهِ دُرُّكَ ، وَأَصْلُهُ أَنَّ رَجُلًا رَأَى آخَرَ يَحْلُبُ إِبِلًا لَهُ فَتَعَجَّبَ مِنْ كَثَرَةِ لَبَنِهَا ، فَقَالَ : لِلَّهِ دُرُّكَ ، وَقِيلَ : أَرَادَ لِلَّهِ صَالِحٌ عَلَيْكَ ، لِأَنَّ الدَّرَّ أَفْضَلُ مَا يُحْلَبُ . قال بعضهم ، وَأَحْسِبُهُمْ خَصُوا اللَّبْنَ ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْضِدُونَ النَّاقَةَ فَيُشْرِبُونَ دُمَهَا (٤) (وَيَفْتَضُونَهَا) ^(٣) فَيُشْرِبُونَ مَاءَ كَرِّهَا ، فَكَانَ اللَّبْنُ أَفْضَلَ مَا يَحْتَلِبُونَ " . انتهى .

وقوله : يفتضونها هو بالفاء والضاد المعجمة يقال : افتض الماء أصابه ساعة يخرج أوصيه شيئا بعد شيء والفضيض الماء العذب أو السائل ، وقال الشريشي ^(٥) في شرح المقامات : " وَالدَّرُّ أَصْلُهُ اللَّبْنُ

(١) في (ج) (كثر) ساقط .

(٢) الصحاح : (درة) .

(٣) في الأصل (يفتضون) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) ينظر قول ابن سيدة في اللسان : (درة) .

(٥) هو أحمد بن عبد المؤمن بن موسى بن عيسى بن عبد المؤمن من

النحوى توفي سنة ٦١٩ هـ . إشارة التعيين ص ٣٧ .

وكانه يسمى بحكاية صوته عند الحلب ، و "لِلَّهِ" أصله القسم ولا تدخل

اللام في القسم إلاّ على اسم الله تعالى ، والتعجب معها لا زم / ، فإذا ب/٦٧
قال الذي يسمع صَوْتَ الحلب لصاحب الناقة : لِلَّهِ دَرُّكَ ، فكانه قال :
وَاللَّهِ إِنْ دَرَّكَ هذا لكثير ، ثم استعير للفصيح في كلامه ، ولكل من
أحسن في شيء ، كانه قيل : مَا أَحْسَنَ ما جئت به .! وقيل : معناه
لِلَّهِ الدَّرُّ الذي رَضَعَتْهُ مِنْ أُمِّكَ (١) انتهى .

وأكثر ما يمثل به النحويون مضافا الى ضمير الغائب ، وقد يضاف
الى ضمير المخاطب ، (وفارسا) منصوب على التمييز ، وهو ما جاء التمييز
فيه مشتقا والأصل فيه أن يكون جامدا ، وقال الدماميني في حاشيته على
المغني : " ذهب قوم إلى أن (فَارِسًا) ونحوه في أشال هذا التركيب
منصوب على الحال ، والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا " ، والصحيح
أنه تمييز ، كما ذكره المصنف (٢) وانتصابه على الحال ضعيف ، لما قاله
ابن الحاجب (٣) في أمالي المفضل (*) : " من أنه لا يخلو إما أن يكون حالا
مقيدة أو موصوفة وكلاهما غير مستقيم " .

أما المقيدة فلأن قولك " لله دَرُّهُ فارسا " لم ترد به المدح
في حال الفروسية ، وإنما تريد مدحه مطلقا بدليل أنك تقول : " لله دَرُّهُ
كاتبيا " وإن لم يكتب ، بل تريد الإطلاق ، وكذلك " لله دَرُّهُ عالما "

(١) شرح المقامات للشرمسي ٣٣٠ / ١ ، المقامة الثامنة وهي المَعْرِية .

(٢) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٩٦ .

(٣) الأمالي النحوية لابن الحاجب ٩٢ / ٢ ، مسألة (٧٠) .

(*) لم نسمع بهذا الكتاب لابن الحاجب ولعل هذا التصحيف وقع من النساخ
والكتاب المعروف لابن الحاجب هو الأمالي النحوية .

والحال المؤكدة أيضا غير مستقيمة ، لأنَّ الحال المؤكدة شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجطة التي قبلها ، وأنت ههنا لو قلت : " لِلَّهِ دَرَّةٌ " لكان مُحْتَمِلًا للفروسية وغيرها فدل والحالة هذه على انتفاء الحال الغيدة والحال المؤكدة ، وإذا بطلتا ثبت التمييز .

قال الرضي : «لأنا لا أرى بينهما فرقا ، لأنَّ معنى التمييز / ٦٨/أ
عنده مَا أَحْسَنَ فَرُوسِيَّتَهُ فلا تمدحه في حَالٍ في فَرُوسِيَّتِهِ إِلَّا بِهَا وهذا
المعنى هو المستفاد من قولنا مَا أَحْسَنَهُ في حَالٍ فَرُوسِيَّتِهِ " (١) انتهى .

ص/ بقوله : (و شرط نصب هذا كونه فاعلا معنى نحو [زيد (٢)
أَكْثَرُ مَالًا * بخلاف * مَالٌ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ (٢) بالحذف وإنما جاز * هو
أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا لِيَتَعَذَّرَ لِإِضَافَةِ أَفْعَلٍ مَرَّتَيْنِ * (٣)

ش/ أقول : يعني إذا حَسُنَ مَوْضِعُ أَفْعَلٍ التفضيل المذكور بعده
نكرة فِعْلٌ من لفظه ومعناه وصلح أن يسند (٤) إلى النكرة فهي تمييز
وإنَّ حَسُنَ موضعه بعض مضاف إلى جمع قائم مقام النكرة جَرَتْ بِالْإِضَافَةِ
فالأول كما مَثَّلَ أولا بقوله : * زَيْدٌ (٥) أَكْثَرُ مَالًا ، لأنه يَحْسُنُ أَنْ تَضَعَ

(١) تحفة الغريب بشرح مغني اللبيب القسم الثاني لوحة ٣٠/ب .

(٢) في الأصل * زيد * ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) أوضح المسالك ٣٦٧/٢ .

(٤) في الأصل (يستند) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في (ب) * زيدا * .

موضع أكثر فعلا من لفظه ومعناه، ويصلح ذلك الفعل أَنْ يسند إلى النكرة فتقول : كثر ماله ، والثاني كما مثل ثانيا بقوله : " مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ " ، لأنه يحسن أَنْ يَضَعَ موضع أكثر (بعض) وتُضَيِّفُهُ إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول : مَالُ زَيْدٍ بَعْضُ الْمَالِ فالنكرة في الأول منصوبة على التمييز ، وفي الثاني مجرورة بالإضافة والاعتبار بما ذكر ولذلك قال بخلاف " مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ " ، لأنه ليس بفاعل في المعنى ولو أَرَدْتَ أَنْ تجعله فاعلا لَأَدَّى إلى فساد المعنى ، إِذْ كُنْتَ تقول " مَالُ زَيْدٍ كَثْرَ مَالِهِ " فيلزم منه أَنْ يَكُونَ للمال مَالٌ وهو فاسد ، وأما قوله : " وَإِنَّمَا جاز " هو أَكْرَمُ الناس رَجُلًا " إلى آخره فهو جواب عن سؤال مقدر كَانَ قَائِلًا قال له أنت ^(١) شرطتَ في نصبِ النِّكَرَةِ الواقعة بعد اسم التفضيل لكونها ^(٢) فاعلا في المعنى والنكرة في نحو : قولهم : هو أَفْضَلُ ^(٣) / النِّسَاءِ ب/٦٨ رجلا منصوبة مع أَنَّها لا تصلح أَنْ تكونَ فاعلا في المعنى إِذْ لو قدرتَ فاعلا في المعنى لَقِيلَ ^(٤) هو كَرَمٌ رَجُلٌ وهو فاسد [إِذْ لَا] ^(٥) يصح الإخبار بكرم رجل عن هو، فمقتضاه أَلَّا يَصِحَّ نصبها لفقدان الشرط ، فأجاب بأنه إِنَّمَا

-
- (١) في الأصل (أَنْ) والثبت من (ب) و (ج) .
 (٢) في (ب) و (ج) (كونها) .
 (٣) في (ب) و (ج) (أكرم) .
 (٤) في الأصل (قيل وهو) .
 (٥) في الأصل (ان لا) ساقط والثبت من (ب) و (ج) .

جاء نصبها لتعذر إضافة أَفْعَلَ مرتين ، يعني أَنَّ أَفْعَلَ/ في المثال المذكور مضافا إلى الناس ، والمضاف ما دام مضافا إلى شيء يمتنع أَنْ يُضَافَ إلى غيره ، وبيان ذلك أنه لما امتنع كونها فاعلا في المعنى تعين أَنْ يُضَافَ أَفْعَلَ التفضيل إلى جمع قائم مقامها ، فيقال هو أَكْرَمُ الرجال فيكون من النوع الثاني ، وهو ما يَحْسُنُ أَنْ يُوضَعَ موضعه بعض مضاف إلى جمع قائم مقام النكرة ، () والفرض (١) أَنَّ أَفْعَلَ التفضيل قد أضيف إلى شيء قبل النكرة فتستنع (٢) إضافته إلى النكرة ، أو ما يقوم مقامها ، فتعين نصبها ما دام المميز مضافا إلى ما قبلها ، وهذه المسألة على نوعين : أعني إذا أضيف المميز إلى شيء قبل النكرة ، فإن كانت النكرة لا تغني عن المضاف إليه أي لا يصح إقامتها مقامه مثل قوله تعالى :

* وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا * (٣)

* فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلًّا الْأَرْضُ ذَهَبًا * (٤)

إِنْ لَا يَجُوزُ مِلُّ ذَهَبٍ (٥) وَلَا مِثْلُ مَدَدٍ ، فتعين نصب النكرة وجوبا ،

-
- (١) من هنا يبدأ الحذف في نسخة (ج) . من قوله والفرض أي من ص ٢٨٩ إلى قوله : (البيت المذكور) أي في (ب) (فيمتنع) .
 (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
 (٣) من الآية ٩١ من سورة آل عمران .
 (٤) في (ب) (ذهب) .
 (٥) إلى قوله ص ٢٩٣ .

وإن كانت النكرة تُغْنِي عن المضاف إليه أي : يصح إقامتها مقامه مثل قول الموهب لف - رحمه الله - " هو أكرمُ الناس رجلاً " ، إذ يصح هو أكرم رجل تعين نصب النكرة ما دام التَّمَيِّزُ مضافاً إلى شيء قبلها (١) وأجاز جرّها بالإضافة عند حذف المضاف إليه قبلها (٢) وإضافة المضاف إليها / ١/٦٩ وإلى ذلك أشار الناظم - رحمه الله - بقوله : (٢)

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا
إِنْ كَانَ كَمِثْلِ مَلٍّ الْأَرْضِ ذَهَبَا
والله تعالى (٣) أعلم .

ص/ قوله : () ومنه ما أحسن زيدا أديباً بخلاف ما أحسنه رجلاً . (٤)

ش/ أقول : إنما كان الأول منه ، لأنَّ أصله ما أحسن أديبه ، ولم يكن الثاني منه ، لأنَّه لا يقال ما أحسن رجله مع أنَّ المراد بالرجل نفس زيد .

-
- (١-١) في الأصل ساقط والعثبت من (ب) .
(٢) ألفية ابن مالك "باب التمييز" ص ٣٤ .
(٣) في (ب) (تعالى) ساقط .
(٤) أوضح المسالك ٢/٣٦٧ .

ص/ قوله : (وَالثَّالِثُ مَا كَانَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى) ^(١) ، إلى آخره .

ش/ أقول : شَرَطَ المَوْءُوف - رحمه الله - في الفاعل في المعنى أَنْ يَكُونَ مَحْوًىً عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً نَحْوُ : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا إِذْ الْأَصْلُ طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ فَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَنُصِبَ الْفَاعِلُ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ يَكُونَ مَحْوًىً عَنِ مُضَافٍ غَيْرِ فَاعِلٍ نَحْوُ : " زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا " إِذْ أَصْلُهُ مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ فَأُخِذَ الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ الْمَبْتَدَأُ وَنُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ وَأَقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ فَصَارَ " زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا " ، وَأَصْلُ ذَلِكَ " زَيْدٌ كَثُرَ مَالُهُ " فَالْ تَّمْيِيزُ إِلَى كَوْنِهِ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى ، وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا الشَّرْطَ غَيْرُهُ فِيمَا رَأَيْتُ ، بَلْ أَطْلَقَ النَّازِمُ ^(٢) وَشَرَّاحُهُ الْفَاعِلَ فِي الْمَعْنَى ، وَكَذَا أَطْلَقَ فِي التَّسْهِيلِ وَشَرَّاحِهِ وَمَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ ابْنِهِ ^(٣) فِي الشَّرْحِ مِنْ تَقْيِيدِ الْفَاعِلِ فِي الْمَعْنَى بِكَوْنِهِ فِي غَيْرِ تَعْجَبٍ وَشِبْهِهِ ، قَدَرَهُ الْمُرَادَى - رحمه الله - " بِأَنَّ التَّمْيِيزَ فِي نَحْوِ :

" لِلَّهِ دَرُّهُ فَارِسًا " وَ " نِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ " ^(٤) .

(١) أَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٣٦٧/٢ .

(٢) يَنْظُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ (الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى) فِي التَّسْهِيلِ ص ١١٥ ،

وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ الْمَنْفَرَةَ الثَّانِيَةَ ص ٩٦ ، وَالْمُسَاعَدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ

٦٢/٢ وَشَفَاءَ الْعَلِيلِ ص ٥٥٦ .

(٣) شَرَحَ الْأَلْفِيَّةَ لِابْنِ النَّازِمِ ص ٣٥٠ .

(٤) هَذَا شَطْرٌ مِنْ بَيْتِ شَعْرٍ ، وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

تَخَيْرَهُ فَلَمْ يَمْدُلْ سِوَاهُ فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

وَالْقَائِلُ هُوَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَسَدِ الْمَعْرُوفُ بِابْنِ شَعُوبٍ وَهِيَ أُمُّهُ .

تسييز مفرد لا تسييز جملة* (١) وقوله : بخلاف نحو :

* لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِسًا * وَأَبْرَحَتِ جَارًا * (٢) فإنهما وإن كانا

فاعلين في المعنى ، إذ المعنى عَظُمَتْ فَارِسًا / وَعَظُمَتْ جَارًا ب/٦٩
إلا أنها غير محولين فيجوز دخول * مِنْ * عليهما صريح في أنه
تسييز جملة ، ومبين لما قصده من الإتيان بالشرط المذكور ، لكنه يحتاج
في ذلك إلى سلف ، وفي قوله * إِلَّا أَنَّهَا * غير محولين دقة ؛ وذلك
لأنه لا يصح أن يكون الأصل عَظُمَ فَارِسُكَ وَلَا عَظُمَ جَارُكَ ، لأن المراد
بالفارس والجار نفس المخاطب لا غيره (٣) فافتضى ذلك قطعاً أن يكونا
غير محولين ، والحق أن ما قرره - رحمه الله - في هذا الفصل فهم عظيم
لكلامهم وتحقيق للمقام تغمده الله برحمته وشكر سعيه وسيأتي ما في ذلك ،
وقوله : «وَأَبْرَحَتِ جَارًا» هو بكسر التاء خطاب للموتثة وهو بالسبا الموحدة
والحاء المهملية .

=== والبيت في شرح التصريح ٣٩٩/١ ، ٩٦/٢ ، والعيني ٢٢٧/٣ ،

١٤/٤ ، وشرح الأشموني ٢٠٠/٢ ، ٣٥/٣ ، والهمع ٣٥/٥ .

(١) شرح الألفية للمرادي ١٨٣/٢ .

(٢) هذا جزء من بيت والبيت بكامله :

أَقُولُ لَهَا جِنِّ جَدِّ الرَّحِيلِ * أَبْرَحَتِ رَبًّا وَأَبْرَحَتِ جَارًا

والبيت للأعشى وهو في ديوانه ص ١١٤ ، والكتاب ١٧٥/٢ ،

والأصول ٣٠٩/١ ، والسمط ص ٣٨٨ ، وجمهرة الأشتال للعسكري

٢٠٥/١ وارتشاف الضرب ٣٨٢/٢ ، والتصريح ٣٩٩/١ .

(٣) في الأصل (لا غير) والمثبت من (ب) و (ج) .

قال الجوهري - رحمه الله تعالى - : " أَبْرَحَهُ أَي : أَعْجَبَهُ ، يقال :
مَا أَبْرَحَ هَذَا الْأَمْرَ .

قال الأعرابي : (١)

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ
أَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا
أَي : أَعْجَبَتْ وَبَالَغَتْ . وَأَبْرَحَهُ أَيضًا بِمَعْنَى أَكْرَمَهُ وَعَظَّمَهُ . (٢) انتهى .
وقال في ضياء العلوم بعد إنباء البيت المذكور : (٣)
" أَي أَعْجَبَتْ مَنْ رَأَاهَا " (٤) وقال الإمام أبو حيان - رحمه الله تعالى - :
" أَبْرَحَتْ جَارًا " من قول الشاعر :

* فَأَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا *

أنشده سيبويه ، وقال الأعلام هو عجز بيت وأوله :

تَقُولُ أَهْنَيْ حِينَ جَدَّ الرَّحِيلُ
أَبْرَحَتْ رَبًّا وَأَبْرَحَتْ جَارًا

(١) ينظر ما سلف آنفا .

(٢) الصحاح : (برح) .

(٣) إلى هنا ينتهي الحذف في نسخة (ج) .

(٤) ضياء العلوم ج ١ لوحة ٦٢ / ١ .

قال : وذهب الاعمى إلى أَنَّهُ ما انتصب عن تمام الكلام ، وَأَنَّهُ منقول من فاعل ، وتقديره أَبَحَّ رَبُّكَ وَأَبْرَحَ جَارُكَ ۖ فَأُسْنِدَ الْفِعْلُ إِلَى غَيْرِهِمَا ثُمَّ نَصَبَهُمَا ^(١) تفسيراً ، وذهب ابن خروف السبي إلى أَنَّهُ ما انتصب عن / تمام الاسم وعلى هذا أنشده سيبويه وجاء به على أَنَّ الرَّبَّ هو التاء في أَبْرَحَتْ ، وهو خطاب الشاعر لممدوحه ^(٢) ، قال ناظر الجيش : * وتفسيرهم رِيَاءَ بِأَنَّ معناه أَعْجَبَتْ جَاراً ، وَأَنَّ الإعجابَ من جهة الجوار ^(٣) يدل على أَنَّ التمييز فيه مُمَيِّزٌ ^(٤) جملة لا مُمَيِّز مفرد . * انتهى .

-
- (١) في الأصل ما بين القوسين ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
 (٢) التذييل والتكميل ج ٣ لوحة ١٠٥ / أ وانظر الارتشاف ٢ / ٣٨١ ،
 ٣٨٢ .
 (٣) في (ج) (الجواز) .
 (٤) في (ج) (ضمير جملة لا غير) .

هذا (١) باب حروف الجر

ويسمى الكوفيون حروف الإضافة ، لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما ، وحروف الصفات ، لأنها تحدث صفة في الاسم من ظرفية أو غيرها .

ص/ قوله : (والثاني بيان الجنس نحو :

* مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ * (٢) (٣)

ش/ أقول : قال السفاقي في سورة الكهف : " قال الزمخشري (مِنْ) الأولى للابتداء والثانية للتبيين ، وأجاز غيره أن تكون (مِنْ) الثانية للتبعيض وأجاز أبو البقاء في الأولى أن تكون زائدة على مذهب الألفش ويدل عليه قوله : * وَحُلُوا أَسَاوِرَ * (٤)

والأولى تكون زائدة أي شيئاً من أساور فتكون للبيان أو للتبعيض .

وقال في سورة الحج و (مِنْ) في * مِنْ أَسَاوِرَ * (٥) للتبعيض ، وأجاز ابن عطية أن تكون لبيان الجنس . (٦)

-
- (١) في (ج) (هذا) ساقط .
 - (٢) من الآية ٣١ من سورة الكهف .
 - (٣) أوضح المسالك ٢١ / ٣ .
 - (٤) من الآية ٢١ من سورة الانسان .
 - (٥) من الآية ٢٣ من سورة الحج .
 - (٦) المجيد في اعراب القرآن المجيد ج ٢ لوحة ٧٠ / ١ أ .

ص/ قوله : (الرابع التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، و [هي] ^(١) الزائدة) . ^(٢)

ش/ أقول : فالأول نحو : ما جاءني من رجل فإنه قبيل دخول (مِنْ) يحتل نفي الجنس و نفي الوحدة ، ولهذا يصح أن يقال بل رجلان ، ويمتنع ذلك بعد دخول (مِنْ) ومنه قوله تعالى :

* مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ * ^(٣) ، وقوله تعالى :

* هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ * ^(٤) ، والثاني نحو ما جاءني

من أحد / [أو] ^(٥) من دَيَّارٍ ، فَإِنَّ * أَحَدًا * و * دَيَّارًا * صيفتا عموم ٧٠/ب ومنه :

* هَلْ يُحِشُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ * ^(٦)

ص/ قوله : (والثالث ^(٧) التعدية نحو : مَا أَضْرَبَ زَيْدًا الْقَمَرُ . ^(٨)

ش/ أقول : غَرَبَ ^(٩) الموءلف - رحمه الله - بهذا المثال على عاداته

(١) في الأصل (هي) ساقط والمثبت من أوضح المسالك .

(٢) أوضح المسالك ٣ / ٢٤ .

(٣) من الآية ٢ من سورة الانبياء .

(٤) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٥) في الأصل (أو) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) من الآية ٩٨ من سورة مريم .

(٧) في الأصل (الثالثة) والمثبت من أوضح المسالك .

(٨) أوضح المسالك ٣ / ٢٩ .

(٩) غرب : أغض في كلامه ، اللسان : (غرب) .

في هذا الكتاب ، وما ذكره جَارٍ على مذهب البصريين ^(١) ، وذلك أَنَّ
(أفعل) التعجب عندهم إنما يُصاغُ من الفعل اللازم ؛ ولذلك يقدر نقله
من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلَ المكسورها ، إلى فَعَلَ المضوم العين ، قالوا :
لأنَّ التعجب منه فاعِلٌ في الأصل فوجب أَنَّ يكون فعله غير متعديٍّ
فنهو : ^(٢) ما أضرب زيدا ليعمرو منقول من فَعَلَ مفتوح العين إلى
فَعَلَ بضمها ، ثم عُدِّي ، والحالة هذه بالهزة إلى المنصوب الأول ، وباللام
إلى المنصوب الثاني ، ولو كان باقيا على تعديه لقل ^(٢) ما أضرب زيدا عمرا ،
لأنه متعد إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بهزة التعدية ، وقال الكوفيون :
تقديركم لزوم الفعل ونقله إلى فَعَلَ بالضم تحكُّمٌ لا دَلِيلٌ عليه وما تسكتم
به من التعدية بالهزة فليس كما ذهبتم إليه ، لأنَّ الهزة في هذا البناء
ليست للتعدية وإنما هي للدلالة على معنى التعجب كالف فاعل وميم مفعول
وواوهِ وتأثر الافتعال والمطاوعة ونحوها من الزوائد التي تلحق الفعل
الثلاثي لبيان مخالفته من الزيادة على مُجَرَّدِهِ لا لتعدية الفعل ، والذي
يدل على هذا أَنَّ الفعل الذي تَعُدِّي بالهزة يجوز أن يُعَدَّ بحرف الجر ،
والتضعيف نحو : جلستُ به وأجلستُهُ ، وقمتُ به وأقمتُهُ ونظائره ، وهنا لا يقوم
مقام الهزة غيرها فعلم أنها ليست للتعدية وأيضا فإنها تُجامعُ يساءُ

(١) ينظر هذه المسألة الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ،

مسألة ١٥ من ص ١٢٦ - ١٤٨ .

(٢-٢) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

التعدية نحو : أَكْرَمَ بِهِ وَأَحْسَنَ بِهِ ، ولا يجمع على الفعل مُعَدِّيَانِ ، وأما قولكم إِنَّهُ عُدِيَ بِاللَّامِ في المثال المذكور فالإتيان باللام ^(١) فيه ليس لما ذكرتم من لزوم الفعل وإِنَّمَا أُتِيَ بِهَا / تقوية [له] ^(٢) لَمَّا ضَعُفَ بمنعه من التصرف ، وإلزامه طريقة واحدة خَرَجَ بِهَا مِنْ سَنَنِ الْأَفْعَالِ ، فَضَعُفَ عَنْ اقْتِضَائِهِ وَعَمَلُهُ فَقَوَّى بِاللَّامِ كَمَا يُقَوَّى بِهَا عِنْدَ تَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ وَعِنْدَ فِرْعَيْتِهِ .

قلت : ورجح بعضهم هذا المذهب والله تعالى أعلم ، ومثل ذلك الناظم في شرح الكافية ^(٣) وابنه ^(٤) والمرادى ^(٥) في شرح الألفية ، والمكودي ^(٦) وغيرهم بقوله تعالى : ^(٧)

فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا * ^(٨)

- (١) في الأصل (فيه باللام) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٢) في الأصل (له) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٣) شرح الكافية الشافية ص ٨٠٢ .
- (٤) شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٦٤ .
- (٥) شرح الألفية للمرادى ٢/٢٠٨ .
- (٦) شرح الألفية للمكودي ١/١٨٨ .
- (٧) في (ج) (تعالى) ساقط .
- (٨) من الآية هـ من سورة مريم .

ولم يذكر الناظم في التسهيل هذا المعنى ولا في شرحه ، بل ذكر في شرحه ^(١) أَنَّ اللام في الآية الشريفة لِشِبهِ التملك ونص الموفوف في المغني "والأولى عندى أَنْ يُشَلَّ للتعدي بنحو مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو وما أَحْيَاهُ لِبَكْرٍ" ^(٢).

ص/ قوله : (الثَّامِنُ الْقَسَمُ نحو :
 * لِلَّهِ لَا يُؤْخِرُ الْأَجَلَ *) ^(٣).

ش/ أقول : ظاهره أنها في المثال المذكور للقسم المجرد عن التعجب ، ولم يذكره في المغني وذكر فيه كونها للقسم والتعجب معا قال * وتختص باسم الله تعالى كقوله ^(٤) :

* لِلَّهِ يَجْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ * ^(٥)

(*) في جميع النسخ (لا تؤخر) والمثبت من أوضح المسالك .

(١) ذكر الناظم آية أخرى في شرح التسهيل على أَنَّ اللام لشبه الملك ، غير آية (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ص ٤٠٤ .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٨٤ .

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٣٢٠ .

(٤) نسب البيت الى عبد مناة الهذلي ونسب الى أمية بن أبي عائذ الهذلي ... الخ

وهذا صدر بيت وعجزه :

* يَشْمَخِرُّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسْ *

وهو في شرح أشعار الهذليين ٢٢٧/١ والكتاب ٤٩٧/٣٠ ،

والمقتضب ٣٢٣/٢ ، والأصول ٤٣٠/١ ، وابن يعيش ٩٨/٩ ،

والمغني ص ٢٨٣ والجمع ٢٠١/٤ والخزانة ٩٥/١٠ ، واللسان

(حيد) (ظمين) .

(٥) المغني ص ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

ثم ذكر كونها (للتعجب المجرد من (١) القسم) (٢) قال :
 وَتَسْتَعْمَلُ فِي النِّدَاءِ كَقَوْلِهِمْ : يَا لَلْمَلَأِ وَيَا لَلْعُشْبِ . إذا تعجبوا
 من كثرتها ، وقوله : (٣)

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْوَاهُ
 بِكُلِّ مُفَارِ الْفَتْلِ شَدَّتْ بَيْدُ بُلٍ
 وقولهم : فَيَا لَكَ (٤) رَجُلًا عَالِمًا وَفِي غَيْرِهِ كَقَوْلِهِمْ : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءُ ،
 وَلِلَّهِ أَنْتَ ، وقوله : (٥)

شَبَابٌ وَشَيْبٌ وَافْتِقَارٌ وَثَرَوَةٌ
 فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدُ . (٦)

انتهى .

-
- (١) في (ب) (عن) .
 (٢) مغني اللبيب ص ٢٨٤ .
 (٣) القائل امرؤ القيس والبيت في ديوانه ص ١٩ والمغني ص ٢٨٤ .
 والمغني ٢٩٦/٤ والجمع ٦٧/٤ ، ٢٠٢ ، والأشموني ٢١٧/٢ ،
 واللسان (ذهل) .
 (٤) في (ب) (بالك) .
 (٥) القائل هو الأعمش ميمون بن قيس ، والبيت في ديوانه ص ١٠٥ ،
 وأما لي ابن الشجرى ٢٦٨/١ ، والتذييل والتكميل ١٣/٤ ب ،
 والمغني ص ٢٨٤ .
 (٦) مغني اللبيب ص ٢٨٤ .

وقد تقدم (١) في كلام الشَّريشي في قولهم :

لله دَرُّه فارساً، إنَّها للقسم والتعجب / معا والله أعلم
ولم يذكر في التسهيل ولا في الخلاصة (٢) كونها للقسم (٣) وذكر
كونها للتعجب في التسهيل . (٤)

تتيم :

أنشد الجوهري بيت الهذلي في مواضع من الصحاح (٥) :

* تَأَلَّهَ يَبْقَى عَلَى الْإِيَّامِ *

بالمثناة الفوقية وحرف النفي مقدر أي لا يبقى (٦) مثل قوله تعالى :

* تَأَلَّهَ تَفْتَوًّا تَذَكَّرُ يَوْسُفَ * (٧)

وحيداً بكسر الحاء المبهمة ، وفتح المثناة التحتية جمع حيدة كَبْدَرَةٌ وَبِدَرٌ

(١) ينظر ما سلف ص ٢٨٦ .

(٢) هي ألفية ابن مالك خلاصها من الشافية الكافية التي تبلغ ٢٧٩٤

بيتاً ، ينظر مقدمة شرح الكافية الشافية ص ٣٧ ، ٣٨ .

(٣) في الأصل (للتعجب) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ص ٤٠٣ .

(٥) الصحاح : (حَيْدٌ) (شَمَخَرٌ) (ظَمِينٌ) وينظر تخريج البيت

آخفا .

(٦) في (ب) لا تبقى () .

(٧) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

وَالْحَيَّةُ النَّتَوُ فِي قَرْنِ الْوَعَلِ ، وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا لَا مَا قَالَ الدَّمَامِينِي :
" مِنْ أَنَّ الْحَرْفَ الثَّانِي فِي عَرْضِ الْجَبَلِ " (١) وَتَمَامُهُ :

« بِشَمْخِرٍّ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْآسُ »

وَالشَّمْخِرُ : بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةُ وَفَتْحِ الْمِيمِ وَكُسْرِ الْخَا
الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ الْجَبَلُ الْعَالِي .

وَالظِّيَّانُ : بِفَتْحِ الظَّاءِ الْمَعْجَمَةُ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ التَّحْتِيَّةِ بَزْنَةُ فَعْلَانُ
شَجَرٍ مِنْ شَجَرِ الْجِبَالِ ، وَهُوَ يَأْسَمِينُ الْبَرَّ ، وَالْآسُ : بِهَمْزَةٍ فَالْفِ مَبْدَلَةٌ
مِنْ وَافْسِينِ مَهْطَةٌ شَجَرٌ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ ، وَهُوَ الْهَدَسُ بِالتَّحْرِيكِ بِلُغَةِ
(أَهْلٍ) (٢) الْيَمَنِ ، وَالْفِئْلَةُ بِكُسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ لَا بِفَتْحِهَا بِلُغَةِ
أَهْلِ مَكَّةَ .

وَالْبَيْتُ الثَّانِي لَا مَرَى الْقَيْسِ ، وَالْإِغَارَةُ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ هُنَا أَحْكَامُ
الْقَتْلِ ، وَيَذِيلُ : اسْمُ جَبَلٍ ، وَهُوَ بِالنِّدَالِ الْمَعْجَمَةُ غَيْرُ مَنْصُوفٍ لِلْعَلَمِيَّةِ
وَالْوِزْنِ . وَجَرَهُ بِالْكَسْرِ لِلضَّرُورَةِ ، تَعَجَّبُ مِنْ طَوْلِ اللَّيْلِ ، وَهُوَ يَقُولُ :
إِنَّ نَجْوَاهُ لَا تَبِيحَ أَمَا كُنْهَا وَلَا تَفَارِقَ مُحَالِهَا ، فَكَأَنَّهَا مُشْدُودَةٌ بِكُلِّ
جَبَلٍ مُحَكَّمِ الْقَتْلِ فِي هَذَا الْجَبَلِ .

(١) يَنْظُرُ الْخَزَانَةُ ٩٧/١٠ .

(٢) فِي الْأَصْلِ " أَهْلٌ " سَاقِطٌ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٣) فِي الْأَصْلِ (مُشْدُودَةٌ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) .

ص/ قوله : (العاشر الصميرة) . (١)

ش/ أقول : وتُسَمَّى لَامُ الْعَاقِبَةِ وَلَامُ الْمَالِ نحو قوله تعالى :

(٢) * فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا

ونحو / : ما مثل الموءلف - رحمه الله - ونظيره قوله : (٣)

فَلَمَّوتٍ تَخْذُو^٥ (٤) الْوَالِدَاتُ سِخَالَهَا

كَمَا لِخَرَابِ الدُّورِ تُبْنِي السَّاكِينَ

وفيه إقامة الظاهر مقام المضر ، إذ الأصل كما تُبْنِي المساكن لخرابها .

ص/ قوله : (الثاني عشر التأكيد وهي الزائدة) (٥) وإلى آخره .

ش/ أقول : ذكر الموءلف - رحمه الله - زيادتها في الفاعل والمفعول

والمبتدأ والخبر المنفي لشبهة ذلك وكثرة القائلين به ، وزاد في المنفى

زيادتها في موضعين :

(١) أوضح المسالك ٣ / ٣٢ .

(٢) من الآية ٨ من سورة القصص .

(٣) القائل هو سابق بن عبدالله البربري شاعر من الزهاد له كلام

في الحكمة توفي نحو سنة ١٠٠ هـ ، أخباره في خزانة الأدب ٤ / ١٦٤

والأعلام ٣ / ٦٩ .

والبيت في العقد الفريد ٢ / ٦٩ ، والبحر المحيط ٤ / ٤٢٧ ، والتذيل

والتكميل ٤ / ١٤ / أ والمغني ص ٢٨٢ والخزانة ٩ / ٥٢٩ ، ٥٣١

فما بعدها .

(٤) في (ج) (تعدو) .

(٥) أوضح المسالك ٣ / ٣٨ .

* أحدهما : الحال المنفي عاملها كقوله : (١)

فَمَا رَجَعْتُ بِخَائِبَةٍ رَكْبًا
حَكِيمٌ "بْنِ الْمُسَيَّبِ سُبَّاهَا

والثاني التأكيد (٢) بالنفس والعين . (٣)

ص/ قوله : (وللمقايسة) . (٤)

ش/ أقول : قال في المغني : " وهي الداخلة بين مفعول
سابق وفاضل لاحق " . (٥)

ص/ قوله : (الرابع التوكيد وهي الزائدة نحو :

* لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ * (٦) (٧) أَي لَيْسَ شَيْءٌ مِثْلَهُ .

(١) هو القحيف بن سليم العقيلي كما في الخزانة ٢٤٩/٤ ، والمغني

ص ١٤٩ ، وشرح أبياته ص ٣٣٩ ، والهمع ١٢٨/٢ .

(٢) في (ب) (في التأكيد) و (ج) (والتأكيد) .

(٣) مغني اللبيب ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٤) أوضح المسالك ٣٩/٣ .

(٥) مغني اللبيب ص ٢٢٥ .

(٦) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٧) أوضح المسالك ٤٧/٣ .

ش/أقول : كذا قال الأكثرون إنَّ لولم تقدر زائدة لصار المعنى ليس شيءٌ مِثْلُ مِثْلِهِ فيلزم المحال وهو إثبات المثل ، وإنَّما زيدت لتوكيد نفي المثل ، لأنَّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً .

قاله ابن جنى ^(١) ، وقيل الكاف في الآية غير زائدة ثم اختلفوا

فقيل الزائدة " مثل " كما زيدت في :

* فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ * ^(٢) ، قالوا : وإنَّما

زيدت هنا لِيُفَصِّلَ الكاف ^(٣) من الضمير ، وقد يشهد للقائل بذلك

قراءة ^(٤) ابن عباس * فَإِنْ آمَنُوا بِمَا آمَنْتُمْ بِهِ * وتوالت قسراءة

الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق أَيْ إِيْمَانًا مِثْلَ إِيْمَانِكُمْ بِهِ أَيْ

بِاللَّهِ سُبْحَانَهُ أَوْ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ^(٥) أَوْ بِالْقُرْآنِ وَقِيلَ

مِثْلَ الْقُرْآنِ / وما للتوراة أَيْ فَإِنْ آمَنُوا بِكِتَابِكُمْ كَمَا آمَنْتُمْ بِكِتَابِهِمْ ، ٧٢ ب

وقيل الكاف ، وَمِثْلٌ لَا زَائِدَ مِنْهَا ثُمَّ اخْتَلَفَ فَقِيلَ مِثْلٌ بِمَعْنَى الذَّاتِ ،

وقيل بِمَعْنَى الصِّفَةِ وَقِيلَ ^(٦) الكاف اسم مؤنَّد بِمِثْلٍ ، كما عكس ذلك من

(١) ينظر سر صناعة الاعراب ١ / ٢٩١ .

(٢) من الآية ١٣٧ من سورة البقرة .

(٣) في (ب) و (ج) (لتفصل) .

(٤) البحر المحيط ١ / ٤٠٩ .

(٥) في (ب) (عليه الصلاة والسلام) .

(٦) في الأصل (وقيل بمعنى) .

(*) قراءة ابن عباس (بما آمنتم به بدون (مثل)) .

قال ، فصيروا مثل * كَعَصِفٍ مَّا كُولٍ * ^(١) والله أعلم .
والعصف : قال الفراء : " وَرَقُ الذَّرْعِ " ^(٢) وقال الحسن ^(٣) في
قوله تعالى :

* فَجَعَلَهُمْ كَعَصِفٍ مَّا كُولٍ * ^(٤) آيٌ - كَزَرْعٍ أُكِلَ
حَبُّهُ وَبَقِيَ رِبْنُهُ " ^(٥)

ص/ قوله : (وبمعنى مِنْ وَإِلَى معا إِنْ كان معدوداً) . ^(٦)

ش/ أقول : هذا المعنى زائد على كلام الناظم - رحمه الله -
هنا وقد ذكره في التسهيل ^(٧) ، والمعنى أنهما يَدْخُلَانِ على الابتداء
والانتهاء ، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداءُ الفعل وانتهاءه
ك (مِنْ) في قولك : أخذته مِنْ ذلك المكان ، وأخرجته مِنْ الكيس ،
وذلك إِذَا كان الزمان نكرة معدوداً نحو : ما رأيتهُ منذُ أربعةِ أَيَّامٍ أَيْ
من ابتداءِ هذه المدةِ إِلَى انتهائِها .

- (١) من الآية هـ من سورة الفيل .
(٢) معاني القرآن للفراء ٢٩٢/٣ والصاح : (عصف) .
(٣) هو أبو الحسن بن يسار البصري المولود سنة ٢١ هـ والمتوفى سنة
١١٠ هـ .
(٤) من الآية هـ من سورة الفيل .
(٥) الصاح (عصف) .
(٦) أوضح المسالك ٥٠/٣ .
(٧) التسهيل ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

ص/ قوله : () وقول بعض العرب ^(١) عند انقضاء رمضان :
 " يَا رَبِّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَرَبِّ قَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ " ^(٢) .

ش/ أقول : صائم اسم فاعل والهاء بعده ضمير عائد على رمضان ،
 وكذلك قائم ، والضمير في كل منهما في محل نصب باسم الفاعل ، وقد
 استدل بذلك الكسائي ^(٣) على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي ،
 إذ الأعرابي قال ذلك بعد إنقضاء رمضان ومضيته ، فعلم أن اسم الفاعل
 في عبارته للمضي ، وهو مجرد من " أل " ولا يجوز أن يكون الهاء
 في محل جر بإضافة اسم الفاعل إليها ، لأنه قد تقرر أنه للمضي ، فلو
 كان مضافا لكانت إضافته محضة ، إذ هو حينئذ صفة مضافة إلى غير
 معمولها ^(٤) / فتفيد ^(٥) التعريف فيمتنع أن يكون مدخولا لرَبِّ ،
 واللازم باطل ، وقد يتوهم بذكر هذه المقالة بعد الحديث أن الهاء تاء
 تأنيث ، وأن اسم الفاعل للمؤنثة وهو غلط .

ص/ قوله : () وَهُمَا حِينئذٍ مبتدآن ^(٦) ، إلى آخره . ^(٧)

ش/ أقول : إذا قدرا مبتدئين وما بعدهما خبر ، كان التقدير

(١) المساعد ٢٨٥/٢ والمفنى ص ١٨٠ .

(٢) أوضح المسالك ٥١/٣ .

(٣) ينظر المساعد ٢٨٥/٢ .

(٤) في الأصل (إليها لغير) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في (ب) (فيفيد) .

(٦) أي (مذ ومنذ) يكونان مبتدئين وما بعدهما خبر .

(٧) أوضح المسالك ٦٠/٣ .

(*) في جميع النسخ (ورب) وفي أوضح المسالك (رب) ساقط .

في المعرفة ، أول انقطاع الرواية يوم الجمعة وفي النكرة أمد انقطاع الرواية يؤمان ، وإذا قدرنا خبرين ومابعدهما مبتدأ كان التقدير بيني وبين لقائه يؤمان ، وإذا قدرنا ظرفين ومابعدهما فاعل فكان تامة محذوفة كان التقدير مذكأن يوم الجمعة ، أو يؤمان ، والأول مذهب المبرد (١) وكثيرا من البصريين ، والثاني مذهب الأخفش وطائفة من البصريين ، والثالث مذهب محققي أهل الكوفة واختاره السهيلي والناظم في التسهيل .

ص/ قوله : (وهما (٢) حينئذ طرفان باعناق) . (٣)

ش/ أقول : ليس كذلك ، بل إذا دخلا على الجملة مطلقا سواء كانت اسمية أو فعلية في ذلك مذهبان :

أحدهما : أنهما طرفان مضافان إلى الجملة ، وهو المختار وصرح سيبويه به . (٤)

والثاني : " أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبرا عنهما والتقدير على الأول أمد (٥) عَقَدْتُ وعلى الثاني الأمد زمان عَقَدْتُ :

(١) ينظر هذه المسألة في التذييل والتكميل ٣/ ٣٤٨ ، ٣٤٩ ،

والارتشاف ٢/ ٢٤٣ .

(٢) أي : (مذ ومنذ) .

(٣) أوضح المسالك ٣/ ٦٤ .

(٤) الكتاب ١/ ٤٢٠ .

(٥) في الأصل (أمد) والمثبت من (ب) و (ج) .

* وَمُذَّ زَمَانٍ أَنَا يَافِعُ * (١)

وهو مذهب الألف لا خفش فلا يكونان عنده إلا مبتدأين . واختاره ابن السراج وابن عصفور وصرح (٢) بذلك المراد في شرحه على التسهيل والألفية وغيره .

ص/ قوله : (خلافاً للألف لا خفش إذ قدّر العطف على معمولي (٣)

عاطلين (٤) /

ش/ أقول : بيانه أن الدار معمول لـ (في) ، وزيد معمول

لـ (إِنَّ) ، والواو الداخلة على الحجرة عطفت الحجرة على الدار وعسراً على «زيداً» فعطفت معمولين على معمولي عاطلين وسيأتي الكلام على ذلك (٥) إن شاء الله تعالى .

(١) هو جزء من بيت قائله رجل من سلول ، وقيل قائله هو الكهيت

ابن معروف الأسدي ، والبيت بكامله :

وَمَا زِلْتُ مَحْمُولًا عَلَيَّ ضَغِينَسَةً

وَمُضْطَلِعُ الْأَضْفَانِ مُذَّ أَنَا يَافِعُ

والبيت في الكتاب ٤٥/٢ ، وشرح التسهيل السفر الأول ص ٨٤٠

والعيني ٣٢٤/٣

(٢) في الأصل و (ج) (ص ح) والشبث من (ب) .

(٣) القضية التي يشرحها هو التقدير في العطف على معمولي عاطلين

نحو : ان في الدار زيدا والحجرة عرا : أي وفي الحجرة .

(٤) أوضح المسالك ٨٠/٣

(٥) في (ب) (هذا) .

ص/ (قوله) (١) هذا باب الإضافة

ش/ [أقول] (٢) : الإضافة في اللغة الإمالة ومنه قولهم أضفتُ
ظهرى إلى الحائط أى أملتُه وتطلق (٣) في الاصطلاح على جعل الاسم
كجزءٍ لِمَا يليه خافضاً له وعلى النسب أيضاً ومنه قول سيبويه : " هذا
باب الإضافة وهي النسبة " . (٤)

(٥)
ص/ قوله : (كفيرو مثل إذا أريد بهما مطلق الماثلة والمغايرة) .

(٦)
ش/ أقول : لأنك إذا قلت غير زيد فكل شيء إلا زيدا غيره
وكل ما صدق وصفه بالماثلة صدق وصفه بالمغايرة ، إذا كان الجنس
واحداً ، أو اشتركا في وصف من الأوصاف ، واعترض بأن كثرة المغايرين
والمماثلين لا يوجب تنكير غير ومثل ، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب
أن يكون غلام زيد نكرة .

(١) زيادة يقتضيها السياق ليكون الباب على سنن واحد وفي (ج)

(هذا) ساقط .

(٢) في الأصل و (ج) (أقول) ساقط والمثبت من (ب) .

(٣) في (ب) و (ج) (ويطلق) .

(٤) الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

(٥) أوضح المسالك ٣ / ٨٢ .

(٦) في الأصل (غير) والمثبت من (ب) و (ج) .

وقوله : (لَا كَمَالَهُمَا) أى لا كمال الماثلة والمغايرة أى
تَمَامَهُمَا ، فَإِنَّ الكمال هو التمام ، كما نص عليه الجوهرى ^(١) ، وصاحب
القاموس ولعله أراد بذلك قول السيرافى : لفير حال تتعرف به
عندى ، وهو أن تكون ^(٢) بين متضادين ، وقد فسريعضهم كمال الماثلة
والمغايرة بما إذا شُهر المضاف بالموصوف ^(٣) بمغايرة المضاف ^(٤) أو
بمماثلته فى شيء من الأشياء كالملح والكرم نحو :

* غَيْرَ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ * ^(٥) ، فَإِنَّ غيرا هنا تتعرف

بالإضافة لانحصار الغيرية ، إذ / ليس لمن رضى الله عنهم ضد
إلا المفضوب عليهم ، فغير المفضوب عليهم هم المنعم عليهم ونحو :
زَيْدٌ مِثْلُ حَاتِمٍ إِذَا اشْتَهَرَ ^(٦) بالكرم ، وَذَهَبَ الْمَبْرَدُ - رحمه الله -
إِلَى أَنْ * غَيْرًا لَا تَتَعَرَفُ أَبَدًا * ^(٧) وقال ابن مالك - رحمه الله - فلي

(١) الصحاح : (كمل) والقاموس (كمل) .

(٢) فى (ب) (يكون) .

(٣) فى (ب) و (ج) (الموصوف بالمضاف) .

(٤) فى (ب) (المضاف إليه) .

(٥) من الآية ٧ من سورة الفاتحة .

(٦) فى (ب) و (ج) (أشهر) .

(٧) المقتضب ٢٨٨ / ٤ .

شرح التسهيل : " وقد يعنى بـ (غير وشل) مغايرة خاصة ومماثلثة خاصة فيحكم بتعريفهما وأكثر ما يكون ذلك في " غير " إذا وقع بين ضدين كقوله (١) :

فَلْيَكُنْ الْمَقْلُوبُ غَيْرَ الْغَالِبِ

وَلْيَكُنْ الْمَسْلُوبُ غَيْرَ السَّالِبِ

وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي (٢) أَنْ يُحْمَلَ عَلَى هَذَا * غَيْرِ الْمَقْضُوبِ عَلَيْهِمْ * لوقوع " غير " فيه بين متضادين وليس ذلك بلازم لقوله تعالى :

* نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ * (٣) ، فَنَعَتْ بِهِ

النِّكَرَةَ مع وقوعه بين متضادين . (٤) انتهى .

قلت : ولا يلزم ما قاله ابن مالك - رحمه الله - أيضا لاحتمال أَنْ

يكون السيرافي ومن يقول كقوله : يعربون " غيرا " بدلا من " صالحا " لا نعمتا لجواز إبدال المعرفة من النِّكَرَةِ . والله أعلم .

- (١) البيتان من الرجز وهما لطالب بن أبي طالب وهما في السيرة :
 ٤٥١/٢ وإتحاف العري ٤٠٨/١ وشرح الكافية الشافية ٩١٦/٢ ،
 والتذييل والتكميل ٧٢/٤ .
 (٢) الرضي على الكافية ٢٧٥/١ ، والجمع ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ .
 (٣) من الآية ٣٧ من سورة فاطر .
 (٤) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٥٣٦ .

وقد غَرَبَ - رحمه الله - باستعمال هذه اللفظة ولم أرها في كلام غيره ، فَإِنْ أَرَادَ بِهَا مَا قَالَ السيرافي ^(١) فذاك ، وَإِنْ أَرَادَ بِهَا ذَلِكَ وما ذكره ابن مالك من أَنَّهُ قد يُعْنَى بـ (غير ، ومثل) مغايرة خاصة ومُثَالَّةٌ خاصة فبعيدٌ فليتأمل .

تتمة :

قال في القاموس ^(٢) : * الضَّدُّ بالكسر والضَّدُّ يَدُّ المِثْلُ ، والمُخَالِفُ ضِدٌّ ، ويكون جمعا ومنه : * وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا * ^(٣) . ^(٢) .

وهذا كله مبني على أَنَّ عدم تعريفهما لتَوْضِيحهما في الإبهام .

وذهب سيبويه والبرد ^(٤) إلى أَنَّ / سبب تنكير " غَيْرَ " ٧٤ ب /

وَمِثْلَ " أَنَّ إضافتها للتخفيف لشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال ألا ترى أَنَّ غَيْرَكَ وَمِثْلَكَ بمنزلة مغايرتك ومثالك؟، وهذا النوع من الاسماء مأخذه السماع ، ويقال مررتُ برجلٍ حَسْبُكَ من رجل -

(١) ينظر ما سلف ص ٣١١ .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة مريم .

(٣) القاموس المحيط " ضدد " .

(٤) ينظر الكتاب ٤٢٣/١ والمقتضب ٢٨٩/٤ .

فهو نكرة ^(١) ، إذ لا فرق بينه وبين قولك رأيت رجلا كافيا فيما يراد من الرجال ، وقال بعضهم حَسْبُكَ من رجل ، بمعنى مُحْسِبُكَ أَيْ كَافِيكَ يقال : أَحَسَبَنِي أَيْ كَفَانِي . قال الناظم - رحمه الله - : (فلا يسزول بإضافة هذه وأمثالها إلى المعارف من الإبهام إلا ما لا يعتد ^(٢) بهزوله ^(٣)) .
ص/ قوله : (وقال المبرد ^(٤)) والرماني في الضَّارِبِكَ وَضَارِبِكَ مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفِضَ ...) ^(٥) إلى آخره .

ش/ أقول : اعلم أنَّ اسم الفاعل المجرد من الألف واللام الصالح للعمل إذا ذكر بعده مفعول ، وكان ضميرا متصلا ، وجَبَ كونه مجرورا بالإضافة نحو : هذا ضَارِبُكَ ومَكْرِمُكَ ، وهذان ^(٦) ضَارِبَاكَ ومَكْرِمَاكَ وهو لا ضَارِبُوكَ ومَكْرِمُوكَ على مذهب سيبويه ^(٧) - رحمه الله - وأكثر المحققين وهو الصحيح ؛ لأنَّ الظاهر هو الأصل ، والضمير نَائِبَةٌ عَنْهُ

- (١) في الأصل (النكرة) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٢) في الأصل (يتعدى) .
- (٣) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٥٣٦ .
- (٤) ينظر الأصول ١٤ / ٢ فمابعدا ، وابن يعيش ١٢٤ / ٢ والرضي على الكافية ٢٨٤ / ١ .
- (٥) أوضح المسالك ٩٩ / ٣ .
- (٦) في الأصل (هذا) والمثبت من (ب) و (ج) .
- (٧) الكتاب ١٨٢ / ١ .

فلا يُنسَبُ إلى شيء منها إعرابٌ لا يُنسَبُ إليه ، وإذا حُذِفَ التنوين ونونا التثنية والجمع من اسم الفاعل كان الظاهر الذي بعده مجرورا ، فكَذَلِكَ الضمير الذي ناب عن الظاهر ، وزعم الأَخفش ^(١) وهشام الكوفي أَنَّ الضميرَ في موضع نصب ؛ لأنَّ مَوْجِبَ النَّصْبِ المفعولية وهي محققة وموجب الجر الإضافة وهي غيرُ مُحَقَّقة ؛ إذ لا دليلَ عليها إِلَّا حَذْفُ التنوين ونوني التثنية والجمع وحذفها / سَبَبُ آخِرِ غَيْسَرُ الإضافة ، وهو صَوْنُ الضمير المتصل من وقوعه منفصلا .

قال ابن مالك - رحمه الله - " (وهذه الشبهة تُحَسَّبُ قُوَّةً وهي ضعيفة ؛ لأنَّ النَّصْبَ الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظيا ، بل يُكْتَفَى فيه بالتقدير ، قلولا ^(٢) ذلك لا تمتعتُ إِضافةً اسمِ الفاعل إلى المفعول به الظاهر . وأيضا فَإِنَّ عَمَلَ الْأَسْمَاءِ النَّصْبَ أَقْلَ مِنْ عَمَلِهَا الْجَرُّ فَيَنْبَغِي عِنْدَ احْتِمَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ فِي مَعْمُولِ اسْمٍ أَنْ يُحْكَمَ بِالْجَرِّ حَمَلًا عَلَى الْأَكْثَرِ . وَأَمَّا جَعْلُ سَبَبِ حَذْفِ التَّنْوِينِ . (والنونين) ^(٣) صَوْنُ الضمير المتصل من وقوعه منفصلا فيستغنى عنه ، لأنَّ حَذْفَهُ لِلإِضَافَةِ مُحَصَّلٌ لَدُنْكَ فَلَا حَاجَةَ إِلَى سَبَبٍ آخَرَ ، وَلَأنَّ الْقِيَاسَ بَقَاءِ الْإِضَافَةِ بَعْدَ التَّنْوِينِ وَنُونِي التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، لِأَنَّ نِسْبَتَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ كَنِسْبَةِ نُونِي

(١) الفصل لابن يعميش ١٢١ / ٢ والرضي على الكافية ٢٨٣ / ١ .

(٢) في (ب) و (ج) (ولولا) .

(٣) في الأصل (والنونين) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

التوكيد من الفعل واتصال الضمير لا يزول بنوني التوكيد ، فكذلك لا يزول بالتثوين ونوني التثنية والجمع ، لوقُصِدَ النصبُ ، وقد نهوا على جواز ذلك باستعماله في الشعر كقوله : (١)

هُمْ الْقَائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ
إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُحَدِّثِ الْأَمْرِ عَظَمًا

وقول الآخر : (٢)

وَلَمْ يَرْتَفِقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَ
جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمُعْتَقِينَ رَوَاهِقُهُ

(٣)

وأما اسم الفاعل الحَقْرُون بالالف واللام غير الشئ والمجموع على حده ، إذا ذكر بعده ضمير متصل نحو : الضَّارِبُكَ والمَكْرُمُكَ فالضمير في

- (١) البيت ورد بدون نسبة في متن الكتاب ونسبه هارون إلى عسر ابن أبي ربيعة في فهرسة الأشعار ، الكتاب ١/ ١٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٣٨٦ ، والكامل ص ٤٦٨ ومجالس ثعلب ١/ ١٢٣ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٧ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٥ والهمع ٥/ ٣٤٢ ، والخزانة ٤/ ٢٦٩ وفي الخزانة (هم الفاعلون) .
- (٢) ورد البيت بدون نسبة في الكتاب ١/ ١٨٨ ، والكامل ص ٤٦٨ ، وضرائر الشعر ص ٢٨ ، والمقرب ١/ ١٢٥ ، وابن يعيش ٢/ ١٢٥ ، والخزانة ٤/ ٢٧١ .
- (٣) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٠٥ ، ٣٠٦ .

محل نصب على مذهب سيبويه ^(١) والآخر خفش رحمهما الله تعالى ، وفي محل جر على مذهب الرماني / والمبرد وتبعهما الزمخشري ^(٢) مع ^{٧٥/ب} منعه جر الظاهر الواقع موقعه ، وهذا مذهب ضعيف لما قررنا أن الظاهر أصل والمضمر نائب عنه ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المنوب عنه ، ولو جعلت مكان الضمير اسما ظاهرا لم يكن إلا منصوبا .

وقد قال ابن السراج ^(٣) : إن المبرد رجح عن ذلك وأجاز الفراء في الضمير المذكور الجر والنصب على أصله في اجراء سائر المعارف مجرى ما فيه ال .

وأما اسم الفاعل المشئ أو المجموع المقرون بالالف واللام إذا ذكر بعده ضمير متصل نحو الضاريك والمكرماك والضاريك والمكرمك ، فإنه يجوز أن يكون الضمير في محل نصب وأن يكون في محل جر قال ابن مالك رحمه الله : " بإجماع ، لأنهما جائزان في الظاهر الواقع موقعه " ^(٤) قال المرادى : " لأنه يمكن أن يكون حذف النون للتخفيف ، فتكون " ^(٥) في

(١) الكتاب ١٨٧/١

(٢) ينظر ابن يعمش ١٢٤/٢ ، والرضي على الكافية ٢٨٤/١

(٣) ينظر الأصول ١٤/٢ فابعدها .

(٤) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣١٠

(٥) في (ج) (فيكون) .

محل نصب، وأن يكون حذفها للإضافة في محل جر، والجر في الظاهر أكثر، فهو في المضمع كذلك ودعواه الإجماع على جواز الوجهين غير صحيحة، فإن الجرمي والمآزني والمبرد وجماعة يجعلون الضمير في موضع جر فقط، لأن حذف النون للإضافة هو الأصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع المضمع بخلاف الظاهر فإن ما فيه من النصب أحوج إلى ذلك. (١) انتهى والله أعلم.

تذييب :

البيتان (٢) اللذان ذكرهما ابن مالك - رحمه الله - (٣)

أشدهما سبويه (٤) وقال في الأول : وزعموا أنه مصنوع / (٥)
ومعنى البيت : أن الشاعر مدح قوما بأنهم يقولون الخير إذا (قالوا)

ويأمرُونَ به إذا أمروا، فيمن جعل الهاء ضميراً يعود إلى الخيـر،
والشاهد فيه أنه أدخل (٦) الهاء التي هي ضمير وأثبت النون

(١) شرح التسهيل للمرادى ج ٢ لوحة ١/٦.

(٢) انظر ما سلف ص ٣١٧.

(٣) في (ج) (رحمه الله) ساقط.

(٤) الكتاب ١/١٨٨.

(٥) في الأصل (قالوا) ساقط.

(٦) في (ب) (إذا دخل) .

ولم يحذفها ، وهذا عند المبرد خطأ ، لأنَّ المجرور لا يقوم بنفسه ولا ينطق به وحده ، فإذا أتى بالنون فقد فصل بين ما لا يفصل ، وقال : " إنَّ الهاء للسكت وأنَّ الشاعر اضطر إلى تحريكها فحركها وجعلها في الوصل على حكمها في الوقف " (١) . قال أبو جعفر (٢) : وهذا لا يلزم سيبويه منه غلط ، لأنَّه قد قال نصاً وزعموا أنه مصنوع ، والأمر العظيم (٣) المستعظم الغضيب يقول : هم في الشدائد لا يقولون إلَّا خيراً ، ولا يأمرن إلا بخيراً ، ولم ينسب سيبويه (٤) - رحمه الله - البيت الثاني إلى أحد ، بل أغفل قائله كالأول ، والشاهد فيه أنه جمع بين الهاء والنون في " مُحْتَضِرُونَه " والقول فيه كالقول في الأول ، فمن جعلها ضميراً جعلها عائدة على المدح ، ومن جعلها للسكت ، فإنه احتاج إلى تحريك هاء السكت فحركها ، وقوله : " يَرْتَفِقُ " يحتمل أمرين :

أحدهما : [أنه] (٥) لم يَرْتَفِقْ بقليل العطاء لهم رفقا بحاله حتى لا يأتي عليه الجود والبذل ، والوجه الآخر أنه لم يَتَكَيَّ (٦)

-
- (١) الكامل ص ٤٦٨ ، ٤٦٩ .
 (٢) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٥١ .
 (٣) في (ب) (المعظم) .
 (٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٧٥١ .
 (٥) في الأصل و (ج) (أنه) ساقط والمثبت من (ب) .
 (٦) في الأصل (يتك) وهو تحريف والمثبت من (ب) و (ج) .

على مرفقه ويشتغل عنهم ، وعن قضاء حوائجهم بالدعة والترفيه ،
 (والمعتقون) والعاقون الذين يأتون الناس يسألونهم ، (والرواهق)
 التي تغشاه يقال : رَهَقْتُ الرجل رَهَقَهُ رَهَقًا مثل فَرَحَ يَفْرَحُ
 فَرَحًا إِذَا غَشِيَتْهُ يعني أَنَّ أَيْدِي الْمُعْتَقِينَ قد / غَشِيَتْهُ .

ب/٢٦

ص/قوله : (ويحتله) :

* إِنَّ رَحِمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ * (١) (٢)

ش/ أقول : ذكر السفاقي (٣) - رحمه الله - في ذلك وجوها

ولم (٤) يذكر هذا الوجه ، وقد ذكره المؤلف - رحمه الله - [في كتابه] (٥)

المعنى لكن بصيغة تريض ، وقال بعد ذلك : " وبعده :

* لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ * (٦) فذكر الوصف حيث لا إضافة

قال و أما قول الجوهرى إِنَّ التذكير لكون التانيث مجازيا فوهم لوجوب
 التانيث في نحو : الشمس طالعة ، والموعظة نافعة ، وإنما يفترق حكم

(١) من الآية ٥٦ من سورة الأعراف .

(٢) أوضح المسالك ١٠٦/٣ .

(٣) لم يتعرض السفاقي لأي وجه في هذه الآية في اعرابه ولمسـ
 المؤلف اعتمد على نسخة أخرى .

(٤) في الأصل (فذكر هذا الوجه) .

(٥) (كتابه) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) من الآية ١٢ من سورة الشورى .

المجازى والحقيقي الظاهرين لا المضمين . (١) انتهى .

وقيل : التذكير في الآية على المعنى ؛ لأنَّ الرحمة بمعنًى الإحسان ، وقيل بمعنى الغفران والعفو ، واختاره الزجاج (٢) ، وقيل بمعنى المطرقاله الأَخفش (٣) ، وقيل إِنَّ التذكير على النسب أى ذات قرب وقيل نعت لمذكر محذوف ، أى شيء قريب ، وقيل مشبّه بفعيل بمعنى مفعول نحو : جَرِيحٌ وَقَتِيلٌ ، وقيل هو فعيل بمعنى مفعول أى مُقَرَّبَةٌ وَيُرَدُّ (٤) بأنَّ ما ورد من ذلك إنما هو من باب الثلاثي غير المزيد ، ومع ذلك فلا ينقاس ، وقال الفراء (٥) ، إذا كان للنسب كان بالتاء تقول : هذه قَرِيبَةٌ فُلَانٍ ، وإذا كان للمسافة جاز فيه وجهان ، قال الشاعر : (٦)

عَشِيَّةٌ لَا عَفْرَاءَ مِنْكَ قَرِيبَةٌ

فَتَدْنُو (٧) وَلَا عَفْرَاءَ مِنْكَ بَعِيدٌ

فَجَمَعَ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ .

(١) المعنى ص ٦٦٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٩٦/٤ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ص ٥١٩ .

(٤) في (ب) و (ج) (ورد) .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٨٠/١ ، ٣٨١ .

(٦) هو عروة بن حزام العذري ، والبيت في سبط اللالي ص ٤٠١ ،

ومعاني القرآن للفراء ٣٨١/١ ، وفي السبط (فتسلو) .

(٧) في جميع النسخ (فتدنوا) وهو خطأ والصواب المشتهر .

ص/ قوله : (ومن الثاني قولهم " حَبَّةُ الْحَقَاءِ ") . (١)

ش/ أقول : (أَيْ) (٢) ومن إضافة الموصوف إلى الصفة

وإنما وصفوا البقلة بالحقاء ، لأنها تنبت في مجارى السيول ومواطئ
الآقدام فيمر السيل فيقلمعها وتتطوؤها (٣) الآقدام .

ص/ قوله : (ومن / الثالث قولهم : " جَرْدُ قَطِيفَةٍ ") . (٤) ١/٧٧

إلى آخره .

ش/ أقول : أَيْ ومن إضافة الصفة إلى الموصوف ، وذلك أنهم
لما حذفوا الموصوف من قولهم : " ثَوْبٌ جَرْدٌ " . " أَوْ سَحَقٌ " حتى صار كأنه
اسم غير صفة ، وقصدوا تخصيصه لكونه صالحا لأن يكون قَطِيفَةً أَوْ عِمَامَةً أَوْ
غيرهما ، مثل خاتم في كونه صالحا لأن يكون فِضَّةً وغيرها أضافوه إلى جنسه
الذى (٥) يتخصص به ، والجَرْدُ البالى (٦) وكذلك السَحَقُ ، فقولهم :

(١) أوضح المسالك ١٠٩/٣ .

(٢) في الأصل (أَيْ) ساقطة والمثبت من (ب) و (ج) .

(٣) في الأصل و (ب) (وتطأها) والمثبت من (ج) .

(٤) أوضح المسالك ١١٠/٣ .

(٥) في الأصل (والذى) .

(٦) في الأصل (إلى البالى) .

"جَرَدُ قَطِيفَةٍ" و "سَحَقُ عِمَامَةٍ" الإِضَافَةُ فِيهِمَا بِمَعْنَى " مِنْ " ، لِأَنَّ الْمُضَافَ
إِلَيْهِ جَنْسٌ لِلْمُضَافِ لَا مُوصُوفٌ لَهُ ، وَالْمَوْصُوفُ مَحْذُوفٌ كَمَا قَدَرَهُ الشَّيْخُ (١)
- رَحِمَهُ اللَّهُ - أَيْ شَيْءٌ جَرَدُ مِنْ جَنْسِ الْقَطِيفَةِ ، أَوْ شَيْءٌ سَحَقُ مِنْ جَنْسِ
الْعِمَامَةِ وَالْقَطِيفَةِ . قَالَ الْجَوْهَرِيُّ (٢) - رَحِمَهُ اللَّهُ - : " دُثَارٌ مُخَمَلٌ (٣)
وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ (٣) " كَسَالَةٌ خَمَلٍ " (٤) وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
ص / قَوْلُهُ : (وَهِيَ لَبِيَّتُكَ) (٥) إِلَى آخِرِهِ .

ش / أَقُولُ : كَانَ الْأَصْلُ أَلَبَّ لَكَ الْبَائِسُ أَيْ أَقِيمُ لَا شَتَالَ
أَمْرَكَ مِنْ أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَالْمُرَادُ مِنَ التَّنْيِيزِ التَّكْهِيلِ ، وَالْمَعْنَى
إِلْبَاسًا كَثِيرًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : * ثُمَّ أَرْجَعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ * (٦)
فَإِنَّ الْمُرَادَ كَرَّاتٍ ، كَرَّةً بَعْدَ كَرَّةٍ (٧) ثُمَّ حَذَفَ الْفِعْلَ وَأَقَامَ / مَقَامَهُ وَحَذَفْتَ
زَوَائِدَهُ وَرَدَّ إِلَى الثَّلَاثِي (٨) ثُمَّ حَذَفَ الْجَارَ الدَّخَلَ عَلَى الْفِعُولِ ، وَأَضَيْفَ
إِلَى الْمَصْدَرِ إِلَيْهِ ، وَإِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ لِيَفْزَعَ الْمَجِيبَ بِالسَّرْعَةِ بِالتَّطْبِيعَةِ (٨)

-
- (١) ابن هشام الأنصاري .
(٢) الصحاح : (قطف) .
(٣) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني المولود سنة ٥٤٤ هـ والمتوفى سنة ٦٠٦ هـ وينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٩/١ فمابعدا .
(٤) النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٨٤ / ٤ .
(٥) أوضح المسالك ١١٦ / ٣ .
(٦) من الآية ٤ من سورة الطك .
(٧-٧) في الأصل ساقط والعثبت من (ب) و (ج) .
(٨) في الأصل (من التلبية) .

وَيُشَدَّرُ لَامْتَالِ الْأُمُورِ بِهِ ، وَحَكَى الْخَلِيلُ ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ
لَبَّ بِالْمَكَانِ بِمَعْنَى أَلَبَّ ، فَيَكُونُ لَبَّيْكَ تَثْنِيَةً لَبَّيَّ مِنْ غَيْرِ حَذْفِ وَرَدٍّ ، وَقِيلَ
هُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : دَارُ فُلَانٍ تَلَبُّ دَارِي أَيْ تَوَاجِهْهَا أَيْ أَنَا مُوَاجِهُكَ بِمَا
تَحِبُّ ، وَقَالَ سَيَبَوِيه : * أَرَادَ بِقَوْلِهِ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ إِجَابَةً / بَعْدَ ٧٧ ب
إِجَابَةً * ^(٢)

وَذَهَبَ يُونُسُ ^(٣) إِلَى أَنَّ لَبَّيْكَ اسْمٌ مُفْرَدٌ وَأَصْلُهُ لَبًّا قُلِبَتْ أَلْفُهُ
يَاءً لِلإِضَافَةِ إِلَى الضَّمِيرِ كَمَا فِي عَالِيكَ ، وَرَدَّ عَلَيْهِ سَيَبَوِيهَ بِقَوْلِهِ : ^(٤)
دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسْوَراً فَلَبَّيَّ ^(٥) فَلَبَّيَّ يَدَيَّ مِسْوَراً
لِإثْبَاتِ الْيَاءِ مَعَ الظَّاهِرِ ، وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ ^(٦) إِلَى أَنَّ الْكَافَ فِي لَبَّيْكَ

- (١) الكتاب ٣٥١/١
(٢) الكتاب ٣٥٠/١
(٣) الكتاب ٣٥١/١
(٤) غير معروف القائل وهو من الأبيات الخمسين كما في الكتاب .
ونسبه العيني إلى أعرابي من بني أسد ، والبيت في الكتاب
٣٥٢/١ ، والمحتسب ٧٨/١ ، وابن يميث ١١٩/١ ، واللسان
(لب) والعيني ٣٨١/٣ والخزانة ٩٢/٢ ، ٩٣ ،
(٥) في جميع النسخ (فلها) وهو خطأ والتصويب المثبت .
(٦) تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأرب : ١٧٦/١ ، والهمع
١١٣/٣

وأخواته حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، وحُذِفَتِ النونُ لِشِبْهِهِ
الإضافة .

وقد أشاء الموءلف (١) وإلى ذلك كله في كلامه .

ص/ قوله : (ولا أَىُّ المنعوتُ بها والواقعةُ حالاً إلا النكرة) (٢)

ش/ أقول : تبع المصنف رحمه الله في وقوع " أَىُّ " حالاً الناظم
- رحمه الله - وقد أنشد على ذلك الناظم في شرحه للتسهيل قول الشاعر : (٣)

فَأَوْمَاتُ إِيْمَاءٍ خَفِيًّا لِحَبَّتِـسِر
فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبَّتِـرَ أَيْمًا فَتَسَى

بنصب أَىُّ على أنها حال ، وقال الإمام أبو حيان : " ولم يذكر أصحابنا
كونها تقع حالاً ، وأنشدوا البيت المذكور بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر
مبتدأ وقدروه أَىُّ فتى هو " (٤) انتهى .

(١) ينظر أوضح المسالك ١١٦/٣ فما بعدها .

(٢) أوضح المسالك ١٤٣/٣ .

(٣) القائل الرامي النعماني ص ٢٥٧ ، والكتاب ١٨٠/٢ ، وشرح

التسهيل السفر الأول ص ٣٠٤ والسفر الثاني ص ٦٧٦ وشرح

الكافية الشافية ٢٨٧/١ ، والمعيني ٤٢٣/٣ ، والهمع ٣١٩/١ .

(٤) ينظر وإرتشاف الضرب ٥٤٨/١ والهمع ٣٢٠/١ .

والصواب ما ذهب إليه الناظم والمؤلف - رحمهما الله - ، فقد نقل أبو جعفر ^(١) النحاس في شرح أبيات الكتاب أن سيبويه سأل الخليل عن قول الراعي . . البيت فقال "أَيَّمَا" تكون صفة للنكرة وحالا للمعرفة ، وتكون استفهاما مبنيا عليها ومبنية على غيرها ، ولا تكون لتبيين العدد ولا في الاستثناء لا تقول له عشرون أَيَّمَا رَجُلٍ ولا أتوني إِلَّا أَيَّمَا رَجُلٍ فقوله يكون صفة للنكرة كقولك مررت برجل / أَيَّمَا رَجُلٍ ١/٢٨ وحالا للمعرفة أي وإن شئت ^(٢) رَوَيْتَ :

* فَطَلَّهَ عَيْنًا حَبْتَرِ أَيَّمَا فَتًى *

بالنصب أي كاملا ومبنيا عليها ^(٤) كقولك أَيَّمَا رَجُلٍ هو ومبنية على غيرها نحو : زهد أَيَّمَا رَجُلٍ ولا تكون لتبيين العدد لأنها لم تَقَوَّ في الصفات على أن الألف قد أجاز ذلك . انتهى .

"وَحَبْتَرٍ" بفتح الحاء المهملة وسكون الباء الموحدة ، وفتح الشناة الفوقية بعدها راء ، اسم رجل ، وهو في الأصل الشَّلْبُ والقَصِيرُ .

(١) انظر شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس ص ٢٣٥ .

(٢) (لا) في (ج) ساقط .

(٣) في (ج) (ثبت) .

(٤) في (ج) (عليها) ساقط .

ص/ قوله : (والثالث أنها مبنية إلا في لفظة قيس ويلفتهم
(١) قرى * من لدنه * (٢) . (٣)

ش/ أقول : وجه بناءها شبهها بالحرف في لزوم استعمال
واحد ، وهو الظرفية ، وعدم تصرفها تصرف غيرها من الظروف بوقوعها
خبراً أو حالاً أو نعتاً أو صلة ، والقراءة المذكورة هي قراءة أبي بكر
عن عاصم في قوله تعالى :

* لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ * (٤)

قال الناظم - رحمه الله - : " وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ قَوْلُهُ : (٥)

تَنْتَهِي الرُّقْدَةُ فِي ظَهْرِ

مِنْ لَدُنِ الظَّهْرِ إِلَى الْعَصِيرِ (٦)

-
- (١) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٣٨٨ ورسم الصحف لأبي زرعة
ص ٤١٢ ، وإرشاد المبتدى وتذكرة المنتهى في القراءات العشر
ص ٤١٤ ، والقراءة بسكون الدال وكسر النون والهاء أى (من لدنهي) .
(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف .
(٣) أوضح المسالك ١٤٥/٣ .
(٤) من الآية ٢ من سورة الكهف .
(٥) البيتان من الرجز ووردتا بدون نسبة في معاني القرآن للفراء ١٠/١٣٦ ،
وضرائر الشعر ص ١٦٣ وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٨٥ ، وشرح
الكافية الشافعية ص ٢٠٠٧ والعينى ٣/٤٢٩ .
(٦) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٨٥ .

ص/ قوله : (أو على التشبيه بالمفعول به) . (١)
ش/ أقول : قالوا : لَأَنَّ لَدُنَّ تَشْبِيهُ اسم الفاعل في حذف نونها
تارة وإثباتها أخرى .

ص/ قوله : (وإذا وقع بعد «ليس» أو «علم» المضاف إليه) . (٢) إلى آخره .

ش/ أقول : قال في المغني : " وقولهم (لا غير) لحن ، ويقال
قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرَهَا (برفع غير على حذف / الخبر أي مقبوضا ب/٧٨
وينصبها على إضمار الاسم أي ليس المقبوض غيرها (وليس غير) بالفتح
من غير تنوين على إضمار الاسم ، وحذف المضاف إليه لفظا ونحوا
ثبوته ، (٣) وليس غير بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد والمتأخرون
إِنَّهَا ضمة بناء لا إعراب ، وَأَنَّ «غَيْرًا» شَبَّهَتْ بِالْفَايَات كَقَبْلٍ وَبَعْدٍ ،
فعلى هذا يُحْتَمَلُ أَنَّ تكون اسما وَأَنَّ تكون خبرا ، وقال الأَخفش : ضمة
إعراب لا بناء ، لأنه ليس باسم زمان ك (قبل) و (بعد) ولا مكان ك
(فوق) و (تحت) ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم ،
وحذف الخبر ، وقال ابن خروف : يُحْتَمَلُ الوجهين و " ليس غيرا " بالفتح

(١) أوضح المسالك ١٤٧/٣ .

(٢) أوضح المسالك ١٥٢/٣ .

(٣) في الأصل (بثبوته) والمثبت من (ب) و (ج) .

والتنوين و " ليس غير بالضم " والتنوين وعليهما فالحركة إعرابية ، لأنَّ التنوين
إِنَّمَا لِلتَّمْكِينِ ، ولا يلحق إِلَّا المعربات ، وَإِنَّمَا لِلتَّعْوِيزِ فَكَأَنَّ المضاف إليه
مذكور (١) . انتهى .

قلت : وفي قوله وقولهم : " لا غير " لحن نظر ؛ لأنَّ ذلك
واقع في كلام المحققين كابن الحاجب وغيره ، وفي كلام الفقهاء ، قال في
القاموس " وقولهم " لا غير " لحن غير جيد ، لأنَّ لا غير مسموع
في قول الشاعر : (٢)

جَوَابًا بِهِ تَتَّجُوا أَعْتَمِدُ فَوَرَبَّنَا لَمَنْ
عَمِلَ أَسْلَفْتُ لَا غَيْرَ تُسْأَلُ

وقد احتجَّ به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل وكتاب
قولهم : لحن مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إِنَّمَا يَسْتَعْمَلُ إِذَا
كَانَتْ إِلَّا وَغَيْرَ بَعْدَ لَيْسَ ؛ وَلَوْ كَانَ مَكَانَ لَيْسَ غَيْرَهَا مِنْ أَلْفَاظِ الْجَعْدِ لَمْ
يَجْزِ الْحَذْفُ وَلَا يَتَجَاوَزُ بِذَلِكَ مَوْرِدَ السَّمْعِ . انتهى كلامه . وقد سَمِعَ (٣) .
انتهى كلام صاحب القاموس .

(١) المغني ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) والبيت بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ص ٥٠٧ ،

والقاموس : (غير) والجمع : ١٩٧/٣ والدرر : ١١٦/٣ .

(٣) القاموس المحيط (غير) .

ص/ قوله : (ويجوز الفتح قليلا مع التثنية وبدونه فهي

خبر / والحركة إعراب باغراق) . (١)

١/٢٩

ش/ أقول : قال الدماميني (٢) - رحمه الله - : صرح المؤلف

- رحمه الله - بأن (غيراً) يجوز أن تُضَافَ لبني فُتَيْنٍ فمع الفتح

في قولك (قَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرَهَا) لا يتعين كون (غير) خبراً

لجواز أن يكون الاسم والفتحة ، فتحة بناء ، وكذا إذا قُطِعَتْ عن الإضافة

لفظاً وبقيت فتحتها لا يزال الاحتمال باقياً ، كما إذا ذكر المضاف .

وقال قريب المؤلف في حاشيته : " نقل شارحُ اللُّبَابِ عن

الكوفيين أنَّ الفتحة في لا غير فتحة بناء كالفتحة في لا رجل " . (٣)

ص/ قوله : (وَمَعْرِفَتَانِ فِي الْوَجْهِينِ قَبْلَهُ) . (٤)

ش/ أقول : يعني وفي الوجه الذي ذكره بإثر ذلك وهو ما

إذا نُوِيَ المضاف إليه دون لفظه .

ص/ قوله : (وَمِنْهَا حَسَبٌ) . (٥)

ش/ أقول : يعني يسكون السين ، وأما حَسَبَ بفتحها في نحو :

(١) أوضح المسالك ١٥٢/٣ .

(٢) ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٢٢٩/٢ .

(٣) حاشية الحنفيد . لوحة ٢/ب .

(٤) أوضح المسالك ١٥٩/٣ .

(٥) أوضح المسالك ١٦٢/٣ .

قولهم : " هذا بِحَسَبِ هذا " ، أَيُّ بعدده ، وَقَدَّرَهُ (١) فليست المراد هنا .

ص/ قوله : (وَكِلَاهُمَا مَنُوع) (٢) .

ش/ أقول : ضمير التثنية المجرور لكلا عائد على استعمالهما حال قطعها عن الإضافة منصوبة وعلى كونها مع الإضافة معرفة ، وَوَجَّهُ مَنَعَ الأول أنها إذا قُطِعَتْ عن الإضافة بُنِيَتْ على الضم وجوبا ، وَوَجَّهُ مَنَعَ الثاني أنها نكرة دائما أضيفت أولم تضاف ، وهذا وَارِدٌ أيضا على كلام الناظم (٣) رحمه الله .

ص/ قوله : (وَمَا أَظُنُّ شَيْئًا مِنَ الْأُمْرَيْنِ مُوجُودًا) (٤) .

ش/ أقول : أراد بالأمرين ، انتصابها على الظرفية أو غيرها وجواز إضافتها قال في المغني : " التزموا فيه أمرين : أَحَدُهُمَا : استعماله مجرورا بمن .

والثاني : / استعماله غير مضاف ، فلا يقال أخذته من عل ، ٧٩/ب السطح كما يقال : من علوه ومن فوقه ، وقد وَهَمَ في هذا جماعة

(١) في الأصل " وقد " والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) أوضح المسالك ١٦٤/٣ .

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ص ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، وشرح

الكافية الشافية ص ٩٦٤ ، ٩٦٥ .

(٤) أوضح المسالك ١٦٢/٣ .

منهم : الجوهرى ، وابن مالك (١) . (٢) انتهى .

وقوله : كما يقال مِنْ عَلِيٍّ هو بإسكان اللام مع ضم العيين وكسرها نقيض السفلى .

ص/ قوله : (وتارة يحق إعرابه ، وَيُرَدُّ إِلَيْهِ تنوينه وهو الغالب نحو :

* وَكُلًّا ضَرَبْنَاهُ الْأَمْثَلِ * (٣) . (٤)

ش/ أقول : يُشِيرُ إِلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ " وَكُلَّهُمْ فَحَذَفَ الْمَاضِىُّ (٥) إِلَيْهِ وَبَقِيَ الْمَاضِىُّ عَلَى إِعْرَابِهِ ، وَرَدَّ إِلَيْهِ تَنْوِينُهُ لِنُزُولِ مَقْتَضَى حَذْفِهِ قَالُوا : وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِشْتِفَالِ أَيْ أَنْذَرْنَا (٦) وَحَذَرْنَا (كَلَا) (٧) ، وَأَجِيزُ (٧) أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِ (ضَرَبْنَا) وَ (الْأَمْثَالِ) بَدَلَ مِنْهُ وَ (لَهُ) لِلرَّسُولِ أَيْ وَكُلُّ الْأَمْثَالِ ضَرَبْنَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ "ابن مالك والجوهرى" تقديم وتأخير .

(٢) المغني ص ٢٠٥ .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) أوضح المسالك ١٧١ / ٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ (فَحَذَفَ إِلَيْهِ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٦) فِي الْأَصْلِ (أَنْذَرْنَا وَحَذَرْنَا) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٧) فِي الْأَصْلِ (كَلَا) سَاقِطٌ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٨) فِي (ج) (وَأَخْبَرَ) .

ص / قوله : (ومن غير الغالب قولهم : (أبدأ بذا * من أول بالخفض بغير تنوين) . (١)

ش / أقول : إنما كان من غير الغالب ، لأنَّ شرط المضاف الذي يُحذف تنوينه ويجب إعرابه مع حذف ما يضاف إليه أن يعطسَ عليه اسمٌ عايلٌ في مثل المضاف إليه المحذوف .

ص / قوله : (الثالثة الفصل بنعت المضاف (٢) كقوله : (٣)

* مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ * . (٤)

(١) أوضح المسالك ١٧٤ / ٣ .

(٢) في الأصل " بنعت المضاف " مكرر .

(٣) هذا عجز بيت صدره :

* نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَ الْمَرْدِيُّ سَيْفَهُ *

والبيت ورد بدون نسبة في شرح التسهيل ، السفر الثاني

ص ٦١٣ ، وشرح الكافية الشافية ص ٩٩٠ ، وشرح عمدة

الحافظ ص ٤٩٦ ، والعيني ٤٧٨ / ٣ ، والمجمع ٢٩٦ / ٤ ،

والدرر ٤٦ / ٥ .

(٤) أوضح المسالك ١٩٣ / ٣ .

ش/ أقول : المضاف والمضاف إليه في هذا المثال كُنْيَةً ،
والنعت ، إِنَّمَا هو لمجموعهما لا للمضاف وحده وهو " أبى " فكان
حقه أَنْ يُشَلَّ بنحو : جَاءَ غَلَامٌ الْعَاقِلِ زَيْدٌ (١) ، والعُذْرُ لَهُ
أَنَّهُ لَمَّا كَانَ النعتُ تابعاً للمضاف في إعرابه دون المضاف إليه أُطْلِقَ
على النعت أَنَّهُ نعتُ المضاف من جهة / اللفظ ، وإن كان في
المعنى نعتاً (٢) لمجموع المضاف والمضاف إليه .

*

ص/ قوله : فصل في أحكام المضاف للياء (٣)

ش/ أقول : تكلم المؤلف - رحمه الله - والناظم على حكم آخر
المضاف إلى ياء المتكلم وعلى حكم الياء المضاف إليها ، وأهملنا حكم
إعرابه ولم (٤) يتكلما عليه وفيه أربعة مذاهب .
أحدهما : مذهب الجمهور (٥) أَنَّهُ معرب في الأحوال الثلاثة
بالحركات المقدرة لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم .

- (١) في (ج) (زيد) .
- (٢) في (ب) (نعت المجموع) .
- (٣) أوضح المسالك ١٩٦/٣ .
- (٤) في (ب) (فلم) .
- (٥) ينظر في هذه المسألة التذييل والتكميل ٩٨/٤ (أ) و (ب) والمساعد ٣٧٤/٢ ، والرضي على الكافية ٢٩٤/١ .

(*)

والثاني : أنه مني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي
وظاهر كلام الزمخشري. (١)

والثالث : مذهب ابن جني (٢) أنه لا معرب ولا مني ، إذ الاسم
لا ينحصر عنده في معرب ومني ، بل له حالة ثالثة. (٣)

والرابع : ما ذهب إليه الناظم (٤) في التسهيل من أنه معرب
بحركة مقدرة في رفعه ونصبه ، وبالكسرة الظاهرة في جره قال :
وهذا عندي هو الصحيح وَمَنْ قَدَرَ كسرة أخرى فقد ارتكب تكلفاً لا مزيداً
عليه ولا حاجة إليه. قال أبوحيان : * ولا أعرف له سلفاً في هذا المذهب. (٥)

ص/ قوله : (واتفق الجميع على ذلك في عليّ ولديّ) (٦)

ش/ أقول : ليس كما قال : فإن المرادى (٧) - رحمه الله

تعالى - نقل في شرحه على التسهيل * أن بعض العرب لا تَقْلِبُ فتقول (٨)
لداي وعلاي وكذلك إلّي *.

(١) ينظر المرتجل ص ١٠٧ والمفصل ص ١٠٧.

(٢) سر صناعة الاعراب ص ٧٧٨ .

(٣) مثل هذا المضاف إلى الياء ، ينظر التذييل والتكميل ٩٨/٤ أ.

(٤) ينظر التسهيل ص ١٦١ .

(٥) ارتشاف الضرب ٥٣٦/٢ .

(٦) أوضح المسالك ٢٠٠/٢ .

(٧) شرح التسهيل للمرادى ج ٢ لوحة ٩ ٩٤ أ.

(٨) في الأصل و (ج) (لا يقلب فيقول) والمثبت من (ب) .

(*) هو ناصر بن عبد السيد المطرزي الخوارزمي كان عالماً بالنحو ، واللغة والأدب

وصنف في اللغة العربية والأدب ومن مصنفاته كتاب المقرب في اللغة. وشرح

مقامات الحريري توفي سنة ٦١١ هـ. انظر ترجمته في انباء الرواة ٣٣٩/٣ ،

إشارة التعمين ص ٣٦١ وبغية الوعاة ٣١١/٢ ، ٣١٢ .

ص/ قوله : هَذَا (١) بِأَبْإِعْمَالِ الْمَصْدَرِ وَاسْمِهِ (٢).

ش/ أقول : ما ذكره المؤلف - رحمه الله - من الفرق بين المصدر

واسمه مبني على رأي ابن مالك - رحمه الله - فرأينا أن نسوق / كلامه
مع نفسه لئلا يفتقد في ذلك ما يستشعر منه من الفوائد ،
الفوائد النفيسة التي يتضح بها كلام المؤلف وما يستشعر منه من الفوائد ،

وما يتفرع عليه من الزوائد ، فنقول : قال : رحمه الله * المصدر اسم
دالٌّ بالأصل على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازاً أو واقع على
مفعول * (٣) فخرج بالأصل اسم المصدر ، لأن المصدر يدل على الحدث
بنفسه ، واسم المصدر يدل على اللفظ الدال على الحدث ، وقوله : * على
معنى قائم بفاعل * مثل حَسَنَ حُسْنًا وَفِيهِمْ فَهْمًا ؛

وقوله : * أو صادر عنه حقيقة * مثل ضَرَبَ ضَرْبًا وَقَتَلَ قَتْلًا
وَخَطَّ خَطًّا ، وقوله * أو مجازاً * مثل مَاتَ مَوْتًا ، وَعَدِمَ عَدْمًا ، وقوله :
* أو واقع على مفعول * (٤) قال رحمه الله - هو مصدر ما لَمْ يُسَمَّ فاعِلُـهُ
كَزُهِوْ وَجُنُون ، وقال - رحمه الله - * اسم المصدر ما ساوى (٥) المصدر في
الدلالة ، وخالفه يَعْلِمِيَّةٌ كـ * يَسَار ، وَفَجَار * أو بخلوه لفظاً وتقديرًا دون

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ٢٠٠/٣ .

(٣) ينظر التسهيل ص ٨٧ ، وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٦٨ ،

٣٦٩ .

(٤) في الأصل (المفعول) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في (ج) (يساوى) .

عوض من بعض ما في فعله فقوله (ما ساوى المصدر في الدلالة) يعني على الحدث ، وإن لم يكن بالأصالة ، بل بواسطة كما تقدم فالعلم ما دل على معنى المصدر دلالةً مُفْنِيَةً عن الالف واللام لِتَضَمُّنِ الإشارة إلى حقيقة كـ (يسار) في قول الشاعر : (١)

فَقُلْتُ أَمْكُشِي حَتَّى يَسَّارَ لَعَلَّنَا
تُحِجُّ مَعًا قَالَتْ أَعَامَا وَقَابِلُكُ

وكـ (بَرَّةٌ ، وَفَجَارٍ) في قوله : (٢)

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا

فَحَلَّتْ بَرَّةٌ وَاحْتَلَّتْ فَجَارٌ

فهذه وأسألها / لا تعمل عمل الفعل ؛ لأنها خالفت (١/٨١)

المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشّاع ولا تضاف ولا تقبل الالف واللام ولا توصف ولا تقع موقع الفعل ، ولا موقع ما يوصل (٣) بالفعل ، ولذلك لم تقم (٤) مقام المصدر الأصلي في توكيد الفعل أو بيان نوعه

(١) تقدم في ص ٥٨٠

(٢) تقدم في ص ٥٨٠

(٣) في الأصل (ما توصل) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) في (ب) و (ج) (لم يقم) .

أَوْ مَرَاتِنِهِ وَغَيْرِ الْعِلْمِ مَا سَاوَى (١) الْمَصْدَرُ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيَاعُ وَقَبُولُ
 " أَل " وَالْإِضَافَةُ وَالْوُقُوعُ مَوْقِعُ الْفِعْلِ ، وَوَقْعٌ مَا يُوَصِّلُ بِالْفِعْلِ وَخَالَفَهُ
 بِخُلُوهٍ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا دُونَ عَوْضٍ مِنْ بَعْضٍ مَا فِي فِعْلِهِ كـ (وَضُوْءٌ وَغُسْلٌ)
 فَإِنَّهُمَا سَاوِيَانِ لِلتَّوَضُّؤِ وَالْإِغْتِسَالِ فِي الْمَعْنَى ، وَالشَّيَاعُ وَجَمِيعُ مَا ذَكَرَ
 وَخَالَفَهُ بِخُلُوهِمَا دُونَ عَوْضٍ مِنْ بَعْضٍ مَا فِي فِعْلِهِمَا وَهَذَا تَوْضُّأً وَاجْتِسَالُ
 وَحَقُّ الْمَصْدَرِ أَنْ يَتَضَمَّنَ حُرُوفَ الْفِعْلِ بِسَاوَاةٍ كـ (تَوْضُّأً تَوْضُّأً ، أَوْ
 بَزِيَادَةٍ (٢) عَلَيْهِ كـ (أَعْلَمَ إِعْلَامًا وَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً) . وَقَالَ : لَفْظًا
 وَتَقْدِيرًا احْتِرَازًا . (٣) مِنْ " فِعَالٍ " (٤) مَصْدَرٌ " فَاعِلٌ " كـ (قِتَالٌ)
 فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ مَعَ خُلُوهٍ مِنَ الْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ بَيْنَ فَاٍ فِعْلِهِ وَعَيْنِهِ ؛ لِأَنَّهَا
 حُذِفَتْ لَفْظًا وَاكْتَفِيَ بِتَقْدِيرِهَا بِمَدِّ الْكُسْرَةِ وَقَدْ تَثَبَّتْ فَيُقَالُ : " قِتَالٌ " .
 وَقَالَ : دُونَ عَوْضٍ احْتِرَازًا (٥) مِنْ (عِدَّةٍ) فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ (وَعَدٌ)
 مَعَ خُلُوهٍ مِنَ الْوَاوِ ؛ لِأَنَّ (٦) التَّاءَ الَّتِي فِي آخِرِهِ عَوْضٌ مِنْهَا ، فَكَأَنَّهَا
 بَاقِيَةٌ ، وَكَذَا تَعْلِيمٌ ، فَإِنَّهُ مَصْدَرٌ عِلْمٌ مَعَ خُلُوهٍ مِنَ التَّضْعِيفِ لَكِنْ جَعَلَتْ
 التَّاءُ فِي أَوَّلِهِ عَوْضًا مِنَ التَّضْعِيفِ ؛ فَكَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ ، وَنَسَبَ التَّعْوِيضَ إِلَى تَاءٍ
 (تَعْلِيمٌ) دُونَ يَاءٍ ، لِأَنَّ يَاءَ مُسَاوِيَةً لِأَلِفٍ وَإِكْرَامٍ ، وَانْطِلَاقٍ وَاسْتِخْرَاجٍ ،

-
- (١) فِي (ج) (مَا يَسَاوَى) .
 (٢) فِي (ج) وَبَزِيَادَةٍ .
 (٣) فِي الْأَصْلِ (احْتِرَازٌ) .
 (٤) فِي (ج) (أَفْعَالٌ) .
 (٥) فِي الْأَصْلِ (احْتِرَازٌ) .
 (٦) فِي (ج) (وَلَانٌ) .

ونحوها من المدات التي قُصِدَ بها ترجيح / لفظ المصدر على لفظ (٨/ب)
الفعل الزائد على ثلاثة أحرف دون حاجة إلى تمويش * (١)

فائدة :

وتحرر من كلام الامام جمال الدين في شرح التسهيل له أَنَّ المصدر
على ثلاثة أقسام :

قسم يميل لتقديره بفعله وبأنَّ الخفيفة أو أنَّ المصدرية ،
أو " ما " أَخْتُبَا مِثَالُ الْمُقَدَّرِ بِأَنَّ الخفيفة قولك علمت ضربك زيداً
تقديره علمت أَنَّ قَدْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ، (فَأَنَّ) هذه هي الخفيفة مسن
(أَنَّ) ؛ لأنها بعد عِلْمٍ ، ومِثَالُ الْمُقَدَّرِ بِأَنَّ المصدرية قوله تعالى :
* وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ * (٢) وكذا كل مصدر
وقع بعد لولا أو بعد فعل إرادة أو كراهية أو خوف أو طمع أو شبهه
ذلك ، ولا يَكُونُ المقدر بهذه إلا ماضي المعنى أو مستقبل المعنى ،
وَأَمَّا الْمُقَدَّرُ بِأَنَّ الخفيفة فيجوز مُضِيِّه وحُضُورُه واستقباله ، وكذا المقدر
بما المصدرية ، فَمُضِيُّ المقدر بما المصدرية كقوله تعالى :

* فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَاسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ * (٣)

(١) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٦٨ ، ٣٦٩ .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة .

وحضوره كقوله تعالى : * تَخَافُونَهُمْ تَخِيفَتَكُمْ أَنْفُسُكُمْ (١) *

قال - رحمه الله - : وليس تقدير المصدر العامل بأحد الأحرف الثلاثة شرطاً في عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك ، ومن وقوعه غير مقدر بأحدها قول العرب : (٢)

* سَمِعْتُ أُنْزِي (٣) زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ *

وقول الأعرابي : (٤) " اللهم إِنَّ اسْتِغْفَارِي إِيَّاكَ مَعَ كَثْرَةِ ذُنُوبِي لِلَّوْمِ ، وَإِنْ تَرَكِي الاسْتِغْفَارَ مَعَ عَلِي بِسَعَةِ عَفْوِكَ لَعَيٌّ " . قلت : لوقوع الأول مبتدأ سدت الحال سد خبره ، ولوقوع الثاني اسم إن ، وكذلك الواقع اسماً " للا " نحو قوله (٥) /

لَا رَغْبَةَ عَمَّا رَغِبْتُ فِيهِ
مِنْهُ فَإِنْ قُصِّصَ أَوْ زِيدَ فِيهِ

قال المرادى : " والذي عليه نحاة المغرب أن تقديره بحرف مصدرى شرط في إعماله ، وهو ظاهر كلامه في الكافية والالفيه -

- (١) من الآية ٢٨ من سورة الروم .
- (٢) ينظر هذا القول : الكتاب ١/ ١٩٨ .
- (٣) في (ج) (أهلي) .
- (٤) المساعد ٢/ ٢٣٠ .
- (٥) هذان البيتان من الرجز " وهما بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٥٣ و منهج السالك ص ٣١٥ ، والتذليل والتكميل ٣/ ٢٣٢ ب و شفا العليل ص ٦٩٦ .

وما ذكرنا أنه لا يَتَقَدَّرُ من الأمثلة كلها يمكن تقديرها به ، ولا يلزم من تقدير الشيء جواز استعماله في الكلام وكم من تقدير في كتاب سيبويه يقول بعده : وهذا تَمَثُّلٌ وَلَا يَتَكَلَّمُ بِهِ . (١)

وقسم يعمل ولا يَتَقَدَّرُ بفعله وأحد الأحرف المذكورة ، وهو المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله ، ولكونه بدلاً لا يظهر ناصبه ولا يَتَقَدَّرُ بحرف مصدرى ، مثاله قول الشاعر : (٢)

عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلِ السَّمَالِبِ

وقول الآخر : (٣)

يَا قَابِلَ التَّوْبِ غُرَانَا مَاثِمٌ قَدْ
أَسْلَفْتُهَا أَنَا مِنْهَا خَائِفٌ وَجِلٌ

(١) شرح التسهيل للمراوى ٢/١٢/ب .

(٢) هذا البيت نسب إلى أعشى همدان وهوفي ديوانه ص ٩٠ ،

وقبله :

يَمْرُونُ بِالْذَّهْنِ خِفَافًا عَيَابُهُمْ
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ

وفي الديوان فيه التخريج .

ودارين : سوق من أسواق العرب . بجر الحقائق : عظام ، ينظر
اللسان (ندل) .

(٣) البيت بدون نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٢٥ وشرح

الكافية الشافعية ص ١٠٢٥ ومنهجه السالك ص ٣٢٠ ، والتذييل

والتكميل ٣/٢٤٢/ب والمساعد ٢/٢٤٢/ب .

وقول الآخر : (١)

أَعْلَاقَةُ أُمِّ الْوَلِيدِ بِقَدَمِهَا
أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ

وقسم لا يعمل لعدم تقديره بفعله وحرف مصدرى ، وهو المصدر
الموء كد ، قال الإمام جمال الدين (وَشَرَطْتُ فِي ذَلِكَ تَقْدِيرُهُ بِفَعْلِهِ
وب (أَنْ) الخفيفة أو (أَنَّ) المصدرية أو (مَا) أختها احترازا
من المصدر الموء كد (٢) (٣)

وقال السمين في شرح التسهيل : " وفهم من قوله المتقدم
أَنَّ المصدر لا يعمل إِلَّا لَانْحِلَالِهِ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ أَوْ لِنِيَابَتِهِ مَنَابَ فِعْلٍ ،
فيخرج عنه الموء كد والميّن للنوع والهيئة " .

وَالثَّغَامُ : بِالْفَتْحِ نَبْتٌ يَنْبَغِي إِذَا يَبَسَ ، وَالْمُخْلِسُ : بِالْخَاءِ

المعجمة والسين المهملة / اسم فاعل من أخلص رأسه إذا خالط سواده ٨٢/ب

(١) البيت للمرار الأسدي وهو في الكتاب ١١٦/١ ، والمقتضب ٥٣/٢

والكامل ص ٤٤٢ والأصول ٢٣٤/١ ، ٢٥٨/٢

ومعاني الحروف المنسوب للرماني ص ١٠٦ وأمالى ابن الشجرى

٤٥/٢ وابن يعمش ١٣١/٨ ، ١٣٤ ، وشرح الكافية الشافعية

ص ١٠٢٦ وشرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٢٥ والمفني ص

٤٠٩

(٢) في (ج) (الموء كد) ساقط .

(٣) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٥٠

بَيَّضَ الشَّيْبَ ، وَأَخْلَسَ النَّيْتَ إِذَا اخْتَلَطَ رَطْبُهُ وَيَابَسَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

ص/ قوله : (أَوْجِدُوا بِمِمْ زَائِدَةً لِفَيْرِ الْمَفَاعِلَةِ) . (١)
(*)

ش/ أقول : عَدَّ - الموءلف - رحمه الله - هذا النوع في اسم المصدر

خلاف ما قاله في شرح الشذور ، والتحقيق ما قاله هناك ونصه :

* التاسع اسم المصدر ، وهو ما يطلق (٢) على ثلاثة أمور :

أحدها : يعمل اتفاقا وهو ما يبدى بميم زائدة لفَيْرِ الْمَفَاعِلَةِ
كَالْمَضْرَبِ وَالْمَقْتَلِ ، وذلك لأنه مصدر في الحقيقة وَيُسَمَّى الْمَصْدَرِ
السَّيْمِ ، وَإِنَّمَا سَمَّوْهُ أحيانا اسم مصدر تجوزا . (٣) انتهى .

ص/ قوله : (ولا يجوز في نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا ، كون
زَيْدًا منصوبًا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط) . (٤)
(٥)

ش/ أقول : يعني لانتفاء حلولِ الفعلِ وأحدِ الأحرفِ المذكورة
محلّه ، لأنَّ المصدر الموءلفَ كَدَّ وَالْحَمَيْنَ للنوع والهيئة لا يَنْحَلُّ كلُّ منهما
بفعل وحرفٍ مصدرٍ .

(١) أوضح المسالك ٢٠١/٣ .

(٢) في (ب) و (ج) (وهو يطلق) .

(٣) شرح شذور الذهب ص ٤١٠ .

(٤) في الأصل " ضربت زيدا كون زيدا " والمثبت من أوضح المسالك

(٥) أوضح المسالك ٢٠٣/٣ .

(*) في جميع النسخ (لهذا) و الصواب (هذا) . كما هو مثبت .

ص/ قوله : (وبأل قليل) . (١)

ش/ أقول : قال الناظم - رحمه الله - " ولم يجبي * إعمال المصدر

المقترن بالالف واللام في القرآن الا في موضع مُحْتَمِل وهو قوله تعالى :

* لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ * (٢) وَيَحْتَمِلُ

أَنْ تَكُونَ (٣) " مَنْ " في موضع رفع بالجهر على تقدير " لا يحب الله أن

يجهر بالسوء من القول إلا مَنْ ظلم ، ويحتمل أن يكون الكلام قد تَمَّ

قبل إِلَّا وَتَكُونَ (مَنْ) في موضع نصب على الاستثناء . (٤)

ص/ قوله : (وَإِنْ (٥) كان غيرها) (٦) وإلى آخره .

ش/ أقول : [أى] (٧) وَإِنْ كان اسم المصدر غير علم وغير

ميم ، ففي عمله خلاف ، قال في شرح الشذور : * والثالث ما اُخْتُلِفَ

في إعماله وهو ما كان اسماً لغير / الحدث فاستعمل له ك (الكلام) ٨٣/أ

(١) أوضح المسالك ٢٠٥/٣ .

(٢) من الآية ١٤٨ من سورة النساء .

(٣) في (ب) و (ج) (يكون) .

(٤) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٦٠ .

(٥) في الأصل (فإن كان) والمثبت من أوضح المسالك .

(٦) أوضح المسالك ٢١١/٣ .

(٧) في الأصل (أى) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

فَإِنَّهُ اسم للملفوظ به من الكلمات ، ثم نُقِلَ الى معنى التكليم ، وكـ " الثواب " .
فَإِنَّهُ في الاصل اسم لما يُثَابُ به الْعَمَالُ ، ثم نُقِلَ إِلَى معنى الإثابة . (١)
انتهى .

ص/ قوله : (وَرَدَّ بِالْحَدِيثِ (٢) :

• وَحِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا • (٣) .

ش/ أقول : أى ورد قول من يقول إِنْ إِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ ،
ثم الإتيان بفاعله يختص بالشعر (و) (٤) بالحديث ، وهو ظَاهِرٌ ، إذْ تَقْدِيرُهُ
وَأَنْ يَحِجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ ، وفي كلامه - رحمه الله - إشارة إلى أَنَّهُ لَيْسَ
من ذلك قوله تعالى :

• وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا • (٥) ، إِذْ

لا يصح أَنْ يَكُونَ من استطاع فاعلا للمصدر لِفَسَادِ الْمَعْنَى ، إِذْ يَصِيرُ الْمَعْنَى
ولله على الناس عموماً أَنْ يَحِجَّ الْبَيْتَ الْمُسْتَطِيعُ ، بل من استطاع بدل من
الناس بدل بعض من كل ، والآية من (٦) إِضَافَةُ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ ،
وحذف الفاعل وهو كبير .

(١) شرح شذور الذهب ص ٤١٢ .

(٢) ينظر مجمع الزوائد باب (فيما بُنِيَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ من كتاب الايمان
٤٧/١ وبدون عبارة (من استطاع اليه سبيلا) أخرجه مسلم في
باب (أركان الإسلام) من كتاب الايمان ١٧٦/١ . ولفظ مسلم
يفوت الاستشهاد .

(٣) أوضح المسالك ٢١٤/٣ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٦) في (ج) (في) .

هذا (١) باب إعمال اسم الفاعل

ص/ قوله : (وَخَرَجَ بِذِكْرِ فَاعِلِهِ نَحْوَ (مَضْرُوبٍ) (٢) وَ قَسَامَ (٣))

ش/ أقول : لَأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدُوثِ وَالْحَدَثِ وَالْفِعْلُ -
وَلَأَنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْحَدُوثِ وَالْحَدَثِ ، وَلَا يَدُلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا عَلَى الْفَاعِلِ .

ص/ قوله : (فَإِنْ كَانَ صَلَةً * لَأَلَّ * عَمِلَ مُطْلَقًا (٤))

ش/ أقول : يعنى سواء كان للحال أو للاستقبال أو للماضي
وَلَمَّا ذَكَرَ سَيَجُوبُهُ (٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ - اسْمَ الْفَاعِلِ بِأَلٍّ لَمْ يَقْدِرْهُ إِلَّا بِالَّذِي
فَعَلَ ، فَقَالَ قَوْمٌ إِنَّمَا لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلَّذِي بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ ؛ لِأَنَّهُ ثَبِتَ لَهُ
الْعَمَلُ مُجَرَّدًا فَعَمِلَهُ مَعَ أَلٍّ جَائِزٌ لَوْلَمْ يُسَمَّ قِيَاسًا عَلَى الْمَاضِي ، بَلْ
أَوَّلَى ، فَكَيْفَ وَقَدْ ثَبِتَ بِالسَّمْعِ كَقَوْلِهِ / تَعَالَى :

* وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ * (٦)

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) في الأصل (مضرب) والمثبت من أوضح المسالك .

(٣) أوضح المسالك ٢١٦ / ٣ .

(٤) أوضح المسالك ٢١٧ / ٣ .

(٥) الكتاب ١٨١ / ١ .

(٦) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

وقال قوم منهم الرُّمَّانِي (١) : مراد سيجويه أَنَّ اسم الفاعل
بـ " أَل " لا يستعمل في كلامهم عاملاً إِلَّا ومعناه الماضي ، لأنَّ المجرد
عن اللام لا يعمل بمعنى الماضي فَتَوَصَّلَ إِلَى إعماله بمعناه باللام .

وقال الأَخْفَش (٢) : إِنََّّ المنصوب بعده إِنَّمَا هو على التشبيه
بالمفعول وذلك لأنَّ مذهبه أَنَّ " أَل " مع اسم الفاعل ليست مَوْصُولَةً ،
بل حرفٌ تعريفٌ كما في الرجل ، فدخلها على اسم الفاعل يبطل عمله
كما يبطله التصغير والوصف ؛ لِأَنَّهُ يبعد عن الفعل بذلك ، وَوَرَدَ بِأَنَّ
عطف الفعل على اسم الفاعل في نحو قوله تعالى :

(٣) * إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا
(٤) ورجوع الشاعر إلى الفعل في قوله :

* مَا أَنْتَ يَا حَكَمَ التَّرَضَى حُكُومَتُهُ *

يدل على أَنَّها موصولة وَأَنَّ اسمَ الفاعل بعدها مؤنول بالفعل .
ص/ قوله : (لا للماضي خلافاً للكسائي) . (٥)

(١) ينظر الرضی على الكافية ٢٠١ / ٢ والهمع ٨٣ / ٥ .

(٢) ينظر الرضی على الكافية ٢٠١ / ٢ والهمع ٨٣ / ٥ .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٤) تقدم فيما سبق ص ٧٦ .

(٥) أوضح المسالك ٢١٧ / ٣ .

ش/ أقول : قال المرادى في شرح التسهيل : " وهذا

الخلاف في حمل الماضي دون " أل " هو بالنسبة إلى المفعول به فأما بالنسبة إلى الفاعل فذهب ابن جنى والشلوين وتأخروا ^(١) المغاربة إلى أنه لا يرفع الظاهر واختار ابن عصفور أنه يرفعه ، وهو ظاهر كسلام سيبويه ، وأما المضمرفحكى ابن عصفور اتفاق النحويين على أنه يرفعه وليس كذلك ، بل ذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أنه لا يرفع المضمرف وهو بعيد ، لأنه مشتق فيتحمله لاشتقاقه " . ^(٢)

ص/ قوله : (ولا حجة له في : * بَسِطْ ذِرَاعِيَه *) ^(٣) لأنه على حكاية الحال . ^(٤)

ش/ أقول : معنى / حكاية الحال أن يُقدَّر المتكلم اسم الفاعل العامل بمعنى الماضي ^(٥) كأنه موجود في ذلك الزمان أو يقدر ذلك الزمان ^(٥) كأنه موجود الآن ، وقال جار الله : (معنى حكاية الحال أن يُقدَّر ذلك الفعل الماضي واقعا في حال التكلم ، وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب) ^(٦) .

(١) في جميع النسخ (متأخروا) وهو خطأ والصواب المثبت .

(٢) شرح التسهيل للمرادى ج ٢ لوحة ٤/أ و ٤/ب .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الكهف .

(٤) أوضح المسالك ٢١٧/٣ .

(٥-٥) ساقط من (ج) .

(٦) الكشف ٤٧٥/٢ .

ص/ قوله : (فصل (١) تثنية اسم الفاعل وجمعُه
وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كفراد هن في
العمل والشروط) (٢).

ش/ أقول : منع النحويون عمل اسم الفاعل [٣- المصغر واسم
الفاعل الموصوف] (٣) ما عدا الكسائي قالوا : لأن التصغير والوصف من
خصائص الأسماء فيبعد عن مشابهة الفعل ، وأجازوا عمله إذا كان مثنى أو
جمعا مع أن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، فما الفرق ؟ قيل :
الفرق أن التثنية والجمع جاءا بعد استقرار العمل بسبب جريانه على
الفعل بخلاف التصغير وفيه نظر ، وقد قال الإمام جمال الدين ابن مالك
- رحمه الله - في شرح التسهيل في باب إعمال المصدر " منع التصغير
إعمال اسم الفاعل وإعمال المصدر ، ولم يمنع الجمع إعمالهما " (٤) ؛ لأن
التصغير يزيل اسم الفاعل والمصدر عن صيغتهما الأصلية زوالا يلزم منه
نقص المعنى بخلاف الجمع ، فإن صيغته وإن زال معها الصيغة الأصلية
فإن المعنى معها باقٍ ومتضاعف بالجمعية ؛ لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره
متكررا بعطف .

(١) في (ج) (فصل) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ٢٢٥/٣ .

(٣-٣) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣٤٦ .

ص/ قوله : (فَتَصَبَّ * الشَّمْسُ *) (١) في :

(٢) *

(٣) * وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ * بإضمار * جعل *

والى آخره .

ش/ أقول : قال الزمخشري : * أَنَّ الشَّمْسَ والقمر معطوفان

على مَحَلٍّ / الليل على أَنَّ اسم الفاعل دَالٌ على جَعَلٍ مستمر
في الأزمنة ، فيكون عاملاً وَيَكُونُ للمجرور بعده موضع فيصطف عليه . (٤)

قال السفاقي - رحمه الله - : * مراده بدلالته على الاستمرار في الأزمنة

أَنَّهُ في كل آن جاعل الليل سكناً إِمَّا حَالًا أَوْ مُسْتَقْبَلًا فعمل لذلك . (٥)

وعندي أَنَّهُ ما يخرج عن كلام الجماعة أَنَّهُ حكاية حال ماضيه لكن عرض

لها الاستمرار ، وذلك لا يبطل عمله ، والله أعلم .

وَأَمَّا العطف على الموضع فقد ارتكَبَ فيه أحد القولين ، ولعلسه

أحسن لسلامته من تكسِفِ الإضمار والله أعلم .

(١) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

(٢) ينظر هذه القراءة في كتاب السبعة ص ٢٦٣ وحجة القراءات

ص ٢٦٢ .

(٣) أوضح المسالك ٢٣١ / ٣ .

(٤) الكشف ٣٨ / ٢ .

(٥) المجيد في إعراب القرآن المجيد ج ٢ لوحة ٥٠ / أ فابعدها .

(*) القراءة (جاعل) بألف وهي عن جميع القراء ما عدا عاصم وحزمة

والكسائي .

هذا ^(١) باب إعمال اسم المفعول

ص/ قوله : (وينفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل) ^(٢) الس

آخره .

ش/ أقول : فيه نظر ، لأنَّ اسم الفاعل اللازم إذا كان مرفوعاً سبباً ، يجوز لك أن تحول الإسناد عنه ، ثم تنصبه ثم تجره ، فتقول : زيد قائم الأب ومن ذلك قول ^(٣) عبدالله بن رواحة - رضي الله عنه - .

تَبَارَكْتَ إِنِّي مِنْ عَذَابِكَ خَائِفٌ

وَأَنَا إِلَى إِلَيْكَ تَائِبٌ ^(٤) النَّفْسُ بِأَخِصْ

وقوله - رحمه الله - : (وذلك بعد تحويل الإسناد) ؛ لأنه لا يصح إضافة الوصف إلى مرفوعه ؛ لأنه عينه في المعنى فتلزم إضافة الشيء إلى نفسه ، ولا يصح حذف المرفوع ؛ لأنه نائب عن الفاعل فلم يبق طريق إلى إضافته إلى مرفوعه إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود على صاحب الوصف ، ثم ينصب ^(٥) المرفوع المحول عنه ، ثم يُجر . والله أعلم .

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٣٣٢ .

(٣) البيت ليس في طبعتي ديوانه ، جمع (باجودة - قصاب) وهو في شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣١٩ ، ٣٤٢ ، ومنهج السالك ص ٣٥٧ وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٧١ . وفي التسهيل

برواية (ضارع) بدل (تائب) ص ٣١٩ .

(٤) في الأصل (القلب) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٥) في الأصل (تنصب) والمثبت من (ب) و (ج) .

هذا (١) باب / أبنية مصادر الثلاثي

ص/ قوله : (اعلم أَنَّ للفعل الثلاثي ثَلَاثَةَ أَوْزَانٍ) (٢) (٣) وإلى آخره .
 ش/ أقول : بدأ المصنف (٤) - رحمه الله - بكون (فَعَلَ) بالفتح متعديا وثَنَّى بكونه قاصرا ، وعكس ذلك في (فَعِلَ) بالكسر ، فبدأ بكونه قاصرا وثَنَّى بكونه متعديا إشارة منه - رحمه الله - إلى أَنَّ تَعَدَّى " فَعَلَ " بالفتح أكثر من لزومه ، ولزوم " فَعِلَ " بالكسر أكثر من تعديه كذا قال بعضهم ، ونص المرادى وابن عقيل (٥) وناظر الجيش على كَثْرَةِ تَعَدَّى فَعَلَ بالفتح وَكَثْرَةِ لَزُومِهِ ، وعلى أَنَّ (٦) لزوم " فَعِلَ " بالكسر أكثر من تعديه ، وعلى وجوب لزوم (فَعُلَ) بالضم ، وعلَّة ذلك أَنَّ أَخْفَ الحركات الفتحة وأثْقَلَهَا الضمة ، والكسرة متوسطة بينهما ، لِأَنَّهَا أَقْلُ ثِقَلًا مِنَ الضِّمَّةِ وَأَقْلُ خِفَةً مِنَ الْفَتْحَةِ ، فَجُعِلَ مَضْمُونُ الْعَيْنِ مَنُوعُ التَّعَدَّى تَخْفِيفًا ، لِأَنَّ التَّعَدَّى يَسْتَدْعِي زِيَادَةَ التَّعَدَّى إِلَيْهِ ، وَجُعِلَ عَدَمُ التَّعَدَّى فِي الْمَكْسُورِ الْعَيْنِ أَكْثَرَ مِنَ التَّعَدَّى ، وَكَرَّرَ الْأَمْرَانِ فِي الْفَتْحِ الْعَيْنِ لَخَفْتِهِ

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) في (ج) (أوزان) .

(٣) أوضح المسالك ٢/٢٣٣ .

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ص ٩٠٧ .

(٥) ينظر شرح الألفية للمرادى ٢/٢٩ ، وابن عقيل ١/٢٣ فما

بعدها .

(٦) في (ب) (أَنْ) ساقط .

ص/ قوله : (إِلَّا إِنْ دَلَّ عَلَى حِرْفَةٍ أَوْ وِلَايَةٍ فِقْيَاسُهُ [الْفِعَالَةُ] ^(١))
كَوْلِي عَلَيْهِمْ وِلَايَةً ^(٢) .

ش/ أقول : لم يُشَلَّ للحرفة وَشَلَّ لِلْوِلَايَةِ فَيَنْظَرُ لَهَا أَمْثَلَةٌ تَكُونُ
مِنْ " فَعَلَّ " بِكسر العين القاصر ، وسيأتي قريباً تشبيهه " لِفَعَالَةٍ " مِنْ
" فَعَلَّ " بفتح العين القاصر في الحرف ، وأدخل في ذلك خَاطَ خِيَاظَةً
وهي من المتعدي .

ص/ قوله : (أَوْ عَلَى صَوْتِ فِقْيَاسِهِ الْفِعَالُ أَوْ الْفَعِيلُ) ^(٣) ^(٤) .

ش/ أقول : مراده - رحمه الله - أَنَّهُ إِذَا سَمِعَ فِي مَصْدَرِ فَعَلَّ اللَّازِمِ
الدَّالَّ عَلَى صَوْتِ أَحَدِ هَذَيْنِ الْوَزْنَيْنِ فَهُوَ قِيَاسٌ فِيهِ ، وَلَيْسَ / مراده ٨٥/ب
أَنَّ كُلَّ مَصْدَرٍ ^(٥) يَصِحُّ فِيهِ الْوَزْنَانِ الْمَذْكُورَانِ قِيَاسًا .

ص/ قوله : (وَفِي فَعَلَّ نَحْوُ : حَسَنَ حُسْنًا) ^(٦) .

ش/ أقول : هو معطوف على قوله في " فَعَلَّ " المتعدي جَحَدَهُ
جَحُودًا ، يعني أَنَّ مَجِيءَ مَصْدَرِ فَعَلَّ بِضَمِّ الْعَيْنِ عَلَى فَعَلٍ بِضَمِّ الْفَاءِ
وَسَكُونِ الْعَيْنِ عَلَى غَيْرِ ^(٧) قِيَاسٌ .

(١) فِي الْأَصْلِ (سَاقَطَ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ .

(٢) أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢٣٦/٣ .

(٣) فِي الْأَصْلِ (الْفَعِيلُ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ .

(٤) أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢٣٧/٣ .

(٥) فِي الْأَصْلِ (لَمْ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

(٦) أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ ٢٣٧/٣ .

(٧) فِي الْأَصْلِ (غَيْرَ) وَالْمَثْبُوتُ مِنْ (ب) وَ (ج) .

هذا باب مصادر غير الثلاثي

ص/ قوله / : (كَأَقَامِ إِقَامَةً) . (١)

ش/ أقول : أصل أقام أقوم نُقِلَتْ حركَةُ الواوِ التي هي عيْنُ الكلمة إلى فائها التي هي القاف ، فصار ما قبلها مفتوحا مع تحركها في الأصل ، فُقِلِبَتْ أَلِفَا لذلك فصار أقام ، وأصل إقامة وإقواما نُقِلَتْ حركَةُ العين إلى الفاء فصار ما قبلها مفتوحا مع تحركها في الأصل ، فُقِلِبَسَتْ أَلِفَا فالتقى ساكنان فحذفنا الألف الثانية على الأصح لكونها زائدة ، وقريبة من الطرف وعضنا عنها التاء فصار إقامة ، وكذلك الحكم في أعان وإعانة .

ص/ قوله : (وفي غير المضاعف سماعي كَسَرَهَفَ سِرْهَافًا) . (٢)

ش/ أقول : هو بالسين المهبطه والراء والهاء والفاء يقال سَرَهَفَهُ إِذَا أَحْسَنَ غِذَاءَهُ ، وَالسَّرَهَفَةُ نِعْمَةُ الْبَدَنِ .

(١) أوضح المسالك ٢٣٨/٣ .

(٢) أوضح المسالك ٢٣٩/٣ .

(١)
هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات الشبهات بها

ص/ قوله : (وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال) (٢).

ش/ أقول : قال في القاموس : " وَغَذَا الْمِرْقُ سَالَ دَمًا " (٣).

ص/ قوله : (وفي فَعَلَ بالضم كَفَرُهُ) (٤).

ش/ أقول : قال في القاموس : " فَرَهُ كَكَرَّمَ فَرَاهَةً وَفَرَاهِيَةً
حَذَقَ فَهُوَ فَارَةٌ بَيِّنُ الْفَرَوَهَةِ " (٥).

ص/ قوله : (وَيَفْعَلُ كَعَفَرَ أَيْ / شَجَاعٌ مَآكِرٌ) (٦).

ش/ أقول : الذي في القاموس (٧) وضياء العلوم (٨) أنه الخبيث

الماكر .

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ٣/ ٢٤٣ .

(٣) القاموس : (غذا) .

(٤) أوضح المسالك ٣/ ٢٤٣ .

(٥) القاموس : (فره) .

(٦) أوضح المسالك ٣/ ٢٤٤ .

(٧) القاموس (عفر) .

(٨) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ج ٣ : لوحة ٧٤ / أ .

هَذَا (١) بَابُ أَيْنِةِ اسْمَاءِ الْمَفْعُولِينَ

ص/ قوله : (ومنه مَبِيعٌ ومَقُولٌ ومَرْمِيٌّ إِلَّا أَنَّهَا غُيِّرَتْ) . (٢)

ش/ أقول : أصل مَبِيعٌ مَبِيعٌ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ثُمَّ قُلِبَتْ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِيَتَسَلَّمَ (٣) الْيَاءُ ثُمَّ حُذِفَتْ الْوَاوُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلِكُونِهَا زَائِدَةً قَرِيبَةً مِنَ الطَّرْفِ وَأَصْلُ مَقُولٌ مَقُولٌ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا ، ثُمَّ حُذِفَتْ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَلِكُونِهَا زَائِدَةً قَرِيبَةً مِنَ الطَّرْفِ وَأَصْلُ مَرْمِيٌّ مَرْمِيٌّ اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَسَبَقَتْ أَحَدَاهُمَا (٤) بِالسَّكُونِ ، فَقُلِبَتِ الْوَاوِيَاءُ وَالضَّمَّةُ الَّتِي قَبْلَهَا كَسْرَةً ، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ .

ص/ قوله : (وَقِيلَ يَنْقَاسُ فِيمَا لَيْسَ لَهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ نَحْوُ : رَحِمَ وَقَدَّرَ لِقَوْلِهِمْ : قَدِيرٌ وَرَحِيمٌ) . (٥) (٦)

ش/ أقول : هَذَا الْكَلَامُ وَقَعَ هَكَذَا فِي النُّسخِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ (رَحِمَ وَقَدَّرَ) مِثَالُ (٧) لِمَا لَيْسَ لَهُ فَعِيلٌ بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ هُوَ

(١) فِي (ج) (هَذَا) . سَاقَطَ .

(٢) أَوْضَحَ السَّالِكُ ٢٤٦/٣ .

(٣) فِي (ب) (تَسْلِيمٌ) .

(٤) فِي (ب) (أَحَدَهُمَا) .

(٥) فِي الْأَصْلِ (رَحِيمٌ وَقَدِيرٌ) تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ وَالْمَشَبُتُ مِنَ الْأَوْضَحِ .

(٦) أَوْضَحَ السَّالِكُ ٢٤٦/٣ .

(٧) فِي (ب) (مِثَالًا) .

سَالَّ لَمَّا لَه فَعِيلٌ بمعنى فاعل والشرح كُتِبَ مستندون في هذا النقل
إلى ما قاله ابن مالك رحمه الله - في شرح التسهيل ونصه : " وفعل
هذا مع كَثَرَتِهِ مقصور على السماع وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعل
بمعنى فاعل [كقتيل لا فيما له فعل بمعنى فاعل كعلم] انتهى (١-٢) .

وكلامه - رحمه الله - في الشرح مقيدٌ كما رأيت ، وأما في متن
التسهيل فمطلق ، ونصه : " وليس مقيسا خلافاً لبعضهم " (٣) والظاهر
أَن في كلام ابن هشام / سقطاً فَإِنَّ نظم الكلام ، وقيل ينقاس
فيما ليس له فعل كقتيل لا فيما له فعل بمعنى فاعل نحو : رَجِمَ
إلى آخره وقال قريبه في حاشيته قوله .

نحو : " رَجِمَ وَقَدَّرَ مثالان لَمَّا لَه فعل بمعنى فاعل " . (٤)

انتهى .

قلت : وهو بعيد ، لأن فعلا بمعنى فاعل في كلامه وقع مدخولا
لليس ، فالمتبادر إلى الذهن أَن المثال لَمَّا ولا يصح ، لأن الموءلف - رحمه الله -
شأنه في هذا الكتاب دائما الإلباس والتفريب .

(١-١) ساقط من الأصل والمثبت من (ب) و (ج) .

(٢) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٣١٤ .

(٣) التسهيل ص ١٣٨ .

(٤) حاشية الحفيد لوحة ١١/أ .

ص/ قوله : هذا باب إعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدى الى واحد . (١)

ش/ أقول : حدّتها الناظم في التسهيل بقوله : " وهي الملاقية
فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف
والتنكير بلا شرط " (٢) ، فقوله : (الملاقية فعلا) جنس يشمل الصفة
وغيرها من اسم فاعل ومفعول سواء كانت من فعل لازم أو متعد وأخرج
به نحو : قرشي وثبات فإنهما لا يلاقيان فعلا وإن كان معناه
وصفا ، وقوله : (لازما) تحرز من الصفة الملاقية فعلا متعديا نحو :
عارف وجاهل .

وقوله : (ثابتا) معناها تحقيقا تحرز من نحو : قائم
وقاعد وجالس فإن هذه وإن صدق عليها أنها صفات لاقت فعلا
لا زما لكن معناها لا يلزم الثبوت لأنه بصدور أن تتغير هذه الأشياء ،
وقوله (أو تقديرا) ليدخل نحو : زيد متقلب الفكر ، فإنه من باب الصفة
المشبهة ، ومعناه ليس ثابتا تحقيقا لكنه ثابت تقديرا ، وقوله : (قابلة
للملابسة / والتجرد) أي ملابسة (٣) ضمير الموصوف والتجرد منه نحو : أ/ ٨٧
حسن وحسن وجهه ، وذكر المؤلف أنه تحرز بذلك من نحو : أب وأخ

(١) أوضح المسالك ٢٤٧/٣ .

(٢) التسهيل ص ١٣٩ .

(٣) في الأصل " لا يشبه " والمثبت من (ب) و (ج) .

فإنهما وصفان لكن لا يقبلان الملابس والتجرد لمن جريا عليه وفيه
نظرا لهما خرجا بقوله أولاً الملائمة فعلاً ، وقوله : (والتعريف والتكثير
بلا شرط) تحرز من أفعل التفضيل ؛ فإنه وإن كان وصفا ملاقيا لفعل
لازم لكنه لا يقبل التعريف إلا بشرط أن لا يكون معه " من " ولا يقبل
التكثير إلا بشرط وجود " من " قبل ولا ينبغي الاحتراز عنه ؛ لأنَّه
لا يلاقي فعلاً إذ (١) لم يوجد فعل يدل على معنى (٢) التفضيل .

ص/ قوله : (ومن ثمَّ صحَّ النَّصْبُ في نحو : " زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ ") (٣)

ش/ أقول : أي ومن محلَّ جواز تقدم معمول اسم الفاعل
عليه صحَّ نَصْبُ الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره ،
لأنَّ ما يعمل في المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملاً فيه .

ص/ قوله : (وامتنع في نحو : " زَيْدُ أَبِيهِ حَسَنٌ وَجْهَهُ ") (٤)

ش/ أقول : الصواب أن يمثَّلَ بنحو وَجْهَهُ الأب زَيْدٌ حَسَنُهُ ، فإنَّ
زَيْدًا في مثاله غير سببي ، وهي لا تعمل إلا في السببي ، فالتشيل به مستنع
بالأصالة (٥)

(١) في (ب) (إذا) .

(٢) في (ج) (معنى) ساقط .

(٣) أوضح المسالك ٢٤٨/٣ .

(٤) أوضح المسالك ٢٤٨/٣ .

(٥) في (ج) (وبالأصالة) .

وبيان ذلك أَنَّ الاشتغال في مثاله إِنَّمَا وقع عن الأَب ، وحقه
 أَن يقع عن زيد فتعيَّن أَن يكون زيد سبباً ، وأَمَّا الاسم الواقع قبل
 الصِّفَةِ المشبَّهَةِ فذكرُهُ واجب ؛ لأنَّ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ لا تعمل إلاَّ معتمدة
 على ما يعتدُّ عليه اسم الفاعل من مُخْبِرٍ عنه أو غيره ، فالضمير / الذي ٨٧/ب
 تحوَّل به العلة حَقُّه أَن يَعُوْدَ على زيد ، وهو في مثاله عائد على
 الأَب الذي اعتدَّت الصِّفَةُ في عليها عليه ، فتعيَّن أَن الصواب في
 التشييل ما ذكرناه ألا ترى أَن الضمير المضاف إليه الصِّفَةُ في قولنا
 : " حَسَنُهُ " عَائِدٌ على وجه الأَب لا على زَيْدٍ الْمُعْتَدِّ عليه ، وكذلك الضمير
 في قولك " زَيْدٌ أَنَا ضَارِيهِ " عائد على زيد لا على الضمير المنفصل المعتدُّ
 عليه ، فيجب الرفع في قولنا : " وَجْهُ الأَب " بالابتداء ويمتنع نصبه ،
 وَإِنَّمَا امتنع النصب لَأَنَّهَا لا تعمل في المتقدم عليها وما لا يعمل في
 المتقدم عليه لا يُفسَّرُ عاملاً فيه .

ص/ قوله : () والصِّفَةُ مع كل من الثلاثة : إِمَّا نَكْرَةً أو معرفة (١) .

ش/ أقول : مقتضاء أَنَّ الألف واللام الداخلة على الصِّفَةِ
 المشبَّهَةِ حرفٌ تعريفٌ لا اسم موصول وهو الذي اختاره في المفني قال :
 " لأنَّ الصِّفَةَ المشبَّهَةَ للشبوت فلا تووَل بالفعل ولهذا كانت الداخلة
 على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق " (٢) انتهى .
 وهذا خلاف ما اقتضاه كَلَامُهُ في باب الموصول .

(١) أوضح المسالك ٢٤٩/٣ .

(٢) المفني ص ٧١ .

هذا (١) بَابُ التَّعْجِبِ

أحسن ما ذكر في حده قول ابن عصفور " هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره " (٢) وقيل هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه ، وقيل اظهار ما في الشيء من حسن أو قبح بصيغة مخصوصة ، وقيل : هو الدهش من / الشيء الخارج عن نظائره المجهول سببه ، ١/٨٨ ولهذا يقال : إذا ظهر السبب بطل العجب ، فلا يقال : على الله : (إنَّه) متعجب ، لأنه لا يخفى عليه شيء ، فإن جاء شيء من ذلك في كلام الله تعالى فالتعجب فيه مصروف إلى المخاطب .

ص/ قوله : (وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه) . (٤)

ش/ أقول : قالوا : لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم وعمرو منطلق كان قائم في المعنى هو زيد (٥) ومنطلق في المعنى هو عمر (٦) ، فإذا قلت زيدا عندك لم يكن عندك

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٦/١ .

(٣) في الأصل (انه) ساقط .

(٤) أوضح المسالك ٢٥٢/٣ .

(٥) في الأصل و (ب) (زيدا) والمثبت من (ج) .

(٦) في الأصل و (ب) (عمرا) والمثبت من (ج) .

في المعنى زيدا ، فلما كان مخالفا له نُصِبَ على الخلاف ، فأصل ما أَحْسَنَ زيدا عندهم ، زَيْدٌ أَحْسَنٌ من غيره ثم أتوا ^(١) ب (ما) فقالوا : ما أَحْسَنُ زيدا على سبيل الاستفهام ، ثم نظوا الصفة من زيد وأسندوها إلى ضمير (ما) وانتُصِبَ زيدٌ بأَحْسَنَ " فرقا بين الخبر والاستفهام ، والفتحة في أَفْعَلَ فتحة إعراب وهو خبر عن " ما " وإنما انتُصِبَ لكونه خلافَ البتداء الذي هو " ما " ، إذ هو في الحقيقة خبرٌ عن زيد .

ص/ قوله : (وأَجْمَعُوا على فِعْلِيَّةِ أَفْعَلَ) . (٢)

ش/ أقول : قال قريب الموءلف - رحمه الله " إنما أجمعوا على فِعْلِيَّةِ ؛ لأنه على صيغة لم يُصَغَّ ^(٣) عليها ^(٤) إلا فِعْلٌ ^(٥) بخلاف أَفْعَلَ بفتح العين فإنه على صيغة تُبنى عليها الأفعال والأسماء " انتهى .

وذكر المرادى ^(٦) في شرح التسهيل أن في كلام ابن الأنباري ما يدل على أنه اسم قال : " وَأَحْسَنُ " لا يُشْنَى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّثُ ، لأنه اسم ، قال / ولا وجه له .

ب/ ٨٨

- (١) في (ج) (أتو) .
- (٢) أوضح المسالك ٢٥٣/٣ .
- (٣) في الأصل (لم تصغ) والثبت من (ب) و (ج) .
- (٤) في الأصل (الأفعال) والثبت من (ب) و (ج) .
- (٥) حاشية الحفيد لوحة ١٢/ب .
- (٦) ينظر شرح التسهيل للمرادى ج ١ لوحة ١٨٨/ب .

ص/ قوله : (وقال ابنُ كيسانَ : الضميرُ لِلْحُسَيْنِ) . (١)

ش/ أقول : وكأنه قيلَ يا حَسَنُ (٢) أَحْسِنُ بزيدِ أَيْ الزَّمَّةُ وَدُمُ بِهِ ، ولذلك كان الضميرُ منفرداً (٣) على كل حال ، ووردَ بجوازِ نحوِ يا زَيْدَ أَحْسِنُ بِعَمْرٍو ، وقوله (٤) (قال غيره للمخاطب) أَيْ وقال : غيرُ ابنِ كيسانَ من يقول : بَأَنَّ فِي أَحْسَنَ ضَميراً ، للمخاطب ، ووردَ بجوازِ [نحو] أَحْسِنُ بِكَ .

ص/ قوله : (وكذلك لا تقول : " مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا ") . (٦)
ش/ أقول : قال الناظم (٧) رحمه الله إلى جَوَازِ الفصلِ بالنداءِ ، وفي الكلام الفصح ما يَدُلُّ على جَوَازِهِ قال الإمامُ عَلِيُّ رضي الله عنه لَمَّا رَأَى عَمَّارَ بْنَ بَاسِرٍ - رضي الله عنه - مقتولاً (أعزَّزَ عَلَيَّ أَبَا اليَقْظَانِ أَنْ أَرَاكَ صَرِيحاً مُجَدِّلاً) (٨) أَيْ مرصياً على الجَدَالَةِ كَسَحَابَةٍ ، وهي الأَرْضُ قال ابنُ مالك : " وهذا مصحح للفصل بالنداءِ " . (٩) وَأَمَّا الفصلُ بـلَوْلا الامتناعيةُ ومصحوبها فقد أجازَهُ ابنُ كيسانَ . (١٠)

-
- (١) أوضح السالك ٢٥٥/٣ .
(٢) ينظر التذييل والتكميل / لوحة ١٨٠ ب .
(٣) في (ب) (خردا) .
(٤) في الأصل (قوله) والثبت من (ب) و (ج) .
(٥) في الأصل (نحو) ساقط والثبت من (ب) و (ج) .
(٦) أوضح السالك ٢٦٣/٣ .
(٧) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٢٢ .
(٨) غريب الحديث للخطابي ١٥٥/٢ ، والفائق ١٩٦/١ ، برواية : (أعزَّزَ عليَّ أبا محمد) .
(٩) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٢٢ .
(١٠) ينظر الرضي على الكافية ٣٠٩/٢ ، والجمع ٦١/٥ .

ص/ قوله : (فلا يُجَنِّيَانِ مِنَ الْجِلْفِ) . (١)

ش/ أقول : قال في القاموس (٢) " والجِلْفُ (بالكسر)

الرجل الجافي كالجليف ، وقد جَلِفَ كَفَرِحَ جَلْفًا وَجَلَّافَةً " . انتهى .

وعليه فقول (٤) المؤلف : إِنَّ صِيفَتِي التَّعْجِبُ لَا تُجَنِّيَانِ (٥)

من الْجِلْفِ غَيْرُ صَحِيحٍ لِنُطْقِ الْعَرَبِ بِفَعْلِهِ .

ص/ قوله : (وَشَذَّ مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةُ) (٦) ، إلى آخره .

ش/ أقول : قال في القاموس (٧) : وَالذَّرَاعُ كَسَحَابٍ الْخَفِيفَةُ

اليدِين بِالْفَزْلِ وَيَكْسَرُ (٨) ، واقتصر في الضياء على الفتح .

وقال ابن القطاع (٩) في الأفعال : ذَرَعَتِ الْمَرْأَةُ خَفَّتْ يَدَاهَا

في العمل فهي ذَرَاعٌ فعليه لا شُدُوزٌ في قولهم : " مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةُ " .

ص/ قوله / : (الثامن أَنْ لَا يَكُونَ اسْمُ فَاعِلِهِ عَلَى أَفْعَلٍ

فَعَلًا) . (١٠)

(١) أوضح المسالك ٢٦٥/٣ .

(٢) القاموس المحيط (جلف) .

(٣) في الأصل (بالكسر) ساقط والمثبت من (ب) و (ج) .

(٤) في الأصل و (ج) (قول) والمثبت من (ب) .

(٥) في الأصل (لا يجنّيان) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٦) أوضح المسالك ٢٦٥/٣ .

(٧) القاموس المحيط : (ذرع) .

(٨) في (ب) و (ج) (تكسر) .

(٩) الأفعال لابن القطاع : (ذرع) ٣٨٦/١ .

(١٠) أوضح المسالك : ٢٦٩/٣ .

ش/ أقول : الِعلَّةُ في ذلك أنَّ ما يُصاغ منه التعجب شرطه أنَّ
 يكونَ ثلاثيا محضا وأصل الفعل في هذا النوع أنَّ يكونَ على أَفْعَلَ ، وَعَلَّه
 الناظم في شرح التسهيل بأنه " لما كان يَنَاءُ الوصف من هذا النوع
 على " أَفْعَلَ " لم يُجِنَ منه (أَفْعَلَ) بِتَفْضِيلٍ لثلا يلتبسَ أَحَدُهُمَا
 بالآخر ، فلما امتنع صَوَغَ (أَفْعَلَ) التفضيل امتنع صَوَغَ (أَفْعَلَ)
 التعجب لتساويهما وزنا ومعنى وجريانها (١) مَجْرَى واحدًا في أمور كثيرة (٢).
 وَشَذَّ من هذا النوع ما أَحَقَّقَهُ وما أَرَعَنَهُ وما أَهْوَجَّهُ.

(١) في (ج) (ولجريانها) .

(٢) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٣٥ .

هذا باب نعم وبش

ص/ قوله : (أو بالإضافة إلى ما قارنهما) . (١)

ش/ أقول : هو معطوف على قوله : بال الجنسية ، وثبت في بعض النسخ بدل قوله مَعْرِفَتَيْنِ مُقَارِنَيْنِ لال الجنسية وبعد ذلك أو بالإضافة ، وكان حقه أن يقول أو بالإضافة ، لأنه قَسِيمٌ لقوله لال الجنسية أو يكون قبل قوله : بالإضافة محذوف تقديره مُلْتَبَسَيْنِ ليكون قَسِيمًا لقوله مُقَارِنَيْنِ فيستقيم الكلام .

ص/ قوله : (كقوله) (٢) :

* تَخَيَّرَ فَلَمْ (٣) يَعْدِلْ سِوَاهُ * (٤) إلى آخر البيت) .

ش/ أقول : ظاهر كلامه أن هذا البيت مثال للمستع وليس كذلك ، بل هو مثال للجائز لإفادة التمييز معنى زائداً حيث وصفه ، ومثله نَعَمَ الرَّجُلُ رجلاً عالماً ، وفي الحديث (٥) " نَعَمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا وَلَمْ يُفَتِّشْ لَنَا كَنَفًا مِنْذُ ابْتَنَى " وذلك صريح في كلام / ٨٩ ب المرادى والابتناسي وغيرهما .

(١) أوضح المسالك ٢٧١ / ٣

(٢) تقدم فيما سبق ص ٢٩١

(٣) في (ب) و (ج) (ولم) .

(٤) أوضح المسالك ٢٧٨ / ٣ ذكر في أوضح المسالك المطبوع في

المتن ، العجز ولعل مؤلف رفع الستور والرائك اعتمد على نسخ أخرى من أوضح المسالك .

(٥) سنن النسائي في باب " صوم يوم وافطار يوم " من (كتاب

الصوم) ١٧٩ / ٤

ص/ قوله : (وفي التنزيل : * وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا *) (١) (٢)

ش/ أقول : قال السقاقي - رحمه الله - : " وضِعِرُ سَاءَتْ عَائِدٌ

إِلَى النَّارِ " (٣) انتهى .

قلت : ولا بدَّ أَنْ يَكُونَ الْمَخْصُوصُ بِالذِّمِّ مِنْ جِنْسِ التَّمْيِيزِ ، وَالنَّارُ

لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْمُرْتَفِقِ فَاحْتِيجُ إِلَى حَذْفِ إِمَّا فِي التَّمْيِيزِ . أَيْ سَاءَتْ
النَّارُ نَارَ مُرْتَفِقٍ ، أَوْ فِي الْمَخْصُوصِ أَيْ سَاءَتْ مُرْتَفِقُ النَّارِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ :

* سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ * (٤)

فَقَالَ الْخَوَفِيُّ : " مَا " بِمَعْنَى الَّذِي وَالتَّقْدِيرِ سَاءَ الَّذِي يَحْكُمُونَ

حُكْمُهُمْ (٥) ، فَحُكْمُهُمْ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ وَمَا قَبْلَهُ الْخَبَرُ ، وَحُذِفَتْ (٦)

لِدَلَالَةِ يَحْكُمُونَ عَلَيْهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " مَا " تَمْيِيزًا أَيْ سَاءَ حُكْمًا (٧)

حُكْمُهُمْ وَلَا يَكُونُ يَحْكُمُونَ صِفَةً ، لِأَنَّ الْفَرْضَ الْإِبْهَامَ وَحِينَئِذٍ فِي الْكَلَامِ

حُذِفَ يَدُلُّ عَلَيْهِ " مَا " أَيْ " سَاءَ مَا " (٨) مَا يَحْكُمُونَ .

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٢) أوضح المسالك ٢٨١/٣ .

(٣) المجيد في أعراب القرآن المجيد ج ٢ لوحة ١٦٩ ب / ١٧٠ ب .

(٤) من الآية ١٣٦ من سورة الأنعام .

(٥) البرهان في تفسير القرآن ج ١٠ لوحة ١١٧ ب .

(٦) في (ب) و (ج) (وحذف) .

(٧) في الأصل (حكما حكما) والمثبت من (ب) و (ج) .

(٨) في (ج) (ما) ساقط .

ص/ قوله : (وَسَمِعَ " مَرَرْتُ بِأَبْيَاتِ جَارِ يَهِنَّ أَبْيَاتًا " وَ
" جَدَنَ أَبْيَاتًا ") . (١)

ش/ أقول : قال الناظم - رحمه الله - (٢) في شرح التسهيل : (٣)
" وَقَدْ يُجَرُّ فاعِل (حُبَّ) وَشَبَّهَهُ بِبَاءِ زائدة تشبيها بفاعل (أَفْعِل)
تعجبا ومنه قول الشاعر : (٤)

فَوَلَّتْ أَقْتَلُوها عَنْكُمْ بِمَزَاجِها

وَحُبُّ بِها مَقْتُولَةٌ حِينَ تَقْتَلُ

يبروي بضم الحاء وفتحها ، وحكى الكسائي (٥) : " مَرَرْتُ بِأَبْيَاتِ جَارِ
يَهِنَّ أَبْيَاتًا وَجَدَنَ أَبْيَاتًا ، فَحُذِفَ الباءُ وَجَاءَ بِضَميرِ الرفع ، وهذا
الاستعمال جائز في كل فعل ثلاثي مُضَعَّنٌ معنى التعجب " انتهى .

قلت : أصل جَارَ يَهِنَّ أَبْيَاتًا وجدَنَ (٦) / أَبْيَاتًا مِنْ ١/٩٠

(١) أوضح المسالك ٢/ ٢٨١ .

(٢) (رحمه الله تعالى) ساقط من (ج) و (ب) . وفي (ب) رحمه الله تعالى .

(٣) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

(٤) هو الأخطل والبيت في ديوانه ص ٢٢٤ ، برواية (أطيب بها)

وبهذه الرواية يفوت الاستشهاد ، والبيت في الأصول ١/ ١١٦ ،

وابن يمشى ١٢٩/٢ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٨٠٦ وشرح

التسهيل السفر الثاني ص ١٩٧ ، ٢٠٧ ، والعيني ٢٦/٤ ، والهمع

٥٢/٥ ، والخزانة ٩/ ٤٢٧ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٨ .

(٦) في (ب) و (ج) (جدن) .

جار الشيء جَوْدَةً إذا صار جيداً ، وأصل هذا الفعل جَوَدَ يَفْتَحُ
 العين وَحَوَّلَ إلى (فَعَّلَ) بضم العين لقصد المبالغة والتعجيب
 فيلزم قلب الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم زيدت الباء في الفاعل ،
 وعوض عن ضمير الرفع ضمير الجر ف قيل بهن ففيه شاهد على زيادة
 الباء في فاعل (فَعَّلَ) و " أَبْيَاتًا " تمييز ، وأما قولهم : جُودَنَ
 أَبْيَاتًا فعلى الأصل من عدم زيادة الباء ، ولذلك ثَبَتَ ضميرُ الرفع ، وأصله
 جَوَدَ بضم العين مُحَوَّلًا ، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
 ثم أُسْنِدَ إلى ضمير الرفع فَلِزِمَ تسكين آخره فالتقى ساكنان ، فحذفت الألف
 التي هي حرف علة ، وَحُرِّكَتْ الفاء بحركة أصل الألف لِتَدُلَّ على الأصل ف قيل
 جُودَنَ " و " أَبْيَاتًا " تمييز . ففيه شاهد على حذف الباء من فاعل (فَعَّلَ)
 ففيما حكاه الكسائي عن العرب شاهدان : شاهد على زيادة الباء في فاعل
 (فَعَّلَ) بضم العين وشاهد على حذفها منه وفي كل منهما الجمع بين
 الفاعل والتمييز .

هذا (١) باب أفعال التفضيل

هو الاسم المشتق لوصوف قائم به معنى لِيَدُلَّ على زيادة فيه

على غيره .

ص/ قوله : (وَالصُّ مِنْ شَطَاظٍ) . (٢)

ش/ أقول : الصُّ بكسر اللام ويثلاث ، السارق ، وشَطَاظ بكسر

الشين المعجمة : لَصٌ معروف قال قريب المؤلف في حاشيته : * سَمِعَ لَصٌ إِذَا أَخَذَ الْمَالَ خُفِيَةً ، فعلى هذا لا شذوذ فيه * . (٣) . [انتهى] (٤)

ص/ قوله : ك (هُوَ أَزْهَى) / مِنْ يَيْكٍ (٦) . ٩٠/ب

ش/ أقول : قال في الصحاح : * الزَّهْوُ الْكِبَرُ والفخر ، وقد

زُهِىَ الرجل فهو مَزْهُوٌّ أَيْ تكبر ، وللمعرب أحرف لا يتكلمون بها إلا على سبيل المفعول به ، وإن كان بمعنى الفاعل مثل قولهم : (زُهِىَ الرَّجُلُ وَعُنِيَ بِالْأَمْرِ ، وَنَتَجَتِ الشَّاةُ وَالنَّاقَةُ) وأشباهها * . (٧) . وفيه لغة أخرى .

(١) في (ج) (هذا) ساقط .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٧/٣ .

(٣) حاشية الحفيد ، لوحة ١٥/ب .

(٤) في الأصل و (ج) (انتهى) ساقط والمثبت من (ب) .

(٥) هذا مثل برواية ٠٠ (من غراب) في الأمثال لا يبي عبيد ص ٣٦٠ ،

وجمهرة الأمثال ٥٠٧/١ ، ومجمع الأمثال ٣٢٧/١ ، والمستقصى

١٥١/١ واللسان (زها) .

(٦) أوضح المسالك ٢٨٧/٣ .

(٧) الصحاح : (زها) .

حكاه ابن دريد * زَهَا (١) يَزْهُو (٢) زَهْوًا أَيْ تَكْبَرُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ :
مَا أَزْهَاهُ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ زُهَى ، لِأَنَّ مَا لَمْ يَسْمُ فَاعِلُهُ لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ قَالَ
الشاعر : (٣)

لَنَا صَاحِبٌ مُوَلِّعٌ بِالْخِلَافِ كَثِيرُ الْخَطَا قَلِيلُ الصَّوَابِ
أَلَجَّ لَجَاجًا مِنَ الْخُنْفَمَاءِ وَأَزْهَى إِذَا مَا مَشَى مِنْ غُرَابِ
وَقُلْتُ لَا عَرَابِي مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ : مَأْمَنِي زُهَى الرَّجُلِ قَالَ : أُعْجِبَ بِنَفْسِهِ ،
فَقُلْتُ أَتَقُولُ : زَهَى إِذَا افْتَخَرَ فَقَالَ أَمَا نَحْنُ فَلَا نَتَكَلَّمُ بِهِ " أَنْتَهَى .

وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ قَوْلَهُمْ مَا أَزْهَاهُ وَأَزْهَى مِنْ كَذَا مَبْنِيٌّ مِنَ الْمَبْنِيِّ
لِلْفَاعِلِ عَلَى اللَّفْظَةِ الَّتِي حَكَاهَا ابْنُ دَرِيدٍ فَلَا شُذُوزَ فِيهِ ، وَأَمَّا (أَشْفَلُ
مِنْ ذَاتِ النَّحْيَيْنِ) (٥) فَهُوَ مَبْنِيٌّ مِنَ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ ، وَالشُّفْلُ بِضَمِّ
الشَّيْنِ وَسُكُونِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَتَيْنِ وَبِضْمِهِمَا وَيَفْتَحُ الشَّيْنُ وَسُكُونُ الْغَيْنِ
وَيَفْتَحُهَا ضِدُّ الْفَرَاغِ يُقَالُ : شَفَّلَهُ كَنَعَهُ ، وَأَشْفَلَهُ لُغَةً جَيِّدَةً أَوْ قَلِيلَةً

(١) فِي (ب) وَ (ج) (زَهَى) .

(٢) فِي (ب) وَ (ج) (يَزْهُو) .

(٣) هُوَ خَلْفُ الْأَحْمَرِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، تَحْوَالِي

سَنَةِ ١٨٠ هـ وَالْبَيْتَانِ فِي شَرْحِ مَا يَقَعُ فِيهِ التَّصْحِيفُ وَالتَّحْرِيفُ

لَا بُيَ الْحَسَنِ الْعَسْكَرِيِّ ص ١٩٦ وَالْحَيَوَانُ ٣ / ٥٠٠ ، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ

١٣٤ / ٢ .

(٤) جَمْهَرَةُ اللَّفْظَةِ (زَهَا) .

(٥) هَذَا مِثْلُ وَهُوَ فِي الْأُمِّثَالِ لَا بُيَ عَبِيدٍ ص ٣٧٤ .

وَجَمْهَرَةُ الْأُمِّثَالِ ١ / ٥٦٤ ، وَمَجْمَعُ الْأُمِّثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ ١ / ٣٧٦ .

وَالْمُسْتَقْصَى ١ / ١٩٦ ، وَاللِّسَانُ ، وَالتَّاجُ (نَحَا) .

أوردية ، ، واشتغل به وشغل كعني ، ، ومنه ما أشغله وأشغل من
 كذا ، والنَّحَى بكسر النون وسكون الحاء السهطة بعدها شناة تحتية
 زَقُّ السَّمَنِ ، وتثنيته يُحْيَان / ، وذات النَّحْيَيْن امرأة من بني تيم الله
 ابن ثعلبة كانت تبيع السَّمَنَ في الجاهلية ، فأتاها خَوَات (١) بن جبير
 الأنصاري فساومها فَحَلَّتْ نَحْيًا ملوًا فقال : أَمْسِكِيه حتى أنظر إلى
 غيره ، ثم حَلَّ آخر وقال أَمْسِكِيه فلما شَغَلَ يديها ساورها حتى قضى
 ما أراد وهرب ثم أسلم خَوَاتُ فشهد بدرا وَأَمَّا (أَعْنَى بِحَاجَتِكَ) فهو
 من عُنِيَ بها بالبناء للمفعول ، وسمع فيه عَنِيَ كَرَضِي بالبناء للفاعل فلا شُدُوذَ
 فيه على ذلك .

ص/ قوله : (ومن ثم قيل في أُخَرَ أنه معدول عن آخر) (٢)

إلى آخره .

ش/ أقول : أَيُّ ومن مَحَلٌّ كون أفعل التفضيل وَاجِبُ الإفراد
 والتذكير قيل في آخر : إنه معدول عن آخر ، وفي قول (٣) ابن هانسي
 يَصِفُ حَبَبَ الخمر وهي فَوَاقِعُهَا أَيُّ النفخات التي تعلو على وجهها .

(١) هو خوات بن جبير الأنصاري الصحابي توفي سنة ٤٠ هـ وقيل سنة

٤٢ هـ ترجمته في تهذيب التهذيب ١٧١/٣ ، والإصابة
 في تمييز الصحابة ٤٥٧/١ .

(٢) أوضح المسالك ٢٨٧/٣ .

(٣) القائل هو الحسن ابن هاني المشهور بأبي نواس ، والبيت في
 ديوانه ص ٧٢ ، وابن يعيش ١٠٠/٦ وشرح الجمل لابن عصفور
 ٢١٠/٢ والمغني ص ٩٨ ، والعيني ٥٣/٤ ، والتصريح على
 التوضيح ١٠١/٢ .

كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِهَا
 حَضْبَاءُ دُرِّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ
 وَإِنَّ لِحَنِ وَهَذَا هَنِي عَلَى أَنْ أَفْعَلَ مَضْنٌ مَعْنَى التَّضْيِيلِ ،
 وَأَمَّا إِذَا قَدَّرَ تَجْرِيدَهُ مِنْ مَعْنَى التَّضْيِيلِ جَازَتْ الْمَطَابَقَةُ وَعَدَمُهَا وَهُوَ
 الْأَرْجَحُ ، وَعَلَى هَذَا فَيَجُوزُ جَمْعُهُ إِذَا كَانَ مَا هُوَ لِهَ جَمْعًا كَقَوْلِهِ : (١)

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ
 كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَوَّلُ

وَيَكُونُ قَوْلُ ابْنِ هَانِي * صَحِيحًا لَا لِحَنِ فِيهِ ، قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ :
 " وَإِذَا صَحَّ جَمْعُ " أَفْعَلَ " الْعَارَى لِتَجْرِيدِهِ مِنْ مَعْنَى التَّضْيِيلِ جَازَ
 أَنْ يَوْثَقَ ، فَيَكُونُ قَوْلُ / ابْنِ هَانِي * صَحِيحًا " (٢) (٣)

وَالْبَيْتُ الْمَذْكُورُ لِلْفَرَزْدَقِ ، وَأَسْوَدُ الْعَيْنِ اسْمُ جَبَلٍ ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ
 كَوْنَهُمُ الْأَثَمُ أَبَدًا ، فَإِنَّ الْجَبَلَ لَا يَغْيِبُ ، بَلْ هُوَ مَقِيمٌ دَائِمًا ، وَالشَّاهِدُ
 فِي قَوْلِهِ الْأَثَمُ ، فَإِنَّهُ جَمْعُ الْأَثَمِ ، وَهُوَ أَفْعَلُ تَضْيِيلٌ مُجَرَّدٌ مِنْ " أَلْ " وَمِنْ
 " مِنْ " (٤) فَإِنَّ قِيَاسَهُ أَنْ يَكُونَ بِالْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ لَكِنَّهُ لَمَّا قَدَّرَ تَجْرِيدَهُ مِنْ
 مَعْنَى التَّضْيِيلِ جَمَعَهُ لِمَطَابَقَةِ مَا قَبْلَهُ .

(١) نسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه وهو في السط ٤٣٠/١

٦٨٣ ، ومعجم ما استعجم ١٥١/١ ومعجم البلدان : أسود

العَيْن ١٩٢/١ ، والمغني ص ٤٩٨ وشرح أبيات ص ٢٩٩ ،

والخزانة ٢٨٠/٨ واللسان : (لَأَم) .

(٢) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٣) في (ب) و (ج) (فَإِنَّ) ساقط .

(٤) في (ب) و (ج) (انتهى) .

ص/ قوله : (النَّاقِصُ وَالْأَشَجُّ أَعْدَاُ بَنِي مُرَوَانَ) (١)

ش/ أقول : الناقص هو اليزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان
لُقِّبَ بذلك لانه نَقَصَ أرزاقَ الجند ، والأشجُّ هو عمر بن عبد العزيز
لُقِّبَ بذلك ، لانه بَجَبَنَهُ أَثَرُ شَجَّةٍ .

ص/ قوله : (وَإِنْ كَانَ عَلَى أَصْلِهِ مِنْ إِفَادَةِ الْفَاضِلَةِ جَازَتْ

المطابقة كقوله تعالى :

* أَكْبَرَ مُجْرِمِيهَا * (٢) * هُمْ أَرَادَلْنَا * (٣)
وتركها كقوله تعالى * وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ * (٤) (٥)

ش/ أقول : قوله تعالى * جعلنا * بمعنى صَيَّرْنَا ، و * أكبر *
هو المفعول الأول وفي كل قريسة هو المفعول الثاني ، و * مجرميها *
مضاف إليه أفعل التفضيل ، وأجاز أبو البقاء (٦) فيه أَنْ تَكُونَ بدلًا من أكبر .

-
- | | |
|-----|---------------------------------|
| (١) | أوضح المسالك ٢٩٧/٣ . |
| (٢) | من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام . |
| (٣) | من الآية ٢٧ من سورة هود . |
| (٤) | من الآية ٩٦ من سورة البقرة . |
| (٥) | أوضح المسالك ٢٩٧/٣ . |
| (٦) | التبيان في أعراب القرآن ٥٣٦/١ . |

وأجاز ابن عطية^(١) أَنْ يَكُونَ * مُجَرِّمِهَا * السُّمُولُ الْأَوَّلُ
و "أكبر" الثاني، وَرَدَّ هُمَا أَبُو حَيَّان - رحمه الله - بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّغْضِيلُ
إِذَا كَانَ مَعَهُ * مِنْ * مَلْفُوظًا بِهَا أَوْ مَقْدَرَةً أَوْ كَانَ مضافًا إِلَى نَكْرَةٍ لَزِمَهُ
الْإِفْرَادُ مطلقًا، فَإِذَا^(٢) كَانَ بِأَلٍ طَابِقٍ مَا هُوَ، وَإِذَا / أُضِيفَ
إِلَى مَعْرِفَةٍ جازفِيةً أَلَمَرَّانَ، فَيَلْزَمُ عَلَى مَا قَالَاهُ أَنْ يَكُونَ * أَكْبَرُ * مُجْمُوعًا
وَلَيْسَ فِيهِ * أَلٌ * وَلَا أُضِيفَ إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ^(٣) . انتهى .

وإنما جازت المِطَابَقَةُ وَعَدَمُهَا فِي الْمضافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ، لِأَنَّ هَذَا
الْقِسْمَ لَهُ شَبَهُ بِذِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي التَّعْرِيفِ، وَعَدَمُ لَفْظِ * مِنْ * لَزُومًا
وَشَبَهُ بِالْعَارِي الَّذِي حُذِفَتْ بَعْدَهُ * مِنْ * وَأُرِيدَ مَعْنَاهَا، فَجَازَا سَتَعْمَالَهُ
بِالْوَجْهِينِ بِمَقْتَضَى الشَّبْهِينِ، وَزَعَمَ ابْنُ السَّرَاجِ^(٤) أَنَّهُ إِذَا أُريدَ
بِهِ مَعْنَى * مِنْ * تَعَيَّنَ اسْتِعْمَالُهُ اسْتِعْمَالُ الْعَادِي، وَاسْتَدَلَّ النَّاطِمُ
عَلَى جَوَازِ الْوَجْهِينِ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * أَلَّا^(٥) أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ
إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَابِسُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُؤَطَّنُونَ أَكْنَافًا
الَّذِينَ بِالْفُؤُونِ وَيَوْمَ الْفُؤُونِ * فَأَفْرَدَ * أَحَبَّ * وَ * أَقْرَبَ * وَجَمَعَ * أَحْسَنَ * .

(١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥/٢٣٨ .

(٢) في (ج) (فان كانت) .

(٣) البحر المحيط ٤/٢١٥ .

(٤) ينظر الأصول ٦/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢/٢١٢ .

(٥) مجمع الزوائد باب * ما جاء في حسن الخلق * من كتاب * الأرب * .

٨/٢١، والنهية في غريب الحديث ٥/٢٠١ .

ومعنى (مِنْ) مراد في الثلاثة قاله ^(١) الناظم ، وجعل الزمخشري قوله
(٢) : " أَحَسِّنْكُمْ أَخْلَاقًا " من النوع الأول الذى قصد به الزيادة المطلقة
أى تفضيله على كل من سواء مطلقا لا على المضاف إليه المعين ، ولذلك
جمع ، وجعل " أَحَبَّ " و " أَقْرَبَ " في أول الحديث ما نُؤَيِّ فيه " من "
وعلى هذا فلا يكون حجة للناظم .

(١) شرح التسهيل السفر الثاني ص ٢٦٢ .

(٢) شرح الألفية للمرادى ٣ / ١٢١ .